مُدن مُتمرِّدة

من الحقّ في المدينة إلى ثورة الحَضَر



ديفيد هارفي

ترجمة: لبنى صبري



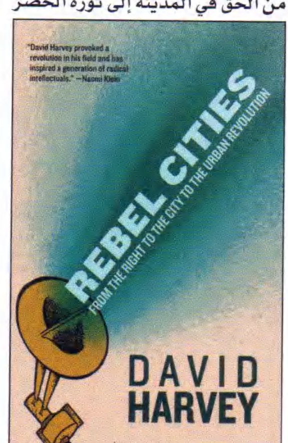
الشبكة العربية للأبحاث والنشر

ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

هذا الكتاب

مُـدن مُتـمرِّدة

من الحقّ في المدينة إلى ثورة الحَضَر



«الحقّ في المدينة» ليس بمفهوم جديد يطرحه ديفيد هارفي لأول مرة في كتابه هذا، فقد سبقه هنري لوفيفر بأطروحته **الحقّ في المدينة** واهتمّت بالأمر عدّة جمعيات وتنظيمات. وتُوّج هذا الاهتمام بصدور الميثاق العالمي للحقّ في المدينة عام ٢٠٠٣ الذي يكفل التطبيق الكامل لحقوق المواطنة ومستوياتها مؤكّداً أن «الحقّ في المدينة هو إطار عمل لمشاركة المواطنين المتساوية في تحديد تنمية وتطوير البيئة الحضريّة».

يعيد ديفيد هارفي في أجزاء كثيرة من هذا الكتاب، **مدن متمرّدة**، قراءة الأدبيات الماركسية لتحليل هذا الحقّ وتوضيحه باحثاً في ثنايا الماركسية عن حلول.. مثل أن تكون المدينة وليس المصنع هي نواة الحركات الثوريّة أو أن يكون العمّال غير الآمنين وغير المنظّمين والمؤقتين والمهاجرين هم طليعة هذه الحركات بدلاً من عمّال المصانع التي لم تعد موجودة بشكلها القديم.

هذا الكتاب، يضع المدينة في قلب العاصمة وفي قلب الصراعات الطبقية، باحثاً في بعض المدن من جوهانسبورغ إلى مومباي، من نيويورك إلى ساو باولو، كما درس حالات كومونة باريس واحتلال وول ستريت ومشاغبات لندن. ويطرح هارفي السؤال الآتي: كيف يمكن أن تُنظّم المدن وفق العدالة الاجتماعية وبطرق بيئية سليمة، وكيف يمكن أن تصبح هذه المدن مركزاً للمقاومة المعادية للرأسمالية؟ وهل يتحكّم خبراء المال والمستثمرون بمداخل الموارد الحضريّة، أو أن الناس هم من يتحكّمون؟ ومن الذي يملي نوعيّة الحياة اليومية وينظّمها؟

الثمن: ٩ دولارات
أو ما يعادلها

ISBN 978-614-431-134-9



الشبكة العربية للأبحاث والنشر

المكتب الرئيسي - بيروت

هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧ - ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧

E-mail: info@arabiyanetwork.com

مُدن متمرِّدة

من الحقّ في المدينة إلى ثورة الحَضَر

ديفيد هارفي

ترجمة

لبنى صبري



الفهرسة أثناء النشر - إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر

هارفي، ديفيد

مُدن متمرِّدة: من الحقّ في المدينة إلى ثورة الحَضَر/ ديفيد هارفي؛ ترجمة لبنى صبري.

٢٤٠ص.

ببليوغرافية: ص٢٣١ - ٢٤٠.

ISBN 978-614-431-134-9

١. العدالة الاجتماعية. ٢. الرأسمالية. أ. صبري، لبنى (مترجمة). ب. العنوان.

303

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الشبكة العربية للأبحاث والنشر»

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٧

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بيروت - المكتب الرئيسي:
رأس بيروت، المنارة،
شارع نجيب العرداتي
ص.ب: ٥٢٨٥-١١٣ حمرا-بيروت
١١٠٣٢٠٣٠-لبنان
هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧
محمول: ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧
E-mail: info@arabiyanetwork.com

بيروت - مكتبة
السوليدير، مقابل برج الغزال،
بناية المركز العربي
هاتف: ٠٠٩٦١١٩٩١٨٤١

القاهرة - مكتبة
وسط البلد، ٢٢ شارع عبد الخالق ثروت
هاتف: ٠٠٢٠٢٢٣٩٥٠٨٣٥

الاسكندرية - مكتبة
عمارة الفرات،
٢٤ شارع عبد السلام عارف
هاتف: ٠٠٢٠١٢٠٥٢٨٩٦٨٥

الدار البيضاء - مكتبة
٢٨ زنقة روما، تقاطع شارع مولاي إدريس الأول
هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٨٠٦٨٨٧

تونس - مكتبة
١٠ نهج تانيت، نوتردام،
قبالة وزارة الخارجية
هاتف: ٠٠٢١٦٥٠٨٣٠٥٥٤

اسطنبول - مكتبة
حي الفاتح، شارع الخرقة الشريفة،
المتفرع من شارع فوزي باشا
هاتف: ٠٠٩٠٥٥٣٦٩٥٣٤٧٧

إلى دلفينا

وكل الطلاب الخريجين في كل مكان

المحتويات

تقديم

على هوى قلوبنا

لبنى صبري

من منا لا يحلم بأن يعيش في مدينة مصممة «على هوى قلبه»؟ ذلك التعبير الذي نقله ديفيد هارفي عن الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي هنري لوفيفر في مقدمة كتابه هذا **مدن متمردة**. لماذا نحرم من هذا الحق؟ وأية آلية تلك التي تضمن استمرار وتكريس حرماننا منه؟ من «نحن» أصلاً لتصمم المدينة على هوى قلوبنا؟ لصالح من يعمل المخططون العمرانيون؟ وعلى هوى قلوب من تصمم المدن؟ ولماذا؟

الحق في المدينة ليس بمفهوم جديد يطرحه هارفي لأول مرة في كتابه هذا، فقد سبقه لوفيفر بأطروحته **الحق في المدينة**، واهتمت بالأمر عدة جمعيات وتنظيمات وعدة مفكرين ـ ومنهم هارفي نفسه في كتابات سابقة. وظهرت العديد من الكتابات بل والمواثيق الدولية التي تدعم هذا الحق وتكفله. وتُوّجت هذه الجهود بصدور «الميثاق العالمي للحق في المدينة» في المنتدى الاجتماعي العالمي الثالث في بورتو أليغري في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وفي هذا الميثاق الذي تقع ترجمته العربية في ست صفحات يُعرّف الحق في المدينة بأنه يشمل:

«الحقوق الإنسانية المعترف بها دولياً للسكن، الأمن الاجتماعي، العمل، مستوى معيشة ملائم، الترفيه، المعلومات، التنظيم وحرية التجمع، الماء والغذاء، التحرر من نزع الملكية، المشاركة والتعبير عن الذات، الصحة، التعليم، الثقافة، الخصوصية والأمن، بيئة آمنة وصحية، التعويض والعلاج القانوني في حالة التعرض للانتهاك وإجمالي الحقوق الإنسانية

المتفق عليها والمكفولة التي يتم ضمانها لكل البشر في كافة الظروف».

وتحت عنوان «التطبيق الكامل لحقوق ومسؤوليات المواطنة» يواصل الميثاق شرح هذا الحق موضحاً:

«إنه يهدف إلى الانتفاع الكامل والعالمي بالمدينة، احترام التنوع بها، حماية التاريخ والهوية الثقافية، وحياة مجتمعية سالمة. إن الحق في المدينة هو إطار عمل لمشاركة المواطنين المتساوية في تحديد تنمية وتطوير البيئة الحضرية».

وقد تكون الكلمة المحورية في كل هذا التعريف هي «المساواة» التي كان غيابها محور تحليل هارفي المتعمق لآلية عمل الرأسمالية الشرسة على توجيه فوائضها لتطوير عمراني على هوى قلوب أصحاب المال والنفوذ. لا تختلف في ذلك الولايات المتحدة عن باريس أو الهند أو مصر أو بوليفيا.

ورغم هذا الميثاق وغيره يكفي أن ننظر إلى المدن التي نعرفها، ولنبدأ مثلاً بالقاهرة التي أصبحت محاطة من جميع الجهات بالمجمّعات السكنية الفارهة المُسيّجة، وما زال هذا النوع من التوسّع العمراني سائراً على قدم وساق لا يضاهيه عمران مواز للأقل حظّاً والأكثر عدداً من السكان. إنه نوع من العمران، يخلق نمطاً من الحياة والاستهلاك، يمتص كل فوائض النظام الرأسمالي ويعيد توجيهها للأغنياء. فأصحاب هذه المساكن الفارهة يملؤونها عادةً بالمنتجات الغالية، إضافة إلى تكلفة البناء نفسها.

يضيق المكان على غير القادرين على سكن هذه المنتجعات، فينزحون إما إلى وسط المدينة المتهالك لمن ما زالوا قادرين على تحمل تكلفته، أو إلى أطراف أبعد تُقام فيها عشوائيات أضخم. ويتوغّل هذا التوسع في بناء المجمعات السكنية المغلقة على مناطق قديمة متهالكة ربما يسكنها أهلها من مائة سنة أو أكثر، تهاوت مرافقها وتدهورت أحوالها حتى أصبحت تُعدّ (في عُرف السلطة) مناطق «عشوائية» يجب أن يشملها التطوير والتحديث حتى لا تسيء «للشكل الحضاري للمدينة». ومنطقة مثلث ماسبيرو بوسط القاهرة مثال حي على مثل هذه الممارسات، فهي ومن دون مبالغة تُعدّ تجسيداً لنظريات التخطيط العمراني الفوقية، والانحيازات الطبقية، واعتبارات الجدوى الاقتصادية الباردة التي ترى المواطنين عقبة في سبيل التنمية وليسوا

موضوعها وهدفها. فقد تعرّض سكانها منذ الثمانينيات إلى محاولات إخراجهم من منازلهم ونزع ملكياتهم وهدم بيوتهم طمعاً في القيمة الاقتصادية لهذه الواجهة النيلية في قلب القاهرة.

وتظل عبارة «تجميل المدينة والارتقاء بشكلها الحضاري» ـ وغيرها من مثل هذه العبارات التي تبدو مقبولة أو إيجابية ـ هي الذريعة التي تبرر كل الممارسات الوحشية لنزع الملكيات والتهجير القسري وسلب الأراضي والمساكن، وفي نهاية الأمر تغيير شكل المدينة بحيث لا يصبح لسكانها الأصليون مكان فيها. وهنا يأتي السؤال الذي لا يكف هارفي عن طرحه في كتابه هذا؟ حق من الذي يجب أن يُراعى؟ مصالح من هي التي يتعين أن تبنى المدن لتحققها؟ وعلى هوى قلب من يجب أن تخطط المدن وتتوسع؟

لم تخلُ دنيانا من أمثلة على التمرد على مثل هذه الآلية الرأسمالية التي تسلب ملكيات الأكثر فقراً لتلبي احتياجات الأكثر غنىً، بكل وسائلها وأدواتها المالية والاقتصادية والعمرانية والسياسية. أورد هارفي أمثلة بدأت من كومونة باريس عام ١٨٧١ وصولاً إلى ثورة ٢٥ يناير المصرية واحتلال ميدان التحرير وحركة احتلال وول ستريت واحتجاجات لندن في عام ٢٠١١.

ولكن للأسف صدر كتاب **مدن متمردة** عام ٢٠١٢ ففاته الكثير من الأمثلة المعبّرة عن فكرته، من الإجراءات التي اتخذت بعد ثورات الربيع العربي. فاته أن ميداناً كاملاً هو ميدان اللؤلؤة في البحرين اختفى تماماً من على وجه البسيطة حتى لا يتكرر احتلال الثوار لفضائه للتعبير عن مظالمهم ومطالبهم. فاته قتل شيماء الصبّاغ وهي في طريقها حاملةً الورود إلى ميدان التحرير بالقاهرة إحياءً لذكرى شهدائه لتكون عبرة لكل من تسول له نفسه اعتبار الميدان قبلة الثورة، ناهيك بتغيير شكل الميدان بالإسراع ببناء مرأب سيارات ضخم، ووضع بوابة حديدية على أكبر شارع يوصل إليه «شارع القصر العيني» وبالطبع رفع صور الشهداء وطلاء رسومات الغرافيتي على الجدران ونصب المتاريس والأسلاك الشائكة لتكون في حالة تأهب دائم لإغلاق الميدان.

يعيد هارفي في أجزاء كثيرة من هذا الكتاب قراءة الأدبيات الماركسية (رأس المال، والغروندريسه، وكتابات إنغلز) لتحليل وتوضيح هذا الحق

والبحث في ثنايا الماركسية عن حلول.. مثل أن تكون المدينة وليس المصنع هي نواة الحركات الثورية، أو أن يكون العمال غير الآمنين وغير المنظمين والمؤقتين والمهاجرين هم طليعة هذه الحركات بدلاً من عمال المصانع التي لم تعد موجودة بشكلها القديم.

فقد كتب إنغلز في عام ١٨٧٢ يقول:

«ليس لدى البرجوازية في واقع الأمر سوى أسلوب واحد لحل مسألة السكن بطريقتها ـ بمعنى حلها بطريقة يؤدي فيها الحل دائماً إلي إعادة طرح المسألة من جديد. وهذا الأسلوب اسمه «أوسمان» وأعني به الممارسة التي أصبحت عامة الآن والتي تتمثل في إحداث اختراقات في الأحياء التي تقطنها الطبقة العاملة في مدننا الكبيرة، وخاصة في المناطق الواقعة في وسط المدن، بصرف النظر عما إذا كان ذلك يحدث لدواعي الصحة العامة، أو تجميل المدينة.... أو شق طرق (الذي يبدو في بعض الأحيان أن الهدف منه هو جعل القتال عبر المتاريس أكثر صعوبة).. وأيّاً كانت الأسباب، فالنتيجة دائماً واحدة؛ فالأزقة المخزية تختفي وسط الإسراف في الثناء على الذات من قبل البرجوازية لقدرتها على تحقيق هذا النجاح الهائل، لكنها تعاود الظهور على الفور في أماكن أخرى... فأماكن تكاثر الأمراض، والبؤر سيئة السمعة والأقبية التي يحصر نمط الإنتاج الرأسمالي عمالنا فيها ليلة بعد ليلة لا تنمحي بل فقط تنزاح إلى مكان آخر! فالضرورة الاقتصادية التي أنتجتها في المكان الأول هي ذاتها التي تنتجها في المكان الثاني».

خطط جورج يوجين أوسمان المعروف باسم البارون أوسمان مدينة باريس ـ التي أصبحت تُعرف بمدينة النور ـ ليس فقط على هوى قلوب الأغنياء بل بمواصفات تمكن الأمن من منع أي محاولة لاحتلال العامة لها تكراراً لما حدث قبل ذلك بنحو مائة عام في «كومونة باريس» التي، رغم عدم قيادة البروليتاريا التقليدية لها أصبح الماركسيون يعتبرونها أيقونة للعمل الثوري.

وبعد سنوات طويلة حذا روبرت موزيس حذوه في نيويورك، وتدور الدوائر ويعيد المخططون القصة مرة بعد مرة.

والمحزن في الأمر وفقاً لهارفي هو «أن العمليات التي وصفها إنغلز

تحدث مراراً وتكراراً في التاريخ الحضري للرأسمالية. فروبرت موزيس «هوى بالساطور على منطقة برونكس الإدارية في نيويورك»، «took a meat axe to the Bronx» وفقاً لعبارته المشينة، وكان رثاء جماعات وحركات الأحياء عالياً مدوياً، إلى أن توحدت في نهاية الأمر وراء خطاب جين جاكوبز حول تدمير لا يمكن تصوره ليس فقط للنسيج الحضري القيم ولكن أيضاً لمجتمعات بأكملها من السكان وشبكاتها للاندماج الاجتماعي التي أنشئت منذ فترة طويلة».

تحدث هارفي عن الأدوات المالية والائتمانية التي تمكن الرأسمالية الوحشية من سلب ممتلكات الفقراء وإعادة تدوير الفوائض لبناء مدن ذات أبنية مصمتة مغلقة (لأغراض مكيفات الهواء) خالية من الشرفات ذات الأزهار ومشاهد أطفال يلعبون في الشارع - مشهد في صورة أشار إليها هارفي في بداية الكتاب رآها مثالاً على شكل المدينة التي يمكن أن تكون مصممة على هوى قلوب سكانها. اختفت هذه المدينة كما اهترأت صورتها التي عثر عليها هارفي ذات يوم، وخلفت مكانها مجمعات عالية الأسوار وبنايات بالزجاج والإسمنت تصطف أمامها السيارات الفارهة، وتنزاح من أمامها البيوت الصغيرة ذات الشرفات لتنزوي وتتهالك إلى أن تنزع ملكياتها من أصحابها وتحول أراضيها لمشروعات سكنية ضخمة.

أصبح العالم متماثلاً، ضاعت الخصوصية وذاب التميز في أشكال المدن. رغم أن ذلك بحسب تحليل هارفي يمثل تناقضاً مع فكرة جني العائد الاحتكاري على أساس التميز في النظام النيوليبرالي. لكن موجة التسليع الكاسحة كست بفرشاتها المدن بطابع واحد.

يعطي هارفي مثلاً بطالبة (يبدو أنها من أهدى لها كتابه هذا) اشتكت من أن تجربتها في أوروبا تبدو ضحلة إذا ما قورنت بتجربة عالم ديزني:

«في عالم ديزني الدول كلها قريبة من بعضها البعض، ويعرضون لك الأفضل في كل دولة. أوروبا مملة. الشعوب تتحدث لغات غريبة وكل شيء متسخ. في بعض الأحيان لا ترى أي شيء مثير للاهتمام في أوروبا لأيام، لكن في عالم ديزني، يحدث شيء مختلف طول الوقت، والناس سعداء. إنها أكثر إمتاعاً بكثير. إنها مصممة بشكل جيد».

ويقول هارفي: «بقدر ما قد يبدو ذلك الحكم مثيراً للضحك، إلا أنه من الحكمة تأمل كيف تسعى أوروبا لإعادة تصميم نفسها بمعايير ديزني (وليس فقط لصالح السياح الأمريكيين). ولكن ـ وهذا هو جوهر التناقض ـ كلما تحولت أوروبا إلى ما يشبه عالم ديزني كلما قل تميزها وتفردها. فهذا التماثل الفاتر الذي يتماشى مع التسليع الخالص يمحي الميزة الاحتكارية؛ فتصبح المنتجات الثقافية مجرد سلعة لا تختلف عن أي سلعة عامة».

انتقد هارفي مراراً اليسار التقليدي على نظرته الضيقة عن البروليتاريا واستبعاده المجموعات غير المنظمة باعتبارها تمثل سياسات «غوغاء الحضر» (والتي تستبعد للأسف في الخطاب الماركسي باعتبارها «البروليتاريا الرثة» lumpenproletariat) التي يخشى منها بقدر ما يتعين تبنّيها. ويقول «وقد أصبح من المحتم الآن تبني هذه المجموعات باعتبارها حاسمة في سياسات مناهضة الرأسمالية بدلاً من استبعادها».

لكن ما زالت هناك الكثير من الإمكانيات لتجدد الحركات المناهضة لما أسماه هارفي «حزب وول ستريت» قد لا يكون منبعها فقط اليسار التقليدي أو تقتصر على أي من أشكال اليسار بل قد تبزغ من جيل جديد منفتح غير مقولب، ربما يأتي بعضه من أطفال الشوارع والمهمشين وبعضه من عائلات يمينية من رموز الرأسمالية العتيدة لكنه جيل رأى وعايش الكثير من الصراعات ففهم وبدأت رؤيته الخاصة تتبلور. بذور أمل جديد تنمو ربما ببطء ولكنها تنمو.

آب/ أغسطس ٢٠١٦

مقدمة

رؤية هنري لوفيفر(*)

في وقتٍ ما من منتصف سبعينيات القرن الماضي في باريس، صادفتُ ملصقاً وضعه البيئيون «Ecologists»، وهي حركة راديكالية مكرسة لخلق مزاج أكثر حساسية للبيئة في حياة المدينة، وتعرض رؤية بديلة للمدينة. كانت لوحة تلقائية رائعة تصور باريس القديمة بلمسات من روح حياة الحي، بالزهور المزروعة في الشرفات، والميادين الممتلئة بالناس والأطفال، والمتاجر والورش الصغيرة المفتوحة على العالم، والمقاهي المتناثرة، والنوافير المتدفقة، والمتنزهين على ضفاف النهر، والحدائق العامة هنا وهناك، (ربما أكون اختلقت ذلك في ذاكرتي)، وقت الاستمتاع بالحديث أو لتدخين البايب (وهي عادة لم تكن قد جرت شيطنتها بعد في ذلك الوقت، كما علمت بنفسي للأسف عندما حضرت اجتماعاً للبيئيين في غرفة مغلقة معبأة بالدخان). أحببت هذه اللوحة، لكنها بمرور السنين تقطعت واهترأت حتى اضطررت للأسف للتخلص منها، أتمنى لو استعدتها، يجب على أحد ما أن يعيد طباعتها.

كان تناقضها مع باريس الجديدة التي تتشكل وتهدد بابتلاع القديم مأسوياً؛ فالمباني الشاهقة «العمالقة الجدد» حول ميدان بلاس دي ـ إتالي Place d'Italie كانت تهدد بغزو المدينة القديمة وتصافح يد برج مونبارناس Tour Montparnasse القبيح. الطريق السريع المقترح على امتداد الضفة

(*) هنري لوفيفر (Henri Lefebvre) فيلسوف وعالم اجتماع ومخطط حضري ماركسي فرنسي (١٩٠١ ـ ١٩٩١) (المترجمة).

اليسرى للنهر، ومباني الإسكان العام الشاهقة والفاقدة للروح في الحي الثالث عشر وفي الضواحي، التسليع الاحتكاري في الشوارع، التحلل الواضح لما شكّل يوماً ما نمط الحياة النابض للأحياء التي أقيمت حول ورش الحرفيين في حي لو ماريز Marais التاريخي، المباني المتهالكة في بلفيل The Belleville، والمعمار الرائع في بلاس دي فوج Place des Vosges المتناثر في الشوارع. لاحقاً وجدت رسماً كاريكاتورياً آخر (رسمه باتلييه)(*)، يصور مزارعاً يحصد بجرافة كل أحياء باريس القديمة، تاركاً في أعقابه فقط المباني العالية في صف واحد منتظم؛ استخدمته كوسيلة إيضاح رئيسية في كتابي **حال ما بعد الحداثة**.

لقد كانت باريس منذ أوائل الستينيات تتعرض لأزمة وجودية حقيقية؛ القديم لا يمكنه البقاء، لكن الجديد بشع، بلا روح وخالٍ من أي معنى. ويلتقط فيلم «Deux ou trois choses que je sais d'elle» «شيئان أو ثلاثة أعرفها عنها»، الذي أخرجه جان جاك جودار في عام ١٩٦٧، يلتقط إحساس اللحظة بشكل جميل؛ فهو يصور أمهات متزوجات منخرطات في دعارة يومية روتينية، يدفعهن الملل بقدر ما تدفعهن الحاجة إلى المال، على خلفية غزو الشركات الرأسمالية الأمريكية لباريس، وحرب فيتنام (التي كانت ذات يوم مسألة فرنسية صرفة قبل أن يستولي عليها الأمريكيون)، وازدهار أعمال شق الطرق السريعة وتشييد المباني العالية، ووصول أسلوب الاستهلاك اللاعقلاني إلى شوارع المدينة ومتاجرها. ومع ذلك فإن تناول جودار الفلسفي - وهو تناول هزلي، حزين، فتجنشتيني(**)، منذر بالشر لما بعد الحداثة - والذي لا يمكن فيه الصمود لأي شيء مركزي، سواء بالنسبة إلى الذات أو إلى المجتمع - لم يكن ملائماً لي. وشهد ذلك العام نفسه (١٩٦٧) كتابة هنري لوفيفر لدراسته المؤثرة عن **الحق في المدينة**، الحق الذي أكد على أنه صرخة غضب ونداء في الوقت نفسه؛ الصرخة كانت رداً

(*) جان فرنسوا باتولييه (Batellier) رسام كاريكاتير، سياسي مستقل، كثيراً ما كان يعرض رسوماته في الشوارع، ورفعت العديد من الدعاوى القضائية ضده لقيامه بذلك. ولد عام ١٩٤٧ في باريس (المترجمة).

(**) نسبة إلى الفيلسوف لودفيج فتجنشتين (Ludwig Wittgenstein)، وهو فيلسوف نمساوي بريطاني تركزت أعماله على المنطق والرياضيات وفلسفة العقل وفلسفة اللغة (المترجمة).

على الألم الوجودي من أزمة مدمرة تجتاح الحياة اليومية للمدينة، والنداء كان في الحقيقة أمراً بالنظر بوضوح لهذه الأزمة ومواجهتها وخلق حياة حضرية بديلة تكون أقل اغترابية وأكثر بهجة وذات معنى أعمق، ولكنها ـ وكما هي الحال دائماً مع لوفيفر ـ تنازعية وجدلية، منفتحة على الملائم، وعلى المصادفات، (سواء المخيفة أو الممتعة)، وعلى السعي الدائم لحداثة غير معروفة[١].

نحن ـ الأكاديميين ـ خبراء في إعادة تشكيل جينولوجيا، أو علم أنساب الأفكار؛ فيمكننا أن نأخذ كتابات لوفيفر في هذه الفترة وأن نكتشف القليل من هايدغر[*] هنا، والقليل من نيتشه[**] هناك، وفوريير[***] في مكان آخر، والانتقادات الضمنية لألتوسير[****] وفوكو[*****]، وبالطبع الإطار الحتمي الذي طرحه ماركس. وتجدر الإشارة إلى حقيقة أن هذه الدراسة كُتبت بمناسبة الاحتفالات بمئوية صدور الجزء الأول من كتاب **رأس المال**، لأن لذلك أهمية سياسية كما سنرى لاحقاً. لكن ما ننساه عادة نحن ـ الأكاديميين ـ هو الدور الذي تلعبه الحساسية المتصاعدة من الشوارع المحيطة بنا، أحاسيس الخسارة التي يتعذر اجتنابها، والتي تثيرها عمليات الهدم، ما يحدث عندما تعاد هندسة أحياء بكاملها (مثل حي ليه هال Les Halles في باريس)، أو عندما تنبثق كتل معمارية متشابهة «grands ensembles» من العدم فيما يبدو، وما يرافق ذلك من إظهار لمشاعر الابتهاج أو الاستياء في مظاهرات الشارع التي تنظم لأمر أو لآخر، والآمال الكامنة التي تلوح في الأفق عندما تعيد مجموعات المهاجرين الحياة لحي ما (مثل تلك المطاعم الفيتنامية الرائعة في الحي الثالث عشر وسط المباني العالية)، أو اليأس الكئيب الناجم عن التهميش، وقمع الشرطة، والشباب العاطل التائه في ملل البطالة والتجاهل في أحياء بلا روح تتحول في نهاية الأمر إلى مواقع تعصف بها الاضطرابات.

---

(١) Henri Lefebvre: *La Proclamation de la Commune* (Paris: Gallimard, 1965); *Le Droit à la Ville* (Paris: Anthropos, 1968); *L'Irruption, de Nanterre au Sommet* (Paris: Anthropos, 1968); *La Revolution Urbaine* (Paris: Gallimard, 1970); *Le Droit à la Ville... 2: Espace et Politique* (Paris: Anthropos, 1973), et *La Production de l'Espace* (Paris: Anthropos, 1974).

(*) مارتن هايدغر فيلسوف ألماني (المترجمة).

(**) فريدريك نيتشه فيلسوف ألماني (المترجمة).

(***) فرنسوا ماري شارل فورييه فيلسوف فرنسي (المترجمة).

(****) لوي ألتوسير فيلسوف فرنسي ماركسي (المترجمة).

(*****) ميشيل فوكو فيلسوف فرنسي (المترجمة).

لقد كان لوفيفر ـ وأنا على ثقة من ذلك ـ شديد الحساسية لكل هذه الأمور ـ ولا يُعزى ذلك فقط لانبهاره الجلي المبكر بالأمميين الوضعيين «Situationists» وارتباطاتهم النظرية بفكرة الجغرافيا النفسية للمدينة، وخبرة النهج الحضري في باريس، والتعرض للمشهد؛ فمجرد السير خارج باب شقته في شارع رامبوتو Rue Rambuteau كان كافياً بالتأكيد لتتشابك كل هذه المشاعر معاً. لهذا السبب أعتقد أنه أمر بالغ الدلالة أن دراسة «**الحق في المدينة**» كُتبت قبل أطروحته «**الانفجارات**» (كما أسماها لوفيفر في وقت لاحق) في أيار/مايو ١٩٦٨. تصور دراسته وضعاً لا يكون فيه هذا الانفجار ممكناً فقط، بل حتمياً، (شارك لوفيفر نفسه بدور صغير لضمان حدوث ذلك في نان تير Nanterre). غير أن الجذور الحضرية لحركة عام ١٩٦٨ لا تزال موضوعاً مغفلاً بدرجة كبيرة في الروايات اللاحقة لهذه الأحداث. أتصور أن الحركات الاجتماعية الحضرية الموجودة في ذلك الوقت ـ مثل البيئيين ـ انخرطت في هذا التمرد، وساعدت في تشكيل مطالبه السياسية والثقافية بأشكال معقدة أو سرية، وأتصور كذلك ـ وإن لم يكن لدي أي دليل على الإطلاق، أن التحولات الثقافية في الحياة الحضرية التي حدثت بعد ذلك، عندما لعب رأس المال الفج ـ الذي ارتدى قناع الهوس السلعي، والتسويق الانتقائي الذي يتركز على خلق أسواق كبيرة في مجتمعات صغيرة niche marketing، والاستهلاك الثقافي الحضري ـ دوراً بعيداً تماماً عن البراءة في مرحلة التهدئة بعد ١٩٦٨، (على سبيل المثال تحولت صحيفة **ليبيراسيون**، التي أسسها جان بول سارتر وآخرون، بالتدريج منذ منتصف السبعينيات لتصبح راديكالية ثقافياً وشخصانية ولكن فاترة سياسياً إن لم تكن معادية لليسار الجاد والسياسات الجمعية).

إنني أشدد على هذه النقاط لأنه إذا أعيد إحياء فكرة الحق في المدينة بشكل ما، كما حدث خلال العقد الماضي، فلن يكون ميراث لوفيفر الفكري، على الرغم من أهمية هذا الإرث، هو ما يتعين علينا العودة إليه بحثاً عن تفسير؛ فما كان يحدث في الشوارع بين الحركات الاجتماعية الحضرية أكثر أهمية بكثير. ومن المؤكد أن لوفيفر كجدلي وناقد فطري لنمط الحياة اليومية في الحضر كان ليوافق على ذلك؛ فعلى سبيل المثال، أسفر التصادم الغريب بين النيوليبرالية والديمقراطية في البرازيل في التسعينيات عن

بنود جديدة في دستور عام ٢٠٠١ تضمن الحق في المدينة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى قوة الحركات الاجتماعية الحضرية وأهميتها، خاصة فيما يتعلق بالإسكان، في الترويج للديمقراطية. وحقيقة أن هذه اللحظة الدستورية ساعدت في تكريس شعور نشط «بالمواطنة المتمردة»، (كما أسماها جيمس هولستون)، لا علاقة لها بميراث لوفيفر الفكري، لكنها تتعلق بالصراعات الدائرة بشأن من الذي يتعين عليه تشكيل سمات الحياة اليومية في الحضر[٢]. وحقيقة أن الانتشار الكبير لأمر مثل «الموازنة التشاركية»، التي تتيح لسكان المدن العاديين المشاركة المباشرة في تخصيص مبالغ من ميزانيات المحليات من خلال عملية ديمقراطية لاتخاذ القرار كانت ملهمة للغاية، وتتعلق كلية بسعي الكثيرين إلى ردٍّ من نوعٍ ما على وحشية الرأسمالية العالمية النيوليبرالية التي كثفت هجماتها على سمات الحياة اليومية منذ أوائل التسعينيات. وبناء على ذلك فليس من المستغرب أن هذا النموذج قد تطور في بورتو أليغري في البرازيل - المقر المركزي للمنتدى الاجتماعي العالمي.

وفي مثال آخر، عندما اجتمعت مختلف الحركات الاجتماعية في المنتدى الاجتماعي في أتلانتا في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ وقررت تشكيل تحالف للحق الوطني في المدينة (يضم منظمات محلية نشطة في مدن مثل نيويورك ولوس أنجلوس) مستوحى في جزء منه مما حققته الحركات الاجتماعية الحضرية في البرازيل، قامت بذلك دون أن يعرف أغلب القائمين عليها حتى اسم لوفيفر. وخلصت هذه الحركات الاجتماعية منفردة في نهاية الأمر - بعد سنوات من النضال من أجل قضاياها الخاصة، (مثل المشردين، وعمليات التطوير العمراني الذي يشمل تهجير السكان الفقراء، وإعادة التوطين، وتجريم الفقراء والمختلفين، وغيرها) - إلى أن النضال من أجل المدينة بشكل عام هو الإطار لنضالاتها الخاصة. واعتقدت الحركات أنها مجتمعة يمكنها أن تكون أكثر استعداداً لإحداث تغيير. وإذا ما وُجِدت حركات مماثلة في أماكن أخرى، فإن ذلك لا يرجع ببساطة لأي نوع من الانتماء إلى أفكار لوفيفر، بل بالتحديد لأن أفكار لوفيفر مثل أفكار هذه

---

(٢) James Holston, *Insurgent Citizenship: Disjunctions of Democracy and Modernity in Brazil* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008).

الحركات، انبثقت أساساً من الشوارع والأحياء والمدن المتهالكة. وقد أفادت عمليات رصد وتجميع حديثة أن الحركات المطالبة بالحق في المدينة (على اختلاف توجهاتها) تصنف بالنشطة في عشرات المدن في مختلف أرجاء العالم(٣).

فلنتّفقْ إذاً على أن فكرة الحق في المدينة لا تنبع بالأساس من البدع والإلهامات الفكرية المختلفة، (على الرغم من كثرتها حولنا كما تعلمون)، بل تنبع أساساً من الشوارع، من الأحياء، كصرخة استنجاد يطلقها المقموعون في أزمنة اليأس. كيف يمكن إذاً للأكاديميين والمفكرين (سواء أكانوا عضويين أم تقليديين وفقاً لصياغة جرامشي)(*) الاستجابة لهذه الصرخة وهذا المطلب؟ هنا تكون دراسة كيفية استجابة لوفيفر مفيدة، ليس لأن استجابته وفرت برامج عمل يمكن اتباعها ـ (فوضعنا مختلف تماماً عن الوضع في الستينيات، وشوارع مومباي ولوس أنجلوس وساو باولو وجوهانسبورغ مختلفة تماماً عن شوارع باريس) ـ ولكن لأن أسلوبه الجدلي في التحقيق النقدي الجوهري يمكن أن يقدم نموذجاً ملهماً عن كيف يمكننا الاستجابة لهذه الصرخة وهذا المطلب.

لقد فهم لوفيفر جيداً خاصة بعد أطروحته «**كومونة باريس**» التي نشرت عام ١٩٦٥ (وهو عمل مستلهم بعض الشيء من أطروحات الوضعيين عن الموضوع)، فَهِمَ أن الحركات الثورية تفترض غالباً إن لم يكن دوماً وجود بُعْدٍ حضري، وهو ما يضعه على الفور على خلاف مع الحزب الشيوعي، الذي يؤمن بأن البروليتاريا المرتكزة في المصانع هي طليعة التغيير الثوري. وفي إحياء الذكرى المئوية لصدور كتاب «**رأس المال**» لماركس كان لوفيفر، بطرحه «**الحق في المدينة**»، يهدف إلى استفزاز الفكر الماركسي التقليدي الذي لم يتفق قط على أهمية الحضر في استراتيجيات الثورة، على الرغم من أنه صنع أسطورة من كومونة باريس كحدث مركزي في تاريخه.

---

(٣) Ana Sugranyes and Charlotte Mathivet, eds., *Cities for All: Proposals and Experiences towards the Right to the City* (Santiago, Chile: Habitat International Coalition, 2010), and Neil Brenner, Peter Marcuse and Margit Mayer, eds., *Cities for People, and Not for Profit: Critical Urban Theory and the Right to the City* (New York: Routledge, 2011).

(*) أنطونيو جرامشي منظر وسياسي إيطالي ماركسي (المترجمة).

وباستحضاره «الطبقة العاملة» كأداة التغيير الثوري في مختلف أجزاء أطروحته، كان لوفيفر يشير ضمنياً إلى أن الطبقة العاملة الثورية تتكون بالأساس من سكان الحضر، وليس فقط من عمال المصانع؛ وأشار في وقت لاحق إلى أنها تكوين طبقي مختلف تماماً ـ مشرذم ومقسم ومتعدد الأهداف والاحتياجات، وهو تشكيل متنقل وغير منظم وسائل أكثر منه صلب ومتجذِّر. وهذا طرح طالما كنت متفقاً معه (حتى قبل أن أقرأ لوفيفر)، وأوضحت الفكرة أعمالاً لاحقة في علم الاجتماع الحضري، (الجدير بالذكر منها ما كتبه مانويل كاستيل، وهو أحد التلاميذ السابقين والشاردين للوفيفر). ومع ذلك ما زالت غالبية اليسار التقليدي تجد صعوبة في التعامل مع الإمكانات الثورية للحركات الاجتماعية الحضرية، فهي عادة ما تستبعد باعتبارها مجرد محاولات إصلاحية للتعامل مع قضايا محددة (وليست نظامية)، لذلك فهي ليست حركات ثورية ولا حركات طبقية أصيلة.

لذلك فإن هنالك استمرارية مؤكدة بين الجدلية الوضعية لدى لوفيفر وعمل من يسعى منا الآن لتناول الحق في المدينة من منظور ثوري وليس من منظورٍ إصلاحي. وإذا كان هنالك شيء يقيني، فهو أن المنطق الكامن وراء موقف لوفيفر قد تكثّف في أزماننا الحالية؛ فالمصانع في أجزاء كبيرة من العالم الرأسمالي المتقدم إما اختفت أو تقلصت إلى درجة القضاء على الطبقة العاملة الصناعية الكلاسيكية. فالعمل المهم والآخذ في التوسع باستمرار لصنع حياة الحضر والإبقاء عليها يقوم به بشكل متزايد عمال غير آمنين، وغالباً ما يعملون لبعض الوقت، وغير منظمين، ويتقاضون أجوراً زهيدة؛ فما يطلق عليها «البريكاريا» حلت محل «البروليتاريا» التقليدية: فإذا كان مقدراً لحركات ثورية أن تظهر في زماننا، على الأقل في هذا الجزء من عالمنا (في مقابل الصين السائرة على درب التصنيع)، فإن البريكاريا الإشكالية وغير المنظمة يجب أن تؤخذ في الاعتبار. والمشكلة السياسية الكبيرة هنا هي كيف يمكن لمثل هذه المجموعات البائسة أن تنظم نفسها في قوة ثورية؟ وجزء من المهمة هو فهم جذور وطبيعة صرخاتها ومطالبها. لا أعرف بالتحديد كيف كان يمكن أن يستجيب لوفيفر للرؤية المعروضة في ملصق البيئيين، ربما كان ليبتسم مثلي للرؤية المرحة التلقائية، لكن أطروحاته عن المدينة من «**الحق في المدينة**» إلى كتابه **الثورة الحضرية** (١٩٧٠)، تشير

إلى أنه كان سينتقد الحنين لحضر لم يوجد أصلاً. فالخلاصة المركزية التي توصل إليها لوفيفر هي أن المدينة التي كنا نعرفها ونتصورها يوماً ما، كانت تختفي بسرعة ولا يمكن استعادتها. أتفق مع ذلك ومع تأكيده بدرجة أكبر، لأن لوفيفر لا يهتم كثيراً بتصوير بؤس حياة الجماهير في بعض من مدنه المفضلة في الماضي (تلك الخاصة بعصر النهضة الإيطالي في توسكاني)، كما أنه لا يسهب في التفكير في حقيقة أن غالبية الباريسيين في عام ١٩٤٥ كانوا يعيشون من دون دورات مياه داخل المنازل في ظروف إسكان سيئة (حيث كانوا يتجمدون في الشتاء ويتحمصون في الصيف) في أحياء متهالكة، وفي أن شيئاً ما كان ينبغي أن يحدث، أو حدث بالفعل - على الأقل في الستينيات - لعلاج ذلك. المشكلة أن كل ذلك تم تنظيمه وتنفيذه بشكل بيروقراطي عن طريق الاقتصاد الفرنسي الموجه دونما نفحة من أي مدخل ديمقراطي أو نتفة من الخيال المرح، وأنه حفر علاقات الامتيازات الطبقية والهيمنة على شكل المدينة نفسه.

ورأى لوفيفر كذلك أن العلاقة بين الحضر والريف urban and rural - أو بين القرية والمدينة country and city كما يفضل البريطانيون أن يدعوها - تغيرت بشكل جذري، حتى إن الفلاحين التقليديين اختفوا والريف تحضّر، لكن بشكل أوجد نهجاً استهلاكياً جديداً فيما يتعلق بالطبيعة (من عطلات نهاية الأسبوع والرحلات الترفيهية في الريف إلى الضواحي ذات الأشجار المورقة والمترامية الأطراف)، ونهجاً رأسمالياً إنتاجياً لإمداد الأسواق الحضرية بالسلع الزراعية عوضاً عن الزراعة الموجهة لتحقيق الاكتفاء الذاتي للفلاحين.

وإضافة إلى ذلك، توقع لوفيفر لهذه العملية أن «تنتشر عالمياً»، وفي ظل مثل هذه الظروف يتعين أن تفسح مسألة الحق في المدينة (المفسر باعتباره شيئاً مميزاً أو يمكن تعريفه) الطريق أمام مسألة أكثر غموضاً، هي الحق في حياة الحضر، التي تحولّت في فكره في كتابات لاحقة إلى مسألة أكثر عمومية، هي الحق في «**إنتاج الفضاء المدني**» (١٩٧٤).

لقد انحسرت الفجوة الفاصلة بين الريف والحضر على الصعيد العالمي بإيقاعات متباينة، لكن مما لا شك فيه أنها اتخذت المسار الذي توقعه

لوفيفر. والتحضر غير المنظم في الصين في الفترة الأخيرة يعد مثالاً على ذلك، فقد تراجعت نسبة السكان المقيمين في المناطق الريفية من ٧٤ بالمئة في ١٩٩٠ إلى نحو ٥٠ بالمئة في ٢٠١٠، وزاد سكان تشونغشينغ ٣٠ مليون نسمة في الخمسين سنة الماضية. وعلى الرغم من وجود الكثير من المساحات المتبقية في الاقتصاد العالمي، حيث لم تكتمل العملية بعد، فإن الكتلة الأكبر من البشر تستوعب بشكل متزايد داخل التشكيلات والتيارات المختلفة لحياة الحضر.

ويمثل ذلك مشكلة: فأن تطالب بالحق في المدينة هو في حقيقة الأمر أن تطالب بالحق في شيء لم يعد موجوداً (إن كان قد وجد أصلاً)؛ إضافة إلى ذلك، فإن الحق في المدينة تعبير خالٍ من الدلالة. والأمر يعتمد على من الذي سيضيف إليه المعنى؛ فالرأسماليون والمطورون العقاريون يمكنهم المطالبة به، ولهم الحق في ذلك؛ لكن يمكن للمشردين ومن لا يحملون أوراق هوية المطالبة به كذلك. يتعين علينا حتماً مواجهة مسألة تحديد تعريف لهذه الحقوق، مع إدراك أن «القوة هي التي تحسم الأمر فيما بين الحقوق المتساوية» كما قال ماركس في كتابه «**رأس المال**». فتعريف الحق ذاته يثير صراعاً، وهذا الصراع يجب أن يستمر بالتزامن مع الصراع من أجل الحصول عليه.

المدينة التقليدية قتلها التطور الرأسمالي السائد، سقطت ضحية للحاجة المستمرة للتخلص من رأس المال المتراكم، مما يقود إلى نمو حضري لا نهاية له، بغض النظر عن عواقبه الاجتماعية والبيئية والسياسية. إن مهمتنا السياسية كما يقترح لوفيفر هي أن نتصور ونعيد تشكيل نوع مختلف تماماً من المدن خارج فوضى العولمة المُذرية، ورأس المال الموجه لتوسعة الحضر الذي يعيث في الأرض فساداً. لكن ذلك لا يمكن أن يحدث دون تشكيل حركة نشطة مناهضة للرأسمالية تركز على تغيير نمط الحياة في الحضر باعتباره هدفها.

وكما أدرك لوفيفر جلياً من تاريخ كومونة باريس، فإن الاشتراكية، أو الشيوعية، أو بالنسبة إلى هذه المسألة الأناركية في مدينة واحدة، اقتراح مستحيل؛ فمن السهل للغاية على القوى البرجوازية الرد بمحاصرة المدينة

وقطع خطوط إمدادها وتجويعها، إن لم يكن غزوها وقتل كل من يقاوم، (حدث ذلك في باريس عام ١٨٧١). لكن ذلك لا يعني أن ندير ظهورنا للمدن باعتبارها حاضنة للأفكار والمثل والحركات الثورية. ولن يكون من الممكن حشد النضال المناهض للرأسمالية القادر على إحداث تغيير جذري في الحياة اليومية إلا عندما تركز السياسة على إنتاج وإعادة إنتاج حياة المدن باعتبارها العملية المركزية للعمل التي تنبعث منها النبضات الثورية. لن نصل إلى سياسات منطقية للمدن إلا عندما نفهم تماماً أن أولئك الذين يبنون حياة الحضر ويبقون عليها لهم حق أساسي فيما أنتجوه، وأن من بين حقوقهم الراسخة حقهم في تشكيل المدينة على هوى قلوبهم. «قد تكون المدينة قد ماتت» كما قد يروق لوفيفر أن يقول، ولكن «تحيا المدينة».

وعلى ذلك فهل السعي وراء الحق في المدينة هو بمثابة السعي وراء العنقاء(*)؟ من الناحية المادية البحتة، هو كذلك بالتأكيد. لكن الصراعات السياسية تحركها الرؤى بقدر ما تحركها الإجراءات العملية.

إن الجماعات المنخرطة في عضوية تحالف الحق في المدينة تتكون من مستأجرين من ذوي الدخول المنخفضة في مجتمعات من الملونين الذين يناضلون من أجل نوع من التنمية قادر على تلبية احتياجاتهم ورغباتهم؛ والمشردين الذين ينظمون أنفسهم للدفاع عن حقهم في السكن والخدمات الأساسية، فضلاً عن الشبان من المثليات والمثليين وثنائيّي الجنس والمتحولين جنسياً الملونين الذين يناضلون من أجل حقهم في فضاء عام آمن. وفي البرنامج السياسي الجمعي الذي وضعه لنيويورك، سعى التحالف إلى التوصل إلى تعريف أوضح وأشمل لذلك الجمهور، لا يقتصر فقط على ضمان حرية الوصول الحقيقية إلى ما يطلق عليه الفضاء العام، بل لتمكينه أيضاً من خلق فضاءات عامة جديدة للتنشئة الاجتماعية والعمل السياسي. إن تعبير «المدينة» يمتلك تاريخاً رمزياً وأيقونياً مغروساً بعمق في السعي وراء المعاني السياسية؛ مدينة الرب، المدينة على التل، العلاقة بين المدينة والمواطنة ـ المدينة كتجسيد للرغبة الطوباوية، المدينة كمكان مميز للانتماء

(*) Chimera الكمير، وهو كائن خرافي. اخترت استبدال الكلمة بمقابلها العربي «العنقاء» (المترجمة).

داخل نظام دائم التحول زمانياً ومكانياً ـ يعطي كل ذلك تعبير «المدينة» معنى سياسياً يحشد خيالاً سياسياً حيوياً. لكن النقطة التي يريد لوفيفر أن يؤكدها ـ وهو هنا بالتأكيد على توافق مع الوضعيين إن لم يكن مديناً لهم ـ هي أن هناك بالفعل ممارسات عديدة داخل الحضر، هي نفسها مفعمة باحتمالات بديلة.

يحدد مفهوم لوفيفر عن الهيتروتوبيا (الفضاءات أو الأمكنة المغايرة) ـ المختلف جذرياً عن مفهوم فوكو عنها ـ فضاءات اجتماعية حدية ممكنة، حيث يصبح «حدوث شيء مختلف» ليس أمراً ممكناً فقط، بل تأسيسياً لتعريف المسارات الثورية. وهذا «الشيء المختلف» لا ينتج بالضرورة عن خطة واعية، بل ببساطة عما يفعله الناس ويشعرون به، ويجري التعبير عنه وهم يسعون لإيجاد معنى لحياتهم اليومية. وتخلق هذه الممارسات فضاءات هيتروتوباوية في مختلف أرجاء المكان، فلا يتعين أن ننتظر الثورة الكبرى لتشكيل هذه الفضاءات. فنظرية لوفيفر عن الحركات الثورية تسير في الاتجاه المعاكس لذلك: التلاقي العفوي في لحظة «التفجر» عندما ترى الجماعات الهتروتوباوية اليائسة فجأة، ولو للحظة عابرة، إمكانية العمل الجماعي لخلق شيء مختلف جذرياً. ويرمز لوفيفر إلى هذا «التلاقي» بالسعي من أجل المركزية. والمركزية التقليدية للمدينة دمرت، لكن هناك دافع للتوق لترميمها يطرح نفسه مراراً وتكراراً لتحقيق آثار سياسية بعيدة المدى، كما شهدنا في الفترة الأخيرة في الميادين الرئيسة في القاهرة ومدريد وأثينا وبرشلونة، حتى في ماديسون بولاية ويسكونسن وفي حديقة زوكوتي في نيويورك؛ وإلا كيف وأين يمكن لنا أن نتلاقى معاً لإطلاق صرخاتنا ومطالبنا الجماعية؟

ومع ذلك، فهذه هي بالتحديد اللحظة التي تتحطم فيها الرومانسية الثورية الحضرية ـ التي يرجعها الكثيرون الآن إلى لوفيفر، ويحبونه من أجلها ـ على صخرة فهمه لحقائق الرأسمالية وسلطة المدينة؛ فأي لحظة لرؤية بديلة عفوية تفر هاربة، إذا لم تُنتهز في وقتها، وستمر بالتأكيد (كما شهد لوفيفر بشكل مباشر في شوارع باريس عام ١٩٦٨). وينطبق ذلك أيضاً على الفضاءات أو الأمكنة المغايرة (الهيتروتوباوية) التي توفر التربة الخصبة للحركة الثورية. وفي كتابه **ثورة الحضر** أبقى لوفيفر على فكرة الهيتروتوبيا (ممارسات الحضر) متصارعة ـ وليست بديلة ـ للأيزوتوبيا (النظام المكاني

القائم والمسوغ للرأسمالية والدولة)، تماماً كما هي الحال مع اليوتوبيا كرغبة تعبيرية؛ ويقول: «الفرق بين الأيزوتوبيا والهيتروتوبيا لا يمكن فهمه إلا من خلال الحركة... الجماعات الشاذة عن المجتمع تقيم فضاءات هتروتوباوية، تخضع في نهاية الأمر إلى التطبيقات العملية السائدة».

وكان لوفيفر على وعي تامٍّ بقوة الممارسات السائدة ونفوذها، بحيث لا يمكنه إغفال أن المهمة النهائية هي القضاء على هذه الممارسات من خلال حركة ثورية أوسع نطاقاً؛ فيتعين الإطاحة بالنظام الرأسمالي للتراكم الدائم برمته، إلى جانب هياكل الاستغلال الطبقي ونفوذ الدولة المرتبطة به واستبدالها. والمطالبة بالحق في المدينة مجرد محطة على طريق تحقيق هذا الهدف، فلا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها، حتى لو بدا بشكل متزايد أنها أكثر السبل الملاءمة للسير فيها.

القسم الأول

الحق في المدينة

الفصل الأول

الحق في المدينة

نعيش الآن في عصر انتقلت فيه مبادئ حقوق الإنسان إلى مركز الصدارة سياسياً وأخلاقياً، وتبذل الكثير من الطاقة السياسية في تشكيل وحماية وصياغة أهميتها في بناء عالم أفضل. وترتبط غالبية المفاهيم التي يجري ترويجها بالفردانية، فضلاً عن ارتكازها على الملكية، وهي من ثَمَّ لا تتحدى أفكار السوق الليبرالية والنيوليبرالية المهيمنة أو الأنماط النيوليبرالية للشرعية وأداء الدولة. فنحن في نهاية الأمر نعيش في عالم تعد فيه الملكية الخاصة ومعدلات الربح هي الأوراق الرابحة بالمقارنة مع جميع المفاهيم الحقوقية الأخرى التي يمكن للمرء أن يذكرها. لكن هناك مناسبات يأخذ فيها المفهوم المثالي لحقوق الإنسان منعطفاً جمعياً، كما كان الحال عندما تصدرت حقوق العمال والمرأة والمثليين والأقليات الواجهة (ميراث حركة عمالية طويلة الأمد، فضلاً عن حركات أخرى، مثل، حركة الحقوق المدنية في ستينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة، والتي اتسمت بالطابع الجمعي وكان لها صدى عالمي). حققت مثل هذه الصراعات على الحقوق الجمعية في بعض الأحيان نتائج مهمة.

أريد هنا أن أتحرى نوعاً من الحقوق الجمعية ـ وهو الحق في المدينة في سياق تجدد الاهتمام بأفكار هنري لوفيفر بشأن هذا الموضوع، وبزوغ حركات اجتماعية من مختلف الأشكال على مستوى العالم تطالب الآن بمثل هذا الحق. إذاً كيف يمكن تعريف هذا الحق؟

إن المدينة ـ كما كتب ذات مرة عالم الاجتماع الحضري الأمريكي الشهير روبرت بارك ـ هي «أكثر محاولات الإنسان اتساقاً، وبشكل عام أكثرها نجاحاً في إعادة تشكيل العالم الذي يعيش فيه بما يتفق بدرجة أكبر

مع رغبات قلبه. لكن إذا كانت المدينة هي العالم الذي خلقه الإنسان، فهي بالتالي العالم الذي يتعين عليه العيش فيه. فالإنسان بشكل غير مباشر، ودون إدراك واضح بطبيعة مهمته، قد أعاد أثناء خلقه للمدينة تشكيل نفسه»[1]. إذا كان بارك على حق، فإن السؤال عن نوع المدينة التي نريدها لا يمكن أن ينفصل عن السؤال عن أي نوع من الناس نريد أن نكون، وإلى أي نوع من العلاقات الاجتماعية نسعى، وأي نوع من العلاقات مع الطبيعة هو ما نعتز به، وأي أسلوب حياة هو ما نتمناه، وما هي القيم الجمالية التي نتبناها. لذلك فإن الحق في المدينة أكثر من مجرد حق فرد أو مجموعة في الوصول إلى الموارد الموجودة في المدينة: إنه الحق في تغييرها وإعادة اختراعها لتلائم أهواء قلوبنا بدرجة أكبر؛ وهو، علاوة على ذلك، حق جمعي أكثر منه حق فردي، بما أن إعادة اختراع المدينة تعتمد حتماً على ممارسة قوة جماعية من خلال عمليات التطوير العمراني (الحضرنة) (Urbanisation)[*]. ما أريد أن أناقشه في هذا السياق هو حقيقة أن حرية أن نصنع أنفسنا ومدننا ونعيد صنعها هي واحدة من أغلى حقوق الإنسان وأكثرها تجاهلاً. ما هي إذاً أفضل طريقة لممارسة هذا الحق؟

بما أننا، كما يؤكد بارك، نفتقر حتى الآن إلى أي معنى واضح لطبيعة مهمتنا، سيكون من المفيد أولاً أن نتأمل كيف صُنعنا وأُعيد صنعنا على مدار التاريخ من خلال عملية حضرنة دفعتها قدماً قوى اجتماعية قوية. لقد كانت وتيرة التطوير العمراني واتساع نطاقه المذهل خلال المئة سنة الماضية تعني على سبيل المثال أننا أُعيد صنعنا مراراً دون أن ندرك لماذا أو كيف حدث ذلك. لكن هل أسهم هذا التطور العمراني المذهل في تحسين رفاهة البشر؟ هل جعلنا أشخاصاً أفضل أم تركنا معلّقين في عالم من عدم الاتّساق والاغتراب والغضب والإحباط؟ هل أصبحنا مجرد بدو رحّل أُلقي بهم في بحر الحضر؟ كانت هذه هي نوعية الأسئلة التي شغلت المعلقين في القرن التاسع عشر، مثل فريدريك إنغلز وجورج سيميل، اللذين قدّما منظوراً نقدياً

---

(1) Robert Park, *On Social Control and Collective Behavior* (Chicago, IL: Chicago University Press, 1967), p. 3.

(*) اخترت كلمة «حضرنة» بدلاً من التطوير العمراني لأنها المستخدمة بدرجة أكبر في أدبيات المختصين، ولأنها تنطوي في رأيي على معنى يتجاوز مجرد البناء إلى نسق حضري متكامل بأسلوب حياة الحضر وعاداتهم (المترجمة).

لشخصيات الحضر التي ظهرت في ذلك الوقت استجابة للتطور العمراني السريع(٢). في هذه الأيام، لم يعد من الصعب تعداد كل مناحي الاستياء والقلق وحتى الإثارة في مناطق الحضر وسط تحولات حضرية أكثر تسارعاً، لكننا نفتقر على ما يبدو القدرة على النقد المنهجي، فالغضب العارم من التغيير يجتاحنا حتى عندما تلوح الأسئلة الواضحة في الأفق؛ على سبيل المثال، ما الذي يمكن أن نفعله إزاء تراكم الثروة والامتيازات والنزعة الاستهلاكية في جميع مدن العالم تقريباً وسط ما تصفه حتى الأمم المتحدة بـ «كوكب العشوائيات» القابل للانفجار؟(٣).

المطالبة بالحق في المدينة وفقاً لما أقصده هنا يعني المطالبة بشكل ما من سلطة التشكيل على عمليات الحضرنة، وعلى الطرق التي يتم بها صنع وإعادة صنع مدننا، وأن نقوم بذلك بشكل جوهري وجذري. فمنذ بزوغها، نشأت المدن نتيجة للتركز الجغرافي والاجتماعي لفائض الإنتاج، لذلك كان التطوير العمراني دائماً ظاهرة طبقية نوعاً ما، فهذه الفوائض تُستخرج من مكانٍ ما ومن أشخاصٍ ما، لكن تظل السيطرة على استخدامها عادةً في أيدي القلة، (مثل الزمرة الدينية الحاكمة أو المحارب الشاعر ذي الطموحات الإمبريالية). وبالطبع فإن هذا الوضع العام يتكرس في ظل الرأسمالية، بيد أن هذه الحالة تشهد في العمل دينامية من نوع مختلف. فالرأسمالية، كما يخبرنا ماركس، ترتكز على البحث الدائم عن فائض القيمة (الربح). ولتحقيق فائض القيمة يتعين على الرأسماليين تحقيق فائض إنتاج، وهذا يعني أن الرأسمالية تنتج على الدوام فائض الإنتاج الذي يتطلبه التطوير العمراني؛ والعكس صحيح كذلك، فالرأسمالية تحتاج للحضرنة لامتصاص فوائض الإنتاج التي تحققها على الدوام. وبهذه الطريقة تظهر رابطة داخلية بين التطور الرأسمالي والتطوير العمراني، ومن ثَمَّ فليس من المثير للدهشة أن تتوازى مع مرور الوقت وبشكل عام المنحنيات اللوجيستية لنمو الناتج الرأسمالي مع المنحنيات اللوجيستية لحضرنة سكان العالم. فلننظر بتعمق أكبر إلى ما يفعله

(٢) Friedrich Engels, *The Condition of the Working-Class in England in 1844* (London: Penguin Classics, 2009), and Georg Simmel, "The Metropolis and Mental Life," in: David Levine, ed., *On Individualism and Social Forms* (Chicago, IL: Chicago University Press, 1971).

(٣) Mike Davis, *Planet of Slums* (London: Verso, 2006).

الرأسماليون، إنهم يبدؤون اليوم بمبلغ معين من المال وينهونه بمبلغ أكبر (ربح)، وفي اليوم التالي يكون عليهم تحديد ما الذي سيفعلونه بفائض المال المتحقق في اليوم السابق؛ إنهم يواجهون معضلة فاوستية (Faustion Dilemma): فهل يعيدون الاستثمار لتحقيق المزيد من المال أم يستهلكون فوائضهم في الملذات؟ إن القوانين القسرية للمنافسة ترغمهم على إعادة الاستثمار، لأنه إذا لم يقم أحد الرأسماليين بإعادة الاستثمار فمن المؤكد أن غيره سيفعل. ولكي يظل الرأسمالي رأسمالياً يتعين عليه استثمار جزء من الفوائض لإنتاج المزيد من الفوائض. والرأسماليون الناجحون عادة ما يحققون ما يكفي لإعادة الاستثمار في التوسع وإرضاء شهوتهم للمتع الحسية، إلا أن نتيجة إعادة الاستثمار الدائم هي التوسع في إنتاج الفوائض، والأهم أن ذلك يستتبع توسعاً بمعدل مركب ـ يشمل كل منحنيات النمو اللوجستي (المال، رأس المال، الناتج، السكان) المرتبطة بتاريخ تراكم رأس المال.

تتأثر السياسات الرأسمالية بالحاجة الدائمة لإيجاد مجالات مربحة لإنتاج الفوائض الرأسمالية وامتصاصها، وفيما يتعلق بذلك، يواجه الرأسمالي عدداً من العقبات أمام التوسع المستمر من دون مشاكل؛ فإذا كانت هناك ندرة في العمالة والأجور مرتفعة للغاية، فيجب في هذه الحالة إما ضبط العمالة الموجودة (سواء عن طريق زيادة معدلات البطالة عبر استحداث أنماط تكنولوجية جديدة، أو عبر الهجوم على قوة الطبقة العاملة المنظمة ـ كما فعل كلٌّ من ثاتشر وريغان في الثمانينيات)، أو إيجاد قوة عمل جديدة (عن طريق الهجرة، أو تصدير رأس المال، أو عبر إدماج قطاعات من السكان كانت مستقلة حتى ذلك الحين في قوة العمل). ويتعين كذلك إيجاد وسائل جديدة للإنتاج بشكل عام، وموارد طبيعية جديدة على وجه الخصوص. ويشكل ذلك ضغوطاً متزايدة على البيئة الطبيعية لإنتاج المواد الخام المطلوبة واستيعاب المخلفات التي يتحتم ظهورها. إن القوانين القسرية للمنافسة الرأسمالية تشترط كذلك الظهور الدائم للتكنولوجيات وأنماط التنظيم الجديدة، بما أن الرأسماليين ذوي الإنتاجية الأعلى يمكنهم التفوق في المنافسة على أولئك الذين يطبقون طرقاً أدنى أو أكثر تخلفاً. والابتكارات تحدد احتياجات ورغبات جديدة، وتقلل من دورة رأس المال ومن مشكلات البعد المكاني. ويوسع ذلك النطاق الجغرافي الذي يبحث فيه

الرأسمالي بحرية عن فائض متوسع من العمالة والمواد الخام وغيرها. وإذا لم تكن هناك قوة شرائية كافية في سوق قائمة، يتعين إيجاد أسواق جديدة عن طريق التوسع في التجارة الخارجية، وترويج منتجات جديدة وأسلوب حياة جديد، وخلق أدوات ائتمانية جديدة، وتمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الدَّيْن. وفي النهاية إذا ما كان معدل الربح منخفضاً للغاية، فإن التنظيم الحكومي لـ «المنافسة المدمرة»، مثل الاحتكارات (عن طريق الاندماج والاستحواذ)، وتصدير رأس المال لمناطق جديدة، عادة ما يكون هو المخرج.

وإذا ما أصبح من المستحيل التغلب على أي من العقبات السابق ذكرها التي تُعيق دوران رأس المال وتوسعه، عندها يُعرقَل مسار التراكم ويواجه الرأسماليون أزمة. في هذه الحالة لا يمكن إعادة استثمار رأس المال بشكل مربح، فيتباطأ التراكم أو يتوقف، وتنخفض قيمة رأس المال، وفي بعض الأحيان يُدمّر فعلياً. وخفض القيمة قد يتخذ أشكالاً مختلفة؛ السلع الفائضة قد تخفض قيمتها أو تعدم، والطاقة الإنتاجية والأصول قد تخفض قيمتها وتترك غير عاملة، أو أن تنخفض قيمة النقود نفسها بسبب التضخم، وفي وقت الأزمة بالطبع تنخفض قيمة العمل نتيجة الارتفاع الهائل في معدلات البطالة. كيف إذاً كان التطوير العمراني الرأسمالي مدفوعاً بالحاجة للتغلب على هذه العقبات وتوسعة نطاق النشاط الرأسمالي المربح؟ أقول هنا: إنه لعب دوراً فعالاً بشكل خاص (إلى جانب ظواهر أخرى مثل الإنفاق العسكري) في استيعاب فائض الإنتاج الذي ينتجه الرأسماليون على الدوام في إطار سعيهم لتحقيق فائض القيمة[٤].

لنضع في الاعتبار، بداية، حالة الإمبراطورية باريس الثانية. لقد كانت أزمة عام ١٨٤٨ واحدة من أوائل الأزمات الواضحة لفائض رأس المال غير المستغل ولفائض العمالة جنباً إلى جنب، وقد كانت تشمل باتساع أوروبا بأسرها، وكانت أشد وطأة في باريس على وجه الخصوص، والنتيجة كانت ثورة مجهضة، فيها العاطلون والبرجوازيون الطوباويون الذين رأوا في الجمهورية الاشتراكية مصلاً مضاداً لجشع الرأسمالية وعدم المساواة.

---

(٤) للمزيد من التوضيح لهذه الفكرة، انظر:

David Harvey, *The Enigma of Capital and the Crises of Capitalism* (London: Profile Books, 2010).

وتمكنت البرجوازية الجمهورية من قمع الثوريين بالعنف، لكنها فشلت في حل الأزمة، وكانت النتيجة هي صعود لويس بونابارت للسلطة، بعد أن قام بانقلاب في عام ١٨٥١ ونصّب نفسه إمبراطوراً في عام ١٨٥٢. وحتى يتمكن من البقاء سياسياً، لجأ الإمبراطور السلطوي لقمع سياسي واسع النطاق للحركات السياسية البديلة، لكنه كان يعلم كذلك أنه يتعين عليه التعامل مع مشكلة استيعاب الفوائض الرأسمالية، وفعل ذلك بالإعلان عن برنامج ضخم للاستثمار في البنية التحتية في داخل البلاد وخارجها. في الخارج كان ذلك يعني مد خطوط سكك حديدية في مختلف أرجاء أوروبا وجنوباً حتى الشرق الأوسط، ودعم الأعمال الكبرى مثل شق قناة السويس. وفي الداخل كان ذلك يعني دعم شبكة السكك الحديدية وبناء الموانئ والمرافئ وتجفيف المستنقعات وما إلى ذلك.. ولكن قبل كل شيء كان ذلك يتضمن إعادة تشكيل البنية التحتية الحضرية في باريس، فأحضر بونابارت أوسمان(*) إلى باريس لتولي الأشغال العامة في عام ١٨٥٣.

وقد أدرك أوسمان بوضوح أن مهمته هي المساعدة في حل مشكلة فوائض رأس المال والبطالة عن طريق الحضرنة. واستوعبت عملية إعادة بناء باريس أعداداً ضخمة من العمال، وكميات ضخمة من رأس المال، حسب معايير ذلك الزمان، وكانت، إلى جانب القمع السلطوي لطموحات القوى العاملة الباريسية هي الأداة الرئيسة للاستقرار الاجتماعي. وقد استفاد أوسمان من خطط المدينة الفاضلة، التي وضعها (أنصار فروييه وسان سيمون)(**)، والتي جرت مناقشتها في أربعينيات القرن التاسع عشر، في إعادة تشكيل باريس، ولكن مع فارق أساسي هائل: فقد غيّر أوسمان النطاق المتصوّر لعملية الحضرنة؛ فعندما عرض عليه المهندس هيتورف خططه لشارع جديد، ألقى بها أوسمان في وجهه قائلاً: «ليس واسعاً بما يكفي... هذا ٤٠ متراً، وأنا أريده ١٢٠ متراً». لقد فكر أوسمان في المدينة على

(*) جورج يوجين أوسمان (Georges-Eugène Haussmann)، المعروف باسم البارون أوسمان، الذي خطط مدينة باريس (المترجمة).

(**) عالم الاجتماع الفرنسي شارل فورييه (١٧٧٢ ـ ١٨٣٧) (Charles Fourier) وكلود هنري دو روفروي (Claude Henri de Rouvroy)، المعروف كذلك باسم هنري دو سان سايمون، وهو سياسي ألهمت كتاباته الحركات الاشتراكية في النصف الأول من القرن التاسع عشر (المترجمة).

نطاق مهيب، ألحق بها الضواحي وأعاد تصميم الأحياء (مثل حي ليه هال Les Halles) بدلاً من مجرد إضافة نتف وأجزاء من النسيج الحضري؛ غيّر المدينة بالجملة بدلاً من تطويرها بالتدريج؛ وليقوم بذلك كان يحتاج إلى مؤسسات مالية جديدة وأدوات دين نفذت وفقاً للخطوط التي رسمها سان سايمون (كريدي موبيلير وشركة إيموبيلير). ما قام به فعلياً هو حل مشكلة التخلص من فوائض رأس المال عن طريق وضع نظام كينزي لإجراء تحسينات في البنية التحتية تموّل عن طريق الدين.

ظل هذا النظام فعالاً بشكل جيد جداً لنحو ١٥ عاماً، واستتبع ليس فقط تغيير البنية التحتية الحضرية بل أيضاً بناء أسلوب حياة حضرية جديد، وبناء نوع جديد من الشخصية الحضرية. أصبحت باريس «مدينة النور»؛ المركز الكبير للاستهلاك، والسياحة، والمتعة ـ لقد غيّرت المقاهي، والمتاجر الكبيرة، وصناعة الأزياء، والمعارض الكبيرة، من أسلوب الحياة بشكل يمكنها من استيعاب الفوائض الكبيرة من خلال أنماط استهلاكية فجة (أثارت استياء التقليديين والعمال المستبعدين على حد سواء). لكن في عام ١٨٦٨، تعرض النظام المالي ـ الذي اعتمد على المضاربة بشكل مفرط ومتزايد، والهياكل الائتمانية التي قامت عليها عملية التطوير العمراني ـ للانهيار. أجبر أوسمان على ترك منصبه. وفي غمرة اليأس، خاض نابوليون الثالث حرباً ضد بسمارك في ألمانيا وخسرها. ومن الفراغ الذي أعقب ذلك ظهرت كومونة باريس، واحدة من أعظم الأحداث الثورية في التاريخ الحضري للرأسمالية؛ وتشكلت الكومونة جزئياً من الحنين إلى عالم الحضر الذي دمره أوسمان (ظلال ثورة ١٨٤٨)، ومن رغبة الذين سلبتهم أعمال أوسمان أسلوب حياتهم في استعادة المدينة. لكن الكومونة كانت أيضاً بمثابة تجسيد استشرافي للرؤى المتصارعة حول الاشتراكية البديلة (في مقابل الرأسمالية الاحتكارية)، والمفاهيم الحداثية التي تتصارع فيها السيطرة الهيراركية المركزية (التيار الجاكوبي) مع الرؤى اللامركزية الفوضوية المتعلقة بالرقابة الشعبية (التي قادها البرودونيون)(*). وفي عام ١٨٧٢، وسط تبادل

(*) نسبة إلى بيير جوزيف برودون (Pierre-Joseph Proudhon) (١٨٠٩ ـ ١٨٦٥)، سياسي فرنسي يُعرف بأنه مؤسس الأناركية (المترجمة).

الاتهامات العنيفة بشأن مَن المتسبّب في ضياع الكومونة، وقع الانشقاق السياسي الجذري بين الماركسيين والأناركيين الذي ـ وللأسف مازال حتى يومنا هذا ـ يفصل بين الكثير من قوى المعارضة اليسارية للرأسمالية(٥).

نمضي قدماً سريعاً الآن إلى الولايات المتحدة عام ١٩٤٢، كانت مشكلة التخلص من الفوائض الرأسمالية، التي بدت عسيرة الحل في الثلاثينيات (والبطالة التي رافقتها) قد حُلّت مؤقتاً بالتعبئة الضخمة للمجهود الحربي. إلا أن الجميع كان يشعر بالخوف مما يمكن أن يحدث عقب الحرب؛ كان الوضع خطراً سياسياً، كانت الحكومة الاتحادية فعلياً تدير اقتصاداً مؤمّماً، (وكانت تقوم بذلك بكفاءة عالية)، وكانت الولايات المتحدة في تحالف مع الاتحاد السوفياتي الشيوعي في الحرب ضد الفاشية، وظهرت إلى الوجود حركات اجتماعية قوية ذات ميول اشتراكية رداً على الكساد في الثلاثينيات، وكان المتعاطفون قد تم إدراجهم في المجهود الحربي. نعلم جميعاً ما حدث تاريخياً بعد ذلك من تطبيق سياسات المكارثية والحرب الباردة (التي كانت هناك مؤشرات قوية على حدوثها في عام ١٩٤٢). وكما حدث في عهد لويس نابليون، دعت الطبقات الحاكمة في ذلك الوقت إلى جرعة كبيرة من السياسات القمعية لتأكيد نفوذها. لكن ماذا عن مشكلة التخلص من الفوائض الرأسمالية؟

في عام ١٩٤٢ نشر تقييم مطول لأعمال أوسمان في مجلة معمارية، وثق بالتفصيل ما قام به بشكل مثير للاهتمام جداً وحاول تحليل أخطائه، لم يكن كاتب المقال سوى روبرت موزيس، الذي فعل بكامل منطقة نيويورك الحضرية ـ الميتروبوليتانية ـ بعد الحرب العالمية الثانية ما فعله أوسمان في باريس(٦)؛ فقد غيّر موزيس نطاق التفكير بشأن عملية الحضرنة ـ من خلال نظام شبكة الطرق السريعة وتغيير البنية التحتية (الممول بالدين)، عن طريق تشييد الضواحي وإعادة الهندسة الكاملة، ليس فقط للمدينة، بل للمنطقة

---

(٥) ينسب ذلك إلى ديفيد هارفي في كتابه. انظر:
David Harvey, Paris, *Capital of Modernity* (New York: Routledge, 2003).

(٦) Robert Moses, "What Happened to Haussmann," *Architectural Forum*, vol. 77, no. 1 (July 1942), pp. 57-66, and Robert Caro, *The Power Broker: Robert Moses and the Fall of New York* (New York: Knopf, 1974).

الحضرية ـ الميتروبوليتانية ـ برمتها ـ وأوجد وسيلة لاستيعاب فائض الإنتاج، ومن ثَمَّ حل مشكلة التخلص من الفوائض الرأسمالية. لقد لعبت هذه العملية ـ عندما طُبّقت على المستوى القومي، حيث تكررت في جميع المراكز الحضرية في الولايات المتحدة (في تحول آخر على نطاق واسع) ـ دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار للرأسمالية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، (في هذه الفترة كان باستطاعة الولايات المتحدة تشغيل الاقتصاد العالمي غير الشيوعي برمته عبر إدارتها لعجز الموازين التجارية).

لم يكن إنشاء الضواحي في الولايات المتحدة مجرد مسألة بنية تحتية جديدة، كانت ـ مثلما حدث في الإمبراطورية الثانية في باريس ـ تتضمن تحولاً جذرياً في أسلوب الحياة، وتنتج نمطاً جديداً للمعيشة ومنتجات جديدة ـ من مساكن الضواحي المقامة على مساحات كبيرة من الأراضي، إلى البرادات وأجهزة التكييف، وسيارتين في مدخل البيت، وزيادة هائلة في استهلاك الوقود ـ وتأدية كل من هذه الأشياء دوره في امتصاص الفوائض. وهكذا لعب بناء الضواحي الجديدة (إلى جانب العسكرة) دوراً حاسماً في المساعدة في امتصاص الفوائض في مرحلة ما بعد الحرب؛ لكن ذلك جاء على حساب تفريغ المدن المركزية وتركها خالية من قاعدة اقتصادية مستدامة، ومن ثَمَّ إنتاج ما سمي بـ«الأزمة الحضرية» في الستينيات، التي ميزتها ثورات الأقليات المتأثرة (خاصة الأمريكيين من أصل أفريقي) في المدن الداخلية، والذين حرموا من الوصول إلى الرخاء الجديد.

ولم تكن المدن الرئيسة فقط هي التي دخلت في حالة تمرد، فقد احتشد التقليديون خلف جين جاكوبز(*) ساعين لمكافحة الحداثة الوحشية لمشروعات موزيس واسعة النطاق بطرح شكل جمالي مختلف لحياة الحضر يتركز على تطوير الأحياء، والحفاظ على الهوية التاريخية، وفي نهاية المطاف تحسين المناطق القديمة. لكن في ذلك الوقت كانت الضواحي الجديدة قد شيدت بالفعل، وكان التحول الجذري في نمط الحياة الذي أنذرت به قد أفرز كل العواقب الاجتماعية الممكنة، مما دفع النسويين (Feminists)، على سبيل

(*) جين جاكوبز (Jane Jacobs) صحافية وناشطة أمريكية كندية اشتهرت بتأثيرها في دراسات الحضر (المترجمة).

المثال، لاعتبار الضواحي ونمطها الحياتي موضعاً لسخطهم الأساسي. وكما حدث مع أوسمان، بدأت الأزمة تتكشف، وسقط موزيس من عليائه، واعتبرت حلوله غير مناسبة، بل وغير مقبولة في أواخر الستينيات. وإذا كان لما فعله أوسمان في باريس دور في تفسير ديناميات كومونة باريس، فكذلك كان للحياة الفاقدة للروح في أحياء موزيس دور حاسم في حركات عام ١٩٦٨ الدرامية في الولايات المتحدة، عندما انخرط طلاب الطبقة المتوسطة من البيض والساخطين على الأوضاع القائمة في حالة من التمرد، وسعوا للتحالف مع جماعات مهمشة أخرى، واحتشدوا ضد الإمبريالية الأمريكية لخلق حركة تهدف إلى بناء عالم مختلف يتضمن تجربة حضرية من نوع مختلف، (ومرة أخرى وقفت التيارات الفوضوية والتحررية في مواجهة مطالب ببدائل هيراركية مركزية)[٧].

إلى جانب تمرد عام ١٩٦٨ جاءت الأزمة المالية، كانت عالمية جزئياً، (نتيجة لانهيار اتفاقيات بريتون وودز)، لكنها نشأت كذلك داخل المؤسسات الائتمانية التي مولت الطفرة العقارية في العقود السابقة. لقد تراكمت القوى المحركة للأزمة مع نهايات الستينيات، حتى هوى النظام الرأسمالي برمته في خضم أزمة عالمية كبرى، قادها انفجار فقاعة الأسواق العقارية عام ١٩٧٣، والإفلاس المالي الذي أعقبها لمدينة نيويورك في عام ١٩٧٥. لقد حلت الأيام السود للسبعينيات، وكان السؤال في ذلك الوقت هو: كيف يمكن إنقاذ الرأسمالية من تناقضاتها؟ وفي هذا الإطار، وإذا ما كان التاريخ مرشداً من نوع ما، فستلعب عملية الحضرنة دوراً كبيراً. وكما أوضح وليام تاب، فإن أسلوب العمل على حل أزمة نيويورك المالية في عام ١٩٧٥، والذي نظمه تحالف غير مستقر بين سلطات الدولة والمؤسسات المالية، كان له دور طليعي في صياغة رد نيوليبرالي على هذا السؤال، مفاده: أن تتم حماية النفوذ الطبقي لرأس المال على حساب مستويات معيشة الطبقة العاملة، في حين يجري تحرير السوق ليقوم بعمله. وكان السؤال التالي هو: كيف يمكن إنعاش القدرة على استيعاب الفوائض التي يتعين على الرأسمالية إنتاجها إذا

(٧) Henri Lefebvre, *The Urban Revolution*, foreword by Neil Smith (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2003).

ما كُتب لها البقاء؟[8].

فلنتقدم سريعاً مرة أخرى إلى ظرفنا الحالي؛ لقد كانت الرأسمالية العالمية تتخبط في «حلزونة» من الأزمات والصدمات الإقليمية، (شرق وجنوب شرق آسيا في ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨، وروسيا في ١٩٩٨، والأرجنتين في ٢٠٠١)، حتى واجهت أزمة عالمية في عام ٢٠٠٨. لكن ماذا كان دور التطوير العمراني في هذا التاريخ؟ في الولايات المتحدة كانت الحكمة السائدة حتى عام ٢٠٠٨ هي أن سوق الإسكان عامل استقرار مهم للاقتصاد، خاصة بعد انهيار سوق التكنولوجيا المتقدمة في أواخر التسعينيات. استوعبت سوق العقارات شطراً كبيراً من فائض رأس المال بشكل مباشر عن طريق الإنشاءات الجديدة، (سواء داخل المدن أو في الضواحي أو المباني الإدارية)، في حين أدى التضخم السريع في أسعار الأصول العقارية، مدعوماً بموجة الإسراف في إعادة تمويل الرهن العقاري عند أدنى مستويات أسعار الفائدة تاريخياً، إلى ازدهار الأسواق الداخلية الأمريكية للسلع والخدمات. واستقرت السوق العالمية جزئياً عن طريق التوسع العمراني الأمريكي والمضاربة في أسواق العقارات، بينما كانت الولايات المتحدة تدير العجز الضخم في موازينها التجارية مع بقية العالم، وتقترض نحو ملياري دولار يومياً لتغذية هوس المستهلكين الذي لا ينطفئ، والحروب الممولة بالدين في أفغانستان والعراق في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

لكن عملية الحضرنة خضعت لتحول آخر على صعيد النطاق. باختصار، تحولت للعالمية؛ لذلك لا يمكننا التركيز فقط على الولايات المتحدة. وساعد ازدهار أسواق العقارات في بريطانيا وإيرلندا وإسبانيا، وفي دول أخرى عديدة، في تغذية دينامية الرأسمالية بأشكال سارت بالموازاة مع ما يحدث في الولايات المتحدة. لكن الحضرنة في الصين على مدى العشرين عاماً الماضية، كما سنرى في الفصل الثاني، كانت ذات سمات مختلفة جذرياً، فقد تركزت بدرجة كبيرة على تشييد البنية الأساسية، وتسارعت

(٨) William Tabb, *The Long Default: New York City and the Urban Fiscal Crisis* (New York: Monthly Review Press, 1982), and David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism* (Oxford: Oxford University Press, 2005).

وتيرتها بعد فترة ركود قصيرة في عام ١٩٩٧ أو نحو ذلك، فتجاوزت أعداد السكان في أكثر من مئة مدينة حاجز المليون نسمة في العشرين عاماً الماضية، والقرى الصغيرة مثل شنتشين Shenzhen أصبحت مناطق حضرية ضخمة تقطنها ما بين ستة وعشرة ملايين نسمة. وقد كان التصنيع يتركز في بادئ الأمر في المناطق الاقتصادية الخاصة، لكنه انتشر خارجها بعد ذلك إلى أي منطقة محلية مستعدة لاستيعاب فوائض رأس المال من الخارج وإعادة تدوير الأرباح في توسع سريع. وغيرت مشروعات بنية أساسية ضخمة مثل السدود والطرق السريعة ـ مرة أخرى، كلها ممولة بالدين ـ شكل المكان[٩]. وبالدرجة نفسها أيضاً، يتغير شكل المكان نتيجة لإنشاء المراكز التجارية الكبرى، والساحات العلمية، والمطارات، ومرافئ الحاويات، وأماكن المتعة بمختلف أشكالها، وكل أشكال المؤسسات الثقافية حديثة التصميم، وإلى جانب المجمعات السكنية المغلقة ذات البوابات، وملاعب الغولف التي تناثرت في مختلف أرجاء الصين وسط أماكن الإقامة المكتظة في الحضر لاحتياطيات العمالة الضخمة التي يجري حشدها من مناطق الريف الفقيرة التي تورد العمالة المهاجرة. وكما سنرى، كانت هناك عواقب ضخمة لعملية الحضرنة هذه على الاقتصاد العالمي وعلى استيعاب فوائض رأس المال.

لكن الصين ليست سوى مركز واحد فقط لعملية الحضرنة التي أصبحت حالياً وعلى نحو لا يصدق ذات طابع عالمي، جزئياً عن طريق التكامل العالمي المذهل لأسواق المال التي تستخدم مرونتها في تمويل المشروعات الحضرية بالدين من دبي إلى ساو باولو، ومن مدريد ومومباي إلى هونغ كونغ ولندن. فالبنك المركزي الصيني على سبيل المثال لاعب ناشط في سوق الرهن العقاري الثانوي في الولايات المتحدة، في حين ينخرط بنك غولدمان ساكس في أسواق العقارات الصاعدة في مومباي، وفي المقابل تستثمر رؤوس الأموال التابعة لهونغ كونغ في بالتيمور. وفي الحقيقة فقد شهدت كل مدينة في العالم تقريباً طفرة عقارية لصالح الأغنياء ـ غالباً ما تكون متشابهة لدرجة محزنة ـ وسط طوفان من المهاجرين الفقراء الذين

(٩) Thomas Campanella, *The Concrete Dragon: China's Urban Revolution and What it Means for the World* (Princeton, NJ: Princeton Architectural Press, 2008).

يتدفقون على المدن بعد أن تم تجريد الفلاحين من ممتلكاتهم عبر عملية تصنيع وتسليع الزراعة.

وكان ازدهار أعمال الإنشاءات هذا واضحاً في مكسيكو سيتي وسانتياغو في تشيلي، كما في مومباي وجوهانسبورغ وسول وتايبيه وموسكو، وفي مختلف أرجاء أوروبا (إسبانيا على وجه الخصوص)، وكذلك في مدن في الدول الرأسمالية المركزية، مثل لندن، ولوس أنجلوس، وسان دييغو، ونيويورك (حيث كانت المشاريع العمرانية الضخمة الجارية في عام ٢٠٠٧ تحت إدارة الملياردير بلومبرغ أكثر منها في أي وقت مضى).

كما ظهرت مشروعات عمرانية مذهلة، باذخة، وفي بعض الأحيان سخيفة لدرجة إجرامية، في الشرق الأوسط، في أماكن مثل دبي وأبو ظبي، كوسيلة للتخلص من الفوائض الرأسمالية الناجمة عن الثروات النفطية، وذلك بأشكال مغالية في الإسراف والظلم الاجتماعي والهدر البيئي، (مثل بناء ساحة للتزلج على الجليد في بيئة صحراوية حارة). إننا ننظر هنا إلى تحول آخر على مستوى النطاق للمشروعات الحضرية ـ تحول يجعل من الصعب تصديق أن ما يجري على مستوى العالم هو من حيث المبدأ مشابه لما قام به أوسمان بجدارة لفترة في الإمبراطورية الثانية في باريس.

لكن طفرة الحضرنة تلك اعتمدت مثل كل ما سبقها على إنشاء مؤسسات مالية جديدة وترتيبات لتنظيم الائتمان المطلوب لاستمرارها. لقد لعبت الابتكارات المالية التي ظهرت في الثمانينيات ـ وبخاصة عمليات التوريق وطرح حزم الرهون العقارية المحلية للبيع للمستثمرين على مستوى العالم، وإنشاء مؤسسات مالية جديدة لتسهيل سوق ثانوية للرهن العقاري ولكي تستحوذ على التزامات الديون المضمونة ـ دوراً محورياً. كانت فوائدها جمة: فقد وزعت المخاطر وسهلت على الأوعية الادخارية الوصول إلى فائض الطلب على الإسكان؛ وأيضاً، بحكم تنسيقها، دفعت بأسعار الفائدة الإجمالية للانخفاض، (في حين وفرت ثروات طائلة للوسطاء الماليين الذين حققوا هذه العجائب). لكن توزيع المخاطر لا يقضي على المخاطر، علاوة على ذلك فإن إمكانية توزيع المخاطر على هذا النطاق الواسع تشجع على سلوكيات محلية أكثر ميلاً للمخاطرة، لأنه بالإمكان نقل المخاطر إلى

مكان آخر. ووسط غياب ضوابط كافية لتقييم المخاطر، خرجت سوق الرهن العقاري عن السيطرة، وكنتيجة لذلك فإن ما حدث لبريير برذرز Pereire Brothers في ١٨٦٨ ـ ١٨٦٧، وما حدث في نيويورك نتيجة التبذير المالي في أوائل السبعينيات، قد تكرر في أزمة الرهن العقاري وانهيار قيم الأصول في ٢٠٠٨. وفي بداية الأمر تركزت الأزمة في المدن الأمريكية وما حولها، (وإن كانت إشارات مماثلة ظهرت في بريطانيا)، وكانت عواقبها الأكثر خطورة تقع على كاهل الأمريكيين من أصل أفريقي والنساء المعيلات في مراكز المدن. وأثرت الأزمة كذلك على غير القادرين على تحمل تكلفة السكن الباهظة في المراكز الحضرية، خاصة في الجنوب الغربي الأمريكي، والذين لجؤوا إلى محيط المناطق الحضرية بحثاً عن مساكن بتمويل عقاري بأسعار فائدة كانت منخفضة في بادئ الأمر، ثم فوجئوا بزيادة كلفة التنقل بسبب ارتفاع سعر الوقود وتصاعد مدفوعات الرهن العقاري مع ارتفاع أسعار الفائدة. هددت تلك الأزمة بتداعياتها المحلية الوحشية على الحياة الحضرية والبنية الأساسية (تضررت أحياء بكاملها في كليفلاند وبالتيمور وديترويت بشدة بسبب حبس الرهن) والبناء الكامل للنظام المالي العالمي، وأطلقت العنان لبدايات ركود كبير. وكانت أوجه التماثل مع ما حدث في السبعينيات مذهلة على أهون تقدير، (شملت الاستجابة الفورية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بضخ أموال رخيصة، من شبه المؤكد أن تقود في وقت ما في المستقبل إلى تهديدات تضخمية قوية كما حدث في أواخر السبعينيات).

لكن المسألة حالياً أعقد بما لا يقاس، والقضية التي لم تحسم بعد هي ما إذا كان حدوث انهيار خطير في الولايات المتحدة يمكن أن يعوض في منطقة أخرى (الصين مثلاً). فالتطور غير المتوازن جغرافياً قد يتمكن مجدداً من إنقاذ النظام من انهيار عالمي شامل، كما حدث في التسعينيات، مع ضرورة مراعاة أن الولايات المتحدة هي جوهر المشكلة هذه المرة. بيد أن النظام المالي أصبح أكثر ارتباطاً بما هو مؤقت مقارنة بأي وقت مضى(١٠)؛ فعمليات التداول التي تتم من خلال أجهزة الكمبيوتر في جزء من الثانية

(١٠) Richard Bookstaber, *A Demon of Our Own Design: Markets, Hedge Funds, and the Perils of Financial Innovation* (New York: Wiley, 2007), and Frank Partnoy, *Infectious Greed: How Deceit and Risk Corrupted Financial Markets* (New York: Henry Holt, 2003).

تهدد ـ إذا ما خرجت عن مسارها ـ بإحداث انحرافات كبيرة في الأسواق، (تسببت في اضطرابات كبيرة في بورصات الأسهم)، وسيُحدث ذلك أزمات كبيرة تتطلب إعادة نظر شاملة في كيفية عمل رأس المال التمويلي وأسواق المال، بما في ذلك ما يتعلق بعمليات الحضرنة.

وكما حدث في كل المراحل السابقة، جلب هذا التوسع الكبير والأحدث في عملية الحضرنة تحولات هائلة في أساليب الحياة؛ أصبحت جودة حياة الحضر سلعة تباع للقادرين، وكذلك المدن نفسها، في عالم أصبحت فيه السلع والسياحة والثقافة والصناعات القائمة على المعرفة، فضلاً عن النزوع الدائم للاقتصاد الاستعراضي، هي الجوانب الرئيسة للاقتصاد السياسي الحضري حتى في الهند والصين. وأصبح ولع ما بعد الحداثة بتشجيع إنشاء الأسواق المتخصصة محدداً لخيارات نمط الحياة الحضرية وعادات الاستهلاك، كما أحاطت أشكال الثقافة التجربة الحضرية المعاصرة بهالة حرية الاختيار في الأسواق، شريطة امتلاكك للمال، وقدرتك على حماية نفسك من خصخصة إعادة توزيع الثروة التي ازدهرت من خلال الأنشطة الإجرامية والممارسات الاحتيالية الشرسة، (والتي تزايدت في كل مكان). كذلك اتسمت تلك المرحلة بانتشار مراكز التسوق والمجمعات السينمائية ومتاجر الهدايا (التي أصبح إنشاء أي منها عملاً مزدهراً لشركات كبيرة)، وانتشرت كذلك سلاسل مطاعم الوجبات السريعة، وأسواق الحرفيين، وثقافات البوتيك boutique cultures، أو كما يشير شارون زوكين Sharon Zukin بخبث «تهدئة الفتن بالكابتشينو». وحتى أسلوب تطوير الضواحي غير المتجانس والرتيب، الذي ما زال مهيمناً في العديد من المناطق، بدأت تظهر في مواجهته الآن حركة «العمران الجديد»، التي تنتهج بيع أسلوب حياة ومجتمعات البوتيكات كمنتج جديد للمطورين العقاريين لتلبية أحلام الحضرنة.

هذا عالم أصبحت فيه أخلاقيات النيوليبرالية التي تتسم بفردانية ذات نزوع مفرط للتملك هي النموذج للتنشئة الاجتماعية لشخصية الإنسان، وتتمثل عاقبة ذلك في تزايد معدلات الانعزالية الفردانية والقلق والاضطرابات العصبية وسط أحد أعظم الإنجازات الاجتماعية (على الأقل قياساً على حجمها الهائل وصفتها الجامعة) التي شيدت في تاريخ الإنسانية لتحقيق رغبات قلوبنا.

لكن التصدعات داخل النظام واضحة تماماً كذلك؛ فنحن نعيش في مدن مقسمة ومتشرذمة ومعرضة للصراعات بشكل متزايد، وتعتمد نظرتنا إلى العالم وتحديد الفرص التي يوفرها على الجانب الذي نقف فيه ونوع الاستهلاك المتاح لنا. ففي العقود الماضية أعاد التحول النيوليبرالي السلطة الطبقية إلى أيدي النخب الغنية[(١١)]، ففي عام واحد جمع عدد من مديري صناديق التحوّط (Hedge funds) في نيويورك أجوراً شخصية بلغت قيمتها ثلاثة مليارات دولار، كما قفزت مكافآت كبار اللاعبين في وول ستريت في السنوات القليلة الماضية من نحو خمسة ملايين دولار إلى مستوى الخمسين مليون دولار، (مع إغفال أسعار العقارات في مانهاتن). ومنذ التحول النيوليبرالي في أواخر الثمانينيات ظهر ١٤ مليارديراً في المكسيك، وتتباهى المكسيك الآن بأغنى رجل على وجه الأرض، وهو كارلوس سليم، في الوقت الذي استقرت أو تراجعت فيه دخول الفقراء في هذا البلد. ومنذ نهاية ٢٠٠٩ (بعد أن انقضت أسوأ مراحل الأزمة) كان هناك ١١٥ مليارديراً في الصين، و١٠١ في روسيا، و٥٥ في الهند، و٥٢ في ألمانيا، و٣٢ في بريطانيا، و٣٠ في البرازيل، إضافة إلى ٤١٣ في الولايات المتحدة[(١٢)]. إن نتائج هذا الاستقطاب المتزايد في توزيع الثروة والنفوذ محفورة لا تمحى في السمات المكانية لمدننا، التي تتحول بشكل متزايد إلى مدن من أجزاء محصنة، من مجمعات سكنية مغلقة، وساحات عامة جرت خصخصتها وتخضع لرقابة دائمة. وتصبح حماية النيوليبرالية لحقوق الملكية الخاصة وقيمها هي النموذج المهيمن للسياسة حتى بالنسبة إلى الطبقات المتوسطة الدنيا. وفي العالم النامي على وجه الخصوص، فإن المدينة:

«تتشظى إلى أجزاء مختلفة منفصلة، مع تشكيلات جلية لـ «دويلات صغيرة جداً» microstates، فالأحياء الغنية التي تتوفر فيها كل أنواع الخدمات، مثل المدارس الخاصة وملاعب الغولف والتنس ودوريات شرطة خاصة تجوب شوارعها على مدار الساعة، تتقاطع مع المستوطنات غير

(١١) Harvey, *A Brief History of Neoliberalism*, and Thomas Byrne Edsall, *The New Politics of Inequality* (New York: Norton, 1985).

(١٢) Jim Yardley and Vikas Bajaj, "Billionaires' Ascent Helps India, and Vice Versa," *New York Times*, 27/7/2011.

الشرعية، حيث لا يوجد الماء سوى في النافورات العامة، ولا يوجد نظام للصرف الصحي، وتحصل قلة متميزة على الكهرباء عن طريق القرصنة، وتتحول الشوارع إلى مستنقعات كلما هطلت الأمطار، وحيث التشارك في المسكن هو العرف السائد. وكل جزء يبدو أنه يعيش ويعمل بشكل مستقل، متمسكاً بشدة بما استطاع الحصول عليه في الصراع اليومي من أجل البقاء»[١٣].

في ظل هذه الظروف تزداد صعوبة الإبقاء على مثاليات الهوية الحضرية، والمواطنة، والانتماء، أو بالأحرى السياسات الحضرية المتسقة ـ المهددة بالفعل بسبب انتشار الشعور بالضيق من الأخلاقيات النيوليبرالية الفردانية. وحتى فكرة أن المدينة قد تكون كياناً سياسياً جمعياً، وموضعاً يمكن منه وعبره أن تنشأ حركات اجتماعية تقدمية تصبح على الأقل على المستوى السطحي غير قابلة للتصديق بشكل متزايد. لكن هناك أيضاً كل أشكال الحركات الاجتماعية الحضرية التي تسعى للتغلب على الانعزالية وإعادة تشكيل المدينة بصورة اجتماعية مختلفة عن تلك التي يضعها المطورون العقاريون المدعومون بالتمويل وبرؤوس أموال الشركات وبجهاز الدولة المحلي الذي يميل بشكل متزايد لعقلية رجل الأعمال. حتى الإدارات الحضرية المحافظة نسبياً تبحث عن سبل لاستغلال سلطاتها في تجربة طرق جديدة، سواء لإنتاج الحضر أو دمقرطة الحوكمة. هل هناك بديل حضري؟ وإن كان، من أين يمكن أن يأتي؟

ومع ذلك فإن امتصاص الفوائض عن طريق التحول الحضري يمتلك بعداً أكثر قتامة، فقد استلزم نوبات متكررة من إعادة الهيكلة الحضرية عبر «التدمير الخلاق»، وكان لذلك دائماً تقريباً بعد طبقي بما أن الفقراء والمحتاجين والمهمشين من السلطة السياسية هم عادة من يعانون أولاً وبدرجة أكبر من هذه العمليات. والعنف مطلوب لتحقيق العالم الحضري الجديد على أنقاض القديم، فقد مزق أوسمان الأحياء الباريسية القديمة مستخدماً صلاحيات نزع الملكية للمنفعة العامة المفترضة، وقام بذلك باسم

(١٣) Marcello Balbo, "Urban Planning and the Fragmented City of Developing Countries," *Third World Planning Review*, vol. 15, no. 1 (1993), pp. 23-25.

التحسين المدني والإحياء البيئي والتجديد الحضري، كما قام عن عمد بهندسة عملية ترحيل العديد من أبناء الطبقة العاملة وعناصر أخرى جامحة، فضلاً عن الصناعات غير الملائمة صحياً من مركز مدينة باريس، حيث كانت تشكل خطراً على النظام العام والصحة العامة، وبطبيعة الحال على السلطة السياسية، كما خلق صيغة حضرية، كان يعتقد (خطأ كما اتضح في ١٨٧١) أنها توفر مستويات كافية من الرقابة والسيطرة العسكرية لضمان سهولة السيطرة بالقوة العسكرية على الحركات الثورية. لكن، وكما أشار إنغلز في ١٨٧٢:

«ليس لدى البرجوازية في واقع الأمر سوى أسلوب واحد لحل مسألة السكن بطريقتها ـ بمعنى حلها بطريقة يؤدي فيها الحل دائماً إلى إعادة طرح المسألة من جديد. وهذا الأسلوب اسمه «أوسمان»، وأعني به الممارسة التي أصبحت عامة الآن، والتي تتمثل في إحداث اختراقات في الأحياء التي تقطنها الطبقة العاملة في مدننا الكبيرة، وخاصة في المناطق الواقعة في وسط المدن، بصرف النظر عما إذا كان ذلك يحدث لدواعي الصحة العامة، أو تجميل المدينة، أو بدافع الطلب على مقار أعمال كبيرة في وسط المدينة، أو لمتطلبات تتعلق بالمواصلات، مثل مد خطوط سكك حديدية أو شق طرق (الذي يبدو في بعض الأحيان أن الهدف منه هو جعل القتال عبر المتاريس أكثر صعوبة).. وأياً كانت الأسباب، فالنتيجة دائماً واحدة؛ فالأزقة المخزية تختفي وسط الإسراف في الثناء على الذات من قبل البرجوازية لقدرتها على تحقيق هذا النجاح الهائل، لكنها تعاود الظهور على الفور في أماكن أخرى... فأماكن تكاثر الأمراض، والبؤر سيئة السمعة، والأقبية التي يحصر نمط الإنتاج الرأسمالي عمالنا فيها ليلة بعد ليلة، لا تمّحي، بل فقط تنزاح إلى مكان آخر! فالضرورة الاقتصادية التي أنتجتها في المكان الأول هي ذاتها التي تنتجها في المكان الثاني»(١٤).

وفي واقع الأمر فقد استغرق استكمال سيطرة البورجوازية على وسط باريس أكثر من مئة سنة، مع العواقب التي شهدناها في السنوات الأخيرة من

(١٤) Friedrich Engels, *The Housing Question* (New York: International Publishers, 1935), pp. 74-77.

الانتفاضات والفوضى في الضواحي المعزولة التي يُحاصر فيها على نحو متزايد، المهاجرون والمهمشون والعاطلون عن العمل والشباب. والمحزن في الأمر هنا بالطبع هو أن العمليات التي وصفها إنغلز تحدث مراراً وتكراراً في التاريخ الحضري للرأسمالية؛ فروبرت موزيس «هوى بالساطور على منطقة برونكس الإدارية في نيويورك» «took a meat axe to the Bronx»، وفقاً لعبارته المشينة، وكان رثاء جماعات وحركات الأحياء عالياً مدوياً، إلى أن توحدت في نهاية الأمر وراء خطاب جين جاكوبز حول تدمير لا يمكن تصوره، ليس فقط للنسيج الحضري القيم، ولكن أيضاً لمجتمعات بأكملها من السكان وشبكاتها للاندماج الاجتماعي التي أنشئت منذ فترة طويلة[١٥]. لكن في الحالتين، النيويوركية والباريسية، فبمجرد نجاح ثورات ١٩٦٨ في مقاومة القوة الوحشية واحتوائها لنزع الملكيات بوساطة الدولة، حدثت عملية تحول أكثر غدراً وسرطانية عن طريق التنظيم المالي للحكومات الحضرية الديمقراطية، وأسواق الأراضي، والمضاربات العقارية، وتصنيف الأراضي وفقاً للاستخدامات التي تولد أعلى عائد مالي ممكن تحت شعار «أعلى وأفضل استخدام». لقد فهم إنغلز بجلاء تام مغزى هذه العملية أيضاً:

«إن نمو المدن الحديثة الكبيرة يكسب الأرض في بعض المناطق، وخاصة في تلك المناطق المركزية، قيمة مبالغاً فيها وغير حقيقية بشكل متزايد؛ والمباني المقامة على هذه الأراضي تخفض قيمتها بدلاً من أن تزيدها، لأنها لم تعد تنتمي للظروف المتغيرة. تهدم هذه المباني ويقام غيرها، ويحدث ذلك قبل كل شيء لمنازل العمال الموجودة في وسط المدينة، والتي لا يمكن أن تزيد إيجاراتها حتى في أكثر الأماكن ازدحاماً عن حد أقصى معين، أو بمعدل بطيء للغاية. تهدم هذه المنازل وبدلاً منها تقام المتاجر والمستودعات والمباني العامة»[١٦].

إنه لمن المحبط التفكير في أن ذلك كتب في عام ١٨٧٢، لأن وصف إنغلز ينطبق مباشرة على عمليات التطوير الحضري في أغلب أرجاء آسيا (دلهي، وسول، ومومباي)، كما على عمليات التحسين الحضري في هارلم

(١٥) Marshall Berman, *All That Is Solid Melts into Air* (London: Penguin, 1988).
(١٦) Engels, Ibid., p. 23.

وبروكلن في نيويورك على سبيل المثال. وباختصار؛ فإن عملية الإزاحة المكانية ونزع الملكية تمثل صلب عمليات التطوير العمراني في ظل الرأسمالية، وهو ما يُعد انعكاساً لصورة استيعاب رأس المال عبر إعادة التطوير الحضري. فلنتأمل مثلاً حالة مومباي، حيث يوجد ستة ملايين شخص يصنفون رسمياً باعتبارهم من سكان العشوائيات ويقيمون في أغلبهم على أراضٍ دونما سند قانوني، (تظهر الأماكن التي يعيشون فيها خالية في جميع خرائط المدينة). ومع السعي لتحويل مومباي إلى مركز مالي عالمي لينافس شنغهاي، تزداد طفرة التطوير العقاري زخماً، وتتزايد قيمة الأراضي التي يحتلها سكان الأحياء العشوائية؛ فتقدر قيمة الأرض في حي دارافي، أحد أبرز الأحياء العشوائية في مومباي، بنحو ملياري دولار، وتتصاعد يومياً الضغوط لإزالة الحي (لاعتبارات بيئية واجتماعية تحجب عملية الاستيلاء على الأراضي). وتدفع القوى المالية المدعومة من الدولة لإزالة الأحياء العشوائية قسرياً، وفي بعض الحالات تنتزع بالقوة حيازة أراضٍ ظل سكان هذه الأحياء يشغلونها على مدى جيل كامل. ويزدهر تراكم رأس المال على هذه الأراضي عبر النشاط العقاري نظراً لأن الاستحواذ على الأرض تم دون تكلفة تذكر. ولكن هل يحصل المطرودون من الأرض على تعويضات؟ المحظوظون يحصلون على القليل. لكن، وفي حين ينص الدستور الهندي على أن الدولة ملتزمة بحماية حياة ورفاهة السكان بصرف النظر عن الطائفة والطبقة، وضمان الحق في السكن والمأوى، أصدرت المحكمة العليا الهندية أحكاماً وألغت أحكاماً لتعيد كتابة هذا الشرط الدستوري. وبما أن سكان الأحياء العشوائية يشغلونها بصورة غير مشروعة، وكثيرون منهم لا يمكنهم إثبات إقامتهم الطويلة على هذه الأراضي بصورة قاطعة، فإنه لا يحق لهم الحصول على تعويض. والاعتراف بهذا الحق، طبقاً لتصريحات المحكمة العليا، سيكون معادلاً لمكافأة النشالين على أفعالهم، لذلك يلجأ سكان الأحياء العشوائية إما للمقاومة والقتال أو الانتقال بممتلكاتهم الضئيلة والتخييم على جوانب الطرق السريعة أو إلى أي مساحة صغيرة يمكنهم إيجادها[١٧]. ويمكن العثور على أمثلة مشابهة لسلب الأراضي (وإن كانت

(١٧) Usha Ramanathan, "Illegality and the Urban Poor," *Economic and Political Weekly* (22 July 2006), and Rakesh Shukla, "Rights of the Poor: An Overview of Supreme Court," *Economic and Political Weekly* (2 September 2006).

أقل وحشية وأكثر قانونية) في الولايات المتحدة، من خلال إساءة استخدام حقوق الاستملاك لتهجير القاطنين لفترات طويلة في مساكن بأسعار معقولة لصالح استخدامات الأراضي لأغراض عليا، (مثل تشييد المباني السكنية الكبيرة والمتاجر). وعندما طعن في ذلك أمام المحكمة العليا الأمريكية رد القضاة الليبراليون على المحافظين قائلين إن ما قامت به السلطات القضائية المحلية دستوري تماماً من أجل زيادة قاعدة الضرائب العقارية.

وفي سيول، في التسعينيات، استأجرت شركات التشييد والمطورون العقاريون فرقَ ترويع يشبه أفرادها مصارعي السومو لغزو أحياء بكاملها ليحطموا بالمعاول الثقيلة، ليس فقط المساكن، بل أيضاً كل ما يملكه أولئك الذين بنوا منازلهم بأنفسهم على سفوح التلال المحيطة بالمدينة في الخمسينيات على أراضٍ أصبحت في التسعينيات ذات قيمة عالية، ومعظم تلك السفوح مغطاة الآنَ بأبراج عالية لا يظهر عليها أي أثر لعمليات التطهير الوحشية التي سمحت ببنائها. وفي الصين يُطرد الملايين من المساحات التي يقيمون عليها منذ فترة طويلة، وكنتيجة لافتقارهم لحقوق الملكية الخاصة يمكن بسهولة طردهم من الأرض بأمر من الدولة، التي تمنحهم مبلغاً نقدياً تافهاً لمساعدتهم على المضي قدماً، (قبل أن يتم تسليم الأراضي للمطورين العقاريين بمعدل ربح عالٍ). في بعض الأحيان يخرج السكان طوعاً، لكن هناك العديد من التقارير عن مقاومة واسعة النطاق أيضاً، والتي عادة ما يكون رد الحزب الشيوعي عليها قمعياً ووحشياً. وفي الحالة الصينية، يكون السكان على هوامش المناطق الريفية هم من يضطرون للنزوح، مما يظهر أهمية وجهة نظر لوفيفر، التي كُتبت بتبصّر في الستينيات، عن أن التمييز الواضح الذي كان موجوداً ذات يوم بين الريف والحضر يتبدد ويتحول تدريجياً إلى مجموعة من المساحات المسامية/القابلة للاختراق في نمط من التنمية الجغرافية المتباينة تحت قيادة هيمنة رأس المال والدولة. وفي الصين تحولت المجتمعات الريفية على مشارف المدن من العمل المضني والمفقر في زراعة الملفوف (الكرنب) إلى الوضع المريح لسكان الحضر الذين يعيشون على ريع الأملاك، (أو على الأقل فعل ذلك قادة الحزب المحليون)، حيث يقيمون مكان تلك الزراعات مجمعات سكنية بين عشية وضحاها. وهذا هو الحال في الهند كذلك، حيث تقود سياسة مناطق التنمية

الاقتصادية الخاصة المفضلة الآن لدى الحكومة المركزية وحكومات الولايات إلى العنف ضد المنتجين الزراعيين، وكان أفدح مثال هو المذبحة التي وقعت في نانديجرام في ولاية البنغال الغربية، التي دبرها الحزب الماركسي الحاكم، لتمهيد الطريق أمام رأس المال الإندونيسي الضخم المهتم بالتطوير العمراني الحضري بقدر اهتمامه بالتنمية الصناعية. وفي هذه الحالة لم توفر حقوق الملكية الخاصة أي حماية.

وهذه هي الحال أيضاً مع مقترحات تبدو تقدمية بمنح حقوق الملكية الخاصة لسكان المناطق العشوائية بهدف تمكينهم من امتلاك الأصول التي تسمح لهم بالخروج من وهدة الفقر. وهذا هو نوع المقترحات المقدمة الآن لسكان الفافيلا، أو الأحياء العشوائية الفقيرة في ريو دي جانيرو، لكن المشكلة هي أن الفقراء، الذين يعانون من عدم استقرار الدخول ومن المصاعب المالية المتكررة، من السهل إقناعهم ببيع هذه الأصول مقابل سعر منخفض نسبياً، (الأغنياء عادة ما يرفضون التخلي عن ممتلكاتهم القيمة بأي سعر، وهذا هو ما مكن موزيس من إعمال ساطوره في برونكس التي يقطنها الفقراء، لكنه لم يتمكن من القيام بذلك في حي الأثرياء بارك أفنيو Park Avenue). رهاني هو أنه إذا استمرت الاتجاهات الراهنة، ففي خلال السنوات الخمس عشرة القادمة فإن كل سفوح التلال التي تشغلها الآن الأحياء العشوائية ستُغطى بالمباني السكنية الشاهقة المطلة على خليج ريو دي جانيرو، بينما يتعرض السكان السابقون للتصفية ليعيشوا في إحدى المناطق الهامشية النائية[١٨]. لقد تمثل التأثير طويل الأمد لخصخصة مارجريت ثاتشر للإسكان الاجتماعي في وسط لندن في خلق هيكل سعري للإيجارات والمساكن في أرجاء المدينة يمنع أصحاب الدخول المتدنية - والآن حتى أبناء الطبقة المتوسطة - من الحصول على مساكن في المركز الحضري. فمشكلة القدرة على تحمل تكلفة السكن، مثلها مثل مشكلتي الفقر وإمكانية الوصول، أصبحت تنتقل بالفعل من مكان إلى آخر.

---

(١٨) جاءت هذه الأفكار بعد أعمال:

Hernando de Soto, *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else* (New York: Basic Books, 2000).

انظر التحليل النقدي الذي كتبه

"The Work of Economics: How a Discipline Makes its World," *Archives Européennes de Sociologie*, vol. 46, no. 2 (2005), pp. 297-320.

وتحذرنا هذه الأمثلة من وجود مجموعة كاملة من الحلول التي تبدو «تقدمية»، والتي لا تكتفي فقط بنقل المشكلة من مكانٍ إلى آخر، بل تعمقها في حين تمد السلاسل الذهبية التي تسجن الضعفاء والمهمشين من السكان إلى مدارات تداول وتراكم رأس المال. ويجادل هيرناندو دي سوتو Hernando de Soto ـ ولجدله قوة تأثير كبيرة ـ قائلاً إن غياب حقوق ملكية واضحة هو ما يشد الفقراء إلى مزيد من البؤس في أغلب أرجاء جنوب العالم، (متجاهلاً حقيقة أن الفقر منتشر في مجتمعاتٍ حقوقُ الملكية مكفولةٌ فيها). ومن المؤكد أنه ستكون هناك حالات يؤدي فيها منح هذه الحقوق في عشوائيات ريو دي جانيرو أو ليما إلى تحرير الطاقات الفردية، والسعي لإقامة المشاريع، مما يؤدي للتقدم الشخصي. إلا أن التأثير المصاحب لذلك غالباً ما يتمثل في تدمير نماذج التضامن الاجتماعي والدعم المتبادل غير الساعية لتعظيم الربح، بينما من شبه المؤكد أن يلغى أي تأثير كلي في ظل غياب فرص عمل كافية ومجزية. في القاهرة، على سبيل المثال، تشير إلياتشار Julia Elyachar إلى الكيفية التي خَلقت بها مثل هذه السياسات التي تبدو تقدمية «سوقاً للسلب» تهدف في الواقع إلى سحب القيمة من اقتصاد قائم على الاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل، لصالح المؤسسات الرأسمالية[١٩]. وينطبق ذلك بدرجة كبيرة أيضاً على حلول مشكلات الفقر العالمي التي يُروج لها الآن بأسلوب مقنع للغاية في المؤسسات المالية في واشنطن، والمتمثلة في الائتمان الصغير وتمويل المشروعات متناهية الصغر. فالقروض الصغيرة في تجليها الاجتماعي، (على النحو الذي أورده في الأصل محمد يونس[*] الحائز على جائزة نوبل للسلام)، قد فتحت بالفعل آفاقاً جديدة، وكان لها تأثير كبير على علاقات النوع الاجتماعي (الجندر)، مع نتائج إيجابية على المرأة في بلدان مثل الهند وبنجلاديش. لكنها فعلت ذلك بفرض نظم للمسؤولية الجماعية عن سداد الديون يمكن أن تسجن المرء بدلاً من أن تحرره. وفي عالم التمويل متناهي الصغر كما تم تحديده من قبل

(١٩) Julia Elyachar, *Markets of Dispossession: NGOs, Economic Development, and the State in Cairo* (Chapel Hill, NC: Duke University Press, 2005).

(*) محمد يونس مؤسس بنك الفقراء، وصاحب فكرة التمويل متناهي الصغر، والحاصل على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع بنك جرامين عام ٢٠٠٦ (المترجمة).

المؤسسات الأمريكية (وعلى العكس من التوجه الاجتماعي الخيري لنظام الائتمان الصغير الذي اقترحه يونس)، فإن النتيجة تتمثل في توليد مصادر دخل ذات عائد مرتفع (بأسعار فائدة لا تقل عن ١٨ بالمئة، بل وتزيد كثيراً عن ذلك في أغلب الأحيان) للمؤسسات المالية العالمية، وسط هيكل تسويقي ناشئ يسمح بوصول الشركات متعددة الجنسيات إلى سوقٍ كلية ضخمة، مكونة من ملياري شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. وتُخترق هذه «السوق الضخمة في أسفل الهرم»، كما يطلق عليها في دوائر الأعمال، نيابة عن الشركات الكبرى، عن طريق بناء شبكات معقدة من مندوبي المبيعات (النساء أساساً) المرتبطين بسلسلة تسويقية تبدأ من المستودعات الكبيرة متعددة الجنسيات إلى الباعة الجوالين[٢٠]. يشكل مندوبو المبيعات شبكة علاقات اجتماعية يكونون فيها مسؤولين عن بعضهم البعض، لضمان سداد قيمة الدين وفوائده، مما يسمح لهم بشراء السلع الأساسية التي يبيعونها في وقت لاحق بالتجزئة. وكما هو الحال مع منح حقوق الملكية الخاصة، يكاد يكون من المؤكد أن بعض الناس (وفي هذه الحالة معظمهم من النساء) قد يصل إلى حد الثراء النسبي، وفي الوقت نفسه ستخف حدة المشكلات سيئة السمعة المتعلقة بعدم وصول الفقراء إلى المنتجات الاستهلاكية بأسعار معقولة. إلا أن هذا لا يمثل حلاً لمشكلات الفقر الناتج عن التأثير الحضري، فغالبية المشاركين في نظام التمويل الصغير سينزلقون لمصاف العاملين بالسخرة لمصلحة الدين، محبوسين بأجورهم المتدنية في منطقةٍ وسط بين الشركات متعددة الجنسيات والسكان المفقرين في عشوائيات الحضر، في حين تذهب الميزة دائماً للشركات متعددة الجنسيات. وهذا هو نوع البنية الذي يمنع استكشاف أي بدائل أكثر إنتاجية، كما أنه بالتأكيد لا يقدم أي شيء فيما يتعلق بالحق في المدينة.

يمكن أن نخلص إلى أن الحضرنة قد لعبت دوراً حاسماً في امتصاص فوائض رأس المال، وفعلت ذلك على نطاق جغرافي يزداد اتساعاً، ولكن على حساب تزايد عمليات التدمير الخلاق التي تستلزم حرمان سكان الحضر

---

(٢٠) Ananya Roy, *Poverty Capital: Microfinance and the Making of Development* (New York: Routledge, 2010), and C. K. Prahalad, *The Fortune at the Bottom of the Pyramid: Eradicating Poverty through Profits* (New York: Pearson Prentice Hall, 2009).

من أي حق في المدينة على الإطلاق. وبين الحين والآخر ينتهي ذلك إلى ثورة، كما حدث في باريس في عام ١٨٧١ عندما انتفض المحرومون ساعين إلى استعادة المدينة التي فقدوها. كذلك سعت الحركات الاجتماعية الحضرية في عام ١٩٦٨ من باريس وبانكوك إلى مكسيكو سيتي وشيكاغو إلى تحديد طريقة مختلفة للعيش في المدن عن تلك التي يفرضها المطورون الرأسماليون والدولة. إذاً، كما يبدو مرجحاً، تصاعدت الصعوبات المالية في الظرف الحالي، وإذا كانت المرحلة النيوليبرالية وما بعد الحداثة والمرحلة الاستهلاكية التي نجحت حتى الآن في امتصاص الفوائض الرأسمالية عن طريق الحضرنة، قد بلغت نهايتها، وإذا ما استتبع ذلك أزمة أوسع نطاقاً فهنا يظهر السؤال: أين ثورتنا المشابهة لما حدث عام ١٩٦٨؟ أو بصيغة أكثر دراماتيكية: أين نسختنا من الكومونة؟

قياساً على التحولات في النظام المالي لا بد أن يكون الرد السياسي أكثر تعقيداً في عصرنا على وجه التحديد، لأن عملية الحضرنة أصبحت تتم على نطاق عالمي الآن، كما أنها تحفل بكل أنواع الخراب، من التصدعات وعدم الأمان والتباين الجغرافي في مستويات التطور. لكن هذه التصدعات في النظام كما غنّى ليونارد كوهين ذات مرة: «هي ما تسمح للضوء بالدخول». فهنالك بوادر تمرد في كل مكان، (الاضطرابات في الصين والهند مزمنة، والغضب والحروب الأهلية في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية تختمر، والحركات المطالبة بالحكم الذاتي آخذة في الظهور في كل مكان، وحتى في الولايات المتحدة تشير الدلائل السياسية إلى أن معظم السكان يقولون «كفى» للمظالم فيما يتعلق بعدم المساواة)، وأي من هذه التمردات يمكن أن تصبح فجأة معدية. ومع ذلك، وخلافاً للنظام المالي، فإن الحركات الاجتماعية الحضرية وشبه الحضرية المعارضة، والتي يوجد الكثير منها في جميع أنحاء العالم، ليست مترابطة بإحكام على الإطلاق، في الواقع فإن الكثير منها لا تربطها أي صلة ببعضها البعض، لذلك من غير المرجح أن تشعل شرارة واحدة حرائق في البراري، كما حلمت شركة ويذر أندر جراوند Weather Underground للأرصاد الجوية ذات مرة، فالأمر يتطلب شيئاً ممنهجاً بدرجة أكبر من ذلك. ولكن إذا تجمعت هذه الحركات المعارضة معاً بشكل أو بآخر، والتفت مثلاً حول شعار: الحق في المدينة، فبماذا يتعين عليها أن تطالب؟

الجواب على السؤال الأخير في غاية البساطة: ديمقراطية أكبر في التحكم في الإنتاج واستخدام الفوائض. وبما أن عملية الحضرنة تعد القناة الرئيسة لاستخدام هذه الفوائض، فإن الحق في المدينة يتشكل عن طريق وضع رقابة ديمقراطية على توجيه الفوائض لعمليات الحضرنة. إن وجود ناتج فائض ليس بالأمر السيئ، ففي الكثير من الحالات يكون وجود الفائض أمراً حيوياً للبقاء. على مدار تاريخ الرأسمالية، كان بعض من الفائض المتحقق يذهب إلى الدولة على شكل ضرائب، وفي فترات الديمقراطية الاجتماعية ارتفعت هذه النسبة بدرجة كبيرة، مما وضع قسماً كبيراً من الفائض تحت سيطرة الدولة. وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية تمحور المشروع النيوليبرالي برمته على خصخصة السيطرة على الفائض. لكن بيانات جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تظهر أن الحصة التي تسيطر عليها الدولة من إجمالي الناتج ظلت ثابتة تقريباً منذ السبعينيات. إذاً كان الإنجاز الرئيسي لهجمة النيوليبرالية هو منع حصة الدولة من النمو كما حدث في الستينيات. أما الاستجابة الأخرى فقد تمثلت في إيجاد نظم حكم جديدة تندمج فيها مصالح الدولة مع مصالح الشركات، والتأكد عبر استعمال سلطة المال، من أن سيطرة جهاز الدولة على صرف الفوائض تحابي مصالح الشركات الرأسمالية والطبقات العليا في تشكيل عملية الحضرنة، لذلك فإن زيادة نسبة ما تسيطر عليه الدولة من فوائض لن يؤتي ثماره إلا إذا تم إصلاح الدولة نفسها وإعادتها تحت رقابة الديمقراطية الشعبية.

لقد أصبحنا نرى، وعلى نحو متزايد، أن الحق في المدينة أصبحت تسيطر عليه مصالح خاصة وشبه خاصة؛ فلدينا في نيويورك، على سبيل المثال، عمدة ملياردير، هو مايكل بلومبرغ Michael Bloomberg، يعيد تشكيل المدينة وفقاً لمصالح المطورين العقاريين وحي وول ستريت (حي المال والأعمال) وعناصر طبقة الرأسمالية العابرة للحدود، في حين يستمر في تسويق المدينة باعتبارها الموقع الأمثل للشركات الكبرى ووجهة رائعة للسياح، محولاً مانهاتن فعلياً إلى مجتمع مغلق على الأغنياء، (والمفارقة أن شعاره التنموي هو «ابني مثل موزيس مع أخذ أفكار جين جاكوبز في

الاعتبار»[٢١]. وفي سياتل يتولى ملياردير مثل بول ألين Paul Allen زمام الأمور. وفي مكسيكو سيتي أمر كارلوس سليم، أغنى رجل في العالم، بإعادة رصف الشوارع لتروق للسياح. ولا تقتصر ممارسة السلطة المباشرة على الأفراد الأثرياء فقط؛ ففي بلدة نيو هيفن New Haven، التي تفتقر لأي موارد خاصة بها لإعادة الاستثمار العمراني، تقوم جامعة ييل، إحدى أغنى الجامعات في العالم، بإعادة تشكيل غالبية النسيج الحضري بما يلائم احتياجاتها. وتقوم جامعة جونز هوبكينز بالشيء نفسه في إيست بالتيمور، وتخطط جامعة كولومبيا للقيام بذلك في بعض مناطق نيويورك، (مما أثار مقاومة الحركات المعنية بالأحياء في الحالتين، وهو ما حدث أيضاً عند محاولة الاستيلاء على الأراضي في دارافي). والحق في المدينة القائم فعلياً كما هو مصاغ الآن محدود للغاية، ويقع في أغلب الحالات في يد نخبة سياسية واقتصادية صغيرة، في وضع يؤهلها لتشكيل المدينة وفقاً لاحتياجاتها الخاصة وبحسب هوى قلوبها.

لكن دعونا نلقي نظرة أكثر هيكلية على هذا الوضع؛ في كانون الثاني/ يناير من كل عام يتم نشر تقديرات بمجموع مكافآت وول ستريت التي يحصل عليها الممولون مقابل عملهم الشاق خلال العام السابق، في عام ٢٠٠٧، وكان عاماً كارثياً على أسواق المال على كل المستويات، (وإن كان ليس أسوأ من العام الذي تلاه)، بلغ إجمالي المكافآت ٣٣,٢ مليار دولار، بانخفاض بنسبة اثنين بالمئة فقط عن العام السابق، (ليست بالمكافأة السيئة على إفساد النظام المالي العالمي). وفي منتصف صيف عام ٢٠٠٧، ضخ الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي مليارات الدولارات على هيئة ائتمان قصير الأجل في النظام المالي لضمان استقراره، كما ظل مجلس الاحتياطي الفيدرالي يخفض أسعار الفائدة بشكل دراماتيكي على مدار العام كلما تهددت الأسواق في وول ستريت بانخفاضات كبيرة. وفي الوقت نفسه، اعتُبر نحو مليوني شخص، أو ربما ثلاثة ملايين، أغلبهم من النساء المعيلات لأسرهن والأمريكيين من أصل أفريقي في المدن الرئيسة، أو المهمشين البيض من سكان المناطق الحضرية شبه الهامشية، مشردين أو على

---

(٢١) Scott Larson, "Building Like Moses with Jane Jacobs in Mind," (PhD Dissertation, Earth and Environmental Sciences Program, City University of New York, 2010).

وشك أن يصبحوا بلا مأوى بسبب حبس الرهن العقاري. ودمرت العديد من الأحياء المدنية، بل ومجتمعات شبه حضرية بكاملها، في الولايات المتحدة بسبب الإقراض الشرس الذي تمارسه المؤسسات المالية، وبالطبع لم تحصل هذه الفئة من السكان على مكافآت. وبما أن حبس الرهن ـ بسبب عدم القدرة على السداد ـ يعني في واقع الأمر الإعفاء من الدين، ويدرج ذلك في خانة الدخل، يواجه العديد من الذين تعرضوا لذلك بضرائب دخل باهظة على أموال لم تكن بحوزتهم قط. ويطرح هذا التباين الفظيع السؤال التالي: لماذا لم يقدم الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة الأمريكية مساعدات على شكل سيولة متوسطة الأجل للأسر المهددة بالحبس العقاري حتى تعاد جدولة الرهن العقاري بأسعار معقولة تمكن من حل جزء كبير من الأزمة؟ كان من شأن ذلك التخفيف من شراسة أزمة الائتمان، وكان من الممكن أن يحمي السكان الفقراء والأحياء التي يسكنون فيها. وعلاوة على ذلك، فإن النظام المالي العالمي ما كان ليقف على حافة الإعسار كما حدث في العام التالي. لا شك أن ذلك كان من شأنه أن يمد مهمة الاحتياطي الفيدرالي إلى خارج نطاق اختصاصاته المعتادة، وكان سيتعارض مع القواعد الأيديولوجية للنيوليبرالية، التي تفيد بأنه في حال وجود تعارض بين رفاهة المؤسسات المالية ورفاهة الناس يتعين ترك الناس جانباً. وكان سيتعارض أيضاً مع تفضيلات الطبقة الرأسمالية فيما يتعلق بتوزيعات الدخل، ومع مفاهيم النيوليبرالية المتعلقة بالمسؤولية الشخصية. ولكن لننظر فقط إلى الثمن الذي دُفع جراء اتباع هذه القواعد والتدمير الخلاق الذي يفتقر لأي معنى الذي نتج عن ذلك. بالتأكيد هناك شيء يمكن عمله أو ينبغي عمله لتغير هذه الخيارات السياسية.

لكننا لم نرَ بعد حركة متماسكة لمعارضة كل ذلك في القرن الحادي والعشرين. هناك، بالطبع، العديد من النضالات الحضرية والحركات الاجتماعية الحضرية المختلفة (بالمعنى الواسع لهذا المصطلح، الذي يشمل الحركات في المناطق الريفية النائية) الموجودة بالفعل. ويمكن ملاحظة الابتكارات الحضرية فيما يتعلق بالاستدامة البيئية، والإدماج الثقافي للمهاجرين، والتصميم الحضري لمساحات الإسكان الشعبي، والتي تتواجد بوفرة في مختلف أرجاء العالم؛ لكن يبقى أن تلتقي على هدف واحد، هو

كسب المزيد من التحكم في استخدامات الفوائض، (ناهيك بشروط إنتاجها). خطوة واحدة ليست بالقطع نهائية لتوحيد هذه النضالات تتمثل في التركيز بدرجة كبيرة على لحظات التدمير الخلاق، تلك التي يعتمد فيها اقتصاد الثروة ـ التراكم (الحصالة) ـ بشدة على اقتصاد السلب، ويعلن (أصحاب الثروات) نيابة عن المحرومين حقهم في المدينة ـ حقهم في تغيير العالم، في تغيير الحياة، وإعادة اختراع المدينة وفقاً لهوى قلوبهم. وهذا الحق الجمعي، سواء كشعار للعمل أو كمثل سياسي أعلى، يعيدنا للسؤال الأزلي، وهو من الذي يسيطر على الصلة الداخلية بين التطوير العمراني وفوائض الإنتاج واستخدامها؟ وربما يتضح في نهاية الأمر أن لوفيفر كان على حق منذ أكثر من أربعين عاماً في إصراره على أن الثورة في زماننا إما أن تكون ثورة حضرية أو لا تكون على الإطلاق.

الفصل الثاني

الجذور الحضرية للأزمة الرأسمالية

في مقال نُشر في صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ٥ شباط/ فبراير ٢٠١١ يحمل عنوان «**فقاعات الإسكان قليلة ومتباعدة**»، كتب روبرت شيلر Robert Shiller ـ الاقتصادي الذي يعتبره الكثيرون الخبير الإسكاني العظيم في الولايات المتحدة نظراً لدوره في إعداد مؤشر كيس ـ شيلر لأسعار المساكن ـ مؤكداً للجميع أن فقاعة الإسكان الراهنة «حدث نادر لن يتكرر قبل عقود طويلة»، وقال: «فقاعة الإسكان الضخمة» في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين «لا تقارن بأي دورة إسكان وطنية أو دولية في التاريخ، الفقاعات السابقة كانت أصغر وأكثر إقليمية». وأكد أن الحالات المشابهة المنطقية الوحيدة لما حدث كانت فقاعات الأراضي التي شهدتها الولايات المتحدة في أواخر ثلاثينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر[١].

وهذه، كما سأوضح، قراءة غير دقيقة وخطيرة بشكل مذهل لتاريخ الرأسمالية، وحقيقة أنها مرت دون التفات تشهد على وجود بقعة عمياء خطيرة في الفكر الاقتصادي المعاصر. وللأسف، يتضح أيضاً وجود بقعة عمياء مماثلة في الاقتصاد السياسي الماركسي. لقد كان انهيار قطاع الإسكان في الولايات المتحدة في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ بالتأكيد هو الأعمق والأطول من أغلب الانهيارات السابقة ـ وقد يؤشر في الواقع لنهاية عصر في تاريخ الاقتصاد الأمريكي ـ لكنه لم يكن على أي حال غير مسبوق في علاقته باضطرابات الاقتصاد الكلي في السوق العالمية، وهناك العديد من الإشارات على أنه على وشك أن يتكرر.

---

(١) Robert Shiller, "Housing Bubbles are Few and Far Between," *New York Times*, 5/2/2011.

اعتادت الاقتصادات التقليدية على التعامل مع الاستثمار في مجال البناء بشكل عام، والإسكان على وجه الخصوص، إلى جانب الحضرنة، باعتباره الشريط الهامشي للقضايا الأكثر أهمية التي تحدث داخل كيان خيالي يطلق عليه «الاقتصاد الوطني». لذلك يصبح هذا المجال الفرعي «اقتصاد الحضر» هو الساحة التي يلعب فيها الاقتصاديون الأقل شأناً، في حين يمارس الأعلى شأناً مهاراتهم في تعاملات الاقتصاد الكلي على ساحات أخرى، وحتى عندما يلاحظون في وقت لاحق عمليات الحضرنة، فهم يجعلون الأمر يبدو كما لو أن إعادة التشكيل المكاني، والتطوير الإقليمي، وبناء المدن، ما هو إلا مجرد نتيجة على الأرض لعمليات أكبر نطاقاً تظل غير متأثرة بما ينتجونه[٢]. لذلك فإن تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام ٢٠٠٩، والذي تناول للمرة الأولى على الإطلاق الجغرافيا الاقتصادية والتنمية الحضرية بشكل جدي، فعل محرروه ذلك دون إشارة إلى أن أي شيء يمكن أن يسير على نحو خاطئ بشكل كارثي ليثير أزمة تشمل الاقتصاد ككل؛ وكان الهدف المفترض من التقرير الذي كتبه اقتصاديون (دون الرجوع إلى جغرافيين أو مؤرخين أو علماء الاجتماع الحضري)، هو استكشاف «تأثير الجغرافيا على الفرص الاقتصادية»، والارتقاء «بالفضاء والمكان من كونهما مجرد تيارات ذات تأثيرات ثانوية إلى دائرة التركيز الأساسية».

وكان كُتّاب التقرير يسعون في الواقع إلى إظهار أن تطبيق الحلول الزائفة المعتادة للاقتصاد النيوليبرالي على القضايا الحضرية، (مثل إخراج الدولة من أي تنظيم جاد لأسواق الأراضي والعقارات، وتقليص التدخل في التخطيط الحضري والإقليمي والمكاني باسم العدالة الاجتماعية والمساواة الإقليمية)، هو أفضل سبيل لتعظيم النمو الاقتصادي، (أو بعبارة أخرى التراكم الرأسمالي)؛ ومع ذلك فقد كان لديهم من اللياقة ما دفعهم «للشعور بالأسف» لأن ضيق الوقت والمكان لم يسمح لهم بالبحث المفصل في العواقب الاجتماعية والبيئية لمقترحاتهم، فهم ببساطة مقتنعون أن المدن التي توفر:

---

(٢) كتب تشارلز لونغ يقول: «إنه لأمر صادم ألا يكون هناك تطابق وتفاعل يذكر بين الاقتصاد الكلي وأدبيات الإسكان». انظر:

Charles Leung, "Macroeconomics and Housing: A Review of the Literature," *Journal of Housing Economics*, vol. 13, no. 4 (2004), pp. 249-267.

«أسواقاً غير محكومة للأراضي والعقارات ومؤسسات داعمة أخرى ـ مثل تلك التي تحمي حقوق الملكية وتضمن تنفيذ العقود وتمول الإسكان ـ هي الأكثر قابلية للازدهار بمرور الوقت مع تغير احتياجات السوق. فالمدن الناجحة تطبق قوانين متراخية لتقسيم المناطق تسمح لكبار المستخدمين بشراء الأراضي ذات القيمة المرتفعة ـ وتعتمد لوائح لاستخدام الأراضي تتكيف مع تغير الأدوار على مر الزمن»[٣].

لكن الأرض ليست سلعة بالمعنى التقليدي، إنها شكل خيالي من رأس المال المستمد من توقعات القيمة التأجيرية في المستقبل. والسعي لتعظيم عائدها دفع الأسر منخفضة ـ أو حتى متوسطة ـ الدخل للخروج من مانهاتن ووسط لندن في السنوات القليلة الماضية، وكان لذلك آثار كارثية على التباينات الطبقية ورفاهة السكان الفقراء. وهذا هو ما يضع مثل هذه الضغوط المكثفة على الأراضي ذات القيمة المرتفعة في دارافي في مومباي، (وهي منطقة توصف بالعشوائية لكن التقرير يصحح وصفها إلى نظام بيئي بشري منتج). ويدعو التقرير باختصار إلى نوع من أصولية السوق الحرة التي أثارت زلزال الاقتصاد الكلي الذي شهدناه في الفترة الأخيرة (مع توابعه المستمرة)، إلى جانب الحركات الاجتماعية الحضرية المعارضة لعمليات التحسين العمراني وتدمير الأحياء واستخدام أساليب المصادرة (أو أساليب أكثر شراسة)، مثل طرد السكان لإفساح المجال لاستخدامات ذات قيمة أعلى للأراضي.

ومنذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي خلصت السياسة الحضرية النيوليبرالية (المطبقة على سبيل المثال في مختلف أرجاء الاتحاد الأوروبي)، إلى أن إعادة توزيع الثروة على الأحياء والمدن والمناطق الأقل حظاً غير مجدية، وأنه يتعين بدلاً من ذلك توجيه الموارد إلى أقطاب نمو دينامية في قطاع «الأعمال الحرة». وحينها ستتولى نسخة مكانية من نظرية التساقط إلى المستويات الأدنى «trickle-down»، على المدى الطويل (الذي

(٣) *World Development Report 2009: Reshaping Economic Geography* (Washington, DC: World Bank, 2009), and David Harvey, "Assessment: Reshaping Economic Geography: The World Development Report," *Development and Change Forum*, vol. 40, no. 6 (2009), pp. 269-278.

لا يأتي أبداً) حلّ كل المشكلات المزعجة الإقليمية والمكانية والمتعلقة بغياب المساواة في مناطق الحضر، أي أن تسليم المدينة للمطورين العقاريين والممولين المضاربين يحقق مصلحة الجميع! ويخلص تقرير البنك الدولي إلى أن الصينيين لو كانوا حرروا استخدام الأراضي في مدنهم وتركوها لقوى السوق الحرة لكان اقتصادهم حقق معدلات نمو أعلى حتى من التي تحققت بالفعل!

يفضل البنك الدولي بوضوح رأس المال المضارب على الناس؛ وفي الواقع فإن فكرة أن مدينة ما يمكن أن تبلى بلاء حسناً (من حيث تراكم رأس المال) بينما تتدهور أوضاع كلٍّ من السكان (باستثناء الطبقة المميزة) والبيئة لم تختبر مطلقاً. والأسوأ من ذلك، أن التقرير متواطئ بشدة مع السياسات التي غرست جذور أزمة ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩، وهو أمر بالغ الغرابة، نظراً لأن التقرير نُشر بعد ستة أشهر من إشهار إفلاس بنك ليمان، وبعد نحو عامين من تفاقم أزمة الإسكان الأمريكية، وبعد أن أصبح تسونامي عمليات الحبس العقاري معرفاً بوضوح. لقد قيل لنا على سبيل المثال دون أي تلميح بتعليق انتقادي، إنه:

«منذ تحرير الأنظمة المالية في النصف الثاني من الثمانينيات تسارع نمو تمويل الإسكان القائم على اقتصاد السوق، وأصبح سوق الرهن العقاري السكني يمثل الآن أكثر من ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة، لكنه أقل من ذلك بكثير في الدول النامية، حيث لا يتجاوز في المتوسط عشرة بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. وعليه ينبغي أن تركز السلطة على تحفيز مشاركةٍ منظمة بشكل جيد للقطاع الخاص... وقد تكون البداية الجيدة لذلك هي وضع الأسس القانونية لعقود رهن عقاري بسيطة ومدققة وقابلة للتنفيذ. وعندما يكون النظام في بلد ما أكثر تقدماً ونضجاً، يمكن للقطاع العام تشجيع سوق ثانوية للرهن العقاري، وتطوير الابتكارات المالية، والتوسع في تسنيد قروض الرهن العقاري. إن المساكن المملوكة لقاطنيها عادة ما تكون أكبر أصل تملكه الأسرة، وهو أمر مهم لتكوين الثروة والأمان الاجتماعي وللسياسة؛ فالأشخاص الذين يملكون منازلهم، أو لديهم حيازة آمنة، يكونون معنيين بدرجة أكبر بمجتمعهم، لذلك فهم أكثر ميلاً لممارسة الضغوط من أجل خفض معدل الجريمة، وتحقيق حوكمة أفضل،

وتحسين أوضاع البيئية المحلية»(٤).

وتبدو هذه التصريحات مذهلة على أقل تقدير نظراً للأحداث التي وقعت في الفترة الأخيرة. استمرار الشركات في تقديم القروض العقارية لأصحاب الجدارة الائتمانية المنخفضة، الذي أنعشته الأساطير الفارغة عن مزايا ملكية المنازل للجميع، وتجميع الرهون الخطرة في التزامات الدين المضمونة المبالغ في قيمتها وبيعها للمستثمرين الغافلين. التوسع العمراني اللانهائي في الضواحي الحضرية، التي تستهلك الأراضي والطاقة بمعدلات أعلى بكثير مما هو مقبول لضمان الاستغلال المستدام لكوكب الأرض في الاستيطان البشري! وربما يتمسك مؤلفو التقرير بمعقولية شكلية بأنهم غير مختصين بالربط بين تفكيرهم بشأن الحضرنة وظاهرة الاحتباس الحراري العالمية؛ ويمكنهم أيضاً إلى جانب ألان جرينسبان، القول بأن أحداث ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩ صدمتهم، وأنهم لم يكن من المتوقع أن يتنبؤوا بما يمكن أن يثير أي مشاكل في السيناريو الوردي الذي طرحوه. وبوضعهم عبارتي «مدقق» و«جيد التنظيم» في طرحهم يكونون قد «أمنوا أنفسهم» ضد أي انتقاد محتمل.

لكن بما أنهم أوردوا العديد من الأمثلة التاريخية «المختارة بدقة» لدعم حلولهم النيوليبرالية الزائفة، كيف تجاهلوا أن أزمة عام ١٩٧٣ نتجت عن

(٤) *World Development Report 2009: Reshaping Economic Geography*, p. 206.

رد ثلاثة من كتاب التقرير على انتقادات من جغرافيين لكنهم تجنبوا أي التفات لانتقادات أساسية أثرتها (مثل أن الأرض ليست سلعة، وأن هناك علاقة لم تختبر بين أزمات الاقتصاد الكلي وسياسات الإسكان والتطوير العمراني في الحضر) على أساس مثير للدهشة وهو أن كل ما أزعمه «هو أن أزمة الرهن العقاري الراهنة في الولايات المتحدة تشير ضمناً إلى أن تمويل السكن لا يمكن أن يلعب دوراً في توفير المأوى للفقراء في الدول النامية»، وأن هذا أمر في رأيهم «يخرج عن نطاق بحث التقرير»، لذلك تجاهلوا تماماً العنصر الأساسي في انتقادي. انظر:

Uwe Deichmann, Indermit Gill and Chor-Ching Goh, "Texture and Tractability: The Framework for Spatial Policy Analysis in the World Development Report 2009," *Cambridge Journal of Regions, Economy and Society*, vol. 4, no. 2 (2011), pp. 63-74.

المجموعة الوحيدة من الاقتصاديين التي رأت أهمية «ارتفاع قيم العقارات والإنشاءات لذروتها قبل فترة وجيزة من فترات الكساد» و«لعبت دوراً رئيسياً في خلق الفقاعة ثم انفجارها بعد ذلك» هي مجموعة أتباع هنري جورج، لكنهم للأسف يقابلون بتجاهل تام من الاقتصاديين الذين يمثلون التيار السائد. انظر:

Fred Foldvary, "Real Estate and Business Cycles: Henry G eorge's Theory of the Trade Cycle," paper presented at: The Lafayette College Henry George Conference, 13 June 1991.

انهيار عالمي في سوق العقارات أدى إلى انهيار عدة بنوك؟ ألم يلحظوا أن أزمة الادخار والإقراض على أساس العقارات التجارية أدت في أواخر الثمانينيات في الولايات المتحدة إلى انهيار المئات من المؤسسات المالية بتكلفة نحو ٢٠٠ مليار دولار من أموال دافعي الضرائب؟ (وهو حل دفع الاقتصادي المخضرم وليام إيزاكس William Isaacs، الذي كان يتولى في ذلك الوقت رئاسة مجلس إدارة المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع، إلى تهديد اتحاد المصرفيين الأمريكيين في عام ١٩٨٧ بالتأميم ما لم يصلحوا أساليبهم)، وأن نهاية الطفرة اليابانية في التسعينيات تزامنت مع انهيار أسعار الأراضي؟ (المستمر إلى الآن)، وأن القطاع المصرفي السويدي تعين تأميمه في عام ١٩٩٢ بسبب تجاوزات في أسواق العقارات؟ وأن أحد أسباب الانهيار المالي في شرق وجنوب شرق آسيا في ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ كان التطوير العمراني المبالغ فيه في تايلاند؟[٥].

أين كان اقتصاديو البنك الدولي عندما كان كل ذلك يحدث؟ لقد وقعت مئات الأزمات المالية منذ عام ١٩٧٣ (بالمقارنة بالقليل جداً قبل ذلك التاريخ)، وبعضها سببته أسواق العقارات أو التوسع العمراني الحضري. وكان واضحاً جداً لكل من فكر في الأمر تقريباً ـ بمن فيهم روبرت شيلر، كما اتضح ـ أن شيئاً ما يسير على نحو سيئ للغاية في سوق العقارات الأمريكية بعد عام ٢٠٠١ أو نحو ذلك، لكنه رأى أن ذلك أمرٌ استثنائيٌّ أكثر من كونه نظامياً[٦].

ويمكن لشيلر أن يزعم بالطبع أن جميع الأمثلة الأخرى الوارد ذكرها كانت مجرد أحداث إقليمية؛ ولكن هكذا أيضاً كانت أزمة الإسكان في ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩ من وجهة نظر سكان البرازيل أو الصين. لقد كان جنوب

(٥) Graham Turner, *The Credit Crunch: Housing Bubbles, Globalisation and the Worldwide Economic Crisis* (London: Pluto, 2008), and David Harvey, *The Condition of Postmodernity* (Oxford: Basil Blackwell, 1989), pp. 145-146 and 169.

(٦) قارن بـ:
David Harvey, *The New Imperialism* (Oxford: Oxford University Press, 2003), p. 113,
حيث أشرت إلى أن نحو ٢٠ بالمئة من نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة في ٢٠٠٢ يرجع إلى إعادة تمويل الرهن العقاري، وأنه حتى في ذلك الوقت كان «انفجار فقاعة سوق العقارات» أمراً «مثيراً للقلق للغاية».

الغرب الأمريكي وفلوريدا هما مركز الأزمة، (مع بعض الامتدادات في جورجيا)، إلى جانب بعض النقاط الساخنة الأخرى، (كانت أزمة حبس الرهن العقاري الطاحنة التي بدأت في أواخر التسعينيات في مناطق فقيرة في مدن أقدم مثل بالتيمور وكليفلاند محلية للغاية و«غير مهمة»، لأن المتأثرين منها كانوا من الأمريكيين من أصل أفريقي وأقليات أخرى). وعلى المستوى الدولي تضررت أسبانيا وأيرلندا بدرجة كبيرة، وكذلك بريطانيا، ولكن بدرجة أقل، لكن لم تكن هناك مشكلات خطيرة في أسواق العقارات في فرنسا أو ألمانيا أو هولندا أو بولندا أو حتى في آسيا كلها في ذلك الوقت.

انتقلت الأزمة الإقليمية التي كان مركزها في الولايات المتحدة إلى العالم، لكن بالتأكيد بأساليب لم تحدث في حالات مثل اليابان والسويد في أوائل التسعينيات. لكن أزمة المدخرات والقروض التي حدثت في ١٩٨٧ (العام الذي وقع فيه الانهيار الضخم للبورصة الذي ينظر إليه عادة بشكل خاطئ باعتباره حادثة منفصلة تماماً) كان لها تداعيات عالمية. والشيء نفسه ينطبق على انهيار أسواق العقارات العالمية في أوائل ١٩٧٣، الذي تم تجاهله بدرجة كبيرة. والاعتقاد السائد هو أن ارتفاع أسعار النفط في خريف عام ١٩٧٣ كان هو فقط الجدير بالاهتمام، إلا أنه اتضح أن انهيار سوق العقارات سبق ارتفاع أسعار النفط بنحو ستة أشهر أو أكثر، والركود كان قد بدأ بالفعل قبل الخريف، (انظر الشكل الرقم ١ ـ ١). وامتد انهيار سوق العقارات (لأسباب واضحة تتعلق بالعائدات) إلى الأزمة المالية في الولايات (التي ما كانت لتحدث لو كان الركود يتعلق فقط بأسعار النفط). وكانت الأزمة المالية اللاحقة في نيويورك في عام ١٩٧٥ مهمة بدرجة هائلة، لأن المدينة كانت في ذلك الوقت تسيطر على واحدة من أكبر الموازنات العامة في العالم، (مما أثار مناشدات من الرئيس الفرنسي ومستشار ألمانيا الغربية لإنقاذ مدينة نيويورك لتجنب انهيار في أسواق المال العالمية). وفي ذلك الوقت أصبحت نيويورك مركزاً لابتداع الممارسات النيوليبرالية التي تحمل تبعة مخاطر بنوك الاستثمار للناس من خلال إعادة هيكلة عقود البلديات والخدمات. وامتد أثر أحدث انهيار لسوق العقارات إلى الإفلاس العملي لولايات مثل كاليفورنيا، محدثاً ضغوطاً هائلة على التوظيف الحكومي والتمويل الحكومي للبلديات والولايات في كل مكان في الولايات المتحدة

تقريباً. وتشبه قصة الأزمة المالية في مدينة نيويورك في السبعينيات بشكل مخيف أزمة ولاية كاليفورنيا، صاحبة ثامن أكبر موازنة عامة في العالم الآن(٧).

كشف المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الفترة الأخيرة مثالاً آخر على دور الطفرات العقارية في إثارة أزمات رأسمالية كبيرة؛ فقد خلص جويتسمان ونيومان في دراسة لبيانات العقارات في العشرينيات إلى أن «الأوراق المالية العقارية المطروحة في إصدار عام قد أثرت على أنشطة البناء في العشرينيات، كما أن انهيار قيمها من خلال آلية دورات الضمان ربما يكون أدى إلى الانهيار اللاحق لسوق الأسهم في ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠». وفيما يتعلق بالإسكان كانت فلوريدا في ذلك الوقت، كما هي الآن، مركزاً مكثفاً للتطوير الحضري عن طريق المضاربة، فزادت القيمة الاسمية لترخيص البناء بنسبة ٨٠٠٠ بالمئة في الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٢٥. وعلى المستوى القومي، تفيد التقديرات أن الزيادات في قيم المساكن ارتفعت بنسبة ٤٠٠ بالمئة في الفترة نفسها تقريباً. لكن ذلك كان مجرد حدث هامشي بالمقارنة بالتطوير الحضري التجاري الذي تركز بالكامل تقريباً في نيويورك وشيكاغو، حيث تضافرت كل أنواع الدعم المالي وإجراءات التوريق (التسنيد) لتشعل طفرة «لا يضاهيها سوى ما حدث في منتصف العقد الأول من الألفية الثانية». ولعل الأكثر دلالة في هذا الصدد هو الرسم التوضيحي الذي أورده جويتسمان ونيومان عن تشييد المباني المرتفعة في مدينة نيويورك، (انظر الشكل الرقم ٢ ـ ٢)، حيث تظهر الطفرات العقارية التي سبقت انهيارات ١٩٢٩، و١٩٧٣، و١٩٨٧، و٢٠٠٠ واضحة. وقد أشارا بأسلوب مؤثر إلى أن المباني التي نراها حولنا في نيويورك تمثل «أكثر من مجرد حركة معمارية، فهي تمثل بدرجة كبيرة ملمحاً من ملامح ظاهرة مالية منتشرة على نطاق واسع»، وأشارا إلى أن الأوراق المالية العقارية كانت في العشرينيات «خطرة بقدر ما هي الآن»، وواصلا قائلين:

«خط الأفق في نيويورك هو تذكير صارخ بقدرة التوريق (التسنيد) على توصيل رؤوس الأموال من جمهور المضاربين بمشاريع البناء. والفهم

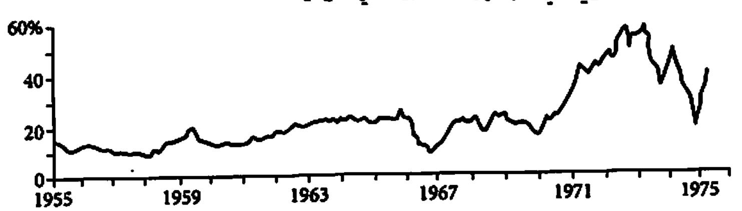
(٧) William Tabb, *The Long Default: New York City and the Urban Fiscal Crisis* (New York: Monthly Review Press, 1982); David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism* (Oxford: Oxford University Press, 2005), and Ashok Bardhan and Richard Walker, "California, Pivot of the Great Recession," (University of California at Berkeley, CA: Institute for Research on Labor and Employment, 2010).

المتزايد لأسواق الأوراق المالية العقارية المبكرة يمكن أن يقدم مدخلات قيمة عند وضع نماذج لأسوأ السيناريوهات في المستقبل. التفاؤل في أسواق المال لديه قوة رفع الصلب، لكنه لا يجعل المبنى يحقق عائداً»(٨).

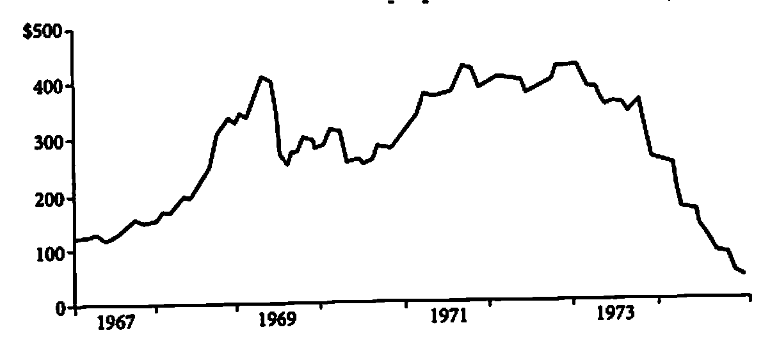
الشكل الرقم (٢ ـ ١)

انهيار سوق العقارات عام ١٩٧٣





أسعار أسهم صناديق الاستثمار العقاري في الولايات المتحدة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٥

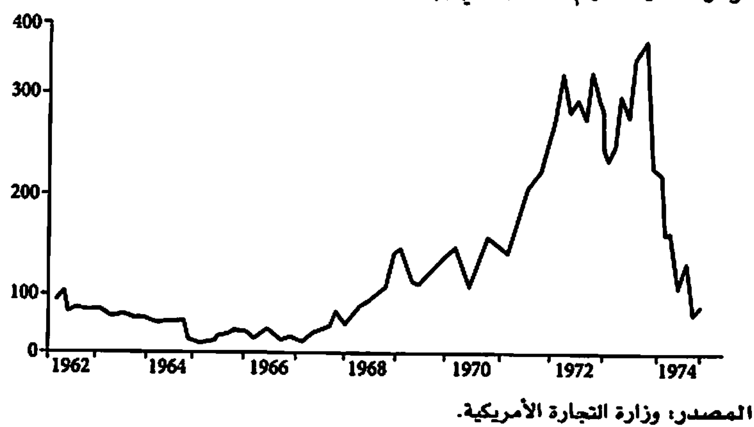


(٨) William Goetzmann and Frank Newman, "Securitization in the 1920s," *NBER Working Paper* (National Bureau of Economic Research), no. 15650 (2010); Eugene White, "Lessons from the Great American Real Estate Boom and Bust of the 1920s," *NBER Working* Paper, no. 15573 (2010), and Kenneth Snowden, "The Anatomy of a Residential Mortgage Crisis: A Look Back to the 1930s," *NBER Working Paper*, no. 16244 (2010).

الاستنتاج الرئيس الذي توصلوا إليه جميعهم هو أن زيادة الوعي بما حدث في ذلك الوقت كان يمكن بالتأكيد أن يجنب صناع القرار الأخطاء المزمنة التي ارتكبوها في الفترة الأخيرة ـ وهي ملاحظة قد يرعب اقتصاديو البنك الدولي أخذها بجدية ـ وفي بحث نشر عام ١٩٤٠ ـ أظهر كارل بريبرام كيف «تنبأ البناء في بريطانيا العظمى وألمانيا بانكماش الشركات أو توسعها في ما بين عام وثلاثة أعوام» في الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى. انظر:

Karl Pribram, "Residual, Differential, and Absolute Urban Ground Rents and their Cyclical Fluctuations," *Econometrica*, vol. 8, no. 1 (January 1940), pp. 62-78.

مؤشر أسعار الأسهم العقارية في بريطانيا ١٩٦١ ـ ١٩٧٥

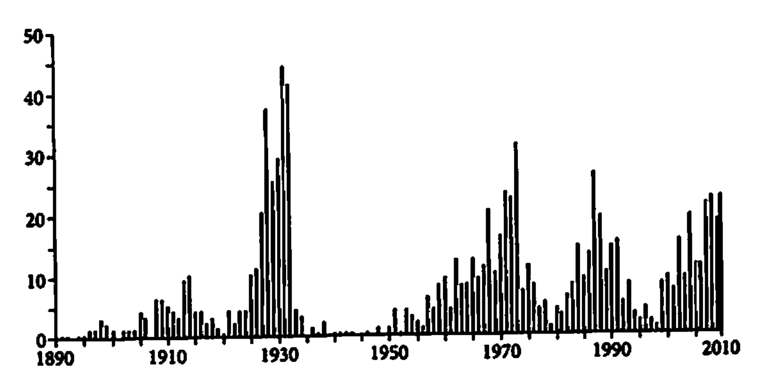


المصدر: وزارة التجارة الأمريكية.

من الواضح أن ازدهار أسواق العقارات وكسادها مرتبط بشكل مجدول بتدفقات أموال المضاربة، ومراحل الازدهار والكساد هذه لها عواقب خطيرة على الاقتصاد الكلي بشكل عام، كما تؤثر كل العوامل الخارجية على استنزاف الموارد والتدهور البيئي. وعلاوة على ذلك، فكلما زادت حصة الأسواق العقارية من الناتج المحلي الإجمالي تصبح الصلة بين التمويل والاستثمار في مجال البناء أكثر أهمية (وضوحاً) كمصدر محتمل للأزمات الكلية. وفي حالة الدول النامية مثل تايلاند ـ حيث تمثل الرهون العقارية (السكنية)، إذا ما كانت بيانات تقرير البنك الدولي صحيحة، عشرة بالمئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي ـ فإن الانهيار العقاري قد يسهم بالتأكيد في انهيار الاقتصاد الكلي، لكنه لن يكون المحرك الرئيسي لهذا الانهيار، في حين أنه في الولايات المتحدة ـ حيث تمثل الرهون العقارية السكنية نسبة ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي ـ فإنها يمكنها بالتأكيد أن تحدث أزمة؛ وقد أحدثتها بالفعل في ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩.

الشكل الرقم (٢ ـ ٢)

المباني العالية التي بنيت في نيويورك، ١٨٩٠ ـ ٢٠١٠



المصدر: William Goetzmann and Frank Newman, "Securitization in the 1920s," *NBER Working Paper* (National Bureau of Economic Research), no. 15650 (2010).

المنظور الماركسي

بما أن النظرية البورجوازية إن لم تكن عمياء تماماً فإنها في أحسن الأحوال تفتقر إلى بصيرة نافذة تربط التطورات الحضرية باضطرابات الاقتصاد الكلي، فربما يظن المرء أن النقاد الماركسيين، بأساليبهم المادية التاريخية التي يتبجحون بها، ربما خصصوا يوماً ميدانياً لإعلان استنكارهم الشديد لارتفاع الإيجارات والسمات الوحشية لنزع الملكية التي أشار إليها ماركس وإنغلز باعتبارها أشكالاً ثانوية من الاستغلال تمارس على الطبقات العاملة في أماكن سكنها عن طريق التجار والرأسماليين والملاك؛ وأنهم كانوا سيحددون مساحات الفضاء العام اللازمة داخل المدن عبر عمليات التحسين العمراني، ويبنون المساكن الراقية، ويحولون المكان إلى ما يشبه حدائق ديزني، في مقابل التشرد الهمجي، والافتقار للسكن بتكلفة مقبولة، وتدهور المناخ الحضري (سواء مادياً فيما يتعلق بجودة الهواء مثلاً، أو اجتماعياً بتهالك المدارس أو ما يطلق عليه «الإهمال الحميد للتعليم») الذي يؤثر على الغالبية الساحقة من السكان. تم ذلك في نطاق دائرة محدودة من العمرانيين الماركسيين والمنظرين النقديين (وأعتبر نفسي واحداً منهم)[٩]؛

(٩) انظر تقييمات وإسهامات:

=

لكن في الواقع فإن بنية الفكر الماركسي في عمومها تتشابه بشكل مزعج مع بنية التفكير الاقتصادي البرجوازي، فينظر للعمرانيين باعتبارهم متخصصين، بينما يكمن الجوهر الحقيقي المهم للاقتصاد الكلي في النظرية الماركسية في مكان آخر. ومرة أخرى يحتل وهم الاقتصاد القومي الأسبقية، لأنه المجال الذي يمكن فيه بسهولة العثور على البيانات، ولكي نكون منصفين، فهو أيضاً المجال الذي تتخذ فيه بعض القرارات السياسية الكبرى. فلم يفهم بشكل جيد دور سوق العقارات في خلق ظروف أزمة ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩ وما أعقبها من بطالة وتقشف (والذي أدير الجزء الأكبر منه على مستوى المحليات والبلديات)، لأنه لم تكن هناك أي محاولة جادة لإدماج فهم عمليات الحضرنة والعناصر المكونة لبيئة البناء في النظرية العامة لقوانين حركة رأس المال. ونتيجة لذلك يميل العديد من المنظرين الماركسيين، الذين يحبون الأزمات حتى الموت، للتعامل مع الانهيار الأخير باعتباره تعبيراً واضحاً عن النسخة المفضلة لديهم من نظرية الأزمة الماركسية، (ولتكن انخفاض معدلات الربح، أو نقص الاستهلاك عن الإنتاج، أو أياً كانت).

وماركس نفسه مُلام إلى حد ما (وإن كان من دون قصد) عن هذا الوضع؛ فقد أعلن في مقدمة كتابه **الغروندريسه** (*Grundrisse*) أن هدفه من كتابة **رأس المال** كان تفسير القوانين العامة لحركة رأس المال، وهذا يعني التركيز بشكل حصري على الإنتاج وتحقق فائض القيمة، في حين يتجاهل ويستبعد ما وصفه بأنه «خصوصيات» التوزيع (الفوائد والإيجارات والضرائب، وحتى الأجور والأرباح)، لأنها أشياء عرضية وعابرة ولحظية فيما يتعلق بالزمان والمكان؛ كما شرد ذهنه كذلك بعيداً عن بعض من خصوصيات علاقات التداول، مثل العرض والطلب وحالة المنافسة، وهو يجادل بأنه عندما يكون العرض والطلب في حالة توازن فهما يتوقفان عن تفسير أي شيء، في حين تعمل القوانين القسرية للمنافسة كمنفذ وليس كمحدد للقوانين العامة لحركة رأس المال، وهذا يثير على الفور التفكير فيما

Brett Christophers: "On Voodoo Economics: Theorising Relations of Property, Value and = Contemporary Capitalism," *Transactions, Institute of British Geographers* (New Series), vol. 35 (2010), pp. 94-108, and "Revisiting the Urbanization of Capital," *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 101, no. 6 (2011), pp. 1-18.

يحدث في ظل غياب الآلية الملزمة، كما يحدث في أوضاع الاحتكار، وما يحدث عندما ندرج المنافسة المكانية في تفكيرنا، وهي، كما هو معروف منذ فترة طويلة، دائماً ما تكون شكلاً من أشكال المنافسة الاحتكارية، (كما في حالة المنافسة ما بين المناطق الحضرية داخل نطاق التطوير الحضري).

وأخيراً يصور ماركس الاستهلاك باعتباره «حالة متفردة» ـ تلك الحالات الفريدة التي تشكل مجتمعة حالة مشتركة من حياة ـ ولأنها تتسم بالفوضى ولا يمكن التنبؤ بها أو السيطرة عليها، فهي من ثَمَّ، بحسب وجهة نظر ماركس، خارج مجال الاقتصاد السياسي (ويعلن في الصفحة الأولى من **رأس المال** أن دراسة قيم الاستخدام مسألة تتعلق بالتاريخ وليس بالاقتصاد السياسي)، وهي من ثَمَّ من المرجح أن تشكل خطورة على رأس المال. لذلك أرهق هارت ونيجري نفسيهما مؤخراً في إحياء هذا المفهوم، لأنهما يريان «الحالات المتفردة» ـ التي تنشأ من تكاثر ما هو مشترك، ثم تعود وتشير دائماً إلى هذا المشترك ـ باعتبارها جزءاً رئيسياً من المقاومة.

حدد ماركس أيضاً مستوى آخر ـ ذلك الخاص بالعلاقة الأيضية (التبادلية) بالطبيعة (Metabolic Relation)، وهو ظرف كوني متعلق بكل أشكال المجتمعات البشرية، ومن ثَمَّ لا علاقة له بفهم القوانين العامة لحركة رأس المال التي تفهم باعتبارها بناء اجتماعياً وتاريخياً محدداً. لهذا السبب لم يكن للقضايا البيئية سوى ظهور غامض في كتاب **رأس المال**، (ولا يعني ذلك أن ماركس كان يعتبرها غير مهمة أو غير ذات مغزى، فهو قد استبعد الاستهلاك باعتباره غير ذي صلة في الخطة الأكبر)[١٠].

ويتمسك ماركس بدرجة كبيرة في أغلب أجزاء «**رأس المال**» بإطار العمل الذي وضعه في «**الغروندريسه**»، فيركز بشدة على عمومية إنتاج فائض القيمة ويستبعد كل شيء آخر، ويسلم بين الحين والآخر بأن هناك مشاكل في القيام بذلك؛ هناك على حد تعبيره «وضع مزدوج» في المضي قدماً في اعتبار ـ الأرض والعمل والمال والسلع، من الحقائق الحاسمة المتعلقة بالإنتاج، في حين تستبعد الفائدة والإيجارات والأجور والأرباح من التحليل، باعتبارها من خصوصيات التوزيع.

(١٠) Karl Marx, *Grundrisse* (London: Penguin, 1973), pp. 88-100.

وتكمن فضيلة نهج ماركس في أنه يتيح رؤية في غاية الوضوح للقوانين العامة لحركة رأس المال، مصاغة بتجرد عن الظروف الخاصة والمحددة في زمانه، (مثل أزمتي ١٨٤٧ ـ ١٨٤٨، و١٨٥٧ ـ ١٨٥٨)، لذلك لا يزال بإمكاننا قراءته اليوم بأشكال ذات صلة بما يحدث في أوقاتنا. لكن لهذا النهج ثمنه؛ بداية، يوضح ماركس أن تحليل أي مجتمع/وضع رأسمالي قائم فعلياً يتطلب دمجاً جدلياً للأبعاد العالمية والعامة والخاصة، إضافة إلى الأبعاد النوعية لمجتمع يفسر بأنه عامل ويتسم بالتكامل العضوي، لذلك لا يمكننا أن نأمل في شرح الأحداث الفعلية (مثل أزمة ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩) ببساطة من منظور القوانين العامة لحركة رأس المال (وهذا أحد اعتراضاتي على أولئك الذين يحاولون حشر حقائق الأزمات الراهنة في نظرية ما تتعلق بانخفاض معدلات الأرباح). بيد أننا، وبشكل عكسي، لا يمكننا محاولة تقديم مثل هذا التفسير دون الرجوع إلى القوانين العامة للحركة (على الرغم من أن ماركس نفسه قام بذلك فيما يبدو في روايته في رأس المال عن الأزمة المالية التجارية «المستقلة بذاتها» لعام ١٨٤٧ ـ ١٨٤٨، أو حتى بدرجة أكثر دراماتيكية في دراستيه التاريخيتين **الثامن عشر من بروميير** *(The Eighteenth Brumaire)* و**النضال الطبقي في فرنسا** *(Class Struggles in France)*، اللتين لم يذكر فيهما على الإطلاق القوانين العامة لحركة رأس المال)[١١].

ثانياً، بدأت المطلقات في مستوى العمومية الذي اختاره ماركس تتكسر مع تطور أطروحة «رأس المال»، وهناك العديد من الأمثلة على ذلك، لكن أكثرها وضوحاً واتصالاً بالموضوع هو معالجة ماركس لنظام الائتمان؛ فماركس يستدعي نظام الائتمان عدة مرات في الجزء الأول من الكتاب، وكثيراً في الجزء الثاني، فقط ليستبعده باعتباره من حقائق التوزيع التي يرى أنه ليس مستعداً بعد لمواجهتها؛ فالقوانين العامة التي بحثها في الجزء الثاني، لا سيما المتعلقة بتداول رأس المال الثابت (بما في ذلك الاستثمار في مجال البناء)، وفترات العمل، وفترات الإنتاج، وأوقات التداول، وعدد مرات دوران رأس المال، كلها تصل في نهاية المطاف ليس فقط إلى

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر:
David Harvey, "History versus Theory: A Commentary on Marx's Method in Capital," *Historical Materialism*, vol. 20, no. 2 (2012), pp. 3-38.

استحضار نظام الائتمان بل أيضاً إلى تأكيد ضرورته. وكان واضحاً جداً بشأن هذه النقطة، فعندما علق على كيف يجب أن يكون رأس المال المدفوع مقدماً أكبر دائماً من المستخدم فعلياً لإنتاج فائض القيمة للتعامل مع اختلاف مرات دوران رأس المال، أشار إلى كيف يمكن للتغير في مرات دوران رأس المال أن يحرر «يغدو طليقاً»(*)، جزءاً من المال المدفوع مقدماً من قبل. «وهذا المال الذي أطلق سراحه من خلال آلية حركة الدوران، (إضافة إلى الأموال المطلق سراحها كذلك من خلال الارتدادات المتتالية لرأس المال الثابت وتلك المطلوبة لرأس المال المتغير في كل عملية عمالية)، يجب أن يلعب دوراً رئيسياً فور تطوير نظام الائتمان، **«ولا بد أن يؤلف في الوقت نفسه أحد أسس هذا النظام»**[١٢] وفي هذه التعليقات وغيرها يتضح أن نظام الائتمان يصبح ضرورياً جداً لدوران رأس المال، وأنه يتعين إعطاء قدر ما من الاعتبار لنظام الائتمان في القوانين العامة لحركة رأس المال. ولكن عندما نصل إلى تحليل نظام الائتمان في الجزء الثالث، نجد أن سعر الفائدة (الذي يمثل خصوصية) يتحدد عن طريق العرض والطلب إلى جانب حالة المنافسة ـ حالتين من الخصوصية كان يجري استبعادهما تماماً في السابق من مستوى التعميم النظري التي يفضل ماركس العمل وفقاً له.

أذكر ذلك لأن أهمية القوانين التي فرضها ماركس على أبحاثه في «**رأس المال**» جرى تجاهلها بدرجة كبيرة، وعندما تتعرض هذه القوانين لِلَيِّ الذراع، بل تُكسر تماماً، كما حدث في حالة الائتمان والفائدة، تُفتح آفاق جديدة للتنظير تتجاوز الأفكار التي أنتجها ماركس بالفعل. وقد أقر ماركس فعلياً في بداية مسعاه بأن ذلك يمكن أن يحدث، واعترف في **الغروندريسه** بأن الاستهلاك، وهو أكثر العناصر عصياناً على التحليل نظراً للعديد من الخصوصيات المتعلقة به، والذي، مثله مثل دراسة القيم الاستعمالية، «ينتمي فعلياً لمكان خارج الاقتصاد»، إلا أن الإمكانية قائمة لأن يكون للاستهلاك

(*) انظر الترجمة العربية: كارل ماركس، **رأس المال**، ترجمة فالح عبد الجبار، ٣ ج (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٢) (المترجمة).

(١٢) المصدر نفسه من الترجمة العربية. ومصدر النسخة الإنكليزية، ورد في:
Karl Marx, *Capital* (London: Penguin, 1978), vol. 2, p. 357 (My emphasis).

رد فعل «بدوره على نقطة الانطلاق (الإنتاج) وبدء العملية برمتها من جديد»[١٣]. وهذا هو الحال تحديداً مع الاستهلاك الإنتاجي، ومنهج عملية العمل نفسها. لذلك فإن ماريو ترونتي والذين اتبعوا خطاه، مثل توني نيجري، كانوا على حق تماماً في رؤية أن عملية العمل بحد ذاتها حالة متفردة متضمنة في القوانين العامة لحركة رأس المال[١٤]، فالصعوبات الأسطورية التي واجهت الرأسماليين أثناء سعيهم لحشد «الروح الحيوانية»[*] للعمال لإنتاج فائض القيمة تشير إلى وجود هذا التفرد في قلب العملية الإنتاجية، (ويظهر ذلك كأوضح ما يكون في قطاع البناء كما سنرى قريباً). ويعد استيعاب نظام الائتمان، والعلاقة بين معدل الفائدة ومعدل الربح ضمن القوانين العامة للإنتاج، والتداول، وتحقق رأس المال كذلك بمثابة ضرورة تخريبية إذا ما كنا بصدد شحذ الهيكل النظري لماركس ليتواكب مع الأحداث الحالية.

بيد أن إدماج الائتمان في النظرية العامة يجب أن يتم بحرص، وبطرق تحافظ، ولو في حالة مختلفة، على الرؤى النظرية المكتسبة بالفعل؛ فلا يمكننا، على سبيل المثال، التعامل مع نظام الائتمان ببساطة كما لو كان كينونة في حد ذاتها، أو نوعاً من الازدهار الكائن في وول ستريت أو وسط مدينة لندن، والذي يتحرك بحرية فوق الأنشطة الفعلية الجارية في الشوارع الرئيسة في البلدات والمدن الصغيرة. فالعديد من الأنشطة المرتكزة على الائتمان قد تكون في واقع الأمر مجرد الزبد الطافي على بحر المضاربة، وتكريس لشهوة الإنسان المثيرة للاشمئزاز للذهب ونفوذ المال؛ لكن الكثير منها كذلك أساسي وضروري للغاية لعمل رأس المال. إلا أن تعيين الحدود الفاصلة بين ما هو ضروري وما هو: أ ـ وهمي بالضرورة (كما في حالات ديون الدولة والرهون العقارية)، ب ـ زائد تماماً عن الحاجة؛ ليس بالأمر السهل.

(١٣) Marx, *Grundrisse*, p. 89.

(١٤) Mario Tronti, *The Strategy of Refusal* (Turin: Einaudi, 1966), English translation at Libcom.org.

انظر أيضاً:

Antonio Negri, *Marx Beyond Marx: Lessons on the Grundrisse* (London: Autonomedia, 1989).

(*) تعبير «الروح الحيوانية» استخدمه الاقتصادي جون مينارد كينز للتعبير عن العوامل غير العقلانية/الشعورية في القرارت الاقتصادية (المترجمة).

من الواضح أن أي محاولة لتحليل ديناميات الأزمة الأخيرة وتداعياتها دون الرجوع إلى نظام الائتمان (حيث تمثل الرهون العقارية نسبة ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة)، والاستهلاك (الذي يمثل ٧٠ بالمئة من القوة المحركة للاقتصاد الأمريكي بالمقارنة مع ٣٥ بالمئة في الصين)، وحالة المنافسة (حيث تنتشر قوى الاحتكار في أسواق المال والعقارات والتجزئة والعديد من الأسواق الأخرى)؛ ستكون محاولة مثيرة للسخرية. ففي الولايات المتحدة تقبع قروض عقارية قيمتها ١,٤ تريليون دولار، أغلبها خطر، في الأسواق الثانوية لمؤسستين هما: فاني ماي Fannie Mae (الرابطة الوطنية الاتحادية للرهون العقارية)، وفريدي ماك Freddie Mac (المؤسسة الاتحادية للرهون العقارية السكنية)؛ مما أجبر الحكومة على تخصيص٤٠٠ مليار دولار لجهود إنقاذ محتملة، (أُنفق منها نحو ١٤٢ مليار دولار بالفعل). ولفهم ذلك نحتاج إلى تفكيك ما يمكن أن يعنيه ماركس بفئة (رأس المال الوهمي) وصلتها بأسواق الأراضي والعقارات، ونحتاج أيضاً إلى فهم كيف يمكن للتوريق (التسنيد) أن يربط، على حد تعبير جويتسمان ونيومان، بين «رأس المال من جمهور المضاربين ومشروعات البناء». ألم تكن المضاربة على قيم الأراضي وأسعار المساكن والإيجارات هي التي لعبت دوراً رئيسياً في تشكيل هذه الأزمة؟

بالنسبة إلى ماركس فإن رأس المال الوهمي ليس مجرد نسج خيال متعاملين في وول ستريت أفسد الكوكايين رؤوسهم، إنه بناء صنمي، مما يعني - وفقاً لوصف ماركس للصنمية (الهوس) fetishism في الجزء الأول من «**رأس المال**» - أنها حقيقية بما يكفي، لكنها ظاهرة سطحية تخفي شيئاً مهماً عن العلاقات الاجتماعية الأساسية؛ فعندما يقرض بنك ما الدولةَ ويحصل منها على سعر فائدة، يبدو وكأن شيئاً منتجاً بشكل مباشر يحدث داخل الدولة وينتج بالفعل قيمة، في حين أن أغلب (وليس كل، كما سأوضح لاحقاً) ما يحدث في الدولة (مثل خوض الحروب) لا علاقة له بإنتاج القيمة؛ وعندما يقرض البنك مستهلكاً لشراء منزل ويحصل في المقابل على تدفقات الفوائد، يبدو وكأن شيئاً يحدث في هذا المنزل ينتج قيمة بشكل مباشر، لكن ذلك ليس واقع الحال؛ وعندما تشتري البنوك سندات أُصدرت لبناء مستشفيات وجامعات ومدارس وغيرها في مقابل الفائدة، يبدو وكأن

قيمةً أُنتجت في هذه المؤسسات، وهذا لا يحدث؛ وعندما تقدم البنوك القروض لشراء الأراضي والعقارات بحثاً عن استخراج الإيجارات، فإن الفئة التوزيعية للإيجار يتم استيعابها في تدفقات دوران رأس المال الوهمي(١٥)؛ وعندما تقدم البنوك القروض لبنوك أخرى، أو عندما يقرض البنك المركزي البنوك التجارية التي تقرض بدورها المضاربين على الأراضي الباحثين عن الإيجارات الملائمة، عندئذ يبدو رأس المال الوهمي أكثر وأكثر، وكأنه انحدار لانهائي للأوهام المبنية على أوهام، وتتعاظم كميات النقود الوهمية المشاركة في دوران رأس المال نتيجة الاستفادة من معدلات إقراضٍ أعلى من أي وقتٍ مضى (إقراض ٣٠ مثلاً بدلاً من ثلاثة أمثال قيمة الودائع السائلة). كل هذه أمثلة على تكوين رأس المال الوهمي وتدفقاته، وهذه التدفقات هي ما يحول الممتلكات الحقيقية إلى ممتلكات غير حقيقية.

وتفيد وجهة نظر ماركس بأن الفائدة التي تدفع تأتي من إنتاج للقيمة يتم في مكان آخر ـ الضرائب والاستقطاعات المباشرة من إنتاج فائض القيمة، أو جبايات على العائدات (الأجور والأرباح). وبالنسبة إلى ماركس بالطبع، فإن المكان الوحيد الذي تنتج فيه القيمة وفائض القيمة هو كدح العمال في العملية الإنتاجية. وما يحدث من دوران لرأس المال الوهمي قد يكون ضرورياً اجتماعياً للإبقاء على الرأسمالية. قد يكون جزءاً من التكلفة الضرورية للإنتاج وإعادة الإنتاج. ويمكن للمشروعات الرأسمالية استخلاص أشكال ثانوية من فائض القيمة عن طريق استغلال العمال الذين يستخدمهم باعة التجزئة والبنوك وصناديق التحوّط. لكن ما يقوله ماركس هو أنه إذا لم يكن هناك قيمة وفائض قيمة منتجة من العملية الإنتاجية بشكل عام، فإن هذه القطاعات لا يمكنها أن توجد قائمة بذاتها؛ فإذا لم تنتج القمصان والأحذية فماذا سيبيع تجار التجزئة؟

ومع ذلك هناك تحفظ مهم للغاية، وهو أن بعض تدفقات ما يبدو أنه رأسمال وهمي يمكن حقاً أن يكون مشاركاً في خلق القيمة، فعندما أقوم بتحويل منزلي الذي حصلت عليه برهن عقاري إلى متجر للحلويات أستخدم فيه عمالة مهاجرة غير شرعية، يتحول المنزل إلى رأسمال ثابت في عملية

---

(١٥) Marx, *Capital*, vol. 3, chaps. 24 and 25.

إنتاجية. عندما تشق الدولة الطرق وتبني مشروعات بنية تحتية تكون بمثابة وسائل إنتاج جماعية لرأس المال، يتعين تصنيف هذه المشروعات باعتبارها «إنفاقاً حكومياً منتجاً»؛ وعندما يتحول مستشفى أو جامعة إلى مكان لابتكار وتصميم أدوية وأجهزة وما شابه ذلك، فإنها تصبح موقعاً إنتاجياً. ولن ينزعج ماركس من هذه التحفظات على الإطلاق، فهو يقول عن رأس المال الثابت: أن يكون الشيءُ رأسَ مالٍ ثابتاً أو لا يكون كذلك يعتمد على استخدامه وليس على صفاته المادية[١٦]. إن قيمة رأس المال الثابت تنخفض عندما يتحول موقع للغزل والنسيج إلى وحدات سكنية، في حين يحول التمويل متناهي الصغر أكواخ الفلاحين إلى رأسمال ثابت (أرخص كثيراً) للإنتاج!

ويسحب الكثير من القيمة وفائض القيمة الناتج من العملية الإنتاجية ليمر عبر المسارات المعقدة كافة في قنوات وهمية. وعندما تقرض البنوك بنوكاً أخرى، لتتوزع الاستفادة فيما بينها، يتضح حينها أن جميع أشكال المدفوعات الجانبية غير الضرورية اجتماعياً وعمليات المضاربة تصبح ممكنة، استناداً إلى الطبيعة المتغيرة دوماً لتذبذب قيم الأصول. وتعتمد قيمة الأصول هذه على عملية «رسملة» حاسمة يعتبرها ماركس شكلاً من أشكال تكوين رأس المال الوهمي:

«أي دخلٍ دوريٌّ منتظم يمكن رسملته بزيادته حسابياً على أساس متوسط سعر الفائدة بحساب المبلغ المالي الذي يمكن أن يتحقق من إقراض مبلغ رأس المال عند سعر الفائدة هذا... وبالنسبة إلى الشخص الذي يشتري حقوق هذه الملكية، فإن المبلغ السنوي المتحصل يمثل فعلياً تحويل رأس المال الذي استثمره إلى فائدة. وبهذا الشكل تمّحي، وحتى آخر أثر، أي صلة بالعملية الفعلية لتحديد قيمة رأس المال، مما يؤكد مفهوم أن **رأس المال يقيم تلقائياً بآلياته الخاصة**»[١٧].

فالإيراد المتحقق من أي أصل، وليكن أرضاً أو عقاراً أو أسهماً أو

(١٦) David Harvey, *The Limits to Capital* (Oxford: Blackwell, 1982), chap. 8.

(١٧) Marx, *Capital*, vol. 3, p. 597, and Geoffrey Harcourt, *Some Cambridge Controversies in the Theory of Capital* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1972) (My emphasis).

غيرها، تحدد له قيمة رأسمالية يجري تداوله على أساسها استناداً إلى أسعار الفائدة والخصم التي تحددها ظروف العرض والطلب في سوق المال. لكن كيفية تحديد قيم مثل هذه الأصول عندما لا يكون لها سوق أصبح مشكلة ضخمة في عام ٢٠٠٨، ولم تحل بعد، وأصبح السؤال عن مدى خطورة الأصول الخطرة التي بحوزة فاني ماي مشكلة تؤرق الجميع؛ (فما هي القيمة الحقيقية لمنزل لا سوق له تعرض لحبس الرهن العقاري؟). وتتردد هنا أصداء مهمة للجدل بشأن القيم الرأسمالية، الذي ثار ثم دفن سريعاً، مثل غيره من الحقائق الأخرى التي اعتبرت غير ملائمة في النظرية الاقتصادية التقليدية في أوائل السبعينيات.

والمشكلة التي يطرحها نظام الائتمان هي أنه من ناحية مهم للإنتاج والتداول وتحقيق التدفقات الرأسمالية، لكنه يمثل من ناحية أخرى ذروة جميع أشكال المضاربة و«الأشكال المجنونة» الأخرى. وكان هذا هو ما دفع ماركس لوصف إيزاك بريير Isaac Pereire ـ الذي كان مع شقيقه إميل أحد سادة المضاربة العقارية في باريس الحضرية في حقبة أوسمان ـ بأنه يملك «ذلك الخليط اللطيف بين شخصية المحتال وشخصية النبي»[(١٨)].

التراكم الرأسمالي عبر الحضرنة

لقد جادلت على مدار فترة طويلة بأن الحضرنة قد مثلت دوماً وسيلة رئيسية لامتصاص فوائض رأس المال والعمالة على مر تاريخ الرأسمالية[(١٩)]، وهي تمتلك وظيفة خاصة للغاية في ديناميات تراكم رأس المال بسبب فترات العمل الطويلة وعدد مرات دوران رأس المال وطول أمد أغلب الاستثمارات في قطاع البناء؛ كما أن لها خصوصية جغرافية، وهي أن إنتاج الحيز والاحتكارات المكانية تصبح جزءاً لا يتجزأ من ديناميات التراكم، ليس فقط

---

(١٨) Marx, Ibid., vol. 3, p. 573.

وصدفة، كان كل من إيزاك وإميل جزء من الحركة السان سيمونية اليوتوبية قبل عام ١٨٤٨.

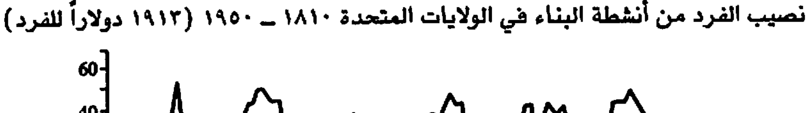
(١٩) David Harvey: *The Urbanisation of Capital* (Oxford: Blackwell, 1985), and *The Enigma of Capital and the Crises of Capitalism* (London: Profile Books, 2010), and Christophers, "Revisiting the Urbanization of Capital," pp. 1-11.

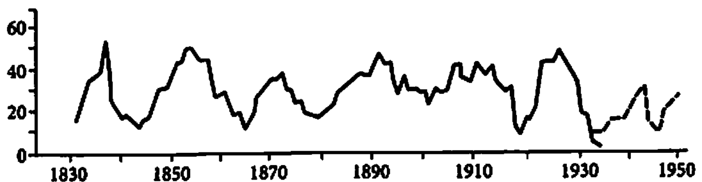
بفضل الأنماط المتغيرة لتدفقات السلع عبر المكان، بل أيضاً بفضل الطبيعة نفسها للفضاءات والأماكن المنتجة التي تقع فيها مثل هذه الحركة؛ وبالتحديد لأن كل أشكال هذا النشاط ـ الذي يمثل بالمناسبة ساحة ضخمة لإنتاج القيمة والقيمة المضافة ـ طويلة الأمد وتتطلب الدمج بين التمويل الرأسمالي وتدخل الدولة كعنصر أساسي لعملها. وهذا نشاط مضارب بشكل واضح على المدى الطويل، وعادة ما ينطوي، وإن في وقت لاحق جداً وعلى نطاق أوسع بكثير، على خطر تكرار توليد مظاهر التراكم المفرط نفسها التي ساعد هذا النشاط في بادئ الأمر في تخفيفها. ومن هنا تأتي الطبيعة المعرضة للأزمات للحضرنة وغيرها من استثمارات البنية التحتية، (السكك الحديدية العابرة للقارات، والطرق السريعة، والسدود، وما إلى ذلك).

وقد تم توثيق الطابع الدوري لمثل هذه الاستثمارات بشكل جيد في القرن التاسع عشر في الأعمال المدققة لبرينلي توماس (Brinley Thomas)[٢٠] (انظر الشكل الرقم ٢ ـ ٣). لكن نظرية دورات أعمال البناء أهملت بعد عام ١٩٤٥ أو نحو ذلك، فيما يرجع جزئياً إلى اعتبار أن التدخلات بالطريقة الكينزية التي تقودها الدولة بإمكانها التخفيف من أثر ذلك.

الشكل الرقم (٢ ـ ٣)

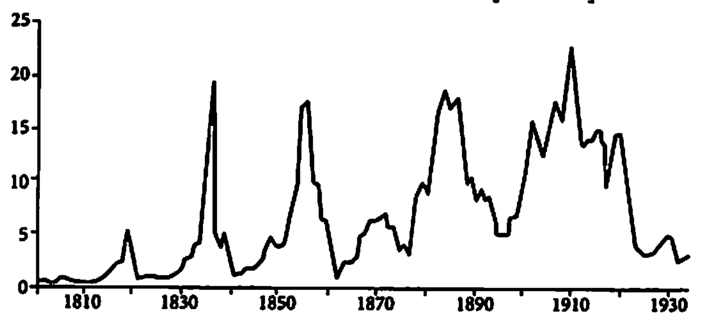
دورات الأعمال طويلة الأمد في الولايات المتحدة وبريطانيا



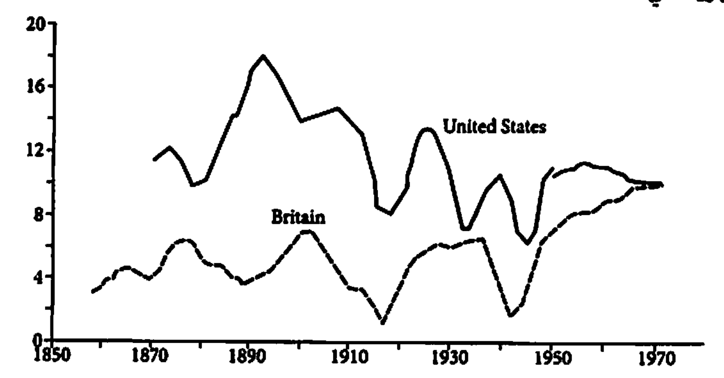


(٢٠) Brinley Thomas, *Migration and Economic Growth: A Study of Great Britain and the Atlantic Economy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1973).

مبيعات الأراضي العامة في الولايات المتحدة (بملايين الأفدنة) ١٨٠٠ ـ ١٩٣٠



تباينات الاستثمار في قطاع البناء كنسبة من الناتج المحلي الأمريكي وكنسبة من الناتج المحلي البريطاني ١٨٦٠ ـ ١٩٧٠



المصدر: Brinley Thomas, *Migration and Economic Growth: A Study of Great Britain and the Atlantic Economy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1973).

وحدد روبرت جوتليب Robert Gottlieb في دراسة مفصلة للعديد من دروات البناء المحلية (نُشرت عام ١٩٧٦) التقلبات الطويلة في دورات البناء السكني بأنها تمتد ١٩,٧ عاماً في المتوسط، وبانحراف معياري خمس سنوات. لكن بياناته تشير أيضاً إلى أن هذه التقلبات قلّت كثيراً إن لم تكن توقفت تماماً خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية[٢١]. لكن التخلي عن التدخلات الكينزية النظامية لمواجهة التقلبات الدورية بعد منتصف السبعينيات في أغلب أرجاء العالم يشير إلى أن عودة مثل هذه التقلبات أصبح مرجحاً بدرجة ليست بالقليلة. وهذا بالتحديد هو ما شهدناه، لكنني أعتقد أنه يمكن

(٢١) Leo Grebler, David Blank, and Louis Winnick, *Capital Formation in Residential Real Estate* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1956).

إثبات أن هذه التقلبات أصبحت مرتبطة بفقاعات الأصول بشكل أقوى مما كان عليه الحال من قبل، (على الرغم من أن حسابات المكتب القومي للدراسات الاقتصادية NBER عن عشرينيات القرن الماضي يمكن أن تؤخذ كدليل يتعارض مع وجهة النظر هذه). وتوضح حركة هذه الدورات كذلك - وهو أمر لا يقل أهمية - ترتيباً جغرافياً أكثر تعقيداً؛ فالطفرات في مكان ما (الجنوب والغرب الأمريكي في الثمانينيات) تتزامن مع انهيارات في أماكن أخرى (المدن القديمة التي انحسر التصنيع فيها في الغرب الأوسط في الفترة نفسها).

ولا يمكننا من دون منظور عام من هذا النوع حتى البدء في فهم الديناميات التي أدت إلى أزمة أسواق الإسكان والحضرنة في ٢٠٠٨ في مناطق ومدن بعينها في الولايات المتحدة، كما في إسبانيا وأيرلندا وبريطانيا. وعلى نفس المنوال، لا يمكننا فهم بعض المسارات التي تنتهج حالياً، خاصة في الصين، للخروج من حالة الفوضى التي أنتجت بالأساس في مكان آخر. فبالطريقة نفسها التي وثق بها برينلي توماس تناقض حركة الدورات بين الولايات المتحدة وبريطانيا في القرن التاسع عشر، والتي أظهرت أن ازدهاراً في البناء الإسكاني على أحد جانبي المحيط يوازن (balanced) بركود على الجانب الآخر، فإننا الآن نرى ركوداً في الولايات المتحدة وأغلب أرجاء أوروبا توازنه (Counterbalanced) حركة حضرنة ضخمة ومشروعات بنية أساسية مزدهرة تتركز في الصين، (مع تفرعات عديدة في أماكن أخرى، خاصة ما يطلق عليها دول البريك BRIC). ولكي نتمكن فقط من إدراك العلاقة بالصورة الكلية يتعين علينا الإشارة فوراً إلى أن الولايات المتحدة وأوروبا تعانيان من تباطؤ النمو، في حين تسجل الصين نمواً يبلغ عشرة بالمئة، (ولا تتخلف بقية دول البريك كثيراً عن ذلك المستوى).

لقد بدأت الضغوط - من أجل استخدام سوق الإسكان والحضرنة في الولايات المتحدة في امتصاص الفوائض والتراكم المفرط لرأس المال من خلال أنشطة المضاربة - في التزايد منذ منتصف التسعينيات، عندما أطلق الرئيس كلينتون مبادرة الشركاء الوطنيين في ملكية المساكن لمنح المزايا المفترضة لتملك المنازل لذوي الدخول المنخفضة والأقليات. وتعرضت مؤسسات مالية محترمة - منها فاني ماي وفريدي ماك (مشروعات ترعاها

الحكومة تملك وتُسَوِّق الرهون العقارية) ـ لضغوط سياسية لخفض معايير الإقراض لتلائم هذه المبادرة. واستجابت مؤسسات الرهن العقاري بحماس ـ للإقراض بمجرد الطلب، واختصار الإجراءات والقيود ـ في حين جنى رؤساء هذه المؤسسات ثروات شخصية ضخمة، وكل ذلك باسم فعل الخير ومساعدة المحتاجين على التمتع بالمزايا المفترضة لتملكهم منازلهم. وتسارعت هذه العملية بشدة بعد فقاعة التكنولوجيا الحديثة وانهيار البورصات في عام ٢٠٠١. وبحلول ذلك الوقت كانت جماعات المصالح النشطة في مجال الإسكان بقيادة فاني ماي قد التحمت بمحور مستقل متنامي النفوذ والسلطة قادر على إفساد كل شيء، من الكونغرس والهيئات التنظيمية إلى أكاديميين اقتصاديين مرموقين، (منهم جوزيف ستيجليتس Joseph Stiglitz)، أنتجوا كماً هائلاً من البحوث للتدليل على أن أنشطتهم متدنية المخاطر للغاية. وقد عزز تأثير هذه المؤسسات ـ إلى جانب أسعار الفائدة المنخفضة المفضلة عند ألان جرينسبان رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي دون شك ـ طفرة إنشاء المنازل[٢٢]. لكن كما علق جويتسمان ونيومان، فإن التمويل (المدعوم من الدولة) يمكنه بناء المدن والضواحي لكنه لا يستطيع بالضرورة ضمان أن تحقق عائداً. فما الذي أشعل الطلب؟

رأس المال الوهمي والأوهام التي لا تدوم

لفهم هذه الديناميات يتعين علينا فهم كيف يمتزج تداول رأس المال المنتج والوهمي داخل نظام الائتمان في سياق الأسواق العقارية؛ لنقل على سبيل المثال إن المؤسسات المالية تقرض المطورين العقاريين وملاك الأراضي وشركات الإنشاءات لبناء شريط سكني يحيط بسان دياغو، أو مبانٍ سكنية في ولاية فلوريدا أو في جنوب إسبانيا. إن قابلية الحياة والنمو بالنسبة إلى هذا القطاع ترتكز على افتراض أن القيمة لا تنتج فقط، بل تتحقق أيضاً في السوق، وهنا يظهر رأس المال الوهمي، فالمال يقرض للمشترين الذين يفترض أن لديهم القدرة على الدفع من إيراداتهم (الأجور والأرباح)، التي

(٢٢) وردت تفاصيل مدمرة وغير لائقة عن كل ذلك، في:
Gretchen Morgenson and Joshua Rosner, *Reckless Endangerment: How Outsized Ambition, Greed and Corruption Led to Economic Armageddon* (New York: Times Books, 2011).

تمت رسملتها كتدفق فوائد على رأس المال المُقْرض لهم. وتدفق رأس المال الوهمي هذا مطلوب لاستكمال عملية إنتاج وتحقق قيم المساكن والعقارات التجارية.

وهذا الاختلاف مشابه لذلك الذي حدده ماركس في **رأس المال** عبر تمييزه ما بين «رأس المال المقرض» بغرض الإنتاج وقيم الخصم على أوراق التداول التي تسهل تحقيق القيم في السوق[٢٣]. في حالات بناء المساكن، أو الملكيات المشتركة في جنوب كاليفورنيا أو في فلوريدا، على سبيل المثال، يمكن لشركة التمويل نفسها أن تمول عملية البناء، وأن تمول شراء الوحدات المبنية. وفي بعض الحالات تنظم شركات التمويل عمليات بيع مسبق للوحدات السكنية قبل بنائها. وبناء على ذلك، يتلاعب ويتحكم رأس المال بدرجة ما في كل من العرض والطلب على المساكن والمجمعات السكنية والعقارات التجارية، (وهو ما يخالف تماماً فكرة الأسواق التي تعمل بحرية، والتي يفترض تقرير البنك الدولي أنها قائمة)[٢٤].

لكن العلاقة بين العرض والطلب مختلة، لأن وقت إنتاج وتداول المساكن والعقارات التجارية أطول بكثير بالمقارنة مع غالبية السلع الأخرى. وهنا تصبح أوقات الإنتاج والتداول ودورات رأس المال التي حللها ماركس بتعقل بالغ في الجزء الثاني من كتابه «**رأس المال**» في غاية الأهمية. فعقود تمويل الإنشاءات تكتب قبل وقت طويل من بدء البيع، وهذا الفارق الزمني عادة ما يكون كبيراً، ويصدق ذلك على وجه الخصوص على العقارات التجارية. فقد افتتح مبنى إمبايرستيت في نيويورك في عيد الربيع في الأول من أيار/مايو عام ١٩٣١، بعد نحو عامين من انهيار البورصة، وبعد نحو ثلاث سنوات من انهيار سوق العقارات. وجرى التخطيط لبناء برجي مركز التجارة العالمي في وقت مبكر، لكنهما افتتحا بعد أزمة ١٩٧٣، (ظلا لسنوات لا يجدان مستأجرين من القطاع الخاص). وإعادة البناء في موقع هجوم ١١ أيلول/سبتمبر يوشك أن يأتي في وقت تعاني فيه قيم العقارات التجارية من الركود!

---

(٢٣) Marx, *Capital*, vol. 3, chap. 25.

(٢٤) المصدر نفسه، ج ١، ص٧٩٣. لاحظ كذلك كيف يمكن أن يتحكم رأس المال في العرض والطلب على العمالة من خلال ـ على سبيل المثال ـ الاستثمار والبطالة الناتجة عن إدخال التكنولوجيا الحديثة.

كما أن المخزون الموجود بالفعل من العقارات التي يمكن بيعها (وبعضه شديد القدم) كبير أيضاً بالمقارنة بما يمكن إنتاجه، لذا فإن المعروض من المساكن غير مرن نسبياً بالمقارنة بتغيرات الطلب الأكثر تقلباً: ثبت تاريخياً أن من الصعب جداً في الدول المتقدمة زيادة الموجود من المساكن في عام واحد بأكثر من ٢ أو ٣ بالمئة، حتى مع بذل أكبر جهد ممكن، (لكن الصين، كما هو حالها في كل شيء، قد تكسر هذا القيد).

كما أن تحفيز الطلب عن طريق الضرائب وحيل السياسات العامة أو غيرها من المحفزات (مثل زيادة حجم قروض الرهن العقاري لغير ذوي الجدارة الائتمانية) لا يسفر بالضرورة عن زيادة المعروض: إنه فقط يزيد الأسعار ويحفز المضاربة. ويكون بالإمكان جني القدر نفسه من المال، وربما أكثر، من بيع المنازل القائمة بدلاً من بناء مساكن جديدة. ويصبح تمويل مؤسسات الظل للرهون العقارية، مثل مؤسسة كانتري وايد Countrywide، أكثر ربحية بالمقارنة مع تمويل بناء مساكن جديدة. أما ما هو أكثر إغواء فيتمثل في الاستثمار في التزامات الديون المضمونة التي تتكون من شرائح من الرهون العقارية المجمعة في أدوات استثمارية مغالى في قيمتها بشكل غير حقيقي، (يفترض أنها «آمنة تماماً مثل شراء المساكن»)، حيث يوفر تدفق الفوائد من ملاك المساكن دخلاً منتظماً، (بصرف النظر عن الجدارة الائتمانية لهؤلاء الملاك). وهذا بالتحديد هو ما حدث في الولايات المتحدة عندما انطلقت قاطرة أزمة الرهون العقارية لغير ذوي الجدارة الائتمانية؛ فقد تدفقت مبالغ ضخمة من رؤوس الأموال الوهمية على تمويل الإسكان لتشعل الطلب، إلا أن جزءاً منها فقط هو الذي أنفق بالفعل على بناء مساكن، فقد ارتفع حجم سوق الرهون العقارية لغير ذوي الجدارة الائتمانية من نحو ٣٠ مليار دولار في منتصف التسعينيات إلى ١٣٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٠، وسجل أعلى مستوياته على الإطلاق عند ٦٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٥[٢٥]. ولم تكن هناك وسيلة لمعادلة هذه الزيادة الضخمة في الطلب بارتفاع مماثل في العرض، أياً كانت الجهود التي يمكن بذلها في البناء، لذلك ارتفعت الأسعار، وبدا وكأنها ستظل ترتفع إلى الأبد.

---

(٢٥) Michael Lewis, *The Big Short: Inside the Doomsday Machine* (New York: Norton, 2010), p. 34.

لكن كل ذلك كان يعتمد فقط على التوسع الدائم في تدفقات رأس المال الوهمي، والحفاظ على هوس الاعتقاد بأن رأس المال «يمكن أن تحدد قيمته آلياً بقوته الذاتية»[٢٦]، وكانت وجهة نظر ماركس بطبيعة الحال أنه في ظل مواجهة عدم كفاية تحقق القيمة عن طريق الإنتاج، سينتهي هذا الوهم نهاية مؤلمة. وهذا ما حدث بالفعل.

ومع ذلك فلم تكن المصالح الطبقية على جانب الإنتاج متوازنة أيضاً، ولهذا تداعياته على من في نهاية الأمر سيكون المتضرر من «النهاية المؤلمة»: فالمصرفيون والمطورون العقاريون وشركات الإنشاءات يتجمعون بسهولة لتشكيل تحالف طبقي، (ذلك الذي يهيمن عادة على ما يطلق عليه «آلة التوسع العمراني»، سواء سياسياً أو اقتصادياً)[٢٧]. لكن الرهون العقارية السكنية الاستهلاكية فردية ومتفرقة، وغالباً ما تشمل تقديم قروض لأفراد من طبقات اجتماعية مختلفة، أو لمن هم من أعراق وأجناس مختلفة، خاصة في الولايات المتحدة، (ولكن ليس في إيرلندا). وعن طريق توريق (تسنيد) الرهون العقارية يمكن لشركة التمويل ببساطة نقل أي مخاطر إلى شخص آخر، (مثل فاني ماي التي كانت حريصة على شراء هذه المخاطر في إطار استراتيجية نموها) - وهذا بالتحديد ما فعلته هذه الشركات بعد أن جنت كل الرسوم الإدارية والقانونية الممكنة. وإذا ما كان للممول أن يختار بين إفلاس مطور عقاري نتيجة للإخفاق في التحقق، وإفلاس وحبس الرهن لمشترٍ لم يسدد ثمن مسكنه، (خاصة إذا كان المشتري من الطبقات الدنيا أو من أقلية عرقية والرهن قد انتقل بالفعل إلى شخص آخر)، فإن من الواضح تماماً إلى أي جانب سيميل الممول. فالإجحاف بالطبقات والأعراق المختلفة أمر وارد دائماً.

ومن ناحية المضاربة، فإن أسواق الأصول المكونة من الأراضي والعقارات تشبه في خواصها شركة وهمية Ponzi، لكن من دون أن يكون بيرني مادوف Bernie Madoff على رأس هيكلها الإداري(*). والأمر يجري

---

(٢٦) Marx, *Capital*, vol. 3, p. 597.

(٢٧) John Logan and Harvey Molotch, *Urban Fortunes: The Political Economy of Place* (Berkeley, CA: University of California Press, 1987).

(*) Ponzi Scheme شركة تعطي عائدات للمستثمرين من استثمارات غيرهم من دون إنتاج. =

هكذا؛ أنا أشتري عقاراً، فترتفع أسعار العقارات، يشجع اتجاه الأسعار للارتفاع آخرين على الشراء، وعندما ينضب معين مجموعة المشترين أصحاب الجدارة الائتمانية العالية، لمَ لا يتم الانتقال تدريجياً إلى الشرائح الأقل دخلاً والأعلى خطورة من المستهلكين، لينتهي الأمر إلى مشترين معدومي الدخول والأصول، قد يربحون من نقل ملكيات العقارات مع ارتفاع الأسعار؟ ويمضي الأمر على هذا المنوال إلى أن تنفجر الفقاعة. ولدى المؤسسات المالية حوافز هائلة للإبقاء على الفقاعة قدر المستطاع من أجل جني أكبر رسوم ممكنة. المشكلة فقط أن هذه الشركات عادة لا تتمكن من القفز من القطار قبل أن يتحطم، لأنه ينطلق بسرعة فائقة. والوهم بأن رأس المال «يمكن أن تحدد قيمته آلياً بقوته الذاتية» يتكرس ويستمر على الأقل لفترة. وهو ما يتوافق مع ما جاء على لسان أحد شخصيات مايكل لويس في كتابه *The Big Short*، وهي شخصية محلل مالي ثاقب النظرة توقع الانهيار قبل حدوثه «اللعنة، هذا ليس مجرد ائتمان هذه خطة استثمار وهمية»[(٢٨)].

ومع ذلك فما زالت هناك تفصيلة أخرى في هذه القصة؛ فقد أدى ارتفاع أسعار المساكن في الولايات المتحدة إلى زيادة الطلب الفعال في الاقتصاد ككل؛ ففي عام ٢٠٠٣ وحده تم إصدار ١٣,٦ مليون وثيقة رهن عقاري (بالمقارنة مع أقل من نصف ذلك العدد قبل عشر سنوات)، بلغت قيمتها ٣,٧ تريليون دولار. ومن هذه الوثائق أصدر ما قيمته ٢,٨ تريليون دولار بغرض إعادة التمويل، (وللمقارنة كان الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في ذلك الوقت أقل من ١٥ تريليون دولار)، فاستفادت الأسر من ارتفاع قيمة عقاراتها. ومع ركود الأجور، وفر ذلك وسيلة للكثيرين للحصول على السيولة النقدية، سواء للضروريات (مثل الرعاية الصحية)، أو للسلع الاستهلاكية (مثل شراء سيارة جديدة أو السفر في عطلة). وأصبح المنزل بقرة حلوب وجودها يبعث على الارتياح، أو آلة صرف آلي شخصية، مما أدى إلى زيادة الطلب الكلي، بما في ذلك بالطبع، الطلب على السكن.

= بيرني مادوف محتال أمريكي كان مضارباً في البورصة وأسس شركة كانت من صناع السوق في وول ستريت، إلى أن ثبت احتياله وقُبض عليه عام ٢٠٠٨ (المترجمة).

(٢٨) Lewis, *The Big Short: Inside the Doomsday Machine*, p. 141.

ويشرح مايكل لويس في كتابه ***The Big Short*** ما حدث؛ فممرضة طفل إحدى الشخصيات الرئيسة في الكتاب انتهى بها الحال مع شقيقتها بامتلاك ستة منازل في كوينز في مدينة نيويورك، «فبعد أن اشترتا المنزل الأول وارتفعت قيمته، اقترح عليهما المقرضون إعادة التمويل مع استقطاع ٢٥٠ ألف دولار استخدمتها الفتاتان في شراء منزل جديد»، ثم ارتفعت قيمة المنزل الجديد وتكررت التجربة، «وعندما امتلكتا خمسة منازل بدأت الأسعار في الانهيار، ولم تتمكنا من دفع الأقساط»[٢٩]. فأسعار العقارات لا يمكن أن تستمر في الارتفاع إلى الأبد.

إنتاج القيمة والأزمة الحضرية

هناك قضايا أعمق وأطول أمداً يتعين أخذها بعين الاعتبار على جانب الإنتاج؛ فعلى الرغم من أن أغلب ما جرى فعلياً في سوق العقارات كان محض مضاربة، ظل النشاط الإنتاجي في حد ذاته جزءاً مهماً في الاقتصاد ككل، فقد مثلت أعمال البناء سبعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ومثلت ملحقاته من المنتجات الجديدة كلها (من الأثاث إلى السيارات) أكثر من مثلي هذه النسبة. وإذا كانت وثائق المكتب القومي للدراسات الاقتصادية NBER صحيحة، يكون انهيار الازدهار العقاري بعد عام ١٩٢٨ ـ الذي تمثل في انخفاض قدره مليارا دولار (مبلغ كبير في ذلك الوقت) في أعمال الإنشاءات وتراجع ضخم في بناء المساكن الجديدة لأقل من عشرة في المئة من حجمها السابق في المدن الكبيرة ـ قد لعب دوراً هاماً، وإن كان لم يفهم جيداً بعد في انهيار عام ١٩٢٩. وتشير تدوينة على موسوعة ويكيبيديا إلى أن «اختفاء مئتي مليون وظيفة عالية الأجر في مجال البناء، إضافة إلى فقد أرباح وإيجارات، كان مدمراً، مما أضعف الكثير من الملاك والمستثمرين العقاريين»[٣٠]، وكان لذلك بالتأكيد تداعيات على الثقة في سوق الأسهم بشكل عام.

لا عجب إذاً أن تكون إدارة روزفلت قامت في الثلاثينيات بمحاولات

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص٩٣.

(٣٠) انظر:

"Cities in the Great Depression," <http://wikipedia.org>.

يائسة لإنعاش قطاع الإسكان، وتحقيقاً لهذه الغاية نفذت مجموعة من الإصلاحات في تمويل رهون الإسكان، تُوّجت بإنشاء سوق ثانوية للرهن العقاري بتأسيس رابطة الرهون القومية الاتحادية (فاني ماي) عام ١٩٣٨. كانت مهمة فاني ماي ضمان الرهون العقارية والسماح للبنوك بتداول قروض الرهن العقاري فيما بينها، مما وفر السيولة التي كانت مطلوبة بشدة في سوق الإسكان. هذه الإصلاحات المؤسسية لعبت دوراً حيوياً في وقت لاحق في تمويل التوسع العمراني في الضواحي في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. كانت هذه الإصلاحات ضرورية، إلا أنها لم تكن كافية لوضع قطاع بناء المساكن على مستوى مختلف في إطار التنمية الاقتصادية الأمريكية؛ فقد صممت جميع أنواع الحوافز، (مثل خفض الضرائب على فوائد القروض العقارية)، إلى جانب قانون مزايا المحاربين القدامى G.I، فضلاً عن إصدار قانون إسكان إيجابي للغاية في عام ١٩٤٧، والذي نص على حق جميع الأمريكيين في العيش في «سكن لائق في بيئة معيشية لائقة»، للترويج لتملك المساكن لأسباب سياسية واقتصادية. وجرى الترويج لتملك المنازل على نطاق واسع باعتباره جزءاً محورياً في «الحلم الأمريكي»، وارتفعت نسبة من يمتلكون مساكنهم من أكثر قليلاً من ٤٠ بالمئة من السكان في الأربعينيات إلى أكثر من ٦٠ بالمئة في الستينيات، وبلغت ذروتها نحواً من ٧٠ بالمئة في عام ٢٠٠٤، (لكنها انخفضت إلى ٦٦ بالمئة بحلول عام ٢٠١٠). قد يكون تملك المساكن قيمة ثقافية متجذرة في الولايات المتحدة، لكن القيم الثقافية تزدهر بشكل ملحوظ عندما تروج لها سياسات الدولة وتدعمها؛ والأسباب المعلنة لمثل هذه السياسات هي تلك التي أشار إليها تقرير البنك الدولي، لكن السبب السياسي نادراً ما يجري الاعتراف به الآن. فكما لوحظ على نطاق واسع في الثلاثينيات؛ فإن أصحاب المنازل المرهونة لا يضربون عن العمل[٣١]. والمحاربون العائدون من الخدمة بعد الحرب العالمية الثانية كان يمكن أن يشكلوا تهديداً اجتماعياً وسياسياً إذا ما عادوا إلى البطالة والكساد. هل من طريقة أفضل من هذه لضرب عصفورين بحجر واحد: أن تنعش الاقتصاد عن طريق مشاريع الإسكان الضخمة والتوسع الحضري في الضواحي، وأن تستميل العمال الأعلى أجراً للسياسات

(٣١) Martin Boddy, *The Building Societies* (London: Macmillan, 1980).

المحافظة عن طريق تمليكهم مساكن مرهونة بالدين! وإضافة إلى ذلك، أدى دعم الطلب عن طريق السياسات العامة إلى زيادة مطردة في قيم أصول ملاك المساكن، وكان ذلك رائعاً بالنسبة إليهم، لكنه كان كارثياً من منظور ترشيد استخدام الأراضي والفضاء المكاني.

نجحت هذه السياسات في الخمسينيات والستينيات، سواء من المنظور السياسي أو من منظور الاقتصاد الكلي؛ فقد دعمت عقدين من النمو القوي في الولايات المتحدة، امتد أثره على مستوى العالم. وتحول بناء المساكن إلى مستوى آخر تماماً فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي (انظر الشكل الرقم ٢ ـ ٤). وكتب بنيامين أبلبوم Binyamin Appelbaum يقول: «إنه نمط طويل الأمد. . . أن يتعافى الأمريكيون من الركود عن طريق بناء المزيد من المساكن وملئها بالأشياء»[٣٢]. كانت المشكلة في الستينيات أن عملية التوسع الحضري المترامية الأطراف كانت ديناميكية، لكنها كانت غير مستدامة بيئياً وغير متوازنة جغرافياً، وانعكس عدم التوازن هذا في شكل تباينات كبيرة في دخول قطاعات مختلفة من الطبقة العاملة. وفي حين ازدهرت الضواحي، ساد الركود في المناطق الداخلية من المدن وتدهورت. ازدهرت الطبقة العاملة من البيض، لكن الأقليات (خاصة الأمريكيين من أصل أفريقي) المتضررة في المناطق الداخلية من المدن لم تزدهر أحوالها. وكانت النتيجة سلسلة متكاملة من الانتفاضات في المدن الداخلية ـ ومنها ديترويت وواتس، توجت بانتفاضات عفوية في نحو ٤٠ مدينة في مختلف أرجاء الولايات المتحدة في أعقاب اغتيال مارتن لوثر كينغ عام ١٩٦٨. وأصبح ما يعرف باسم «الأزمة الحضرية» واضحاً لكل ذي عيان، ومن السهل تحديده، (على الرغم من أنها لم تكن، بالمعنى الدقيق للعبارة، أزمة اقتصاد كلي تتعلق بالحضرنة). وأنفق الكثير من الأموال الاتحادية للتعامل مع هذه المشكلة بعد عام ١٩٦٨، حتى أعلن الرئيس نيكسون انتهاء الأزمة (لأسباب مالية) في فترة الركود عام ١٩٧٣[٣٣].

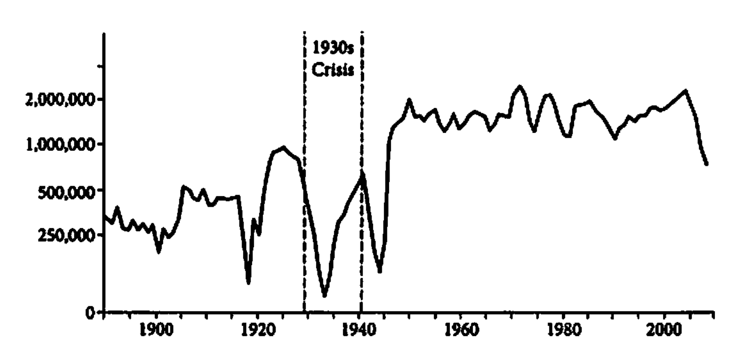
(٣٢) Binyamin Appelbaum, "A Recovery that Repeats Its Painful Precedents," *New York Times* (Business Section), 28/7/2011.

(٣٣) The Kerner Commission, *Report of the National Advisory Commission on Civil Disorders* (Washington, DC: Government Printing Office, 1968).

على هامش كل ذلك، أصبحت فاني ماي مؤسسة خاصة ترعاها الحكومة في عام ١٩٦٨، وبعد أن أصبح لها «منافس»، هو شركة الرهن العقاري الاتحادية (فريدي ماك) في عام ١٩٧٠، قامت المؤسستان بدور في غاية الأهمية، وفي النهاية تخريبي، في تشجيع تملك المنازل والحفاظ على استمرار عمليات البناء على مدى خمسين عاماً. فقد أصبحت ديون الرهن العقاري الآن تمثل نحو ٤٠ بالمئة من ديون القطاع الخاص المتراكمة في الولايات المتحدة، والكثير منها خطر كما رأينا. عادت كل من فاني ماي وفريدريك ماك إلى سيطرة الحكومة، وأصبح السؤال عما يتعين فعله بهما مثار جدل سياسي مكثف، (كما هي الحال بالنسبة إلى دعم الطلب على تملك المنازل)، في ضوء مديونية الولايات المتحدة بشكل عام. وأياً كان ما سيحدث بعد ذلك فستكون له عواقب كبيرة على مستقبل قطاع الإسكان بشكل خاص، وعلى التوسع الحضري بشكل أعم، وعلاقته بتراكم رأس المال في الولايات المتحدة.

الشكل الرقم (٢ ـ ٤)

المنازل الجديدة في الولايات المتحدة، ١٨٩٠ ـ ٢٠٠٨



والإشارات الراهنة في الولايات المتحدة غير مبشرة؛ فقطاع الإسكان لا ينتعش، وإنتاج المساكن الجديدة يشهد حالة ركود، وهناك إشارات على أنه يتجه إلى ركود مزدوج مع نضوب الأموال الاتحادية واستمرار معدلات البطالة المرتفعة؛ وانخفض إنتاج المساكن الجديدة لأول مرة إلى ما دون مستوياته قبل الأربعينيات (انظر الشكل الرقم ٢ ـ ٤)، واعتباراً من آذار/مارس ٢٠١١، بلغ معدل البطالة في قطاع البناء مستوى أعلى من ٢٠ بالمئة، بالمقارنة مع ٩,٧ بالمئة في قطاع الصناعات التحويلية، وهو مستوى

قريب من معدل البطالة العام، ولم تعد هناك حاجة لبناء المزيد من المساكن وملئها بالأشياء، نظراً لوجود الكثير من المساكن الخالية. وأفادت تقديرات بنك سان فرانسيسكو الاحتياطي الاتحادي بأن «أعمال الإنشاءات قد لا تعود إلى مستوياتها قبل الفقاعة قبل عام ٢٠١٦، مما يهمش صناعة رئيسية» بحيث لا يكون لها أي تأثير على التعافي الاقتصادي[٣٤]. في فترة الكساد الكبير ظل أكثر من ربع عمال البناء عاطلين عن العمل لفترة طويلة امتدت حتى ١٩٣٩، وكانت إعادتهم للعمل هدفاً مهماً للتدخلات العامة، (مثل تأسيس هيئة إدارة مشروعات العمل WPA). في المقابل، فإن محاولات إدارة الرئيس أوباما لطرح حزمة حوافز للاستثمارات في البنية التحتية قد أُحبطت بدرجة كبيرة بسبب معارضة الجمهوريين. ومما يزيد الطين بلة، أن الأوضاع المالية للولايات والمحليات صعبة، مما يؤدي إلى تسريح العمالة، ومنح إجازات إجبارية من دون أجر، وتخفيضات وحشية في الإنفاق على الخدمات الحضرية، (وتراجع حاد في الخدمات في الحضر). لقد شكل انهيار سوق الإسكان والانخفاض بنسبة ٢٠ بالمئة في أسعار المساكن عبئاً ضخماً على ماليات المحليات التي تعتمد بدرجة كبيرة على الضرائب العقارية. وهناك أزمة مالية تختمر في الحضر مع خفض تمويل المحليات والولايات وضعف قطاع البناء. وعندما ننظر إلى كل هذه العوامل معاً، يبدو الأمر وبشكل متزايد كما لو أن فترة ازدهار ما بعد الحرب العالمية الثانية - التي تراكم فيها رأس المال وشهدت استقراراً في الاقتصاد الكلي نتج عن التوسع العمراني في ضواحي الحضر والتطوير العقاري في الولايات المتحدة - قد بلغت نهايتها. وإضافة إلى كل ذلك، تأتي سياسة التقشف الطبقية التي تُنتهج لأسباب سياسية وليست اقتصادية؛ حيث تستغل الإدارات الجمهورية اليمينية المتطرفة على مستوى الولايات والمحليات ما يسمى بأزمة الدين لتدمير برامج الحكومة وخفض العمالة في الولايات والمحليات. وكان هذا بالطبع أسلوباً متبعاً منذ فترة طويلة، للهجوم الرأسمالي على البرامج الحكومية بشكل عام. فقد خفض ريغان الضرائب على الأثرياء من ٧٢ بالمئة إلى ٣٠ بالمئة، وأطلق سباقَ تسلّحٍ ممول بالدين مع الاتحاد السوفياتي؛ وارتفع الدين في عهد ريغان نتيجةً لذلك، وفي وقت لاحق علق ديفيد

(٣٤) Appelbaum, Ibid.

ستوكمان، المسؤول عن الموازنة في عهده، على ذلك قائلاً إن ارتفاع الدين كان عذراً مناسباً لملاحقة الإجراءات التنظيمية الحكومية (المتعلقة بالبيئة على سبيل المثال)، والبرامج الاجتماعية، وفي الواقع استبعاد تكاليف التدهور البيئي وإعادة الإنتاج الاجتماعي. واتبع الرئيس بوش الابن هذه الخطى بإخلاص، حتى إن نائبه ديك تشيني قال: «ريغان علمنا أن العجز لا يهم»[٣٥]. فأدى خفض الضرائب على الأغنياء، وحربين غير ممولتين في العراق وأفغانستان، وهدية كبيرة لشركات الأدوية الكبرى تتمثل في برنامج دوائي تموله الحكومة، إلى تحويل فائض الموازنة الذي تحقق في عهد كلينتون إلى بحر كبير من الحبر الأحمر، مما مكن كلاً من الحزب الجمهوري والديمقراطيين المحافظين لاحقاً من تنفيذ عطاءات رأسمالية كبيرة والمضي إلى أبعد حد ممكن في استبعاد التكاليف التي لا يرغب رأس المال عادة في تحملها: تكلفة التدهور البيئي وإعادة الإنتاج الاجتماعي. إن الاعتداء على البيئة وعلى رفاهة الشعب واضح وملموس، وفي الولايات المتحدة والكثير من أنحاء أوروبا كان ذلك يتم لأسباب سياسية وطبقية وليست اقتصادية. ويسفر ذلك، كما أشار ديفيد ستوكمان مؤخراً، عن حالة حرب طبقية واضحة. وكما صاغها وارين بافت كذلك: «هناك بالتأكيد حرب طبقية، وطبقتي أنا ـ طبقة الأغنياء ـ هي التي تشنها، ونحن ننتصر»[٣٦]. والسؤال الوحيد المطروح هو: متى يبدأ الناس في شن حرب طبقية مضادة؟ واحدة من النقاط التي يمكن البدء منها هي التركيز على انهيار جودة الحياة في المدن، بسبب حبس الرهون العقارية، والاستمرار في الممارسات الوحشية في أسواق السكن في الحضر، وتقليص الخدمات، وقبل كل شيء غياب فرص عمل يعتد بها في أسواق العمل في الحضر، حتى إن بعض المدن (ومنها ديترويت كمثال أكثر مأسوية مثل صورة الطفل الباكي) لا توجد فيها فرص عمل على الإطلاق. والأزمة حالياً هي أزمة حضرية كما كانت في أي وقت مضى.

---

(٣٥) Jonathan Weisman, "Reagan Policies Gave Green Light to Red Ink," *Washington Post*, 9/6/2004, p. A 1 l, and William Greider, "The Education of David Stockman," *Atlantic Monthly* (December 1981).

(٣٦) Warren Buffett, "In Class Warfare, Guess Which Class Is Winning," interviewed by Ben Stein *New York Times*, 26/11/2006, and David Stockman, "The Bipartisan March to Fiscal Madness," *New York Times*, 23/4/2011.

الممارسات الحضرية الشرسة

يشير ماركس وإنغلز في «البيان الشيوعي» بشكل عابر إلى أن العامل فور تلقيه «أجره نقداً تتلقفه منه قطاعات أخرى من البرجوازية: المالك وصاحب المتجر، والمرابي، وغيرهم»[(٣٧)]. أحال الماركسيون تقليدياً أشكال الاستغلال تلك والصراعات الطبقية (وهي كذلك فعلاً) التي تنشأ حتماً بالتوازي معها، إلى مرتبة أدنى على ظلال تنظيرهم وهوامش سياساتهم. لكنني أريد أن أجادل هنا، دافعاً بأنها على الأقل في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، تمثل قطاعاً كبيراً من التراكم عن طريق الاستيلاء على ممتلكاتهم، ليسحب المال في دورة رأسمال وهمي لدعم الثروات الضخمة التي تتشكل داخل النظام المالي.

كانت هذه الممارسات الشرسة التي انتشرت على نطاق واسع قبل انهيار سوق الإسكان بشكل عام وسوق الرهن العقاري الثانوي على وجه الخصوص، أسطورية في حجمها. وقبل اندلاع الأزمة الرئيسة، كانت تقديرات تشير بالفعل إلى أن محدودي الدخل من الأمريكيين من أصل أفريقي فقدوا ما تتراوح قيمته بين ٧١ مليار دولار و٩٣ مليار دولار من قيم أصولهم عن طريق الممارسات الشرسة فيما يتعلق بالرهن العقاري لذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة[(٣٨)]. وجاء نزع الملكيات على موجتين: الأولى وكانت صغيرة، في الفترة ما بين إعلان مبادرة كلينتون عام ١٩٩٥ وانهيار صندوق التحوط (Long Term Capital Management) في عام ١٩٩٨؛ والموجة الأخرى بعد عام ٢٠٠١. وبالتزامن مع هذه المرحلة الثانية، ارتفعت المكافآت في وول ستريت وزادت الأرباح في قطاع الرهن العقاري، وبلغت الأرباح من تلاعبات مالية خالصة - خاصة تلك المتعلقة بتوريق الرهون العقارية العالية الثمن والشديدة المخاطر - مستويات لم يسمع عنها من قبل. وتتمثل خلاصة ما سبق في أن تحويلات ضخمة للثروات من الفقراء للأغنياء كانت تتم عبر قنوات خفية عديدة، تتجاوز تلك التي وثقت منذ ذلك

---

(٣٧) Karl Marx and Friedrich Engels, *The Communist Manifesto* (London: Pluto Press, 2008), p. 4.

(٣٨) Barbara Ehrenreich and Dedrich Muhammad, "The Recession's Racial Divide," *New York Times*, 12/9/2009.

الحين كممارسات مشبوهة أو غير قانونية بشكل واضح من جانب شركات رهن عقاري مثل كانتري وايد، عن طريق تلاعبات مالية في سوق الإسكان[٣٩].

أما ما حدث منذ انهيار السوق فقد كان أكثر إثارة للدهشة؛ فالعديد من عمليات مصادرة المنازل في إطار حبس الرهن العقاري (أكثر من مليون خلال عام ٢٠١٠) اتضح أنها غير قانونية إن لم تكن حالة تزوير سافرة، مما دفع أحد أعضاء الكونغرس عن ولاية فلوريدا لكتابة رسالة للمحكمة العليا في فلوريدا قال فيها: «إذا كانت التقارير التي أسمعها صحيحة فإن عمليات الحبس العقاري الجارية هي أكبر عملية استيلاء على الممتلكات الخاصة حاولت البنوك وهيئات حكومية القيام بها في أي وقت مضى»[٤٠]. يحقق الادعاء العام في الولايات الخمسين جميعها الآن في الأمر، لكن (كما يمكن أن يكون متوقعاً) يبدو أغلبهم حريصين على إغلاق التحقيقات بأسرع وقت ممكن مقابل القليل من التسويات المالية، (لكن من دون إعادة الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني)، ومن المستبعد بالتأكيد أن يسجن أحد بسبب ذلك على الرغم من وجود أدلة واضحة على تزوير ممنهج لوثائق قانونية.

والممارسات الشرسة من هذا النوع تحدث منذ زمن بعيد، واسمحوا لي أن أعرض بعض الحالات من بالتيمور؛ بعد فترة وجيزة من وصولي إلى المدينة في عام ١٩٦٩، شاركت في دراسة عن توفير المساكن في وسط المدينة، ركزت على أدوار جميع الأطراف الفاعلة ـ الملاك والمستأجرين وأصحاب المنازل، والوسطاء والمقرضين، وإدارة الإسكان الاتحادية وسلطات المدينة (منفّذي قانون الإسكان على وجه الخصوص) ـ في إنتاج الظروف المعيشية المرعبة في وسط المدينة الذي تسكنه الفئران في المناطق التي شهدت انتفاضات في أعقاب اغتيال مارتن لوثر كينغ.

حفرت باللون الأحمر على خريطة المدينة المناطق التي يسكنها محدودو

(٣٩) Morgenson and Rosner, *Reckless Endangerment: How Outsized Ambition, Greed and Corruption Led to Economic Armageddon.*

(٤٠) Kevin Chiu, "Illegal Foreclosures Charged in Investigation," *Housing Predictor* (24 April 2011).

الدخل من الأميركيين من أصل أفريقي، المحرومون من الحصول على القروض العقارية، لكن استبعادهم في ذلك الوقت كان مبرراً كرد مشروع على مخاطر ائتمانية عالية، ولا يفترض أنه على أساس عرقي. وفي مناطق عديدة من المدينة كانت تجري ممارسات مشبوهة للاستحواذ على المساكن بثمن بخس، وإعادة بيعها بقيم مرتفعة، بعد إقناع الملاك الأصليين بانتقال جماعات من عرق آخر أو طبقة أدنى إلى أحيائهم السكنية blockbusting. حقق ذلك أرباحاً كبيرة لشركات التطوير العقاري، ولكن لنجاح هذا الأسلوب كان يتعين أن يحصل الأمريكيون من أصل أفريقي على القدرة على الوصول بشكل ما إلى التمويل العقاري بعد أن يتم تجميعهم معاً في تكتل من السكان ذوي المخاطر الائتمانية العالية؛ وكان يمكن تنفيذ ذلك عن طريق ما يسمى «عقد تقسيط الأراضي». وفي الواقع، حصل الأمريكيون الأفارقة على «مساعدة» الملاك الذين عملوا كوسطاء لأسواق الائتمان، وحصلوا على القروض العقارية بأسمائهم؛ وبعد بضع سنوات، عندما يكون جزء من أصل الدين والفوائد قد تم دفعه، مما يحقق جدارة ائتمانية للأسرة، يفترض أن يجري تغيير العقد باسم الساكن بمساعدة المالك الودود ومؤسسات الرهن العقاري المحلية، ونجح البعض في ذلك (عادة في الأحياء التي تتراجع قيم المساكن فيها)، ولكن مع وجود بعض عديمي الضمير (وكان هناك الكثيرون منهم في بالتيمور - لكن يبدو أنه لم يكن هناك الكثير منهم في شيكاغو، حيث شاع استخدام هذا الأسلوب أيضاً) يتحول ذلك إلى ممارسة شرسة للتراكم الرأسمالي عن طريق الاستيلاء على الممتلكات[٤١]. وسمح هذا النظام لمالك العقار بفرض رسوم لتغطية الضريبة العقارية والرسوم الإدارية والقانونية وما إلى ذلك. ويمكن أن تضاف هذه الرسوم (التي تكون باهظة أحياناً) إلى أصل مبلغ الرهن العقاري. وبعد سنوات من الدفع المنتظم، وجدت العديد من الأسر أنها مدينة بأكثر من القيمة الأساسية للمنزل الذي تعاقدت عليه في أول الأمر، وإذا ما تخلفت الأسرة مرة واحدة عن دفع الأقساط العالية بعد ارتفاع أسعار الفائدة، يعتبر العقد لاغياً وتطرد

(٤١) Lynne Beyer Sagalyn, "Mortgage Lending in Older Urban Neighborhoods: Lessons from Past Experience," *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 465, no. 1 (January 1983), pp. 98-108, and Manuel Aalbers, ed., *Subprime Cities: The Political Economy of Mortgage Markets* (New York: John Wiley, 2011).

الأسر من المنازل. وتسببت هذه الممارسات فيما يشبه الفضيحة، واتُّخذ إجراء يتعلق بالحقوق المدنية ضد أسوأ الملاك المخالفين، لكن الإجراء فشل، لأن الموقعين على عقود تقسيط الأراضي قد عجزوا ببساطة عن قراءة المكتوب بحروف صغيرة للغاية، أو أنه لم يقرأه لهم محاموهم (أغلب الفقراء ليس لديهم محامون)، كما أن (هذا المكتوب بحروف صغيرة، غير مقروء بالعين المجردة - هل سبق لك أن قرأت المكتوب بأحرف صغيرة على بطاقة الائتمان؟)

ولم تنتهِ الممارسات الشرسة من هذه النوعية مطلقاً؛ ففي الثمانينيات استبدلت عقود تقسيط الأراضي بما أطلق عليه «التقليب» flipping، (يشتري سمسار العقارات منزلاً متهالكاً بثمن رخيص، يجري عليه بعض الإصلاحات الشكلية - المبالغ في قيمتها - ويقوم بترتيب تمويل عقاري «ملائم» للمشترين المطمئنين الذين يمكنهم العيش في المسكن ما دام السقف لم يسقط على رؤوسهم أو ينفجر الفرن). وعندما بدأ سوق الرهن العقاري لغير ذوي الجدارة الائتمانية العالية يتشكل في التسعينيات، بناء على مبادرة كلينتون، أصبحت مدن مثل بالتيمور وكليفلاند وديترويت وبفلو وغيرها، مراكز أساسية لموجة متنامية من التراكم عن طريق الاستيلاء على الممتلكات، (حوالى ٧٠ مليار دولار أو أكثر على مستوى البلاد). رفعت بالتيمور في نهاية الأمر دعوى قضائية للحقوق المدنية، بعد انهيار السوق في ٢٠٠٨، على شركة ويلز فارغو Wells Fargo بسبب ممارسات الإقراض العقاري التمييزية (تمييز عكسي، إذ يوجه الناس للحصول على قروض الرهن العقاري الثانوي بدلاً من القروض التقليدية، مما كان السبب في الاستغلال الممنهج للأميركيين من أصل أفريقي والأمهات المعيلات)، ويكاد يكون من المؤكد أن الدعوى ستفشل (على الرغم من السماح بالنظر فيها أمام المحاكم بعد رفعها للمرة الثالثة)، إذ سيكون من المستحيل تقريباً إثبات توفر النية للتمييز على أساس العرق وليس على أساس المخاطر الائتمانية. وكالمعتاد، يسمح المكتوب بحروف صغيرة لا تُقرأ بالكثير (انتبهوا أيها المستهلكون!). وفي المقابل انتهجت كليفلاند مساراً أكثر دقة: حيث قامت بمقاضاة شركات التمويل العقاري لخلقها مصدر إزعاج عام لأن المنطقة أصبحت مليئة بالمساكن المصادرة المغلقة التي تحتاج لإجراء من المدينة لإصلاحها.

لقد تزايدت بشدة الممارسات الشرسة التي تضر بالفقراء والضعفاء والمحرومين بالفعل؛ فقد تتحول أي فاتورة صغيرة غير مدفوعة (مثل رسوم ترخيص أو فاتورة مياه) إلى وثيقة مضمونة بعقار قد يظل المالك بشكل غامض (وغير قانوني) جاهلاً بوجودها حتى تصل إلى يد محام، فيستخدمها، بحيث تتحول فاتورة غير مدفوعة قيمتها مئة دولار مثلاً إلى ما قيمته ٢٥٠٠ دولار لاستردادها؛ وبالنسبة إلى الكثير من الفقراء هذا يعني فقدان الملكية العقارية. وفي أحدث جولة من بيع مثل هذه الفواتير في بالتيمور، اشترت مجموعة صغيرة من المحامين من المدينة فواتير مضمونة بملكيات عقارية بقيمة ستة ملايين دولار، وإذا كان بالإمكان إعلاء قيمتها بنسبة ٢٥٠ بالمئة فهم سيجمعون ثروة كبيرة إذا ما سُددت هذه الفواتير، وربما يحصلون على عقارات قيمة لتطويرها في المستقبل إذا لم تُسدد الفواتير وصودرت العقارات.

فضلاً عن كل ذلك، فقد تبين بشكل منهجي أن الفقراء في المدن الأمريكية منذ الستينيات يدفعون عادة أكثر على السلع الأساسية، مثل المواد الغذائية، وأن ضعف الخدمات في الأماكن التي يسكنها أصحاب الدخول المنخفضة يزيد الأعباء المالية والعملية عليهم. فالاقتصاد القائم على تشريد المجتمعات السكانية الأكثر ضعفاً نشط بقدر ما هو مستمر. والمذهل بدرجة أكبر هو كيف تتعرض العمالة المؤقتة وغير الآمنة في الصناعات متدنية الأجر في مدن كبيرة مثل نيويورك وشيكاغو ولوس أنجلوس لدرجات مختلفة من فقد الأجور بشكل غير قانوني؛ ومن ضمنها عدم الحصول على الحد الأدنى للأجور، أو رفض دفع أجر العمل الإضافي، أو حتى مجرد تأجيل دفع الأجور الذي قد يمتد لعدة أشهر[٤٢].

وهدفي من ذكر كل هذه الأشكال المختلفة من الاستغلال والسلب هو الإشارة إلى أنه في الكثير من المناطق الحضرية تتعرض المجتمعات الأكثر ضعفاً بشكل ممنهج لمثل هذه الممارسات الجماعية. ومن المهم أن ندرك كيف يسهل أن تعود امتيازات الأجور الحقيقية التي يحصل عليها العمال إلى

---

(٤٢) Annette Bernhardt [et al.], *Unprotected Workers: Violations of Employment and Labor Laws in Americas Cities* (New York: National Employment Law Project, 2009).

الطبقة الرأسمالية بشكل عام من خلال أنشطة الاستغلال الشرسة في مجال الاستهلاك. وبالنسبة إلى كثير من أصحاب الدخول المنخفضة في الحضر، يمثل الاستغلال المفرط لعملهم وسلب أصولهم الضئيلة استنزافاً مستمراً لقدرتهم على الحفاظ على الحد الأدنى الملائم من ظروف إعادة الإنتاج الاجتماعي، وتلك وضعية تستدعي تنظيماً على نطاق المدينة، وإلى استجابة سياسية على مستوى المدينة (انظر لاحقاً).

قصة الصين

إذا ما كان هناك مخرج من أزمة رأس المال العالمية هذه المرة، فهو بشكل واضح طفرة ازدهار العقارات والإسكان في الصين، إلى جانب تلك الموجة الضخمة من الاستثمارات في البنية الأساسية الممولة بالدين هناك، فقد لعبت دوراً رائداً، ليس فقط في تحفيز السوق الداخلية هناك، (واستيعاب البطالة في الصناعات التصديرية)، بل أيضاً في تحفيز الاقتصادات المرتبطة تجارياً بالصين، مثل أستراليا وتشيلي فيما يتعلق بالمواد الخام، وألمانيا بصادراتها من الآلات والسيارات. وعلى الجانب الآخر، يتباطأ قطاع الإنشاءات في الولايات المتحدة في الخروج من الأزمة، ويبلغ معدل البطالة في قطاع الإنشاءات مثلَي المتوسط العام للبطالة على المستوى القومي.

وعادة ما تحتاج الاستثمارات في الحضرنة وقتاً طويلاً لتُؤتي ثمارها، ووقتاً أطول لتنضج، لذلك يكون من الصعب عادة تحديد متى يتحول، أو يوشك أن يتحول، تراكم مفرط في رأس المال إلى تراكم مفرط في الاستثمارات في قطاع البناء. واحتمالات تجاوز الاستثمار المخصص overshooting ـ كما كان يحدث بشكل منتظم في خطوط السكك الحديدية في القرن التاسع عشر، وكما يظهر في التاريخ الطويل لدورات البناء وانهيار الأسواق (بما في ذلك أزمة ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩) ـ كبيرة جداً.

وجزئياً، يرجع الإقبال بلا خوف على الاستثمار المتسارع في التطوير الحضري والبنية الأساسية، الذي يعيد تشكيل جغرافية الفضاء القومي الصيني بشكل كامل، إلى قدرة الحكومة المركزية على التدخل التعسفي في النظام المصرفي إذا ما سار شيء بشكل خاطئ؛ فقد أدى الركود المحدود نسبياً في

أسواق العقارات في أواخر التسعينيات في المدن الرائدة مثل شنغهاي إلى حصول البنوك على مجموعة ضخمة من عقود الملكية من «الأصول غير المربحة»، أو (ما نطلق عليه الأصول الخطرة أو السامة)، الكثير منها من مشروعات التطوير الحضري. وتفيد تقديرات بيانات غير رسمية أن ما يصل إلى ٤٠ بالمئة من قروض البنوك تعد قروضاً غير مربحة[٤٣]. وقد تمثلت استجابة الحكومة المركزية لذلك في استخدام احتياطياتها الوافرة من النقد الأجنبي لإعادة رسملة البنوك، (النسخة الصينية لما أصبح معروفاً فيما بعد ببرنامج إنقاذ الأصول المتعثرة TARP المثير للجدل في الولايات المتحدة). ومن المعروف أن الدولة استخدمت نحو ٤٥ مليار دولار من احتياطياتها بالعملة الأجنبية لهذا الغرض في أواخر التسعينيات، وربما تكون استخدمت المزيد بشكل غير مباشر. ولكن مع تطور المؤسسات في الصين بطرق أكثر اتساقاً مع أسواق المال العالمية أصبح من الصعب على الحكومة المركزية السيطرة على ما يحدث في القطاع المالي.

وتشير التقارير المتاحة حالياً من الصين إلى أن الوضع يشبه بدرجة كبيرة ما حدث في الجنوب الأوسط الأمريكي وفلوريدا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أو ما حدث في فلوريدا في عشرينيات القرن العشرين؛ فمنذ بدء الخصخصة الشاملة للمنازل في الصين في عام ١٩٩٨ ازدهر بناء المساكن والمضاربة عليها بشكل مذهل، ووردت تقارير عن أن أسعار المساكن ارتفعت بنسبة ١٤٠ بالمئة على مستوى البلاد منذ عام ٢٠٠٧، وبنسبة تصل إلى ٨٠٠ بالمئة في المدن الرئيسة مثل بكين وشنغهاي في السنوات الخمس الأخيرة؛ وفي شنغهاي تفيد المعلومات المتواترة أن أسعار المساكن زادت إلى مثليها في العام الماضي فقط، ويبلغ سعر الشقة السكنية هناك حالياً نحو ٥٠٠ ألف دولار في المتوسط، (في بلد بلغ فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٧٥١٨ دولاراً في عام ٢٠١٠)، وحتى في مدن الدرجة الثانية «يبلغ سعر المنزل العادي نحو ٢٥ مثل متوسط الدخل السنوي للساكن»، وهو أمر غير محتمل على الإطلاق. ويشير كل ذلك إلى أن بناء المساكن والعقارات التجارية المتسارع والواسع النطاق غير متناسب مع

---

(٤٣) Keith Bradsher, "China Announces New Bailout of Big Banks," *New York Times*, 7/1/2004.

الطلب الفعلي، أو، وهو الأكثر أهمية، مع الطلب الفعال المتوقع[٤٤]. وإحدى تداعيات ذلك تتمثل في ظهور ضغوط تضخمية قوية دفعت الحكومة المركزية لاستخدام أدوات متنوعة لتقييد الإنفاق الحكومي في المحليات، الذي خرج عن نطاق السيطرة.

وقد أعلنت الحكومة المركزية صراحة قلقها من أن:

«غالبية النمو المحقق في البلاد ما زال مرتبطاً بالإنفاق التضخمي على التطوير العقاري والاستثمار الحكومي في الطرق والسكك الحديدية وغيرها من مشروعات البنية الأساسية التي تتكلف مليارات الدولارات؛ ففي الربع الأول من ٢٠١١ ارتفع الاستثمار في الأصول الثابتة ـ وهو مقياس واسع النطاق لأنشطة البناء ـ بنسبة ٢٥ بالمئة بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق، وزاد الاستثمار في العقارات بصورة جنونية مسجلاً نسبة ٣٧ بالمئة»[٤٥].

وهذا الاستثمار «يعادل حالياً نحو ٧٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد»؛ ولم تصل أي دولة أخرى إلى هذا المستوى في العصر الحديث. «حتى اليابان في ذروة طفرة البناء في الثمانينيات، بلغت فقط مستوى ٣٥ بالمئة، وتراوحت هذه النسبة حول ٢٠ بالمئة على مدى عشرات السنين في الولايات المتحدة». وساعدت الجهود التي تبذلها «المدن» الإنفاق الحكومي على البنية الأساسية والعقارات على تجاوز حجم التجارة الخارجية ليصبح أكبر مساهم في نمو الصين[٤٦]. ويشير الاستحواذ المكثف، وإخلاء السكان من مساحات أسطورية في بعض المدن الكبرى ـ (نحو ثلاثة ملايين شخص تم تشريدهم في بكين في السنوات العشر الأخيرة) ـ إلى ازدهار

---

(٤٤) لنظرة عامة، انظر:
Thomas Campanella, *The Concrete Dragon: China's Urban Revolution and What it Means for the World* (Princeton, NJ: Princeton Architectural Press, 2008).

حاولت كذلك تجميع صورة عامة عن التطور الحضري في الصين في كتابي. انظر:
Harvey, *A Brief History of Neoliberalism*, chap. 5.

(٤٥) David Barboza, "Inflation in China Poses Big Threat to Global Trade," *New York Times*, 17/4/2011; Jamil Anderlini, "Fate of Real Estate Is Global Concern," *Financial Times*, 1/6/2011, and Robert Cookson, "China Bulls Reined in by Fears on Economy," *Financial Times*, 1/6/2011.

(٤٦) Keith Bradsher, "China's Economy is Starting to Slow, but Threat of Inflation Looms," *New York Times* (Business Section), 31/5/2011.

اقتصاد ناشط في سلب الممتلكات العقارية، إلى جانب النشاط العمراني الحضري الضخم في مختلف أرجاء الصين. ويعد التشريد القسري ونزع الملكيات أحد أهم أسباب تصاعد موجة الاحتجاجات الشعبية التي تتحول إلى العنف في بعض الأوقات.

لقد أصبح بيع الأراضي للمطورين العقاريين بمثابة بقرة حلوب تملأ خزائن الحكومات المحلية. إلا أن الحكومة المركزية قد أصدرت أوامرها في أوائل ٢٠١١ بالحد من هذه المبيعات في محاولة لكبح جماح سوق العقارات الذي خرج عن نطاق السيطرة، وعمليات نزع ملكية الأراضي التي كانت تتم عبر ممارسات وحشية في أغلب الأحيان وتتسبب من ثَمَّ في اندلاع معارضة شديدة. وقد خلق ذلك صعوبات مالية للعديد من الإدارات المحلية. والآن أصبح «الارتفاع الحاد في ديون الحكومات المحلية وضعف الضوابط على اقتراض شركات الاستثمار (التي ترعى الحكومات المحلية الكثير منها) يمثل خطراً كبيراً على الاقتصاد الصيني، ويلقي ذلك بظلال كثيفة من الشك على آفاق النمو في المستقبل، ليس فقط في الصين، بل في العالم بأسره. وبحلول ٢٠١١ قدرت الحكومة الصينية ديون المحليات بنحو ٢,٢ تريليون دولار، أي ما يعادل «نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي للبلاد». ومن المحتمل أن يكون نحو ٨٠ بالمئة من هذا الدين مستحقاً على شركات استثمار غير مدرجة في السجلات المالية الرسمية، ترعاها الحكومات المحلية لكنها لا تعد من الناحية الفنية جزءاً منها. وهذه هي المؤسسات التي تبني بسرعة هائلة البنية الأساسية والمباني المميزة التي تعطي المدن الصينية طابعها الخلاب. لكن مسؤولية الديون المتراكمة على المحليات ضخمة، والتخلف عن سدادها «يمكن أن يشكل عبئاً مالياً كبيراً على الحكومة المركزية التي ترزح تحت وطأة دين خاص بها يبلغ نحو تريليوني دولار»[٤٧]. وأصبحت إمكانية الانهيار التي تليها فترة طويلة «من الركود على النمط الياباني» واقعية للغاية. وبالفعل أدى تباطؤ ماكينة نمو الاقتصاد الصيني في ٢٠١١ إلى تراجع في الواردات، وسيرتد ذلك بدوره في كل مناطق

(٤٧) Wang Xiaotian, "Local Governments at Risk of Defaulting on Debt," *China Daily*, 28/6/2011, and David Barboza, "China's Cities Piling Up Debt to Fuel Boom," *New York Times*, 7/7/2011.

العالم التي ازدهرت على أكتاف السوق الصينية، خاصة أسواق المواد الأولية.

وفي الوقت نفسه فإن مدناً جديدة كاملة، وخالية تقريباً من السكان أو من أي نشاط يذكر حتى الآن، يمكن إيجادها حالياً في المناطق الداخلية من الصين، مما شجع حملة إعلانية غريبة من نوعها في الصحف الاقتصادية الأمريكية لجذب المستثمرين والشركات إلى هذه الحدود العمرانية الجديدة للرأسمالية العالمية(٤٨). لقد كانت التنمية العمرانية الحضرية منذ منتصف القرن التاسع عشر، إن لم يكن قبل ذلك، تعتمد دائماً على المضاربة، غير أن نطاق المضاربة في التنمية الصينية يبدو من نمط مختلف كلياً عن أي شيء سابق في تاريخ البشرية. ولكن، مجدداً، فإن فائض السيولة على مستوى العالم، الذي يجب استيعابه، والذي ينمو بمعدل مركب، لم يكن أكبر من ذلك من قبل.

وكما حدث في طفرة النمو العمراني في الضواحي في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أضيفت كل الأجهزة والأدوات المنزلية التي يحتاجها هذا النمو الحضري، أصبح واضحاً أن طفرة التطوير العمراني الحضري في الصين تلعب دوراً محورياً في إنعاش نمو الاقتصاد العالمي فيما يتعلق بنطاق واسع من السلع الاستهلاكية، فيما عدا السيارات، (التي تفتخر الصين بأنها أصبحت أكبر سوق لها في العالم). «فطبقاً لبعض التقديرات، فإن الصين تستهلك نحو ٥٠ في المئة من السلع والمواد العالمية الرئيسة، مثل الأسمنت والصلب والفحم، وقطاع العقارات الصيني هو المحرك الرئيسي لهذا الطلب»(٤٩). بما أن ما لا يقل عن نصف الصلب المستهلك يذهب إلى قطاع البناء، يعني ذلك أن ربع إنتاج الصلب العالمي يجري امتصاصه حالياً في هذا النشاط وحده. والصين ليست المكان الوحيد الذي يشهد هذه الطفرة العقارية، فكل دول البريك تحذو حذوها، وقد تضاعفت نتيجة لذلك أسعار العقارات في كل من ساو باولو وريو العام الماضي، كما سادت ظروف مماثلة في الهند وروسيا؛ لكن تجدر الإشارة

(٤٨) David Barboza, "A City Born of China's Boom, Still Unpeopled," *New York Times*, 20/10/2010.

(٤٩) Anderlini, "Fate of Real Estate is Global Concern".

إلى أن كل هذه الدول تشهد معدلات نمو إجمالية مرتفعة وتيارات تضخم قوية. ومن الواضح أن تيارات التطوير الحضري القوية كان لها دور كبير في التعافي السريع من آثار الركود في ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩.

والسؤال هو: إلى أي مدى يمكن أن يكون هذا التعافي مستداماً إذا ما وضعنا في الاعتبار جذوره التي ترجع بدرجة كبيرة إلى تنمية حضرية قائمة على المضاربة؟ فالمساعي التي انتهجتها الحكومة المركزية الصينية للسيطرة على هذه الطفرة وتسكين حدة الضغوط التضخمية عن طريق رفع تدريجي للاحتياطي الإلزامي للبنوك، لم تحقق نجاحاً يذكر. وظهر «نظام مصرفي موازٍ»، مرتبط بشدة بالاستثمارات في الأرض والعقارات، تصعب الرقابة عليه والتحكم فيه، ويتضمن هذا النظام أدوات استثمارية جديدة، (مماثلة لتلك التي ظهرت في التسعينيات في الولايات المتحدة وبريطانيا). وكنتيجة لتسارع عمليات نزع ملكية الأراضي ومعدلات التضخم المرتفعة فقد انتشرت الحركات الاحتجاجية. وتتواتر التقارير الآن عن احتجاجات عمالية بين سائقي سيارات الأجرة والشاحنات (في شنغهاي)، إلى جانب إضراب شامل ومفاجئ لعمال المصانع في مناطق من غوانغ دونغ (Guang dong) بسبب ضعف الأجور وسوء ظروف العمل والارتفاع المتتالي للأسعار. وقد تزايدت أعداد التقارير الرسمية عن الاضطرابات الاجتماعية بصورة دراماتيكية، وهناك محاولات تجري لتعديل هيكل الأجور، وذلك بالتوازي مع سياسات الحكومة المصممة لمواجهة تصاعد الاضطرابات وتحفيز السوق الداخلية كبديلٍ عن أسواق التصدير الراكدة الأكثر خطورة، (يمثل الاستهلاك الصيني حالياً نحو ٣٥ بالمئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع ٧٠ بالمئة في الولايات المتحدة).

وبشكل عام، فإن كل ذلك يتعين فهمه على خلفية الخطوات الملموسة التي اتخذتها الحكومة الصينية للتعامل مع أزمة ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩؛ فقد تمثل الأثر الرئيسي للأزمة على الصين في الانهيار المفاجئ في أسواق الصادرات (خاصة الولايات المتحدة)، حيث تراجعت بنسبة ٢٠ بالمئة في أوائل ٢٠٠٩، وأفادت تقديرات موثوق فيها بدرجة معقولة أن عدد الوظائف التي فقدت في قطاع التصدير بلغ ٣٠ مليون وظيفة خلال فترة وجيزة فيما بين عامي ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، إلا أن صندوق النقد الدولي ذكر في تقريره أن صافي

خسائر الوظائف في الصين حتى خريف ٢٠٠٩ بلغ ثلاثة ملايين وظيفة فقط(٥٠). جزء من الفارق بين إجمالي وصافي خسائر الوظائف ربما يرجع إلى عودة المهاجرين العاطلين في المناطق الحضرية إلى مسقط رأسهم في الريف، وجزء آخر منه كان بلا شك بسبب الانتعاش السريع للصادرات وعودة العمال الذين جرى تسريحهم من قبل إلى عملهم، لكن بقية الفارق يرجع بشكل شبه يقيني إلى تطبيق الحكومة لبرامج تحفيز كينزية الطابع للاستثمار في الحضرنة والبنية الأساسية؛ فقد وفرت الحكومة مبلغ ٦٠٠ مليار دولار إضافية لدعم ما كان بالفعل برنامجاً ضخماً للاستثمار في البنية الأساسية، (تم تخصيص مبلغ تراكمي قيمته ٧٥٠ مليار دولار لمد خطوط سكك حديدية عالية السرعة بطول ٨١٠٠ ميل، وسكك حديدية عادية بطول ١١ ألف ميل، لكن هذه الاستثمارات تواجه مشكلة الآن بعد وقوع حادث تصادم على خط القطارات السريعة، مما يشير إلى سوء التصميم إن لم يكن يشير إلى فساد في عملية الإنشاءات)(٥١). وقد وجهت الحكومة المركزية البنوك في وقت واحد للتوسع في عمليات الإقراض لجميع أنواع مشروعات التنمية المحلية، (بما فيها العقارات والبنية الأساسية)، كسبيل لاستيعاب فوائض العمالة. وقد صمم هذا البرنامج الضخم ليقود الطريق باتجاه التعافي الاقتصادي. وتزعم الحكومة الصينية الآن أنها خلقت ما يقرب من ٣٤ مليون فرصة عمل جديدة في الحضر في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠. ويبدو من المؤكد أنها نجحت إلى حد ما في تحقيق هدفها المباشر، والمتمثل في استيعاب شطر كبير من فائض العمالة الضخم، وذلك بالطبع إذا ما كانت بيانات صندوق النقد الدولي عن صافي خسائر الوظائف صحيحة.

والسؤال المهم بالطبع هو ما إذا كان هذا الإنفاق الحكومي يمكن أن يتم تصنيفه في فئة الإنفاق الإنتاجي أم لا - وإذا كان منتجاً فماذا ينتج ولمن؟ فالعديد من الاستثمارات، مثل مركز التسوق الضخم قرب دونغوان (Dongguan)، تقف خاوية تقريباً، مثل العديد من المباني العالية الجديدة المنتشرة في المشهد العمراني في كل مكان تقريباً، ثم إن هناك مدناً جديدة

(٥٠) International Monetary Fund and International Labour Organization, *The Challenges of Growth, Employment and Social Cohesion* (Geneva: International Labour Organization, 2010).

(٥١) Keith Bradsher, "High-Speed Rail Poised to Alter China, but Costs and Fares Draw Criticism," *New York Times*, 23/6/2011.

خالية تنتظر وصول السكان والأنشطة الصناعية. كما أنه لا شك كذلك في أن الحيز القومي الصيني يمكن أن يستفيد من تكامل مكاني أعمق وأكثر كفاءة، ويبدو على الأقل ظاهرياً أن هذا بالتحديد ما تفعله هذه الموجة الكبيرة من الاستثمارات في البنية الأساسية ومشروعات التطوير العمراني الحضري، فهي تربط المناطق الداخلية المتخلفة بالمناطق الساحلية الغنية، كما تربط الشمال الذي يعاني من نقص المياه بالجنوب الذي ينعم بوفرة مائية. أما على مستوى المدن المركزية، فيبدو كذلك أن عمليات التطوير العمراني وتجديد المناطق الحضرية جلبت التقنيات الحديثة لمجال الحضرنة إلى جانب تنويع الأنشطة (بما في ذلك جميع المؤسسات العاملة في مجالات الثقافة والمعرفة، الممثلة في معرض شنغهاي المذهل، والتي تعد من سمات النيوليبرالية في مجال الحضرنة في الولايات المتحدة وأوروبا).

في بعض النواحي، يحاكي التطور العمراني في الصين ويبالغ في محاكاة ما حدث في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية؛ خلال تلك السنوات، ربط نظام الطرق السريعة الجنوب الأمريكي والغرب، وتزامن ذلك مع التوسع الحضري في الضواحي، ثم قام بدور حيوي في الحفاظ على فرص العمل وتراكم رأس المال. إلا أن هذا التشابه يحفل بدروس مستفادة بأشكال أخرى؛ فالتطوير العمراني في الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٥ لم يكن فقط مبذراً في استخدام الأراضي والطاقة، بل خلق كذلك كما رأينا أزمة نوعية تتعلق بسكان الحضر المهمشين والمستبعدين والمتمردين، مما استدعى مجموعة من السياسات للاستجابة للوضع في الستينيات. وقد تلاشى كل ذلك بعد انهيار عام ١٩٧٣، عندما أعلن الرئيس نيكسون في خطابه عن حالة الاتحاد أن أزمة الحضر انتهت وأن التمويل الاتحادي سيتوقف. وكان تأثير ذلك على مستوى المحليات هو خلق أزمة في خدمات الحضر، بكل العواقب المرعبة لذلك، من تدهور التعليم العام والرعاية الصحية العامة وتوفر السكن بأسعار مقبولة منذ أواخر السبعينيات وحتى الآن في الولايات المتحدة.

وأدى تسارع استراتيجية الاستثمار في التطوير الحضري والبنية الأساسية في الصين إلى انهيار هاتين النزعتين خلال بضع سنوات، فالقطار السريع بين شنغهاي وبكين ملائم لرجال الأعمال وأبناء الشرائح العليا من الطبقة

الوسطى، لكنه لا يمثل وسيلة مواصلات مناسبة للعمال العائدين لبلداتهم في الريف في عطلة رأس السنة الصينية. وبالمثل، فإن العمارات السكنية الشاهقة والمجمعات المغلقة ببوابات وملاعب الغولف المخصصة للأغنياء، إضافة إلى مراكز التسوق الراقية، لا تساعد في إعادة تشكيل الحياة اليومية الملائمة للجماهير الفقيرة التي تثير الاضطرابات. لقد أصبح ذلك الاختلال في التوازن الطبقي المتعلق بالتطوير الحضري قضية عالمية. ويتزايد ذلك حالياً في الهند، كما في عدد لا يحصى من المدن على مستوى العالم، حيث تنشأ تكتلات سكنية للمهمشين بالتوازي مع مناطق حضرية حديثة وذات نزعة استهلاكية عالية ومغلقة على أقلية تزداد غنًى باستمرار. وأصبحت كيفية التعامل مع المفقرين وغير الآمنين والعمال المستبعدين ـ الذين باتوا يمثلون حالياً الأغلبية وكتلة القوة المهيمنة المزعومة في العديد من المدن ـ مشكلة سياسية كبيرة. وكنتيجة لذلك أصبح التخطيط العسكري الآن يركز بدرجة كبيرة على كيفية التعامل مع الحركات الحضرية التي يحتمل أن تصبح ثورية ومثيرة للاضطرابات. بيد أن هناك اختلافاً مثيراً للاهتمام في هذه الرواية فيما يتعلق بالحالة الصينية؛ فقد ارتكز مسار التنمية منذ بدء عملية التحرير الاقتصادي عام ١٩٧٩ على فكرة أن اللامركزية واحدة من أفضل الطرق لممارسة السيطرة المركزية، وكانت الفكرة هي تحرير الحكومات الإقليمية والمحلية، وحتى القرى والبلدات، لكي تسعى لتحسين أوضاعها داخل إطار من الرقابة المركزية والتنسيق المرتكز على السوق. وجاءت الحلول الناجحة من خلال المبادرات المحلية، ثم أصبحت أساساً لإعادة صياغة سياسات الحكومة المركزية.

وتشير التقارير الواردة من الصين إلى أن انتقال السلطة المرتقب لعام ٢٠١٢ يمثل خِياراً مثيراً للاهتمام. وينصب التركيز على مدينة تشونغتشينغ (Chongqing)، حيث يجري منذ فترة على ما يبدو تحول جذري بعيداً عن السياسات المرتكزة على السوق، والعودة إلى مسار سياسات إعادة توزيع اشتراكية تقوده الدولة مدعوماً بخطاب سياسي مستوحى إلى حد بعيد وبشكل مثير للاهتمام من الماوية. وفي هذا النموذج «يرتبط كل شيء مرة أخرى بقضايا الفقر وعدم المساواة»، فقد حولت الحكومة «أرباح السوق المحصَّلة من الشركات المملوكة للدولة لتمويل بناء مساكن ووسائل مواصلات وبنية

أساسية بأسعار مقبولة». تستلزم مبادرة الإسكان «برنامج بناء واسع النطاق» لتوفير «شقق سكنية رخيصة لثلث السكان، وعددهم ٣٠ مليون ساكن»، يقيمون في محيط المدينة، ومن المتوقع أن تبني «البلدية ٢٠ بلدة محيطة بها، يقطن في كل منها ٣٠٠ ألف نسمة، على أن يسكن في كل بلدة ٥٠ ألف شخص في مساكن مدعومة من الدولة».

الهدف من هذا المشروع الضخم الطموح (على عكس نصيحة البنك الدولي) هو الحد من الفوارق الاجتماعية المتزايدة التي نشأت في العقدين السابقين في مختلف أرجاء الصين، ويعد هذا المشروع الوجه الآخر الذي يعادل مشروعات التطوير العقاري الخاصة التي بنت مجمعات سكنية مغلقة للأغنياء؛ لكن الجانب السلبي هو أنه يسرع من عملية نزع ملكية الأراضي وتحويلها عن أغراض الاستخدام الزراعي، ويدفع من ثَمَّ سكان الريف قسراً للهجرة باتجاه المناطق الحضرية، مما يعزز تنامي الاحتجاجات والسخط، الأمر الذي يدفع بدوره إلى رد قمعي سلطوي. وتقدم تلك العودة إلى الوراء لبرنامج إعادة توزيع اشتراكي عبر استخدام القطاع الخاص لمصلحة الأغراض العامة، تقدم نموذجاً يمكن للحكومة المركزية اتباعه؛ فهي تخطط لبناء ٣٦ مليون وحدة سكنية بأسعار معقولة على مدى خمس سنوات، بدءاً من ٢٠١٠، وبهذه الطريقة تطرح الصين حلاً لمشكلة امتصاص فوائض رأس المال، وفي الوقت نفسه تقدم سبيلاً لحضرنة المزيد من المناطق الريفية، وامتصاص فوائض العمالة، و(يؤمل) أن تتمكن من تبديد الاستياء الشعبي عن طريق توفير سكن بأسعار معقولة للشرائح الاجتماعية الأقل حظاً[٥٢]. وتظهر هنا أصداء لسياسات التطوير الحضري في الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٥؛ والتي تمثلت في الحفاظ على مسار النمو الاقتصادي مع استمالة السكان الذين يحتمل أن يتمردوا من خلال تأمين سكن ملائم لهم. أما الجانب السلبي فهو تنامي التذمر، وأحياناً المعارضة العنيفة لعمليات المصادرة اللازمة للأراضي (على الرغم من أن الصينيين يميلون بوضوح للتمسك بالشعار الماوي القائل «لا يمكنك صنع العجة دون أن تكسر البيض»).

(٥٢) Peter Martin and David Cohen, "Socialism 3.0 in China," The Diplomat, 25 April 2011, <http://thediplomat.com/2011/04/socialism-3-0-in-china, and Anderlini, "Fate of Real Estate Is Global Concern".

لكن نماذج التنمية المنافسة القائمة على اقتصاد السوق موجودة في أماكن أخرى في الصين، خاصة في المدن الساحلية والجنوبية، مثل مدينة شنتشن. وهنا الحل المطروح مختلف تماماً؛ فالتركيز ينصب بدرجة أكبر على التحرر السياسي وما يبدو وكأنه ديمقراطية الحضر البرجوازية، إلى جانب تكريس مبادرات السوق الحرة. وفي هذه الحالة يكون تنامي الفروق الاجتماعية مقبولاً باعتباره تكلفة ضرورية للحفاظ على النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية. وفي هذه المرحلة من المستحيل التنبؤ بالجانب الذي ستميل إليه الحكومة المركزية. والنقطة الرئيسة هي دور المبادرات الحضرية في قيادة الطريق باتجاه الخيارات المختلفة للمستقبل؛ لكن سبل تحقيق هذا المستقبل تكمن جذورها الراسخة فيما يبدو في الخيار الاستقطابي ما بين الدولة والسوق.

لقد كانت آثار التطوير الحضري في الصين في السنوات الأخيرة ببساطة بمثابة ظاهرة هزت العالم بتداعياتها؛ فقد أدى استيعاب فائض السيولة وفائض تراكم رأس المال في عملية الحضرنة - في وقت كانت فيه الفرص المربحة بعيدة المنال بالتأكيد - إلى استمرار تراكم رأس المال، ليس في الصين فقط، بل في أغلب أرجاء العالم، في سنوات الأزمة القليلة الماضية. لكن سؤال: إلى أي مدى يمكن أن يستمر هذا الحل؟ ما زال مطروحاً؛ فالتفاوتات الاجتماعية المتنامية (تحتل الصين حالياً المرتبة الثالثة على مستوى العالم في عدد المليارديرات)، والتدهور البيئي (الذي تعترف به الحكومة الصينية صراحة)، إلى جانب الدلائل العديدة على الإفراط والمغالاة في قيم الأصول في البيئة العمرانية، تشير - أي هذه التفاوتات - إلى أن «النموذج» الصيني لا يخلو على الإطلاق من المشاكل، ويمكنه أن يتحول بسهولة بين عشية وضحاها من نعمة إلى نقمة ناتجة عن التنمية الرأسمالية. وإذا انهار هذا «النموذج» فسيكون مستقبل الرأسمالية رهيباً فعلاً، وسيشير ذلك ضمناً إلى أن الطريق الوحيد المفتوح هو النظر بشكل خلاق لخيار استكشاف البدائل غير الرأسمالية. وإذا ما كان النموذج الرأسمالي للحضرنة جزءاً لا يتجزأ وأساساً لازماً لإعادة إنتاج الرأسمالية، فإن ذلك يستتبع بالضرورة أن تكون الأشكال البديلة للحضرنة مركزية بالنسبة إلى أي نهج بديل مناهض للرأسمالية.

حضرنة رأس المال

تمر إعادة إنتاج رأس المال عبر عمليات الحضرنة بمسارات لا تحصى، لكن حضرنة رأس المال تفترض قدرة قوى الطبقة الرأسمالية على ممارسة الهيمنة على عملية التطوير العمراني، ويتضمن ذلك هيمنة الطبقة الرأسمالية ليس فقط على أجهزة الدولة (بخاصة في مجالات سلطة الدولة التي تدير وتحكم الظروف الاجتماعية وأوضاع البنية الأساسية داخل الهياكل المحلية)، بل هيمنتها أيضاً على السكان ـ أساليب حياتهم وقوة عملهم، وثقافتهم، وقيمهم السياسية، إضافة إلى مفاهيمهم الذهنية عن العالم. لا يأتي هذا المستوى من السيطرة بسهولة إن جاء أصلاً، لذلك تصبح المدينة وعملية الحضرنة التي تنتجها مواقع مهمة للنضالات السياسية والاجتماعية والطبقية. لقد قمنا حتى الآن بدراسة ديناميات هذه الصراعات من جانب رأس المال، ويبقى بحث عملية التحضر ـ أجهزتها التنظيمية، والقيود المفروضة عليها، إضافة إلى إمكانياتها التحررية وقدراتها على توفير بدائل غير الرأسمالية ـ من جانب كل من يحاولون كسب قوتهم وإعادة إنتاج حيواتهم وسط هذه العملية.

الفصل الثالث

إنشاء الكومونات الحضرية

المدينة هي المكان الذي يختلط فيه الناس من مختلف الأجناس والطبقات مهما كان ذلك على مضض أو ذا طابع صراعي لخلق حياة تشاركية حتى وإن كانت دائمة التغير ومؤقتة. وكانت تشاركية هذه الحياة منذ فترة طويلة محلَّ تعليق مخططي المدن من جميع المشارب، وموضوعاً يفرض نفسه بقوة على العديد من الكتابات المثيرة للذكريات، ويتجسد في أعمال فنية (روايات وأفلام ولوحات وفيديوهات وغيرها) تسعى لتحديد طابع تلك الحياة (أو السمات المميزة للحياة في مدينة بعينها، في زمان ومكان محددين)، ومعانيها الأكثر عمقا. ولدينا سجل على مدى التاريخ الطويل لطوباوية الحضر بكل أشكال التطلعات الإنسانية لتغيير صورة المدينة، لتلائم بدرجة أكبر «أهواء قلوبنا» كما قد يصيغها بارك. ويعكس تزايد التركيز في الفترة الأخيرة على الفقدان المفترض للمشتركات الحضرية التأثيرات العميقة فيما يبدو للموجة الأخيرة من عمليات الخصخصة، والتسييج، والسيطرة المكانية، وتواجد الشرطة الكثيف، والرقابة على خصائص حياة الحضر بشكل عام، وعلى وجه الخصوص على إمكانية بناء أو كبح قيام أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية (كومونات جديدة) داخل عملية حضرية متأثرة بمصالح الطبقة الرأسمالية إن لم تكن خاضعة لهيمنتها. فعندما قال هارت ونيجري على سبيل المثال: إنه يتعين علينا النظر «إلى الحضر باعتباره مصنعاً لإنتاج الكومونة»، اقترحا ذلك كنقطة دخول للنقد المناهض للرأسمالية وللنشاط السياسي. تبدو هذه الفكرة جذابة ومثيرة للاهتمام، مثل فكرة الحق في المدينة، لكن ماذا يمكن أن يعني ذلك؟ وكيف يرتبط بالتاريخ الطويل للجدل المتعلق بخلق واستخدام الممتلكات والموارد العامة؟

لم يعد بإمكاني إحصاء عدد المرات التي رأيت فيها إشارة لمقال جاريت هاردن الكلاسيكي **«مأساة الكومونات»**، باعتباره حجة لا يمكن دحضها للكفاءة العالية لحقوق الملكية الخاصة فيما يتعلق باستخدامات الأراضي والموارد، ومن ثَمَّ مبرراً لا يمكن دحضه للخصخصة(١). تستمد هذه القراءة الخاطئة جزئياً من استدعاء هاردن لتشبيه الماشية في ظل الملكية الخاصة للعديد من الأفراد المهتمين بتعظيم المنفعة الفردية، والذين يقومون بالرعي على قطعة أرض مشتركة؛ فالملاك يكسبون بشكل فردي من زيادة عدد الماشية، في حين أن أي خسارة في خصوبة الأرض بسبب نشاطهم هذا توزع على جميع المستخدمين، ومن ثَمَّ فإن الرعاة يستمرون في زيادة أعداد قطعانهم إلى أن تفقد الأرض المشتركة خصوبتها تماماً. ولو كانت الماشية مملوكة بالمشاركة بالطبع ما كان هذا التشبيه ليصدق. ويظهر ذلك أن الملكية الخاصة للماشية، والسلوك القائم على تعظيم المنفعة الفردية هو سبب المشكلة، وليس الملكية المشتركة للموارد. لكن لم يكن أي من ذلك هو ما يشغل هاردن بالأساس، كان ما يشغله هو النمو السكاني؛ فقد كان يخشى أن يؤدي القرار الشخصي بإنجاب الأطفال في نهاية الأمر إلى تدمير المشاعيات العالمية، واستنفاد جميع الموارد، (ويتفق معه مالتس في ذلك)، والحل الوحيد في رأيه هو استبدادية التحكم في تنظيم عدد السكان(٢).

إنني أذكر هذا المثال لتسليط الضوء على كيف أصبح التفكير في المشاعات في حد ذاته محصوراً في مجموعة ضيقة للغاية من الافتراضات، مدفوعة إلى حد بعيد بمثال (مستمدة بدرجة كبيرة من حالة قانون) تسييج

---

(١) Garrett Hardin, "The Tragedy of the Commons," Science, vol. 162, no. 3859 (December 1968), pp. 243-243, and Bonnie J. McCay and James M. Acheson, eds., The Question of the Commons: The Culture and Ecology of Communal Resources (Tucson, AZ: University of Arizona Press, 1987).

(٢) من المذهل كيف أن عدداً كبيراً من المحللين اليساريين فهموا هاردن بشكل خاطئ تماماً في هذه النقطة، فكتب ماسيمو دي أنجلز قائلاً: «هاردن صمم تبريراً لخصخصة الفضاء العام متجذراً في ضرورة طبيعية مزعومة». انظر:
Massimo de Angelis, *The Beginning of History: Value Struggles and Global Capital* (London: Pluto Press, 2007), p. 134.

الأراضي Land enclosures(*)، الذي طبق في بريطانيا منذ حقبة العصور الوسطى فصاعداً. وكنتيجة لذلك أصبح التفكير في المشاعات في الأغلب وما بعدها رهين استقطاب بين حلول الملكية الخاصة والتدخل السلطوي للدولة. ومن منظور سياسي، خيم على القضية برمتها رد فعل شخصي (يغلب عليه قدر كبير من الحنين لما يفترض أنه كان ذات يوم اقتصاداً أخلاقياً يعتمد على العمل المشترك)، سواء أكان مؤيداً لتسييج الأراضي أم ضده كما هو شائع بين اليسار.

حاولت إلينور أوستروم تفنيد بعض هذه الافتراضات في كتابها **إدارة الكومونات**(٣)؛ أوردت بشكل ممنهج الأدلة الأنثروبولوجية، والاجتماعية، والتاريخية، التي أوضحت منذ أمد بعيد أنه لو كان الرعاة تحدثوا فيما بينهم (أو كانت لديهم القواعد الثقافية للمشاركة) لكان بإمكانهم بسهولة حل أية مشكلة تتعلق بالمشاعات. وتظهر أوستروم - بالاعتماد على أمثلة لا تحصى - أن الأفراد يمكنهم - وغالباً ما يبتكرون طرقاً جماعية بارعة لإدارة الموارد العامة لتحقيق المنفعة الفردية والجمعية. كان ما يشغلها هو: لماذا نجحوا في بعض الأحيان في القيام بذلك؟ وما هي الظروف التي قد تجعلهم لا ينجحون؟ وأدت دراسات الحالة التي أوردتها إلى «تحطيم قناعات العديد من محللي السياسات عن أن السبيل الوحيد لحل مشكلات موارد الملكية العامة CPR هو تدخل سلطات خارجية بفرض حقوق ملكية خاصة كاملة، أو تنظيم مركزي»، بل أظهرت بدلاً من ذلك «خلائط غنية من الأدوات العامة والخاصة»، وتسلحت بهذه النتيجة لمحاربة الاعتقاد الاقتصادي الراسخ الذي يرى السياسات ببساطة في ضوء الاختيار بين أمرين متعارضين، هما الدولة والسوق.

لكن أغلب الأمثلة التي أوردتها شملت أعداداً قليلة، من مئة أو نحو ذلك من المستفيدين؛ وأي عينة أكبر من ذلك (أكبر عينة أوردتها تضم ١٥ ألف شخص) وجدت أنها تتطلب هيكلاً «متشابكاً» «nested» لصنع القرار،

(*) قانون أقره البرلمان البريطاني في عام ١٧٧٣ يحول أجزاء من الأراضي العامة إلى ملكيات خاصة (المترجمة).

(٣) Elinor Ostrom, *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1990).

لأن التفاوض المباشر بين الأفراد كان مستحيلاً، ويعني ذلك أن هياكل «متشابكة»، أو بمعنى ما «هيراركية»، مطلوبة لمعالجة المشكلات واسعة النطاق، مثل ظاهرة الاحتباس الحراري. وللأسف فإن تعبير «هيراركية» مكروه في الفكر التقليدي (تجنبت أوستروم استخدامه)، كما أنه لا يحظى بشعبية على الإطلاق بين غالبية اليسار هذه الأيام. والشكل الوحيد الصحيح سياسياً للتنظيم في العديد من الدوائر الراديكالية هو اللادولة واللاهيراركية والتنظيم الأفقي. ولتجنب الإيحاء بأن بعض الأشكال الهيراركية المتداخلة ضرورية، فإن هناك ميلاً لتجنب السؤال عن كيفية إدارة المشاعات واسعة النطاق، (مثل مشكلة تعداد سكان العالم التي كانت تشغل هاردن)، في مقابل المشاعات ذات النطاقات الصغيرة والمحلية.

هذه بوضوح «مشكلة حجم» صعبة من الناحية التحليلية، وتحتاج لتقييم دقيق، (لكنها لا تلقاه). فإمكانيات تطبيق الإدارة الحكيمة للموارد ذات الملكية المشتركة على نطاق معين (على سبيل المثال حقوق المياه المشتركة بين مئة مزارع في حوض نهر صغير)، لا يمكن تطبيقها على مشاكل مثل ظاهرة الاحتباس الحراري، أو حتى الانتشار الإقليمي لمخلفات الأحماض الناتجة عن محطات توليد الطاقة. وعندما «نقفز على مسألة النطاق/الحجم» (حسب تعبير الجغرافيين)، فإن طبيعة مشكلة المشاعات برمتها واحتمالات التوصل إلى حل لها تختلف تماماً[٤]. فما يبدو وكأنه وسيلة جيدة لحل مشكلة على نطاق معين قد لا يجدي على نطاق آخر. والأسوأ من ذلك أن العديد من الحلول الجيدة على نطاق معين (النطاق «المحلي» على سبيل المثال) لا تتجمع بالضرورة (أو تتفكك) لتشكيل حلول على نطاق آخر (النطاق «العالمي» على سبيل المثال). لذلك يصبح مثال هاردن مضللاً؛ فهو يستخدم مثالاً على نطاق ضيق لرأس المال الخاص المستثمر على منطقة رعي مشتركة لتفسير مشكلة عالمية، كما لو كان الانتقال من نطاق إلى نطاق لا يمثل أي مشكلة على الإطلاق.

ولهذا السبب أيضاً، فإن الدروس القيمة المستفادة من التنظيم الجمعي

(٤) Eric Sheppard and Robert McMaster, eds., *Scale and Geographic Inquiry: Nature, Society and Method* (Oxford: Blackwell, 2004).

لاقتصادات التضامن على نطاق صغير فيما يتعلق بالملكية المشتركة لا يمكن تحويلها إلى حلول على النطاق العالمي من دون اللجوء إلى أشكال تنظيمية «متداخلة»، ومن ثَمّ هيراركية. لكن للأسف، وكما أشرنا من قبل، فإن فكرة الهيراركية مكروهة بين العديد من قطاعات اليسار المعارض هذه الأيام. فالهوس fetishism بالتنظيم المفضل (الأفقي تماماً على سبيل المثال) عادة ما يقف في طريق تفقد حلول ملائمة وفعالة(٥). أريد فقط أن أوضح أنني لا أقول إن الأفقية أمر سيئ - بل أنا في الواقع أعتقد أنها هدف ممتاز - لكن يتعين علينا أن نقر بمحدوديتها كمفهوم تنظيمي مهيمن، وأن نكون مستعدين للذهاب لما هو أبعد من ذلك عندما يتطلب الأمر.

هناك الكثير من الارتباك كذلك بشأن العلاقة بين الكومونات والمساوئ المفترضة للتسييج؛ فبالنظر إلى التنظيم الأشمل للأشياء (خاصة على المستوى العالمي) نجد أن بعض أنواع التسييج هي في الأغلب أفضل وسيلة للحفاظ على أنواع معينة من الكومونات القيمة. تبدو هذه، بل هي بالفعل، عبارة تنطوي على تناقض، لكنها في واقع الأمر تعكس وضعاً متناقضاً. فسيتطلب الأمر، على سبيل المثال سن قانون شديد القسوة للتسييج لحماية التنوع الطبيعي وثقافة الشعوب الأصلية في منطقة الأمازون، باعتبارها جزءاً من مشاعاتنا العالمية الطبيعية والثقافية. وسيتطلب الأمر بالتأكيد سلطة الدولة لحماية هذه المشاعات من الديمقراطية غير المستنيرة لمصالح تحقيق المكاسب المادية السريعة التي تدمر الأراضي بزراعات فول الصويا ومراعي

---

(٥) أحد المنظرين الفوضويين الذين يبحثون في هذه المشكلة بجدية هو:

Murray Bookchin: *Remaking Society: Pathways to a Green Future* (Boston, MA: South End Press, 1990), and *Urbanization without Cities: The Rise and Decline of Citizenship* (Montreal: Black Rose Books, 1992).

وتقدم ماريانا ستيرن تفسيراً دفاعاً عن الفكر المناهض للهيراركية. انظر:

Marina Sitrin, *Horizontalism: Voices of Popular Power in Argentina* (Oakland, CA: AK Press, 2006).

انظر أيضاً:

Sara Motta and Alf Gunvald Nilson, *Social Movements in the Global South: Dispossession, Development and Resistance* (Basingstoke, Hants: Palgrave Macmillan, 2011).

ومن المنظرين الرائدين لوجهة النظر المهيمنة المناهضة للهيراركية من بين اليسار هو:

John Holloway, *Change the World without Taking Power: The Meaning of Revolution Today* (London: Pluto Press, 2002).

الماشية. لذلك لا يمكن استبعاد كل أشكال التسييج باعتبارها سيئة بحكم التعريف؛ فإنتاج وتسييج المساحات غير المسلعة في عالم يسلع بلا رحمة كل شيء هو بالتأكيد أمر جيد. لكن في هذه الحالة قد تكون هناك مشكلة أخرى: فطرد الشعوب الأصلية من غاباتها (وهو ما يدعو إليه غالباً الصندوق العالمي للطبيعة) قد يعتبر ضرورياً لحماية التنوع الطبيعي. قد تتم حماية إحدى المشاعات على حساب أخرى؛ فعندما تسيج محمية طبيعية تمنع الجماهير من دخولها، لكن من الخطر افتراض أن أفضل وسيلة لحماية إحدى المشاعات هو عدم حماية الأخرى. هناك الكثير من الأدلة من خطط إدارة الغابات المشتركة على سبيل المثال، على أن الهدف المزدوج المتمثل في تحسين المساكن ونمو الغابات مع إتاحة وصول المستخدمين التقليديين إلى موارد الغابات عادة ما يؤدي إلى استفادة مزدوجة. ومع أنه ليس من السهل عادة التطرق إلى فكرة حماية المشاعات عن طريق التسييج، إلا أنه يتعين تفقدها بحماس باعتبارها استراتيجية مناهضة للرأسمالية. وفي الواقع فإن مطالبة اليسار الشائعة «بالحكم الذاتي» ما هي إلا مطالبة بنوع من التسييج.

يتعين علينا من ثَمَّ، أن نخلص إلى أن المسائل المتعلقة بالمشاعات متناقضة، وكنتيجة لذلك فهي كثيراً ما تثير النزاعات. وخلف هذه النزاعات توجد مصالح اجتماعية وسياسية متعارضة. ويقول جاك رانسيير Jacques Rancière إن «السياسة» في واقع الأمر هي «مجال النشاط الوحيد في الكومونات المثير للنزاع»[٦]. وفي نهاية الأمر يجد المحلل نفسه أمام قرار بسيط: بجانب من تقف؟ ومصالح من هي التي تدافع عنها؟ وبأية وسيلة؟

لقد أصبح من عادات الأغنياء في هذه الأيام على سبيل المثال عزل أنفسهم داخل مجمعات سكنية مغلقة، تمثل في حد ذاتها تعريفاً للكومونات الإقصائية؛ وهذا من حيث المبدأ لا يختلف عن خمسين مستخدماً يستغلون فيما بينهم مورد مياه مشترك من دون أن يعبؤوا بالآخرين. ويملك الأغنياء وقاحة التسويق لفضاءاتهم الحضرية الإقصائية هذه باعتبارها كومونات قروية

(٦) Jacques Ranciere, cited in: Michael Hardt and Antonio Negri, *Commonwealth* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2009), p. 350.

تقليدية، كما في حالة كومونات كيرلاند في فينكس في ولاية أريزونا، التي توصف بأنها «قرية حضرية تضم مساحات للتسوق والمطاعم والمكاتب وما إلى ذلك»(٧). ويمكن لمجموعات راديكالية كذلك شراء مساحات (أحياناً من خلال ممارسة حقوق الملكية الخاصة، عندما يقومون مثلاً بشراء مبنىً لاستخدامه في أغراض تقدمية) يمكنهم من خلالها تعزيز سياسات العمل المشترك، أو يمكنهم إقامة كومونة أو سوفيات داخل مساحة محمية؛ وقد كانت «بيوت الشعب» النشطة سياسياً ـ التي وصفتها مارغريت كوهن Margaret Kohn بأنها مركزية للعمل السياسي في أوائل القرن العشرين في إيطاليا ـ من هذا النوع بالتحديد(٨).

ليست كل أشكال الكومونات مفتوحة للجميع، فبعضها كذلك (مثل الهواء الذي نتنفسه)، في حين أن البعض الآخر (مثل الشوارع في مدننا) تبدو مفتوحة من حيث المبدأ، لكنها منظمة ومؤمنة بالشرطة، وقد تكون حتى تدار بشكل خاص عن طريق شركات تحسين الأحياء. وتظل كومونات أخرى (مثل مورد مياه مشترك يسيطر عليه خمسون مزارعاً) منذ بدايتها قاصرة على مجموعة اجتماعية بعينها. أغلب أمثلة أوستروم في كتابها الأول كانت من ذلك النوع الأخير، وعلاوة على ذلك فقد قصرت بحثها في دراساتها الأولى على ما يطلق عليه موارد «طبيعية»، مثل الأرض والغابات والمياه ومصائد الأسماك، وما إلى ذلك؛ (أقول «ما يطلق عليه» لأن جميع الموارد هي تقييمات تكنولوجية واقتصادية وثقافية، ومن ثَمَّ محددة اجتماعياً).

في وقت لاحق انتقلت أوستروم مع العديد من الزملاء والمتعاونين إلى البحث في أشكال أخرى من المشاعات، مثل الموروثات، والمعرفة، والأصول الثقافية، وما إلى ذلك. وتتعرض مثل هذه المشاعات أيضاً للكثير من الاعتداءات هذه الأيام من خلال التسليع والتسييج؛ فالمشاعات الثقافية يجري تسليعها (وكثيراً ما يجري تنقيحها) من قبل صناعة الآثار لتحويلها إلى

(٧) Elizabeth Blackmar, "Appropriating "the Commons": The Tragedy of Property Rights Discourse," in: Setha Low and Neil Smith, eds., *The Politics of Public Space* (New York: Routledge, 2006).

(٨) Margaret Kohn, *Radical Space: Building the House of the People* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2003).

مكان ترفيهي يشبه ملاهي ديزني على سبيل المثال. وقد أصبحت حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع على الموروثات والمعرفة العلمية بشكل عام واحدة من أهم الموضوعات في عصرنا هذا؛ فعندما تحصل شركات النشر على مقابل مادي لقاء إتاحة الاطلاع على مقالات تنشرها في دورياتها العلمية والتكنولوجية، تصبح مشكلة إتاحة ما ينبغي أن يكون معرفةً مفتوحةً للجميع واضحةً للعيان. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية أو نحو ذلك، ظهرت موجة من الدراسات والمقترحات العملية، فضلاً عن نزاعات قانونية شرسة، بشأن تأسيس كومونات معرفية متاحة للجميع[٩].

غالباً ما تكون الكومونات الثقافية والفكرية من هذا النوع الأخير غير خاضعة لمنطق الندرة، أو لطابع الاستخدامات الإقصائية من النوع الذي ينطبق على أغلب الموارد الطبيعية؛ فيمكننا جميعاً أن نستمع إلى برنامج في الراديو أو نشاهد عرضاً على التلفزيون من دون أن ينقص ذلك منه شيئاً. إن الكومونات الثقافية وفقاً لما كتبه هاردت ونيجري: «ديناميكية، تشمل كلاً من إنتاج العمل ووسائل إنتاج المستقبل. هذه الكومونات ليست فقط الأرض التي نشترك في العيش عليها، بل أيضاً اللغات التي نخلقها، والممارسات الاجتماعية التي نرسيها، وأشكال السلوك الاجتماعي التي تحدد علاقاتنا، وهكذا». وهذه الكومونات أو المشاعات تُبنى على مر الزمن، وهي من حيث المبدأ متاحة للجميع[١٠].

تُظْهَرُ الصفات الإنسانية للمدينة من ممارساتنا في الفضاءات المتنوعة في المدينة، حتى وإن كانت هذه الفضاءات تخضع للتسييج، والسيطرة الاجتماعية، والتخصيص، سواء لمصالح خاصة أو عامة/للدولة. ويوجد هنا اختلاف مهم بين كلٍّ من الفضاءات العامة والسلع العامة من ناحية، والمشاعات من ناحية أخرى. فالمساحات والسلع العامة في المدينة لطالما كانت مسألة تتعلق بسلطة الدولة، والإدارة العامة، وهذه المساحات والسلع لا تتعلق بالضرورة بالمشاعات. وعلى مدار تاريخ الحضرنة، كان توفير الفضاءات العامة والسلع العامة (مثل الصرف الصحي، والرعاية الصحية،

(٩) Charlotte Hess and Elinor Ostrom, *Understanding Knowledge as a Commons: From Theory to Practice* (Cambridge, MA: MIT Press, 2006).

(١٠) Hardt and Negri, *Commonwealth*, pp. 137-139.

والتعليم، وغيرها) سواء عن طريق وسائل عامة أو خاصة، مسألة مصيرية للتنمية الرأسمالية[11]، وذلك إلى درجة أن المدن باتت مواقع لصراعات طبقية عنيفة، مما اضطر الإدارات الحضرية لتوفير السلع العامة (مثل السكن العام بأسعار مقبولة، والرعاية الصحية، والتعليم، ورصف الطرق، والصرف الصحي، والمياه) للطبقة العاملة في الحضر. وبما أن هذه الفضاءات والسلع العامة تسهم بدرجة كبيرة في جودة الكومونة، فإن الأمر يتطلب عملاً سياسياً من جانب المواطنين والشعب لتوفيرها لهم؛ فالتعليم العام يصبح مشاعاً عندما تقوم القوى الاجتماعية المعنية بتشجيعه وحمايته وتخصيص الموارد اللازمة له من أجل المنفعة المتبادلة (فلنهتف ثلاث مرات لمجالس أولياء الأمور). لقد كانت ميادين سينتاجما في أثينا، والتحرير في القاهرة، وبلازا دي كاتالونيا في برشلونة، فضاءات عامة، إلا أنها تحولت إلى كومونات حضرية بتجمع الناس فيها للتعبير عن آرائهم السياسية ورفع المطالب. فالشارع هو عبارة عن فضاء عام، إلا أنه غالباً ما تعرض للتحول على مر التاريخ بوساطة الفعل الاجتماعي إلى كومونة للحركة الثورية، وكذلك إلى موقع للقمع الدموي[12]. لقد كان هناك دائماً صراع حول كيفية تنظيم إنتاج الفضاء العام والسلع العامة وإتاحة الحصول عليها، من الذي ينظمها ولمصلحة من. والصراع من أجل تخصيص الفضاءات العامة والسلع العامة في المدينة لصالح هدف مشترك ما زال مستمراً. ولكن لكي يتسنى حماية الكومونة فإن من الحيوي للغاية ضمان استمرار تدفق السلع العامة التي تدعم جودة الكومونة. ومع تقليص السياسات النيوليبرالية لتمويل السلع العامة، فإنها تقلص المشاعات المتاحة، مما يدفع المجموعات الاجتماعية لإيجاد سبل أخرى لدعم الكومونة (التعليم على سبيل المثال).

بناء على ما سبق ينبغي عدم تفسير الكومونة باعتبارها نوعاً محدداً من الأشياء أو الأصول، أو حتى عملية اجتماعية، بل باعتبارها علاقة غير مستقرة ومتغيرة بين فئة اجتماعية معينة معرفة ذاتياً وبين أبعاد بيئتها

---

(١١) Martin V. Melosi, *The Sanitary City: Urban Infrastructure in America, from Colonial Times to the Present* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1999).

(١٢) Anthony Vidler, "The Scenes of the Street: Transformations in Ideal and Reality, 1750-1871," in: Stanford Anderson, *On Streets: Streets as Elements of Urban Structure* (Cambridge, MA: MIT Press, 1978).

الاجتماعية و/أو المادية القائمة بالفعل أو التي لم تتشكل بعد، والتي تعتبر حيوية لحياة هذه الفئة وعيشها. وهناك بالفعل ممارسة اجتماعية للمشاع (Commoning)، تنتج هذه الممارسة الاجتماعية، أو تؤسس علاقة مع كومونةٍ استخدامُها إما مقتصرٌ على فئة اجتماعية معينة أو مفتوح جزئياً أو بالكامل للجميع من دون استثناء. ويتضمن جوهر هذه الممارسة مفهومَ أن العلاقة بين مجموعة اجتماعية وجوانب البيئة التي تعامل معاملة الكومونة ستكون جمعية وغير مسلعة بما يتجاوز حدود منطق تعاملات وتقييمات السوق. هذه النقطة الأخيرة حاسمة، لأنها تساعد على التمييز بين السلع العامة التي يتم تفسيرها باعتبارها إنفاقاً حكومياً منتجاً وبين كومونة تأسست أو استخدمت بشكل مختلف تماماً، ولغرض مختلف تماماً، حتى عندما ينتهي بها الأمر، بشكل غير مباشر، لتعزيز ثروة ودخول الفئة التي تطالب بها. ومن ثَمَّ يمكن النظر لحديقة عامة باعتبارها أمراً جيداً في حد ذاته، بصرف النظر عن الغذاء الذي قد ينتج فيها، لكن ذلك لا يمنع من بيع بعض الغذاء.

ويمكن بوضوح للعديد من الفئات الاجتماعية المختلفة أن تنخرط في ممارسة فعل الكومونة للعديد من الأسباب المختلفة. ويعيدنا ذلك إلى السؤال التأسيسي، وهو: أي الفئات الاجتماعية هي التي يتعين دعمها وأيها يتعين عدم دعمها في إطار صراع الكومونات؟ ففئة كبار الأثرياء تدافع، مثل غيرها من الفئات، وبالضراوة نفسها، عن مجمعاتها السكنية، ولديها قوة ونفوذ أكبر من غيرها لإنتاج هذه المجمعات وحمايتها.

والكومونة، حتى - وبخاصة - عندما لا تكون مسيجة، يمكن دائماً تداولها، على الرغم من أنها ليست سلعة في حد ذاتها. فأجواء المدينة وجاذبيتها على سبيل المثال هي منتج جمعي لمواطنيها، لكن السياحة هي التي تستفيد تجارياً من ذلك المشاع لتحقيق عائدات احتكارية (انظر الفصل الرابع). يخلق الأفراد والفئات الاجتماعية من خلال أنشطتهم وصراعاتهم اليومية العالم الاجتماعي للمدينة، ومن ثَمَّ يخلقون قاسماً مشتركاً كإطار يعيش في داخله الجميع. هذه الكومونة الخلاقة ثقافياً لا يمكن تدميرها من خلال الاستخدام، لكن يمكن أن تتدهور وتبتذل من خلال الإفراط في سوء الاستخدام؛ فالتكدس المروري في الشوارع يجعل هذا الفضاء العام بالتحديد غير قابل للاستخدام حتى للسائقين (ناهيك عن المارة

والمتظاهرين)، مما يؤدي عند نقطة معينة إلى جباية رسوم تكدس ومرور في محاولة لتقييد الاستخدام حتى تعمل بشكل أكثر كفاءة. هذا النوع من الشوارع ليس مشاعاً، وقبل انتشار استخدام السيارات كانت الشوارع عادة مشاعات ـ كانت مكاناً عاماً اجتماعياً، يلعب فيه الأطفال (أبلغ من العمر ما يكفي لأتذكر أن هذا كان مكان لعبنا). لكن هذا النوع من المشاعات دُمِّر وتحول إلى فضاء عام تهيمن عليه العربات (مما دفع إدارات المدن لمحاولة استعادة بعض مظاهر ماضٍ مشترك «أكثر تحضراً» من خلال تخصيص أماكن للمشاة، وإقامة مقاهٍ على الأرصفة، وحارات للدراجات الهوائية، وساحات صغيرة كأماكن للعب، وما إلى ذلك). لكن مثل هذه المحاولات لخلق أنواع جديدة من المشاعات الحضرية يمكن بسهولة شديدة أن يتم رسملتها، بل وربما تصمم من الأساس لهذا الغرض تحديداً؛ فإقامة الحدائق العامة في مناطق الحضر عادة ما ترفع أسعار العقارات المجاورة لها (طبعاً بشرط أن تكون الحديقة العامة منظمة ومراقبة بحيث يمنع الرعاع وتجار المخدرات من دخولها)؛ فقد كان للطريق السريع الجديد الذي شُقَّ في مدينة نيويورك في الفترة الأخيرة أثر هائل على قيم العقارات السكنية القريبة منه، مما حرم غالبية سكان مدينة نيويورك من إمكانية الحصول على سكن بسعر مناسب في المنطقة، بسبب الارتفاع السريع في الإيجارات. لذلك فإن إقامة مثل هذه الفضاءات العامة يقلص بسرعة بدلاً من أن يعزز إمكانية إقامة كومونة إلا للأغنياء جداً.

المشكلة الحقيقية هنا، كما في القصة الأخلاقية الأصلية التي أوردها هاردن، ليست في الكومونات في حد ذاتها، بل في عدم قدرة حقوق الملكية الخاصة للأفراد على تحقيق المصالح المشتركة بالشكل الذي يفترض أن تكون عليه. لماذا إذاً لا نركز على الملكية الفردية للماشية وسلوك تعظيم المنفعة الفردية بدلاً من التركيز على المرعى المشترك باعتباره المشكلة الأساسية التي يتعين معالجتها؟ فمبررات حقوق الملكية الخاصة في النظرية الليبرالية هي قبل كل شيء أن تعمل على تحقيق أقصى قدر من المصلحة العامة عندما تتكامل اجتماعياً من خلال مؤسسات تضمن التداول الحر والنزيه في السوق. فالثروة العامة (كما يقول هوبز) تنتج من خلال خصخصة المصالح المتنافسة في إطار سلطة دولة قوية. وهذه الفكرة التي صاغها

منظرون ليبراليون من أمثال جون لوك وآدم سميث مازالت تجري الدعوة لها. والخدعة هذه الأيام، بالطبع، هي التهوين من الحاجة إلى سلطة دولة قوية، في حين يجري في واقع الأمر ممارسة هذه السلطة بوحشية في بعض الأحيان. فحل مشكلات الفقر على مستوى العالم، وفقاً لما يؤكده لنا البنك الدولي باستمرار (مرتكناً بدرجة كبيرة إلى نظريات دي سوتو)، يكمن في منح حقوق الملكية الخاصة لجميع سكان الأحياء الفقيرة، وتسهيل حصولهم على التمويل الصغير (الذي يحقق معدلات عائد ضخمة للممولين على مستوى العالم، في حين يدفع بعدد ليس بالقليل من متلقي التمويل للانتحار تحت وطأة سخرة العمل لسداد الدين)(١٣). ومع ذلك تسود الأسطورة القائلة بأنه فور تحرر غرائز ريادة الأعمال entrepreneurial instincts الموروثة لدى الفقراء كقوة من قوى الطبيعة كما يقال، سيسير كل شيء على ما يرام، وستحل مشكلة الفقر المزمن، وستعزز الثروة المشتركة. كانت هذه في الواقع هي الحجة التي سيقت لدعم حركة التسييج الأولى في بريطانيا في أواخر فترة العصور الوسطى، والمستمرة حتى الآن؛ ولم تكن خاطئة تماماً.

بالنسبة إلى لوك فإن الملكية الفردية حق طبيعي، ينشأ عندما يخلق الأفراد القيمة من مزج عملهم بالأرض، وتكون ثمار هذا العمل مملوكة لهم ولهم وحدهم. كان هذا هو جوهر نسخة لوك من نظرية العمل للقيمة(١٤). وتجعل تداولات السوق هذا الحق اجتماعياً عندما يحصل كل فرد على قيمة ما أنتجه بمبادلته بقيمة مماثلة أنتجها غيره. وبالفعل يحافظ الأفراد على حقوق ملكيتهم الخاصة، بل ويزيدونها ويحولونها إلى نشاط اجتماعي، من خلال إنتاج القيمة وتداولات السوق التي يفترض أنها حرة ونزيهة، وهذه هي أسهل طريقة، كما يقول آدم سميث، تنتج بها ثروات الأمم، وأفضل طريقة تتحقق بها المصلحة العامة، وهو لم يكن مخطئاً تماماً.

---

(١٣) *World Development Report 2009: Reshaping Economic Geography* (Washington, DC: World Bank, 2009), and Ananya Roy, *Poverty Capital: Microfinance and the Making of Development* (New York: Routledge, 2010).

(١٤) Ronald Meek, *Studies in the Labour Theory of Value* (New York: Monthly Review Press, 1989).

والمفترض هنا هو أن الأسواق يمكن أن تكون حرة ونزيهة، وفي الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يفترض أن الدولة سوف تتدخل لجعلها كذلك (على الأقل هذا هو ما ينصح آدم سميث رجال الدولة بعمله). لكن هناك نتيجة مباشرة قبيحة لنظرية لوك، وهي أن الأفراد الذين لا يتمكنون من إنتاج القيمة لا يحق لهم المطالبة بالملكية، فقد تم تبرير الاستيلاء على ممتلكات الشعوب الأصلية في أميركا الشمالية من قبل المستعمرين «المنتجين» بأن السكان الأصليين لا يشاركون في إنتاج القيمة(١٥).

لكن كيف تعامل ماركس مع كل ذلك؟ قبل ماركس خيال لوك في الفصول الأولى من كتابه «**رأس المال**»، (غير أن جدله كان بالتأكيد محملاً بالسخرية، فهو يهزأ على سبيل المثال من الدور الغريب لأسطورة روبنسون كروزو في فكر الاقتصاد السياسي التي تقول بأن شخصاً ألقي به في الطبيعة فتصرف مثل رائد أعمال بريطاني أصيل المولد)(١٦). لكن عندما يتناول ماركس كيف تصبح قوة العمل سلعة فردية تباع وتشترى في الأسواق الحرة النزيهة، نرى خيال لوك واضحاً على حقيقته: نظام قائم على المساواة في تبادل القيمة، ينتج فائض قيمة للمالك الرأسمالي لوسائل الإنتاج من خلال استغلال قوة العمل (الحية) في الإنتاج (وليس في السوق، حيث يمكن للحقوق البرجوازية والدستورية أن تسود). تتقوض صيغة لوك بشكل أكثر دراماتيكية عندما يتناول ماركس مسألة العمل الجماعي، فقد يكون لخيال لوك معنى ما في عالم يسيطر فيه المنتجون الحرفيون على وسائل إنتاجهم ويمكنهم الانخراط في تبادل حر في أسواق حرة نسبياً، لكن صعود نظام المصنع منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى الآن كما يقول ماركس، يجعل صيغ لوك النظرية زائدة عن الحاجة (حتى وإن لم تكن كذلك في المقام الأول)؛ ففي المصنع تنظم قوة العمل بشكل جماعي. وإذا كان هناك أي نوع من حقوق الملكية يمكن اشتقاقه من هذا النوع من العمالة، فسيتعين بالتأكيد أن يكون حق الملكية جماعياً أو تشاركياً، وليس فردياً. ومن ثَمَّ فإن

---

(١٥) Ellen Meiksins Wood, *Empire of Capital* (London: Verso, 2005).

(١٦) Karl Marx, *Capital* (New York: Vintage, 1977), vol. 1, pp. 169-170.

[انظر الترجمة العربية: كارل ماركس، **رأس المال**، ترجمة فالح عبد الجبار، ٣ ج (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٢)، ج ١، ص١١١، الفقرة الأولى (المترجمة)].

تعريف العمل المنتج للقيمة، الذي يربط نظرية لوك بالملكية الخاصة لم يعد ينطبق على الفرد، بل ينتقل إلى قوة العمل الجماعية. لذلك كان يجب أن تقوم الشيوعية على أساس «اتحاد من الرجال الأحرار، يعملون بوسائل إنتاج مشتركة، ويقدمون الأشكال المختلفة من قوة عملهم بإدراك ذاتي كامل بأنها قوة عمل واحدة»[١٧]. لا يدعو ماركس لملكية الدولة، بل لشكل من أشكال الملكية يرسخ العمل الجماعي للإنتاج من أجل الصالح العام.

إن كيفية تأسيس مثل هذا الشكل من أشكال الملكية تتأتى من انقلاب حجة لوك بشأن إنتاج القيمة على نفسها. فلنفترض يقول ماركس أن رأسمالياً بدأ الإنتاج برأسمال قدره ألف دولار، وتمكن في العام الأول من كسب فائض قيمة قدره ٢٠٠ دولار من خلط العمال قوة عملهم بالأرض، واستخدم الرأسمالي هذا الفائض في استهلاك شخصي، فبعد خمس سنوات يتعين أن تؤول ملكية رأس المال (الألف دولار) إلى قوة العمّال الجماعية، باعتبارهم من قاموا بخلط عملهم بالأرض، ويكون الرأسمالي قد استهلك ثروته الأصلية بالكامل[١٨]. ووفقاً لهذا المنطق يستحق الرأسماليون، مثلهم مثل السكان الأصليين في أمريكا الشمالية، أن يخسروا حقوقهم لأنهم لا ينتجون بأنفسهم أي قيمة.

وعلى الرغم من الفظاعة التي تبدو عليها هذه الفكرة، إلا أنها كانت وراء خطة اقترحها مايدنر السويدي في أواخر الستينيات[١٩]، مفادها أن توجه حصيلة تُفرض على أرباح الشركات في مقابل قيود على الأجور تقبلها نقابات العمال، إلى صندوق يديره العمال يستثمر في الشركة ويشتريها في نهاية الأمر، لتصبح تحت السيطرة المشتركة للعمال. عارض رأس المال هذه الفكرة بكل ضراوة، ولم تنفذ قط؛ لكن يتعين إعادة النظر في هذه الفكرة. وتتمثل الخلاصة الرئيسة لكل ما سبق في أن قوة العمل الجماعية التي أصبحت منتجة للقيمة الآن يجب أن تحصل على حقوق ملكية جماعية وليس فردية. القيمة - وهي وقت العمل الضروري اجتماعياً - هي المشاع

---

(١٧) Marx, *Capital*, p. 171.

(١٨) المصدر نفسه، ص٧١٤.

(١٩) Robin Blackburn, "Rudolph Meidner, 1914-2005: A Visionary Pragmatist," *Counterpunch* (22 December 2005).

الرأسمالي، وتمثل بالمال المعادل العالمي الذي تقاس به الثروة المشتركة. لذلك فإن المشاع ليس شيئاً وُجِد ذات مرةٍ ثم فُقِد بعد ذلك، لكنه شيء ينتج باستمرار مثل المشاعات الحضرية. المشكلة أنه يتعرض باستمرار للتسييج والتخصيص من خلال رأس المال في شكله السلعي أو النقدي، على الرغم من أنه ينتج باستمرار بقوة العمل الجماعي.

والوسائل الرئيسة التي يجري من خلالها تخصيصها في السياقات الحضرية هي بالطبع عن طريق تحصيل عائدات الأراضي والعقارات[٢٠]. فقد تجد جماعة في مجتمع معين تكافح للحفاظ على تنوعها العرقي في منطقتها وحمايتها من عواقب التحسين العمراني. إن أسعار العقارات (والضرائب المفروضة عليها) ترتفع لأن الوكلاء العقاريين يقومون بتسويق «شخصية» منطقتهم للأغنياء باعتبارها متعددة الثقافات وتتسم بالحيوية والتنوع. وبينما يقوم السوق بعمله التخريبي، لا يكون السكان الأصليون قد تم تجريدهم من ممتلكاتهم في الكومونة التي أنتجوها بأنفسهم فحسب، (غالباً ما يجبرهم ارتفاع الإيجارات والضرائب العقارية على ترك المكان)، بل تتدهور الكومونة نفسها، بحيث يصبح من الصعب التعرف عليها. أدى تطوير حي عن طريق سياسة التحسين العقاري في جنوب بالتيمور إلى تغيير حياة الشارع الحيوية، حيث كان السكان يجلسون على النواصي في ليالي الصيف الدافئة للحديث مع جيرانهم، ليمتلئ الحي بدلاً من ذلك بالمساكن المكيفة المحصنة ضد اللصوص، ذات الأسطح التي ترص فيها المقاعد، والتي تصطف أمامها سيارات البي. أم. دبليو (BMW)، لكن لا أحد يُشاهد في الشارع. والتطوير هنا يعني إفقاد الحي حيويته حسب وجهة النظر المحلية، وهذا هو المصير الذي يهدد مراراً وتكراراً أماكن مثل كريستيانيا في كوبنهاجن، وأحياء سانت بولي في هامبورج، وويلامسبرج ودومبو في نيويورك، وكان هو كذلك ما دمر حي سوهو في لندن.

هذه، بالتأكيد، رواية أفضل بكثير لتفسير المأساة الحقيقية التي تعاني منها الكومونات في عصرنا هذا؛ فأولئك الذين يصنعون حياة الحي الخلاقة

---

(٢٠) أعاد هاردن ونيجري في الفترة الأخيرة إحياء الاهتمام بهذه المسألة المهمة. انظر:
Hardt and Negri, *Commonwealth*, p. 258.

المثيرة للاهتمام هم من يخسرونها من خلال الممارسات الشرسة من جانب رواد التطوير العقاري، والممولين والمستهلكين من الطبقات الاجتماعية العليا المجردين من أي خيال اجتماعي حضري. وكلما كانت الكومونة التي تخلقها فئة اجتماعية معينة أجمل، زادت فرص الإغارة عليها وتخصيصها لصالح أنشطة خاصة تسعى لتعظيم الربح.

لكن توجد نقطة تحليلية أخرى هنا يتعين ذكرها، فالعمل الجماعي الذي تحدث عنه ماركس كان يقتصر في أغلبه على المصانع، لكن ماذا لو وسعنا نطاق هذا المفهوم لنفكر كما أشار هاردت ونيجري أن المدينة هي الآن التي تضم كومونة واسعة أنتجها العمل الجماعي الممتد الذي بذل فيها؟ بذلك يتعين بالتأكيد أن يمنح الحق في استخدامها لكل من شارك في إنتاجها؛ وهذا بالتأكيد هو أساس المطالبة بالحق في المدينة من جانب قوة العمل الجماعي التي صنعتها. والنضال من أجل الحق في المدينة يكون ضد القوى الرأسمالية التي تتغذى بلا رحمة على العائدات التي تستخرجها من حياة مشتركة أنتجها غيرها. ويذكرنا ذلك بأن المشكلة الحقيقية تكمن في الطابع الخاص لحقوق الملكية، والسلطة التي تمنحها هذه الحقوق للاستيلاء ليس فقط على قوة العمل، بل أيضاً على المنتج الجمعي لآخرين. وفي قول آخر، فإن المشكلة ليست هي الكومونة في حد ذاتها، بل هي العلاقة بين من ينتجها ويسيطرعليها على نطاقات متعددة وبين من يستولي عليها لتحقيق مكاسب خاصة. إن غالبية الفساد المرتبط بسياسات التطوير العمراني الحضري يتعلق بكيفية تخصيص الاستثمارات العامة لإنتاج شيء يشبه الكومونة، لكنه يعزز المكاسب في قيم الأصول الخاصة للملاك من أصحاب الامتيازات. والفروق بين السلع العامة في الحضر والكومونة الحضرية غير واضحة الملامح، وممتلئة بالثغرات الخطرة؛ فكم من مرة تدعم الدولة مشروعات تطوير عقاري باسم المصلحة العامة في حين يكون المستفيدون الحقيقيون هم العددَ المحدودَ من الملاك والممولين والمطورين؟

كيف إذاً تُنتج الكومونات الحضرية وتُنظم وتُستخدم ويجري الاستيلاء عليها في منطقة حضرية بأكملها؟ عمل الكومونة يكون واضحاً نسبياً على المستوى المحلي في الأحياء، فهو يضم خليطاً ما من المبادرات الفردية والخاصة لتنظيم واغتنام التأثيرات الخارجية مع وضع بعض الأبعاد البيئية

خارج السوق. وتشارك في ذلك السلطة المحلية عن طريق الإجراءات التنظيمية والقوانين والمعايير والاستثمارات العامة، إلى جانب مؤسسات الأحياء الرسمية وغير الرسمية، (على سبيل المثال جمعية مجتمعية قد تكون أو لا تكون نشطة سياسياً اعتماداً على الظروف). هناك العديد من الحالات التي يمكن أن تتحول فيها استراتيجيات الأراضي وعمليات التسييج في وسط حضري إلى وسيلة تمكن اليسار السياسي من إحراز تقدم في قضيته؛ فقد أعلن المسؤولون عن تنظيم عمالة أصحاب الدخول المنخفضة والعمالة غير المستقرة في بالتيمور منطقة الميناء الداخلي بأكملها «منطقة لحقوق الإنسان» - نوع من أنواع الكومونات - حيث يحصل كل عامل على أجر المعيشة؛ وأصبح اتحاد جمعيات حي إل ألتو - المرتبط بالمكان - أحد القواعد الرئيسة لتمرد إل التو في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، عندما تم حشد المدينة برمتها ضد أشكال السلطة السياسية المهيمنة(٢١)؛ وهو ما يعني أن التسييج وسيلة سياسية مؤقتة للوصول إلى غاية سياسية مشتركة.

لكن النتيجة العامة التي يصفها ماركس ما زالت قائمة مع ذلك: فرأس المال، المجبر بفعل القوانين القسرية للمنافسة على المضي قدماً في تعظيم المنفعة (الربحية) - كما هو الأمر في حالة أصحاب المواشي في حكاية هاردن - يُنتج:

«يضاف إلى ذلك أن كل تقدم في الزراعة الرأسمالية لا يعتبر مجرد تقدم في فن نهب العامل فحسب، بل في فن نهب التربة أيضاً، وكل تقدم في زيادة خصوبتها لأمد معين هو في الوقت عينه تقدم في تدمير المصادر الدائمة لهذه الخصوبة. وبقدر ما يزداد بلد معين، كالولايات المتحدة لأمريكا الشمالية مثلاً، من الصناعة الكبرى كأساس لتطوره، تزداد وتيرة عملية التدمير هذه. فالإنتاج الرأسمالي إذاً لا ينمي تكنيك وتركيب عملية الإنتاج الاجتماعية إلا بتدمير المصدرية الاثنين لأية ثروة في الوقت نفسه، وهما:

(٢١) United Workers Organization and National Economic and Social Rights Initiative [NESRI], *Hidden in Plain Sight: Workers at Baltimore's Inner Harbor and the Struggle for Fair Development* (Baltimore, MD; New York: United Workers Organization; NESRI, 2011), and Sian Lazar, *El Alto, Rebel City: Self and Citizenship in Andean Bolivia* (Durham, NC: Duke University Press, 2010).

الأرض والعامل»[٢٢].

فالحضرنة الرأسمالية تميل دائماً إلى تدمير المدينة ككومونة اجتماعية وسياسية وصالحة للعيش فيها. وهذه «المأساة» تشبه ما صوره هاردن، لكن المنطق الذي نتجت عنه مختلف تماماً. فتراكم رأس المال المتروك بلا تنظيم وبيد الأفراد يهدد دائماً بتدمير الموردين الأساسيين للملكية المشتركة اللذين تقوم عليهما جميع أشكال الإنتاج: العامل والأرض. لكن الأرض التي نسكنها الآن هي نتاج عمل بشري جماعي. الحضرنة هي إنتاج مستمر لكومونات حضرية (أو ظلها ـ المتمثل في شكل من أشكال الفضاءات العامة والسلع العامة) والاستيلاء الدائم عليها وتدميرها عن طريق المصالح الخاصة. ومع تراكم رأس المال بمعدل نمو مركب (عادة عند مستوى الحد الأدنى المُرضي البالغ ثلاثة بالمئة) تتصاعد هذه التهديدات المزدوجة للبيئة (سواء «الطبيعية» أو المبنية) أو العمالة، وتزيد في الحجم والكثافة بمرور الزمن[٢٣]. انظر إلى حطام الحضر في ديترويت لتأخذ فكرة عن كيف يمكن أن تكون هذه العملية مدمرة.

لكن الأمر المثير للاهتمام بشأن الكومونات الحضرية هو أنها تطرح كل التناقضات السياسية للكومونات بشكل في غاية التكثيف. فلنضع في الاعتبار على سبيل المثال مسألة النطاق ونحن ننتقل من مسألة الأحياء المحلية والتنظيمات السياسية إلى نطاق المدينة ككل. تقليدياً كانت قضايا الكومونات على مستوى المدن تعالج عن طريق آليات التخطيط الإقليمي والحضري الحكومي، اعترافاً بحقيقة أن الموارد المشتركة المطلوبة ـ لكي يعمل سكان الحضر بكفاءة، مثل توفير المياه، والمواصلات، والصرف الصحي، والتخلص من النفايات، والمساحات المفتوحة للاستجمام ـ يجب أن تقدم على مستوى المدينة وعلى المستوى الإقليمي. لكن عندما يتعلق الأمر بتجميع قضايا من هذا النوع معاً، فإن تحليلات اليسار تصبح عادة غامضة، أو تومئ من قبيل التمني إلى نوع من التوافق السحري للإجراءات المحلية

---

(٢٢) Marx, *Capital*, vol. 1, p. 638.
[وفي النسخة العربية، ماركس، **رأس المال**، ج ١، ص٦٢١].

(٢٣) David Harvey, *The Enigma of Capital and the Crises of Capitalism* (London: Profile Books, 2010).

التي يمكن أن تكون فعالة على المستويين الإقليمي والعالمي، أو تشير ببساطة إلى ذلك باعتباره مسألة مهمة قبل أن تعود إلى النطاق الذي تراه أكثر ملاءمة ـ والذي عادة ما يكون على المستوى الجزئي أو المحلي.

يمكننا هنا أن نتعلم شيئاً من تاريخ فكر الكومونات في الدوائر الأكثر تقليدية؛ فأوستروم على سبيل المثال، وهي تتحدث عن حالات الحجم الصغير في المحاضرة التي ألقتها بمناسبة فوزها بجائزة نوبل، تلجأ في عنواها الفرعي «الحكم متعدد المراكز للنظم الاقتصادية المعقدة» إلى افتراض أن لديها حلاً ما لمشكلات الكومونات على نطاقات متعددة، بيد أن كل ما فعلته في واقع الأمر هو أنها أشارت على سبيل التمني إلى فكرة أنه «عندما تكون الموارد المشتركة للكومونة مرتبطة بنظام اجتماعي وبيئي كبير، تنظم أنشطة الحكم في شكل طبقات متعددة متداخلة»، لكنها تؤكد على أن ذلك يحدث من دون اللجوء إلى أي هيكل هيراركي أحادي المركز[(٢٤)].

المشكلة الحاسمة هنا هي معرفة كيف يمكن لنظام حكم متعدد المراكز (أو شيء مشابه، مثل اتحاد موراي بوكتشين للبلديات التحررية) أن ينجح فعلياً، والتأكد من أنه لا يخفي شيئاً مختلفاً تماماً؛ وهذا السؤال هو ما يشوش، ليس فقط حجة أوستروم، بل أيضاً نطاقاً كبيراً جداً من مقترحات اليسار الشيوعي الراديكالي لمعالجة مشكلة الكومونات. لهذا السبب من المهم للغاية أن نفهم الانتقادات بشكل صحيح.

في ورقة أُعدت لمؤتمر حول التغير المناخي العالمي، أوضحت أوستروم بدرجة أكبر طبيعة الجدل الذي يستند، بشكل ملائم بالنسبة إلينا إلى نتائج دراسة طويلة الأمد عن تقديم الخدمات العامة في البلديات[(٢٥)]؛ لقد كان الافتراض منذ أمد بعيد هو أن توحيد تقديم الخدمات العامة في يد أشكال من الحكومات المدنية واسعة النطاق، في مقابل تنظيمها في العديد

---

(٢٤) Elinor Ostrom, "Beyond Markets and States: Polycentric Governance of Complex Economic Systems," *American Economic Review*, vol. 100, no. 3 (2010), pp. 200 and 641-672.

حصلت إلينور أوستروم على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية عام ٢٠٠٩ (المترجمة).

(٢٥) Elinor Ostrom, "Polycentric Approach for Coping with Climate Change," Background Paper to the 2010 World Development Report, Washington, DC: World Bank, Policy Research Working Paper 5095 (2009).

من الإدارات المحلية التي تبدو فوضوية، سيحسن كفاءتها وفاعليتها. لكن الدراسات تظهر بشكل مقنع أن هذا ليس هو الحال. وتتلخص الأسباب كلها في أنه من الأسهل كثيراً تنظيم وفرض عمل جماعي تعاوني بمشاركة قوية من السكان المحليين في دوائر أصغر حجماً، وفي أن حقيقة أن القدرة على المشاركة تتقلص سريعاً في الوحدات الإدارية كبيرة الحجم. وتنقل أوستروم عن أندرو سانكتون ما يفيد أن:

«البلديات أكثر من مجرد مقدم خدمات، إنها آليات ديمقراطية تحكم من خلالها مجتمعات من سكان قطاعات من الأراضي نفسها على المستوى المحلي... والذين يريدون إجبار البلديات على الاندماج مع بعضها البعض، يزعمون أن دافعهم هو تقوية البلديات. هذا النهج - حتى لو كانت نواياه طيبة - يقوض أسس ديمقراطياتنا الليبرالية، لأنه يقوض مفهوم أن تكون هناك أشكال من الحكم الذاتي موجودة خارج مؤسسات الحكومة المركزية»[(٢٦)].

وبصرف النظر عن كفاءة السوق وفاعليتها، هناك سبب غير مسلع للجوء إلى الحجم الأصغر؛ فأوستروم تخلص إلى أنه «في حين كانت الوحدات الأكبر حجماً جزءاً من الإدارة الفعالة للمدن... إلا أن الوحدات الصغيرة والمتوسطة الحجم كانت كذلك مكوناً ضرورياً»، وتضيف أن «الدور البناء لهذه الوحدات الأصغر حجماً... يحتاج لإعادة نظر جادة». والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف يمكن أن تنظم العلاقات بين الوحدات الأصغر حجماً؟ والإجابة بحسب فِنْسِنْت أوستروم هي «النظام المتعدد المراكز»، الذي تتمكن من خلاله «العديد من العناصر من إجراء تعديلات متبادلة تنظم العلاقات فيما بينها بنظام عام من القواعد يعمل كل عنصر من خلاله باستقلالية عن العناصر الأخرى»[(٢٧)].

(٢٦) Andrew Sancton, *The Assault on Local Government* (Montreal: McGill-Queen's University Press, 2000), p. 167.

ورد في: Ostrom, Ibid.

(٢٧) Vincent Ostrom, "Polycentricity-Part 1," in: Michael McGinnis, ed., *Polycentricity and Local Public Economies* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1999).

ورد في: Ostrom, Ibid.

إذاً فما هو الخطأ في هذه الصورة؟ الحجة كلها ترجع جذورها إلى ما يطلق عليه «فرضية تايبوت»، ما اقترحه تايبوت هو مدينة مشرذمة لكل جزء منها نظام ضريبي محلي خاص به ومجموعة معينة من الخدمات العامة للسكان المحتملين، الذين «يصوتون بتواجدهم»، فيختارون المكان الذي يقدم تلك التوليفة من الضرائب والخدمات التي تلبي احتياجاتهم وتفضيلاتهم(٢٨). للوهلة الأولى يبدو الاقتراح براقاً، المشكلة أنه كلما كنت أكثر غنى كان من الأسهل عليك الانتقال من مكان إلى آخر لاختيار ودفع تكاليف استبدال العقارات والأراضي؛ فيمكن أن يتوفر التعليم العام الممتاز، لكن على حساب أسعار أعلى للعقارات والضرائب، غير أن الفقراء سيحرمون من الوصول إلى التعليم العام الممتاز وسيجبرون على العيش حيث التعليم الأسوأ. والنتائج المتمثلة في إعادة إنتاج التمييز الطبقي والنفوذ من خلال الحكم متعدد المراكز تلائم تماماً الاستراتيجيات الطبقية للنيوليبرالية الخاصة بإعادة الإنتاج الاجتماعي.

ومثل العديد من المقترحات الراديكالية للحكم الذاتي اللامركزي، يتعرض اقتراح أستروم لخطر الوقوع في هذا المأزق تحديداً؛ فسياسات النيوليبرالية تفضل فعلياً اللامركزية الإدارية وتعظيم الحكم الذاتي المحلي. ويفتح ذلك من ناحية المجال الذي يمكّن القوى الراديكالية من زرع بذور أجندة أكثر ثورية بسهولة أكبر، لكن استيلاء الثورة المضادة على كوتشابامبا باسم الحكم الذاتي للقوى الرجعية في ٢٠٠٧ (حتى أجبرهم تمرد شعبي على الخروج) يشير إلى أن تبني العديد من التيارات اليسارية للمحلية والحكم الذاتي كاستراتيجية خالصة يمثل إشكالية. في الولايات المتحدة، أيدت قيادة مبادرة كليفلاند ـ التي احتفي بها باعتبارها مثالاً عملياً للحكم الذاتي للكومونة ـ انتخابَ حاكم جمهوري يميني متطرف معادٍ للنقابات.

اللامركزية والحكم الذاتي من الأدوات الرئيسة لإنتاج المزيد من عدم المساواة في ظل النيوليبرالية، لذلك اعتبرت المحاكم في ولاية نيويورك عدم المساواة في تقديم خدمات التعليم العام بين دوائر إدارية متباينة بشكل

---

(٢٨) Charles Tiebout, "A Pure Theory of Local Expenditures," *Journal of Political Economy* vol. 64, no. 5 (1956), pp. 416-424.

جذري فيما يتعلق بمواردها المالية أمراً غير دستوري، وأمرت المحاكم الولاية بالاتجاه إلى المزيد من المساواة في تقديم خدمة التعليم؛ ولم تفعل الولاية ذلك، وتستخدم الآن الطوارئ المالية كذريعة جديدة لتأخير اتخاذ إجراء بهذا الخصوص. لكن لاحظ جيداً، أن هذا النظام الفوقي والتفويض المخول بشكل هيراركي لمحاكم الولاية كان هو العامل الحاسم في فرض قدر أكبر من المساواة في المعاملة كحق دستوري. ولا تستبعد أوستروم وضع القواعد عن طريق مثل هذه القرارات الفوقية الهيراركية؛ فالعلاقات بين المجتمعات المستقلة والمحكومة ذاتياً ينبغي أن تؤسس وأن تنظم بطريقة ما، (ومن هنا جاءت إشارة فِنْسِنْت أوستروم إلى «القواعد المقررة»). لكننا تُركنا في الظلام فيما يتعلق بكيف يمكن أن تتشكل مثل هذه القواعد الفوقية؟ ومن الذي يضعها؟ وكيف يمكن أن تكون مفتوحة أمام المحاسبة الديمقراطية؟ في جميع مناطق الحضر بشكل عام تكون بعض مثل هذه القواعد (أو الممارسات العرفية) ضرورية وحاسمة، وعلاوة على ذلك لا يكفي أن توضع هذه القواعد وترسخ، بل يتعين أيضاً أن يفرض تنفيذها وأن تراقب بهمة (كما هو الحال في أي كومونة). ونحن لا نحتاج للنظر إلى أبعد من منطقة اليورو «متعددة المراكز» للعثور على مثال كارثي على ما يمكن أن يسير بشكل خاطئ: فكل الأعضاء يُفترض أن يلتزموا بالقواعد التي تحكم عجز موازناتهم، وعندما كسر أغلبهم هذه القواعد، لم يكن هناك سبيل لفرض الالتزام أو معالجة الاختلالات المالية التي ظهرت في ذلك الوقت بين الدول. ولا تختلف عن ذلك فيما يبدو محاولة حمل الدول على الالتزام بالمستويات المستهدفة لانبعاثات الكربون. وفي حين يصور الرد التاريخي على سؤال «من الذي عرض الكومونة في السوق المشتركة؟» على نحو صحيح باعتباره تجسيداً لكل ما هو خاطئ في أشكال الحكم الهيراركي، إلا أن البديل التصوري المتمثل في ألوف الألوف من البلديات المتمتعة بالحكم الذاتي ـ التي تدافع بشراسة عن استقلاليتها وعن قطاعها في حين تتفاوض إلى ما لا نهاية (ومما لا شك فيه بحدة) بشأن وضعها وسط تقسيمات العمل على مستوى أوروبا كلها ـ لا يبدو مغرياً.

لكن كيف يمكن للامركزية الراديكالية ـ وهي بالتأكيد هدف يستحق العناء ـ أن تنجح من دون أن تتشكل بعض السلطات الهيراركية الفوقية؟ إنها

ببساطة سذاجة أن نعتقد أن تعدد المراكز، أو أي شكل آخر من أشكال اللامركزية، يمكن أن ينجح من دون قيود هيراركية قوية وسلطة إنفاذ نشطة. الكثير من اليسار الراديكالي ـ خاصة من المقتنعين بالأناركية والحكم الذاتي ـ ليس لديهم حل لهذه المشكلة. إنَّ تدخل الدولة (ناهيك بالشرطة وسلطة الإنفاذ الحكومية) غير مقبول بالنسبة إليهم، كما أنهم ينكرون بشكل عام شرعية الدستورية البرجوازية. وبدلاً من ذلك، يظل لديهم أمل غامض وساذج في أن الفئات الاجتماعية التي نظمت علاقاتها بكوموناتها المحلية ستقوم بما هو صحيح بشكل مُرضٍ، أو تتلاقى بشكل مُرضٍ، حول بعض الممارسات المشتركة، من خلال التفاوض والتفاعل. ولكي يتحقق ذلك، يجب ألا تتكدر هذه الجماعات المحلية بأي تأثيرات خارجية لأفعالها على بقية العالم، وأن تتخلى عن المزايا المستحقة، الموزعة ديمقراطياً داخل الفئة الاجتماعية من أجل ضمان أو تكملة رفاهة الآخر القريب (ناهيك عن البعيد)، الذي يرزح، سواء نتيجة قرارات خاطئة أو سوء حظ، تحت وطأة حالة من الجوع والبؤس. ولا يوفر لنا التاريخ سوى القليل من الدلائل على أن عمليات إعادة التوزيع هذه يمكن أن تنجح إلا بشكل عرضي أو لمرة واحدة. لذلك، لا يمكن لأي شيء، أياً كان، أن يمنع تصاعد الفوارق الاجتماعية بين هذه المجتمعات. ويتفق ذلك تماماً مع مشروع النيوليبرالية، الذي لا يحمي فقط، بل يرعى ويفضل، هياكل السلطة الطبقية، (من النوع الواضح تماماً في الإحجام عن تمويل المدارس الحكومية في نيويورك).

يعي موراي بوكتشن تماماً هذه المخاطر، فقد كتب يقول إن «أجندة البلديات/المحليات التحررية قد تصبح بسهولة فارغةً من المضمون في أحسن الأحوال، أو تستخدم في غايات ضيقة خاصة جداً في أسوأ الأحوال». والحل الذي يطرحه هو «الكونفيدرالية». ففي حين تشكل المجالس البلدية التي تعمل من خلال الديمقراطية المباشرة قاعدة صنع القرار، تستبدل الدولة «بشبكة كونفيدرالية من المجالس البلدية؛ ويتحول الاقتصاد الإدماجي corporate economy إلى اقتصاد سياسي حقيقي تقوم فيه البلديات عبر تفاعلها مع بعضها البعض اقتصادياً وسياسياً، بحل مشاكلها المادية ككيانات تمثل المواطنين في مجالس مفتوحة». وتخضع هذه المجالس الكونفيدرالية لإدارة وحوكمة سياسات تقررها المجالس البلدية، ويكون المندوبون متاحين

للاستدعاء والمساءلة في أي وقت حسب رغبة المجالس البلدية. وتصبح المجالس الكونفيدرالية:

«هي السبيل لربط القرى والبلدات والأحياء والمدن داخل شبكات كونفيدرالية، فتنبع السلطة بالتالي من أسفل إلى أعلى وليس العكس. وفي الكونفيدراليات يتقلص تدفق السلطة من أسفل إلى أعلى مع اتساع نطاق المجلس الفيدرالي الذي يتراوح من حيث مساحات الأراضي من المحليات للأقاليم ومن الأقاليم إلى المناطق الأوسع»[٢٩].

اقتراح بوكتشن هو إلى حد بعيد أكثر الاقتراحات راديكالية وتطوراً في التعامل مع إنشاء الكومونات واستخدامها بشكل جماعي على نطاقات متنوعة، ويستحق أن يوضح في إطار الأجندة الراديكالية المناهضة للرأسمالية.

وتزداد هذه المسألة إلحاحاً بسبب اعتداء النيوليبرالية العنيف على تقديم القطاع العام للسلع العامة الاجتماعية على مدى ٣٠ عاماً مضت أو أكثر. ويتماثل ذلك مع اعتداء (الرأسمالية) الشامل «جذراً وفرعاً»[*] على حقوق وسلطة العمالة المنظمة، الذي بدأ من سبعينيات القرن الماضي (من تشيلي إلى بريطانيا)، وإن كان هذا الاعتداء قد ركز على تكاليف إعادة الإنتاج الاجتماعي للعمالة بشكل مباشر. فرأس المال يفضل منذ أمد بعيد التعامل مع تكلفة إعادة الإنتاج الاجتماعي باعتبارها عاملاً خارجياً ـ تكلفة لا يتحمل مسؤوليتها في السوق ـ لكن الحركة الاشتراكية الديمقراطية والتهديد الفعلي بظهور بديل شيوعي أجبرا رأس المال على اعتبار جزء من هذه التكلفة عنصراً داخلياً، إلى جانب بعض تكاليف العناصر الخارجية التي تعزى إلى التدهور البيئي، وقد استمر ذلك حتى نهايات عقد السبعينيات في العالم الرأسمالي المتقدم. ولكن، ومنذ عام ١٩٨٠ أو نحو ذلك، تمثل هدف السياسات النيوليبرالية في إلقاء عبء هذه التكاليف على عاتق كومونات

(٢٩) Murray Bookchin, *Urbanization without Cities: The Rise and Decline of Citizenship* (Montreal: Black Rose Books, 1992), chaps. 8 and 9.

(*) Root-and-branch المجاز الذي استخدمه ماركس في البيان الشيوعي للتدليل على القضاء على النظام برمته (المترجمة).

عالمية لإعادة الإنتاج الاجتماعي وتحسين البيئة، لتخلق، كما فعلت بالفعل، كومونات سلبية تجبر شعوباً كاملة على العيش فيها الآن. من الضروري إدراك أن قضايا إعادة الإنتاج الاجتماعي، والنوع الاجتماعي، والكومونات، مترابطة[٣٠]. وتمثلت الاستجابة من جانب رأس المال لظروف الأزمة العالمية بعد ٢٠٠٧، فبتنفيذ خطة تقشف عالمية شديدة الصرامة تقلص تقديم الخدمات العامة لدعم كل من إعادة الإنتاج الاجتماعي وتحسين البيئة، ومن ثَمَّ تقلص من صفات الكومونة من الناحيتين. واستغل رأس المال الأزمة كذلك في تسهيل أنشطة أكثر شراسة، تتمثل في استيلاء القطاع الخاص على المشاعات كشرط ضروري لإنعاش النمو. فاستخدام حق المصادرة لغرض عام على سبيل المثال في الاستيلاء على فضاءات لأغراض خاصة (في مقابل «المنفعة العامة» التي كانت تهدف إليها مثل هذه القوانين في الأساس) تمثل حالة تقليدية لإعادة تعريف الغرض العام، مثل رعاية الدولة للتنمية عن طريق القطاع الخاص.

فمن كاليفورنيا إلى اليونان، أدت الأزمة إلى خسائر في قيم الأصول الحضرية وحقوق الملكية للكتلة السكانية الساحقة، وقد تزامن ذلك مع امتداد سلطة رأس المال الشرسة على السكان من محدودي الدخل، ومن ثَمَّ المهمشين. كانت الأزمة، باختصار، تمثل هجوماً شاملاً على متطلبات إعادة الإنتاج الاجتماعي والكومونات البيئية، حيث يُستدرج من يعيشون بأقل من دولارين في اليوم - أي أكثر من مليارين من سكان العالم أو نحو ذلك - إلى التمويل متناهي الصغر «والذي يعد أسوأ أنواع القروض الثانوية وأعلاها خطراً على الإطلاق» لاستخراج الثروات منهم (مثلما حدث في سوق الرهن العقاري الأمريكي وقت موجة الإقراض الشرسة لأصحاب الجدارة الائتمانية المنخفضة وما أعقبها من حبس عقاري) من أجل طلاء منازل الأغنياء. والكومونات البيئية مهددة بالقدر نفسه، في حين أن الحلول المقترحة (مثل تبادل الكربون والتكنولوجيات البيئية الجديدة) لا تقترح سوى أن نخرج من الأزمة باستخدام نفس أدوات تراكم رأس المال وأسواق المضاربة التي

---

(٣٠) Silvia Federici, "Women, Land Struggles and the Reconstruction of the Commons," *Working USA: The Journal of Labor and Society*, vol. 14, no. 1 (2011), pp. 41-56.

أوجدت المشكلة في المقام الأول. ومن ثَمَّ فلا يوجد ما يدعو للاستغراب، ليس فقط من أنه مازال هناك فقراء، ولكن من أن أعدادهم تزيد بدلاً من أن تقل بمرور الوقت؛ فبينما كانت الهند على سبيل المثال تراكم سجلاً محترماً من معدلات النمو خلال هذه الأزمة، ارتفع عدد المليارديرات في البلاد من ٢٦ إلى ٦٩ مليارديراً في السنوات الثلاث الأخيرة، في حين زاد عدد سكان الأحياء الفقيرة إلى مثليه في السنوات العشر الأخيرة. وكان أثر التطوير الحضري مذهلاً، فارتفعت المباني السكنية المكيفة الهواء وسط الأحياء الحضرية البائسة المحرومة من الرعاية (المساكن الفقيرة في الحضر)، والتي يجاهد سكانها الفقراء من أجل صنع نوع من الوجود المقبول لأنفسهم.

لقد أدى تفكيك الأطر التنظيمية والضوابط ـ التي سعت حتى وإن كان ذلك بشكل غير كافٍ لتحجيم الميل للممارسات الشرسة لمراكمة رأس المال ـ إلى إطلاق العنان لمنطق «أنا وبعدي الطوفان» للتراكم المنفلت والمضاربات المالية، التي تحولت الآن إلى طوفان حقيقي من التدمير الخلاق، بما في ذلك ما حدث عبر عمليات الحضرنة الرأسمالية. ولا يمكن احتواء هذا الضرر أو الحد منه إلا عن طريق تبني المبادئ الاشتراكية في عملية إنتاج وتوزيع الفائض، وإنشاء كومونة جديدة للثروة مفتوحة للجميع. وفي هذا السياق تكتسب عملية إحياء خطاب ونظرية الكومونات دلالة إضافية؛ فإذا تراجع توفير الخدمات العامة التي تقدمها الدولة أو أصبح مجرد أداة لتراكم رأس المال الخاص (كما حدث في التعليم)، وإذا انسحبت الدولة من تقديمها، فليس هناك سوى استجابة واحدة ممكنة، وهي أن ينظم السكان أنفسهم لتوفير مشاعاتهم (كما حدث في بوليفيا، كما سنرى في الفصل الخامس)، فيصبح الاعتراف السياسي ـ بأن الكومونات يمكن أن تنتج وتتم حمايتها واستخدامها لأغراض المنفعة الاجتماعية ـ إطاراً عاماً لمقاومة السلطة الرأسمالية وإعادة النظر في سياسات التحول المناهض للرأسمالية.

لكن ما يهم هنا ليس مزيجاً معيناً من الترتيبات المؤسسية ـ التسييج من ناحية، وتوفير مجموعة متنوعة من الترتيبات الجماعية والمشتركة للملكية من ناحية أخرى ـ لكنه التأثير الموحد لعمل سياسي يعالج التدهور

المستمر في موارد العمالة والأرض (بما في ذلك الموارد المتضمنة في بيئة البناء نفسها) بيد رأس المال. في إطار هذه الجهود، سيكون لهذا «المزيج الغني من الأدوات»، الذي بدأت ألينور أوستروم في تحديده ليس فقط على المستويين العام والخاص، بل أيضاً على المستويات الجماعية والتشاركية والمتداخلة والهيراركية والأفقية والإقصائية والمفتوحة ـ دور رئيسي تلعبه في إيجاد سبل لتنظيم الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك من أجل تلبية احتياجات الإنسان ومطالبه على أساس غير رأسمالي. وهذا المزيج ليس من المعطيات، بل يجب تشييده. والمسألة ليست الوفاء بمتطلبات التراكم من أجل التراكم من جانب الطبقة التي تستولي على الثروة المشتركة من الطبقة التي تنتجها. فالعودة إلى طرح الكومونات كمسألة سياسية يجب أن يتكامل كلياً مع النضال المناهض للرأسمالية بشكل محدد للغاية. لكن للأسف، فإن فكرة الكومونات (مثل الحق في المدينة) من السهل على القوى السياسية القائمة الاستيلاء عليها كما تستولي المصالح العقارية على القيمة المستخرجة من كومونة حضرية فعلية. المسألة إذاً، هي تغيير كل ذلك وإيجاد طرق مبتكرة لاستخدام سلطة العمل الجماعي من أجل الصالح العام، والحفاظ على القيمة المنتجة تحت سيطرة العمالة التي أنتجتها.

يتطلب ذلك هجوماً سياسياً مزدوجاً على محورين، تجبر من خلاله الدولة على تقديم المزيد والمزيد من الخدمات العامة للأغراض العامة، إلى جانب التنظيم الذاتي للسكان جميعهم ليسيطروا ويستخدموا ويستكملوا تلك الخدمات العامة بشكل ينشر ويعزز خصائص الكومونات غير المسلعة لإعادة الإنتاج والحفاظ على البيئة. ويصبح من ثَمَّ إنتاج واستخدام وحماية الخدمات العامة والكومونات الحضرية في مدن مثل مومباي وساو باولو وجوهانسبورغ ولوس أنجلوس وشنغهاي وطوكيو قضية محورية يتعين على الحركات الاشتراكية الديمقراطية معالجتها. ويحتاج ذلك إلى خيال وتعقيد أكبر من المتاح حالياً في النظريات الراديكالية السائدة عن الكومونات، والتي يجري تداولها في الوقت الراهن، خاصة وأن هذه الكومونات يجري إنتاجها باستمرار والاستيلاء عليها عن طريق الأشكال الرأسمالية للحضرنة. وقد بدأ الآن فقط الاعتراف بدور الكومونات في تشكيل المدينة وفي سياسات

الحضر، والعمل وفقاً لمقتضاها، سواء نظرياً أو في عالم الممارسة الراديكالية. وهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، لكن هناك أيضاً الكثير من الدلائل في الحركات الاجتماعية الحضرية التي تظهر في مختلف أرجاء العالم على أن هناك الكثير من الناس وكتلة حرجة من الطاقة السياسية المتوفرة للقيام بذلك.

الفصل الرابع

فن الإيجار/العائدات(*)

ارتفع بدرجة كبيرة عدد العاملين في الأنشطة الثقافية والإنتاج الثقافي في العقود القليلة الماضية (من ١٥٠ ألف فنان مسجل في منطقة مدينة نيويورك المتروبوليتانية في أوائل الثمانينيات إلى أكثر من مثلي هذا الرقم الآن)، وهو مستمر في الزيادة. يشكل هؤلاء النواة الإبداعية لما يسميه دانيال بل Daniel Bell «الكتلة الثقافية» (ليسوا المبدعين، بل من ينقلون الثقافة عبر وسائل الإعلام وغيرها)[1]، وقد تحولت مواقفهم السياسية على مر السنين. في الستينيات كانت كليات الفنون بؤراً للنقاشات الراديكالية، إلا أن عمليات التسكين والتأكيد على المهنية التي مرت بها لاحقاً حدت بشدة من السياسات التحريضية. وعلى الرغم من أن الاستراتيجية والفكر الاشتراكي ربما يحتاجان إلى إعادة تشكيل، يعد بالتأكيد تنشيط هذه المؤسسات كمراكز للمشاركة السياسية وتعبئة القوى السياسية والتحريضية لمنتجي الثقافة هدفاً يستحق العناء بالنسبة إلى اليسار. وعلى الرغم من أن الطابع التجاري وحوافز السوق هي المهيمنة من دون شك هذه الأيام، إلا أن هناك العديد من التيارات الفرعية المعارضة والاستياء الذي يمكن رصده بين منتجي الثقافة، مما يجعله تربة خصبة للتعبير النقدي والتحريض السياسي لإنتاج نوع جديد من الكومونات.

(*) Rent من معانيها إيجار، وكذلك عائد أو ريع، ولكن هارفي استخدمها في أغلب المواقع بمعنى عائد أو ريع (المترجمة).

(١) Daniel Bell, *The Cultural Contradictions of Capitalism* (New York: Basic Books, 1978), p. 20; David Harvey, *The Condition of Postmodernity* (Oxford: Basil Blackwell, 1989), pp. 290-291 and 347-349, and Brandon Taylor, *Modernism, Postmodernism, Realism: A Critical Perspective for Art* (Winchester: Winchester School of Art Press, 1987), p. 77.

الثقافة شكل من أشكال الكومونات، وأصبحت سلعة من نوع ما، هذا أمر لا يمكن إنكاره. لكن هناك اعتقاد على نطاق واسع بأن شيئاً خاصاً جداً موجود في منتجات وأحداث ثقافية معينة (سواء كان في مجال الفنون، أو المسرح، أو الموسيقى، أو السينما، أو العمارة، أو على نطاق أوسع في أساليب الحياة المحلية، والموروثات، والذاكرة الجمعية، والمجتمعات المؤثرة) ليميزها عن غيرها من السلع مثل القمصان والأحذية. وعلى الرغم من أن الحدود الفاصلة بين هذين النوعين من السلع غير واضحة المعالم بدرجة كبيرة (وربما متزايدة)، مازالت هناك أسس للتوصل إلى فصل تحليلي فيما بينها. قد يكون بالطبع أننا نميز المنتجات والأحداث الثقافية لأننا لا نتحمل التفكير فيها سوى باعتبارها أصيلة بشكل مختلف، وتقع في مرتبة أعلى من الإبداع والمعنى الإنساني بالمقارنة بتلك السلع التي تنتج في المصانع وتستهلك على نطاق واسع، ولكن حتى عندما نستبعد رواسب التفكير من قبيل التمني (المدعوم غالباً بأيديولوجيات قوية)، يظل شيء خاص جداً متبقياً لدينا عن تلك المنتجات التي توصف بأنها «ثقافية»؛ فاستديوهات الفن وقاعات المعارض والمقاهي والحانات التي يتجمع فيها الموسيقيون ليعزفوا، ليست مثل متاجر الملابس لمجرد أنها تشبهها في أنها لا يمكنها البقاء إلا إذا حققت ربحاً كافياً لدفع الإيجار. إذاً كيف يمكن أن يتوافق وضع السلعة للعديد من هذه الظواهر مع طبيعتها الخاصة؟.

العائد الاحتكاري والمنافسة

بالنسبة إلى المنتجين الثقافيين أنفسهم، الذين عادة ما يهتمون أكثر بالنواحي الجمالية (وأحياناً يتبنون فكرة الفن من أجل الفن) وبالقيم الوجدانية وبالحياة الاجتماعية وشؤون القلب، ربما يكون تعبير مثل «العائد الاحتكاري» تقنياً للغاية، وأفقر من أن يتحمل دلالات تتجاوز حسابات الممول، أو المطور، أو المضارب العقاري، أو صاحب العقار؛ لكنني آمل في أن أُظهر أن له دلالة أكبر، يمكن إذا ما وضعت في إطارها الصحيح أن تولد تفسيرات غنية للعديد من المعضلات العملية والشخصية التي تظهر في العلاقة بين العولمة الرأسمالية، والتطورات السياسية والاقتصادية المحلية،

وتطور المعاني الثقافية والقيم الجمالية[٢].

تستند كل العائدات إلى سلطة احتكار ملاك من القطاع الخاص لأصول معينة، وينشأ العائد الاحتكاري لأن الفاعلين الاجتماعيين يمكنهم تحقيق دخل يتدفق بشكل منتظم على مدى فترة زمنية ممتدة بفضل سيطرتهم الحصرية على عنصر قابل للتداول بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن يكون هذا العنصر من نَواحٍ معينة فريداً من نوعه وغير قابل للتكرار. وهناك حالتان يمكن أن تتصدّر فيهما فئة العائد الاحتكاري الواجهة؛ تنشأ **الحالة الأولى** لأن الفاعلين الاجتماعيين يسيطرون على مورد، أو سلعة، أو موقع ما يتمتع بجودة خاصة، يمكّنهم بحكم ارتباطه بنشاط معين من استخراج عائدات احتكارية من الراغبين في استخدامه. وفي مجال الإنتاج يقول ماركس: إن المثال الأكثر وضوحاً هو مثال الكروم التي تنتج نبيذاً من نوعية خاصة جداً تمكن من بيعه بسعر احتكاري، في هذه الظروف «يخلق السعر الاحتكاري العائد»[٣]. وفيما يخص الموقع، سيكون الأمر متعلقاً (بالنسبة إلى الرأسمالي التجاري) بتوسطه، فلنقل مثلاً لشبكة المواصلات والاتصالات، أو قربه (في حالة سلسلة فنادق) لمنطقة تركز نشاط معين (مثل منطقة البنوك والمؤسسات المالية). ويكون الرأسمالي التجاري أو المستثمر في قطاع الفنادق على استعداد لدفع قسط للأرض بسبب سهولة الوصول إليها.

هذه هي الحالات غير المباشرة للعائد الاحتكاري؛ فليست الأرض كمورد، أو الموقع ذو الخصائص الفريدة هو ما يجري بيعه، بل السلعة أو الخدمة التي تنتج من خلال استخدامهما. في **الحالة الثانية** يجري تداول الأرض أو الأصل بشكل مباشر (مثلاً عندما يُباع كرم عنب أو أصل عقاري قيّم لرأسماليين أو ممولين متعددي الجنسيات لأغراض المضاربة). ويمكن أن تخلق الندرة من حجب الأرض أو المورد أو الأصل عن الاستخدامات الراهنة والمضاربة على قيمه المستقبلية. ويمكن أن يمتد العائد الاحتكاري من هذا النوع إلى ملكية الأعمال الفنية، مثل لوحة لرودان أو بيكاسو، والتي

(٢) The general theory of rent to which I am appealing is presented in: David Harvey, *The Limits to Capital* (Oxford: Basil Blackwell, 1982), chap. 11.

(٣) Karl Marx, *Capital* (New York: International Publishers, 1967), vol. 3, pp. 774-775.

يمكن أن تباع وتشترى كاستثمارات (وهو ما يحدث بشكل متزايد). إن تفرد لوحة بيكاسو أو الموقع هو ما يشكل أساس السعر الاحتكاري في هذه الحالة.

وعادة ما يتقاطع هذان الشكلان من العائد الاحتكاري؛ فكرم العنب (بقصره الفريد وتصميمه البديع) المشهور بنبيذه الفاخر يمكن أن يُباع بسعر احتكاري بشكل مباشر، وكذلك يمكن أن يباع النبيذ الفاخر ذو النكهة الفريدة الذي ينتج منه؛ ولوحة بيكاسو يمكن شراؤها لتحقيق مكسب رأسمالي ثم تأجيرها لشخص آخر لعرضها لتحقيق عائد احتكاري؛ كما أن الموقع القريب من منطقة البنوك والمؤسسات المالية يمكن أن يباع بشكل مباشر وبشكل غير مباشر مثلاً لسلسلة فنادق تستخدمه لأغراضها الخاصة. لكن الفرق بين هذين الشكلين للعائد مهم؛ فمن المستبعد مثلاً (ولكن ليس من المستحيل) أن تباع كنيسة وست مينستر أو قصر باكينغهام بشكل مباشر (فحتى أشد المتحمسين للخصخصة قد يحجمون عن ذلك)، إلا أنهما يمكن، بل ويتم تداولهما بوضوح من خلال الممارسات التسويقية لقطاع السياحة، (أو في حالة قصر باكينغهام عن طريق الملكة).

هناك تناقضان مرتبطان بفئة العائد الاحتكاري، وكلاهما مهم للفكرة التي سيجري عرضها. أولاً، في حين أن التفرد والخصوصية مهمان للغاية لتعريف «الصفات الخاصة» إلا أن متطلبات القابلية للتداول تعني ألا يكون هذا العنصر متفرداً أو خاصاً بدرجة تخرجه كلياً من الحسابات النقدية؛ فلوحة بيكاسو يجب أن تكون لها قيمة نقدية، وكذلك أعمال مونيه، ومانيه، وفنون الشعوب الأصلية، والتحف الأثرية، والمباني التاريخية، والمعالم الأثرية، والمعابد البوذية، وتجربة التنزه في قارب في كولورادو، أو أن تزور إسطنبول، أو أن تكون على قمة جبل إيفرست. وتوجد صعوبة هنا، وهو ما يتضح من هذه القائمة، فيما يتعلق بـ «تشكيل السوق»؛ فعلى الرغم من أن الأسواق تشكلت حول الأعمال الفنية، وبدرجة ما حول التحف الأثرية، مازال من الواضح أن العديد من العناصر في هذه القائمة يصعب إدراجها بشكل مباشر في السوق (هذه هي مشكلة كنيسة وست مينستر)، بل إن العديد من العناصر يصعب حتى تداولها بشكل غير مباشر.

التناقض هنا هو أنه كلما زادت سهولة تسويق هذه العناصر قلّت خصوصيتها وتفردها. في بعض الأحيان، يكون التسويق نفسه هو ما يميل لتدمير التفرد والخصوصية (خاصة إذا كانت تعتمد على صفات مثل أنها تنتمي للحياة البرية أو النائية، أو لنقاء تجربة جمالية، أو ما إلى ذلك). بشكل عام، عندما يسهل تسويق مثل هذه العناصر والأحداث، (ويسهل تقليد الأجانب لها، أو اصطناعها، أو تزويرها)، تقل قدرتها على أن تكون أساساً لعائد احتكاري. وأنا أضع في اعتباري هنا مثال الطالبة التي اشتكت من أن تجربتها في أوروبا تبدو ضحلة إذا ما قورنت بتجربة عالم ديزني:

«في عالم ديزني الدول كلها قريبة من بعضها البعض، ويعرضون لك الأفضل في كل دولة. أوروبا مملة. الشعوب تتحدث لغات غريبة، وكل شيء متسخ. في بعض الأحيان لا ترى أي شيء مثير للاهتمام في أوروبا لأيام، لكن في عالم ديزني، يحدث شيء مختلف طول الوقت، والناس سعداء. إنها أكثر إمتاعاً بكثير. إنها مصممة بشكل جيد»(٤).

وبقدر ما قد يبدو ذلك الحكم مثيراً للضحك، إلا أنه من الحكمة تأمل كيف تسعى أوروبا لإعادة تصميم نفسها بمعايير ديزني (وليس فقط لصالح السياح الأمريكيين). ولكن ـ وهذا هو جوهر التناقض ـ كلما تحولت أوروبا إلى ما يشبه عالم ديزني قلَّ تميزها وتفردها، فهذا التماثل الفاتر الذي يتماشى مع التسليع الخالص يمحو الميزة الاحتكارية، فتصبح المنتجات الثقافية مجرد سلعة لا تختلف عن أي سلعة عامة. كتب فولفغانغ هوغ «التحول الحديث الذي شهدته السلع الاستهلاكية لتصبح منتجات شركات، أو (مواداً ذات علامات تجارية) تحتكر القيمة الجمالية... حل بدرجة كبيرة محل المنتجات الأولية أو البدائية أو (التي لا تحمل علامة تجارية»)، ولهذا السبب تمد «الجماليات السلعية» حدودها «أكثر فأكثر في عالم الصناعات الثقافية»(٥).

---

(٤) ورد في:

Douglas Kelbaugh, *Common Place: Toward Neighborhood and Regional Design* (Seattle: University of Washington Press, 1997), p. 51.

(٥) Wolfgang Haug, "Commodity Aesthetics," (Working Papers Series, Department of Comparative American Cultures, Washington State University, 2000), p. 13.

لكن على العكس من ذلك، يسعى كل رأسمالي إلى إقناع المستهلكين بالصفات الفريدة وغير القابلة للتكرار للسلعة التي يعرضها (عن طريق العلامة التجارية والإعلانات وما شابه). وتهدد الضغوط من الجانبين بسحق صفات التفرد التي تشكل أساس العائدات الاحتكارية. فإذا كان لهذه العائدات الاحتكارية أن تتحقق وتستمر، يتعين إيجاد طريقة للحفاظ على تفرد وخصوصية بعض السلع والأماكن بما يكفي للحفاظ على التفوق الاحتكاري في اقتصاد مسلع تحتدم فيه المنافسة الضارية، (وسوف أبحث في وقت لاحق فيما قد يعنيه ذلك).

لكن لماذا في عالم النيوليبرالية، حيث يفترض أن الأسواق المتنافسة هي المهيمنة، يجري تقبل الاحتكارات أياً كان نوعها، ناهيك عن اعتبارها أمراً مرغوباً فيه؟ نحن هنا نواجه التناقض الثاني، الذي هو في الأساس، الصورة المعكوسة للأول. فالمنافسة، كما لاحظ ماركس منذ فترة طويلة، عادة ما تميل للاحتكار (أو احتكار القلة) ببساطة، لأن البقاء للأقوى في حرب يخوضها الجميع ضد الجميع يقضي على الشركات الأضعف[٦]. وكلما زادت حدة المنافسة تسارع الاتجاه نحو احتكار القلة إن لم يكن الاحتكار. ومن ثَمَّ فإنه ليس من قبيل المصادفة أن تحرير الأسواق والاحتفال بالمنافسة في الأسواق في السنوات الأخيرة أدى إلى تركز كبير لرأس المال (مايكروسوفت، روبرت مردوخ، برتلسمان، والخدمات المالية، وموجة من عمليات الاستحواذ والدمج والتوحيد في شركات الطيران، وتجارة التجزئة، وحتى في الصناعات القديمة مثل السيارات، والنفط، وما شابه ذلك). ولطالما اعتبر هذا الميل من الصفات المزعجة لديناميات الرأسمالية ـ وكنتيجة لذلك ظهر تشريع مكافحة الاحتكارات في الولايات المتحدة ومهمة لجان الاحتكارات والاندماجات في أوروبا، لكنها دفاعات ضعيفة في مواجهة قوة ساحقة.

وما كان يمكن أن يكون لهذه الدينامية الهيكلية هذه الأهمية لولا حقيقة أن الرأسماليين يحصدون النفوذ الاحتكاري، لذلك فهم يحققون سيطرة بعيدة المدى على الإنتاج والسوق، ومن ثَمَّ يحققون استقرار بيئة العمل بما يسمح

(٦) Marx's views on monopoly rent are summarized in: Harvey, *The Limits to Capital*, chap. 5.

بالحساب العقلاني والتخطيط للمدى البعيد، والحد من المخاطر وعدم التيقن، وهم بذلك، بشكل عام، يضمنون لأنفسهم وجوداً سلمياً نسبياً، لا يكدر صفوه شيء. فقد كان لـ «اليد الظاهرة للشركة»، كما يسميها الفريد شاندلر، أهمية أكبر بكثير للجغرافيا التاريخية للرأسمالية من «اليد الخفية للسوق»، التي تحدث عنها بالأساس آدم سميث، وجرى الاحتفاء بها حتى الغثيان أمام أعيننا في السنوات القليلة الماضية باعتبارها قوة التوجيه في الفكر النيوليبرالي للعولمة المعاصرة(٧).

وهنا تتضح الصورة المعكوسة للتناقض الأول بشكل جلي للرائي: فعمليات السوق تعتمد بالأساس على الاحتكار الفردي للرأسماليين (بجميع أنواعهم) لوسائل الإنتاج، بما فيها التمويل والأرض. ويتعين أن نتذكر أن كل أنماط الريع هي عائدات القوة الاحتكارية للملكية الخاصة لأحد الأصول الحيوية، مثل الأرض أو براءة الاختراع. ومن ثَمَّ فإن القوة الاحتكارية للملكية الخاصة هي نقطة البداية، وكذلك نقطة النهاية لكل نشاط رأسمالي. ويوجد حق قانوني غير قابل للتداول في الأساس الحقيقي لكل تبادل تجاري رأسمالي، مما يجعل خيار عدم التداول (الاكتناز، والحجب، والبخل) مشكلة أساسية في الأسواق الرأسمالية. لذلك فإن المنافسة الخالصة في السوق، والتداول الحر للسلع، والرشاد الكامل في الأسواق، هي أدوات نادرة نوعاً ما، وغير مستقرة بشكل مزمن لتنسيق قرارات الإنتاج والاستهلاك. والمشكلة هي الحفاظ على تنافسية كافية في العلاقات الاقتصادية مع الإبقاء على الامتيازات الاحتكارية الفردية والطبقية للملكية الخاصة التي تمثل أساس الرأسمالية كنظام سياسي واقتصادي.

وتحتاج هذه النقطة الأخيرة لمزيد من التوضيح لتقربنا من الموضوع محل البحث؛ فهناك فرضية منتشرة على نطاق واسع على الرغم من خطئها، مفادها أن نقطة الذروة بالنسبة إلى القوة الاحتكارية الكبيرة تظهر بصورة أوضح في تمركز وتركز رأس المال في الشركات العملاقة. وعلى العكس من ذلك، يفترض على نحو خاطئ مرة أخرى أن وجود الشركات صغيرة

(٧) Alfred Chandler, *The Visible Hand: The Managerial Revolution in American Business* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1977).

الحجم يعد علامة على حالة تنافسية في السوق. وبهذا المقياس، تصبح الرأسمالية، التي كانت ذات يوم تنافسية، أكثر ميلاً للاحتكار بمرور الوقت. وينتج هذا الخطأ جزئياً بسبب تطبيق سطحي جداً لحجة ماركس فيما يتعلق «بقانون الميل لتمركز رأس المال»، والذي يتجاهل حجته المضادة القائلة بأن المركزية «ستجلب قريباً انهيار نمط الإنتاج الرأسمالي لولا وجود الميول المضادة، ذات التأثير المستمر الدافع نحو اللا مركزية»[٨]. يتدعم هذا الخطأ كذلك بنظرية اقتصادية عن الشركة التي تتجاهل بشكل عام سياقها المكاني وموقعها، على الرغم من أنها تقبل (في تلك المناسبات النادرة التي تتطرق فيها للمسألة) أن ميزة الموقع تتضمن «منافسة احتكارية».

في القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، كان صانع البيرة والخباز وصانع الشمع محميين بدرجة ما من المنافسة في الأسواق المحلية بسبب ارتفاع تكاليف النقل، وكانت القوى الاحتكارية المحلية منتشرة في كل مكان (حتى وإن كانت الشركات صغيرة الحجم)، ويصعب للغاية كسر سطوتها الاحتكارية، وذلك في كل المجالات، من الطاقة إلى الإمدادات الغذائية. وبهذا المقياس تكون رأسمالية القرن التاسع عشر الصغيرة النطاق أقل تنافسية بكثير مما هي عليه الآن. ولكن، وعند هذه المرحلة، تتدخل الظروف المتغيرة للمواصلات والاتصالات باعتبارها عوامل محددة حاسمة؛ فمع تقلص الحواجز المكانية مع ميل الرأسمالية «للقضاء على المسافة عبر الزمن» فقدت العديد من الصناعات والخدمات المحلية حمايتها المحلية وميزتها الاحتكارية[٩]، وأجبرت على المنافسة مع منتجين من مواقع أخرى - قريبة نسبياً في بادئ الأمر، وأبعد كثيراً مع مرور الوقت.

وتعد الجغرافيا التاريخية لصناعة البيرة مثالاً توضيحياً في هذا الصدد. ففي القرن التاسع عشر كان أغلب الناس يحتسون البيرة المحلية، فلم يكن

---

(٨) Marx, *Capital*, vol. 3, p. 246, and Harvey, Ibid., chap. 5.

(٩) Karl Marx, *Grundrisse* (London: Penguin, 1973), pp. 524-539.

من أجل تفسير عام لهذه الحجة، انظر:

David Harvey: Ibid., chap. 12, and *The Condition of Postmodernity*, part 3.

ومن أجل تطبيق محدد لهذا المفهوم، انظر:

William Cronon, *Nature's Metropolis: Chicago and the Great West* (New York: Norton, 1991).

أمامهم خيار آخر. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر تحول إنتاج واستهلاك البيرة في بريطانيا إلى مستوى المقاطعات بدرجة كبيرة، وظل كذلك حتى ستينيات القرن العشرين (ولم يكن يسمع عن الواردات الأجنبية في ذلك الوقت باستثناء بيرة جينيس). وبعد ذلك أصبحت السوق وطنية (فظهرت بيرة نيوكاسيل براون وسكوتيش يونجر في لندن والجنوب) قبل أن تصبح عالمية (فاجتاح المستورد الأسواق فجأة). فإذا شرب أحد البيرة المحلية الآن يكون ذلك بمحض اختياره، ويرجع ذلك عادة إلى مزيج من التعلق المبدئي بالمحلية وبعض الخواص المميزة للبيرة (استناداً إلى تقنية الصنعة أو المياه أو غيرها) التي تميزها عن غيرها. هناك حانات في مانهاتن حيث يمكنك احتساء أنواع مختلفة من البيرة المحلية من مختلف أنحاء العالم!

من الواضح أن الفضاء الاقتصادي للمنافسة تغير، سواء من حيث الشكل أو النطاق، بمرور الوقت، فقد قلصت موجة العولمة الأخيرة بدرجة كبيرة الحماية الاحتكارية التي نجمت تاريخياً عن ارتفاع تكلفة النقل والاتصالات، كما أن رفع الحواجز المؤسسية أمام التجارة (الحمائية) قلصت كذلك العائدات الاحتكارية التي يمكن الحصول عليها عن طريق إبعاد المنافسة الأجنبية. لكن الرأسمالية لا يمكنها الاستغناء عن القوى الاحتكارية، وتتعطش إلى وسائل حشدها، ومن ثَمَّ فإن السؤال المطروح على جدول الأعمال هو: كيف يمكن حشد القوى الاحتكارية في ظل وضع تقلصت فيه بدرجة كبيرة إن لم تكن ألغيت إجراءات الحماية التي يوفرها ما يطلق عليه «الاحتكارات الطبيعية» للمسافة والمكان، والحمائية السياسية للحدود الوطنية والتعريفات الجمركية؟

والإجابة الواضحة هي تركيز رأس المال في شركات عملاقة، أو تشكيل تحالفات مرنة (كما هو الحال في صناعات الطيران والسيارات) التي تهيمن على الأسواق. وقد رأينا الكثير من ذلك. أما المسار الثاني، فهو العمل على تأمين، وبشكل أكثر صرامة، الحقوق الاحتكارية للملكية الخاصة، من خلال قوانين التجارة الدولية التي تنظم التجارة العالمية كلها؛ ونتيجة لذلك أصبحت براءات الاختراع، أو ما يطلق عليه «حقوق الملكية الفكرية»، مجالاً متسعاً للنضال تتأكد من خلاله قوى الاحتكار بشكل عام؛ فصناعة الأدوية، لكي نأخذ مثالاً نموذجياً، قد اكتسبت قوى احتكارية غير

عادية، جزئياً عن طريق تمركز هائل لرأس المال، وجزئياً عن طريق حماية براءات الاختراع واتفاقات الترخيص، وهي تسعى بضراوة لمراكمة المزيد من السلطات الاحتكارية عبر سعيها لترسيخ الاعتراف بحقوق ملكيتها على الأصول الوراثية من كل الأنواع، (ومنها أنواع نادرة من النباتات في الغابات الاستوائية المطيرة، يقوم السكان الأصليون تقليدياً بجمعها). فمع تقلص الامتيازات الاحتكارية من أحد المصادر، نشهد العديد من المحاولات للحفاظ عليها وحشدها من مصادر أخرى.

ولا يمكنني هنا استعراض كل هذه الميول، لكنني أرغب على أي حال في النظر عن كثب في جوانب هذه العملية التي تؤثر بشكل أكثر مباشرة على مشاكل التنمية المحلية والأنشطة الثقافية. أود أن أوضح أولاً أن هناك صراعات مستمرة على تعريف القوى الاحتكارية التي يمكن أن تتعلق بالموقع أو المحليات، وأن فكرة «الثقافة» تتشابك أكثر فأكثر مع محاولات تأكيد هذه القوى الاحتكارية تحديداً، لأن المطالبات المتعلقة بالتفرد والأصالة تصاغ بشكل أفضل باعتبارها مطالبات ثقافية مميزة وغير قابلة للتكرار. وأبدأ هنا بالمثال الأكثر وضوحاً على الريع الاحتكاري، وهو «مزرعة الكرم التي تنتج نبيذاً ذا جودة عالية يمكن بيعه بسعر احتكاري».

مغامرات في تجارة النبيذ

تجارة النبيذ، مثل البيرة، ازدادت تدويلاً على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وأنتجت ضغوط المنافسة الدولية بعض الآثار الغريبة؛ فتحتَ ضغط من الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، وافق منتجو النبيذ الدوليون (بعد معارك قانونية طويلة ومفاوضات مكثفة) على التخلي تدريجياً عن استخدام «تعبيرات تقليدية» في أسماء العلامات التجارية للنبيذ، مثل «شاتو chateau»، و«دومين domaine»؛ وكذلك تعبيرات عامة، مثل «شمبانيا champagne»، و«بورجوندي burgundy»، و«شابلي chablis»، و«سوترن sauterne». وبهذه الطريقة تسعى صناعة النبيذ الأوروبية بقيادة الفرنسيين للحفاظ على العوائد الاحتكارية بإصرارها على الفضائل المميزة للأرض والمناخ والتقاليد (والتي تندرج كلها تحت مصطلح فرنسي واحد هو("terroir"))، وتميز منتجها المرخص باسم تجاري. وتؤكد تجارة النبيذ الفرنسية، مدعومة بقيود مؤسسية

مثل هيئة «الرقابة على الأسماء»، على أصالة وخصوصية منتجها، اللتين تضمنان التفرد الذي يستند إليه العائد الاحتكاري.

كانت أستراليا واحدة من البلدان التي وافقت على هذه الخطوة، والتزمت شركة شاتو تابيلك في فيكتوريا بإسقاط كلمة «شاتو» من اسمها التجاري، أعلنت بابتهاج: «نحن فخورون بأننا أستراليون ولا نحتاج لاستخدام تعبيرات من دول أخرى وثقافات زمن انقضى»، ولتعويض ذلك حددت عاملين قالت إنهما يوفران عند دمجهما معاً «وضعاً متميزاً في عالم النبيذ»؛ فمنطقة صناعة النبيذ هناك واحدة من ست مناطق فقط على مستوى العالم يتأثر مناخها بشدة بكتلة المياه الداخلية (العديد من البحيرات التي تبرد الطقس)، وأراضيها من نوع فريد (غير موجود سوى في منطقة أخرى في فيكتوريا)، توصف بأنها ذات طمي رملي أحمر اللون بتأثير تركز كبير لأكسيد الحديد «ذي التأثير الإيجابي على جودة العنب، والذي يضيف ميزة إقليمية خاصة لنبيذنا»؛ وهذان العاملان يتحدان معاً لتعريف منطقة «بحيرات ناجامبي» باعتبارها منطقة مميزة لإنتاج النبيذ، (ويفترض أن يتم التصديق على ذلك من قبل لجنة المؤشرات الجغرافية لشركات النبيذ والبراندي الأسترالية، التي تشكلت لتحديد المناطق المميزة لإنتاج النبيذ في مختلف أرجاء أستراليا). وتكرس تابليك بذلك مطالبة مضادة بأسعار احتكارية على أساس خليط فريد من الظروف البيئية في منطقتها، وتفعل ذلك بشكل يوازي وينافس مزاعم التفرد التي يعبر عنها منتجو النبيذ الفرنسي بمصطلحي «terroir» و«domaine»[١٠].

لكننا نواجه هنا التناقض الأول؛ فكل النبيذ قابل للتداول، ومن ثَمَّ، نوعاً ما، قابل للمقارنة، أياً كان المكان الذي جاء منه. انظر في كتابات روبرت باركر «Wine Advocate (محامي النبيذ)»، التي ينشرها بانتظام؛ باركر يقيم النبيذ حسب المذاق، ولا يولي اهتماماً خاصاً بما يطلق عليه «terroir» أو أي مطالبات ثقافية ـ تاريخية أخرى، فهو مشهور باستقلاليته (أغلب الكتابات الإرشادية الأخرى مدعومة بقطاعات مؤثرة في صناعة النبيذ)، إنه

(١٠) Tahbilk Wine Club, *Wine Club Circular*, vol. 15 (June 2000), Tahbilk Winery and Vineyard, Tahbilk, Victoria, Australia.

يصنف الخمر وفقاً لمقياس يعتمد على ذوقه الخاص، وله متابعون كثيرون في الولايات المتحدة، وهي سوق كبيرة؛ فإذا أعطى نبيذ شاتو من بوردو ٦٥ نقطة وأعطى نبيذاً أسترالياً ٩٥ نقطة، تتأثر الأسعار، لذلك يرتعد منه منتجو نبيذ بوردو، فقد رفعوا دعاوى قضائية ضده، وشوهوا سمعته، وضايقوه، بل إنهم اعتدوا عليه جسدياً؛ فهو يتحدى قواعد عوائدهم الاحتكارية[١١].

يمكننا أن نخلص إلى أن المطالبات الاحتكارية بقدر ما هي نتاج «تأثير الخطاب» ومحصلة صراع، بقدر ما هي انعكاس لصفات المنتج. لكن إذا ما تم التخلي عن لغة التروار «terroir» والتقاليد، فما نوع الخطاب الذي يمكننا استخدامه بدلاً من ذلك؟ لقد اخترع باركر وآخرون غيره من العاملين في قطاع صناعة النبيذ في السنوات القليلة الماضية لغة يوصف فيها النبيذ بعبارات مثل: «بنكهة الخوخ والبرقوق مع نفحة من الزعتر والكشمش»؛ اللغة تبدو غريبة، إلا أن هذا التحول في لغة الخطاب، والذي يتزامن مع تزايد المنافسة الدولية والعولمة في تجارة النبيذ، يلعب دوراً مميزاً، فهو يعكس تسليع استهلاك النبيذ وفقاً لخطوط موحدة.

لكن استهلاك النبيذ له العديد من الأبعاد التي يمكن أن تفتح مسارات للاستغلال المربح، فهو بالنسبة إلى الكثيرين تجربة جمالية، تتجاوز مجرد متعة احتساء نبيذ جيد مع تناول طعام مناسب (بالنسبة إلى البعض)، حيث تكمن فيها كل أنواع المرجعيات المبطنة داخل التقاليد الغربية، والتي يرجع بعضها إلى الأساطير (ديونيسوس وباخوس)، والدين (دم يسوع وطقوس القربان)، وتقاليد الاحتفالات والمناسبات، والشعر، والغناء، والأدب؛ كما أن المعرفة بالنبيذ والتقدير «السليم» له غالباً ما يكونان علامة على الطبقة الاجتماعية، ويجري تحليلها على أساس أنها رأسمال «ثقافي» (كما يمكن أن يصيغها بورديو)؛ فالاختيار الجيد للنبيذ ربما يكون قد أسهم في إبرام عدد ليس بالقليل من الصفقات التجارية الكبرى، (هل يمكن أن تثق بشخص لا يجيد اختيار النبيذ؟)، ونوع النبيذ مرتبط بالمأكولات الإقليمية، لذلك فهو راسخ في تلك الممارسات التي تحول الإقليمية إلى أسلوب حياة يتسم

(١١) William Langewiesche, "The Million Dollar Nose," *Atlantic Monthly*, vol. 286, no. 6 (December 2000), pp.11-22.

بخليط مميز من المشاعر (من الصعب تصور زوربا اليوناني يحتسي نبيذ مندافي المنتَج في كاليفورنيا، على الرغم من أن هذا النوع يباع في مطار أثينا).

تتعلق تجارة النبيذ بالمال والربح، لكنها تتعلق أيضاً بالثقافة بكل معانيها، (من ثقافة المنتج، إلى الممارسات الثقافية التي تحيط باستهلاكه، ورأس المال الثقافي الذي قد ينشأ إلى جانبه بين المنتجين والمستهلكين على حد سواء). ويستلزم البحث الدائم عن العائدات الاحتكارية السعي إلى معايير الخصوصية والتفرد، إلى جانب الأصالة في كل من هذه المجالات، وإذا لم يكن من الممكن تأكيد التفرد عن طريق دعاوى الترواز «terroir» والتقاليد، أو عن طريق الوصف المباشر للنكهات، يتعين استدعاء أساليب أخرى لتأكيد التميز من أجل المطالبة الاحتكارية وابتداع خطاب لضمان صدقية هذه المطالبة، (فمن العبارات الشائعة المستخدمة في الإعلانات هذه الأيام في الولايات المتحدة. . النبيذ الذي يضمن الغواية، أو الخمر الذي يحيي الحنين، أو الحطب الذي يشعل النار). في واقع الأمر، ما نجده في تجارة النبيذ هو مجموعة من الخطابات المتنافسة، كل منها يدعي حقيقة مختلفة عن تفرد المنتج. لكن، ولكي نعود إلى نقطة البداية، فإن كل هذه التحولات والتقلبات في الخطاب، إلى جانب العديد من التحولات والتغيرات التي شهدتها استراتيجيات السيطرة على سوق النبيذ العالمية، ترجع جذورها ليس فقط إلى البحث عن الربح، بل أيضاً إلى السعي وراء العائد الاحتكاري. وفي كل ذلك تحتل لغة الأصالة والتفرد والخصوصية والمميزات التي لا تتكرر حيزاً كبيراً. وتنتج عن عمومية السوق الخاضعة للعولمة، وبشكل يتفق مع التناقض الثاني الذي عرفته من قبل، قوة كبيرة لا تسعى فقط لضمان استمرارية الامتيازات الاحتكارية للملكية الخاصة، بل أيضاً للعائدات الاحتكارية التي تنتج عن وصف المنتج بأنه لا مثيل له.

ريادة الأعمال الحضرية والبحث عن العوائد الاحتكارية

توفر الصراعات في الفترة الأخيرة في مجال صناعة النبيذ نموذجاً مفيداً لفهم مجموعة واسعة من الظواهر ضمن المرحلة المعاصرة للعولمة، فلها أهمية خاصة في فهم الكيفية التي تم بها استيعاب التطورات الثقافية والتقاليد المحلية داخل حسابات الاقتصاد السياسي خلال محاولات ضمان الحصول

على عوائد احتكارية، كما أنها تطرح كذلك السؤال عن إلى أي درجة يرتبط الاهتمام الراهن بتجديد الثقافة المحلية وإحياء واكتشاف عادات محلية بالرغبة في استخلاص مثل هذه العوائد وتحصيلها. وبما أن الرأسماليين بجميع أنواعهم (بما في ذلك أكبر الممولين الدوليين) يسهل إغراؤهم بالفرص المربحة للقوى الاحتكارية يمكننا على الفور تمييز تناقض ثالث: وهو أن المدافعين بشدة عن العولمة سيدعمون التطورات المحلية التي يمكن أن تدر العوائد الاحتكارية حتى لو كان أثر هذا الدعم خَلْقَ مناخ سياسي محلي معادٍ للعولمة. فالتأكيد على التفرد والنقاء المحلي في ثقافة بالي (مقاطعة بالي الإندونيسية) قد يكون حيوياً للفنادق وشركات الطيران وقطاع السياحة، لكن ماذا يحدث عندما يشجع ذلك حركة في بالي تقاوم بعنف عدم نقاء عملية التسويق هذه؟ وقد يبدو إقليم الباسك (في إسبانيا) تكويناً ثقافياً ينطوي على قيمة محتملة بسبب تفرده، لكن حركة إيتا، بمطالبتها بالحكم الذاتي واستعدادها من حين لآخر للقيام بأعمال عنف، تجعله مكاناً لا يمكن بسهولة تعديله بحيث يصبح قابلاً للتسويق. لكن المدى الذي يمكن أن تبلغه المصالح التجارية مذهل؛ فبعد صدور فيلم (مدينة الرب City of God) الذي يصور العنف وحروب المخدرات في الأحياء الفقيرة ـ الفافيلا ـ في ريو دي جانيرو بتفاصيل مخيفة (أو مضللة كما قد يقول البعض)، بدأت صناعة سياحة جديدة تُسَوِّقُ لرحلات في بعض من أخطر الأحياء الفقيرة في ريو (حيث يمكنك اختيار درجة الخطورة التي تريدها في الرحلة). دعونا نبحث بتعمق أكبر في هذا التناقض، إذ إنه يمس سياسة التنمية الحضرية، ولكي نقوم بذلك، يتعين علينا وضع هذه السياسات، لفترة وجيزة، داخل سياق العولمة.

لقد أصبحت ريادة الأعمال الحضرية مهمة على الصعيدين الوطني والدولي في العقود الأخيرة، وأعني بذلك نمط السلوك داخل نظام الحكم/ الإدارة الحضرية الذي يمزج بين سلطات الدولة (المحلية والمدنية والإقليمية والوطنية وفوق الوطنية) مع مجموعة واسعة من الأشكال التنظيمية في المجتمع المدني (غرف التجارة، والنقابات، والكنائس، والمؤسسات التعليمية والبحثية، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها) والمصالح الخاصة (الشركات أو الأفراد)، لتشكيل تحالفات لتشجيع

أو إدارة التنمية الحضرية أو الإقليمية من نوع أو آخر. وهناك الآن دراسات مكثفة حول هذا الموضوع، مما يدل على أن أشكال وأنشطة وأهداف أنظمة الحكم هذه (المعروفة بأسماء مختلفة، مثل «الأنظمة الحضرية»، أو «ماكينات النمو»، أو «تحالفات النمو الإقليمي») تختلف بدرجة كبيرة اعتماداً على الظروف المحلية ومزيج القوى التي تعمل داخلها[١٢]. وجرى كذلك فحص مطول لدور ريادة الأعمال الحضرية فيما يتعلق بالشكل النيوليبرالي للعولمة، في أغلب الأحيان تحت عنوان العلاقات المحلية ـ العالمية، وما يطلق عليه: «جدلية المسافة ـ المكان». وأغلب الجغرافيين الذين بحثوا هذه المسألة خلصوا، وهم على حق، إلى أن النظر إلى العولمة باعتبارها قوة سببية فيما يتعلق بالتطوير المحلي خطأ قاطع. ويقولون عن حق: إن ما هو على المحك هنا هو علاقة أكثر تعقيداً، عبر النطاقات، يمكن من خلالها تصعيد المبادرات المحلية إلى النطاق العالمي، والعكس، حيث يمكن في الوقت نفسه للعمليات الجارية داخل تعريف محدد للنطاق ـ والمثال الأكثر وضوحاً هنا هو المنافسة داخل النطاق الحضري والنطاق الإقليمي ـ إعادة صياغة التكوينات المحلية والإقليمية لما تعنيه العولمة.

لذلك ينبغي ألا يُنظر للعولمة باعتبارها وحدة غير متمايزة، بل كتنميط مصاغ جغرافياً للأنشطة والعلاقات الرأسمالية العالمية[١٣]. لكن ما هو بالتحديد معنى الحديث عن «تنميط مصاغ جغرافياً»؟ هناك بالطبع الكثير من الأدلة على وجود تنمية غير متوازنة جغرافياً (على نطاقات مختلفة)، وعلى الأقل توجد بعض التنظيرات المقنعة لفهم منطقها الرأسمالي، بعضها يمكن فهمه في الإطار التقليدي باعتباره بحث رؤوس الأموال المتحركة (ولرؤوس الأموال التمويلية والتجارية والإنتاجية قدرات مختلفة في هذا الصدد) عن

(١٢) Bob Jessop, "An Entrepreneurial City in Action: Hong Kong's Emerging Strategies in Preparation for (Inter-) Urban Competition," *Urban Studies*, vol. 37, no. 12 (2000), pp. 287-313; David Harvey, "From Managerialism to Entrepreneurialism: The Transformation of Urban Governance in Late Capitalism," *Geografiska Annaler*, vol. 71 B (1989), pp. 3-17, and Neil Brenner, *Spaces of Neoliberalism: Urban Restucturing in North America and Western Europe* (Oxford: Wiley-Blackwell, 2003).

(١٣) Kevin Cox, ed., *Spaces of Globalization: Reasserting the Power of the Local* (New York: Guilford Press, 1997).

سبلٍ للحصول على امتيازات من إنتاج فوائض القيمة والاستيلاء عليها عن طريق التحرك من مكان لمكان. ويمكن في الواقع تحديد الاتجاهات التي تتناسب مع النماذج البسيطة من «السباق إلى القاع»، التي تصبح فيها قوة العمل الأرخص والتي يسهل استغلالها هي منارة توجيه حركة رأس المال وقرارات الاستثمار. لكن هناك الكثير من الأدلة المضادة التي تشير إلى أن هذا تبسيط مُخِلٌ عندما يتم تصويره باعتباره التفسير أحادي السببية لديناميات التنمية غير المتوازنة جغرافياً. فرأس المال يتحرك بشكل عام إلى مناطق الأجور المرتفعة بنفس السهولة التي يتحرك بها إلى مناطق الأجور المنخفضة، وكثيراً ما يبدو أنه موجه جغرافياً بمعايير مختلفة تماماً عن تلك المحددة تقليدياً في الاقتصاد السياسي، سواء البرجوازي أو الماركسي.

تنبع المشكلة جزئياً من عادة تجاهل فئة رأس المال المقيم والأهمية الكبيرة للاستثمارات طويلة الأمد في مجال البناء، والتي هي بحكم التعريف غير متحركة جغرافياً. وهذه الاستثمارات، خاصة عندما تكون ذات طبيعة مضاربة، تجلب دائماً موجات أخرى من الاستثمار، وذلك إذا ما أثبتت الموجة الأولى ربحيتها، (فلكي نملأ مركز المؤتمرات نحتاج إلى الفنادق، والتي تتطلب بدورها مواصلات واتصالات أفضل، مما يخلق إمكانية توسيع الطاقة الاستيعابية لمركز المؤتمرات...). ومن ثَمَّ فإن هناك عنصراً من السببية الدائرية التراكمية يؤثر في ديناميات الاستثمارات في المناطق المدنية المركزية، (انظر على سبيل المثال إلى إعادة تطوير دوكلاندز كلها في لندن، وإلى الجدوى المالية لكناري وارف، التي تشكل محوراً لمزيد من الاستثمارات، سواء العامة أو الخاصة، في المنطقة). وهذا هو ما يمثل في الغالب جوهر ما يطلق عليه «ماكينات النمو الحضري»، أي: تنسيق ديناميات عملية الاستثمار وتوفير الاستثمارات العامة الرئيسة في المكان المناسب والوقت المناسب لتعزيز النجاح في المنافسة الجارية داخل المناطق الحضرية وداخل المناطق الإقليمية(١٤).

(١٤) John Logan and Harvey Molotch, *Urban Fortunes: The Political Economy of Place* (Berkeley, CA: University of California Press, 1987).

لكن ما كان يمكن لهذا الأمر أن يكون بهذه الجاذبية لولا الأساليب التي يمكن من خلالها الحصول على العوائد الاحتكارية. وإحدى الإستراتيجيات المعروفة التي يتبعها المطورون العقاريون على سبيل المثال، هي حجز القطعة المفضلة الأعلى عائداً من الأرض في مشروع عقاري، من أجل تحقيق عائد احتكاري منها بعد استكمال بقية المشروع. ويمكن للحكومات التي تتسم بالدهاء وتملك السلطات المطلوبة أن تقوم بالممارسات نفسها؛ حكومة هونغ كونغ، على حد علمي، تمول بدرجة كبيرة عن طريق عمليات البيع التي تتم تحت سيطرتها ـ المحكومة ـ لقطع أراضٍ عامة تطرح للتطوير بأسعار احتكارية عالية جداً، ويتحول ذلك بدوره إلى عوائد احتكارية على الممتلكات، مما يجعل هونغ كونغ منطقة جذب مهمة لاستثمارات رأس المال العالمي الذي يستثمر في مجال العقارات. وبالطبع، لدى هونغ كونغ مطالب تفرد أخرى نظراً لموقعها، الذي يمكن لها كذلك تداوله بنشاط بعرضها المزايا الاحتكارية. وبالمناسبة، سعت سنغافورة لتحقيق عائدات احتكارية، ونجحت في ذلك بشكل مشابه نوعاً ما، ولكن عن طريق وسائل سياسية واقتصادية مختلفة تماماً.

والحوكمة الحضرية من هذا النوع موجهة في معظمها لإنشاء أنماط للاستثمار المحلي، ليس فقط في مجال البنية الأساسية المادية مثل النقل والاتصالات، ومنشآت الموانئ، والصرف الصحي، والمياه؛ ولكن أيضاً في البنية الأساسية الاجتماعية، مثل التعليم، والتكنولوجيا والعلوم، والتوجيه الاجتماعي، والثقافة، وجودة المعيشة. والهدف من ذلك هو خلق قوة تآزر كافية داخل عملية الحضرنة لخلق وتحقق عائدات احتكارية بوساطة المصالح الخاصة وسلطات الدولة على حد سواء. وبالطبع فإن كل هذه الجهود لم تحقق النجاح المأمول بدرجة متساوية، ولكن حتى الأمثلة غير الناجحة يمكن فهمها جزئياً، أو بدرجة كبيرة، فيما يتعلق بشروط فشلها في تحقيق عائد احتكاري. بيد أن السعي لتحقيق عائد احتكاري لا يقتصر على ممارسات التطوير العقاري، والمبادرات الاقتصادية، والتمويل الحكومي، فلديه تطبيقات أوسع نطاقاً بكثير.

رأس المال الرمزي الجمعي، وعلامات التميّز، والعوائد الاحتكارية

إذا كانت المطالبات الخاصة بالتفرد والأصالة، والخصوصية، والتميز، تنطوي على القدرة على تحصيل عائدات احتكارية، فهل يمكن أن يكون هناك مجال أفضل لمثل هذه المطالبات من الآثار والممارسات الثقافية المشكلة تاريخياً، والخصائص البيئية المميزة (بما فيها، بالطبع، مجالات البناء والاجتماع والثقافة)؟ وكل هذه المطالبات، كما هي الحال في صناعة النبيذ، هي نتاج بناء خطابي وصراعات بقدر ما هي نتاج واقع مادي، يستند الكثير منها إلى الروايات التاريخية، وتفسيرات ومعاني الذاكرة الجمعية، ودلالات الممارسة الثقافية، وما إلى ذلك: هناك دائماً عنصر اجتماعي وخطابي يقوم بدور في صياغة مثل هذه الأسباب لتحصيل عائدات احتكارية، إذ لن يرد على خاطر الكثيرين أماكن سوى لندن والقاهرة وبرشلونة وميلانو وإسطنبول وسان فرانسيسكو، أو أي مكان آخر، للوصول إلى أيٍّ كان ما يفترض أنه يميز هذه الأماكن.

أوضح مثال على ذلك هو السياحة المعاصرة، ولكنني أعتقد أن من الخطأ ترك الأمر عند هذه المرحلة، لأن ما هو على المحك هنا هو قوة رأس المال الرمزي الجماعي، وعلامات التميز الخاصة المرتبطة بمكان ما، والقادرة بدرجة كبيرة على رسم تدفقات رأس المال بشكل عام. لكن بورديو، الذي يرجع له الفضل في استخدامنا لهذه التعبيرات، يقصرها للأسف على الأفراد (مثل ذرات تسبح في بحر من الأحكام الجمالية المنظمة)، في حين يبدو لي أن الأشكال الجماعية (وعلاقة الأفراد بهذه الأشكال الجماعية) قد تكون ذات فائدة أكبر(١٥).

لرأس المال الرمزي الجمعي المرتبط بأسماء وأماكن مثل باريس، وأثينا، ونيويورك، وريو دي جانيرو، وبرلين وروما، أهمية كبيرة، ويعطي هذه الأماكن ميزة اقتصادية عظيمة، مقارنة مثلاً ببالتيمور أو ليفربول أو إيسين أو ليل أو غلاسكو. مشكلة هذه الأماكن الأخيرة هي رفع حصيلتها من رأس

(١٥) Pierre Bourdieu, *Distinction: A Social Critique of the Judgement of Taste* (London: Routledge and Kegan Paul, 1984).

المال الرمزي وزيادة علامات تميزها من أجل إيجاد فرص أفضل لمطالباتها بالتفرد الذي يحقق العائدات الاحتكارية. لقد أصبح منح «العلامات التجارية» للمدن تجارة رابحة[١٦]. فنظراً للفقدان العام لقوى احتكارية أخرى من خلال تسهيل النقل والاتصالات والحد من الحواجز التجارية الأخرى، أصبح هذا النضال من أجل رأس المال الرمزي الجمعي أكثر أهمية كأساس لتحقيق العائدات الاحتكارية، وإلا كيف يمكننا أن نفسر حجم الإثارة التي أحدثها افتتاح متحف جوجنهايم في بيلباو، بمعماره الذي يحمل توقيع جيري Gehry[*]؟ أو كيف يمكننا أن نفسر استعداد المؤسسات المالية الكبرى، ذات المصالح الدولية الكبيرة، لتمويل مثل هذا المشروع؟

وكمثال آخر، استند صعود برشلونة وبروزها وسط منظومة المدن الأوروبية جزئياً على جمعها المطرد لرأس المال الرمزي ومراكمة علامات التميز، ومن ذلك استكشاف التاريخ والعادات الكتالونية المتميزة وتسويقها لأهم إنجازاتها الفنية وموروثها المعماري (جودي Gaudi[**] بالطبع)، فقد تبدت السمات المميزة لأسلوب الحياة والتقاليد الأدبية للعيان مدعومة بطوفان من الكتب والمعارض والأحداث الثقافية التي تحتفي بتميزها، وقد عرض كل ذلك مع الزخارف المعمارية الجديدة ذات البصمة الخاصة (برج الاتصالات اللاسلكية لنورمان فوستر، ومتحف ماير الأبيض اللامع للفن الحديث وسط النسيج العمراني المتهالك إلى حد ما للمدينة القديمة)، ومجموعة كبيرة من الاستثمارات لافتتاح الميناء والشاطئ واستصلاح الأراضي المهجورة للقرية الأولمبية (مع إشارة لطيفة لطوباوية الإيكاريين Icarians[***]، وتحويل حياة الليل، التي كان ذات مرة غامضة وخطرة، إلى

---

(١٦) Miriam Greenberg, *Branding New York: How a City in Crisis Was Sold to the World* (New York: Routledge, 2008).

(*) المصمم والمعماري الكندي الأمريكي فرانك جيري (Frank Gehry) (المترجمة).

(**) أنطوني جودي (Antoni Gaudí) معماري اسباني من كتالونيا اشتهر بأسلوبه الحداثي المميز (المترجمة).

(***) سكان جزيرة إيكاريا اليونانية الذين يشتهرون بطول العمر والصحة بسبب اتباعهم أسلوب حياة خاص. الإيكاريون هم أيضاً أصحاب حركة اجتماعية طوباوية أسسها اتيونين كابيه في فرنسا ١٨٤٨ وانتقل بها إلى ولاية أيوا في الولايات المتحدة، حيث أقام كومونة طوباوية على غرار الحياة في الجزيرة اليونانية (المترجمة).

بانوراما مفتوحة للاستعراض الحضري؛ وتدعم كل ذلك بالألعاب الأولمبية التي أتاحت فرصاً للحصول على العوائد الاحتكارية، (وتصادف أن سامارانش، رئيس اللجنة الأولمبية الدولية، يملك العديد من المصالح العقارية الكبيرة في برشلونة)(١٧).

لكن نجاح برشلونة الأولي يبدو منغمساً بعمق في التناقض الأول، فمع ظهور الفرص الوافرة لجني العوائد الاحتكارية المستندة أساساً إلى رأس المال الرمزي الجمعي لبرشلونة كمدينة (فقد ارتفعت أسعار العقارات إلى عنان السماء منذ أن منح المعهد الملكي للمعماريين البريطانيين المدينة بأسرها وسام شرف للإنجاز المعماري)، اجتذب سحرها الذي لا يقاوم في أعقابه المزيد والمزيد من عمليات التجانس التسليعي متعدد الجنسيات، فبدت المراحل اللاحقة من تطوير الواجهات البحرية تماماً مثل غيرها في العالم الغربي: فشكّل التكدس المروري الكبير ضغوطاً لشق شوارع واسعة داخل أجزاء من المدينة القديمة، وحلت المتاجر العالمية محل المتاجر المحلية، وأزاح التحسين العمراني مجتمعات سكانية قائمة منذ أمد بعيد، ودمر النسيج الحضري القديم، وفقدت برشلونة بعضاً من علامات تميزها، بل وظهرت علامات واضحة على بداية تحولها إلى نمط عالم ديزني.

يظهر هذا التناقض في شكل أسئلة ومقاومة؛ أيُّ ذاكرة جمعية هي التي سيحتفى بها هنا ـ ذاكرة الأناركيين، مثل الإيكاريين، الذين لعبوا دوراً مهماً في تاريخ برشلونة أم الجمهوريين الذين قاتلوا فرانكو بضراوة، أم الكتالونيين القوميين، المهاجرين الذين نزحوا من الأندلس؛ أم حليف قديم لفرانكو مثل سامارانش؟ قيم من الجمالية هي التي ستؤخذ في الاعتبار فعلياً ـ قيم المعماريين المشهورين في برشلونة مثل بوهيجاس Bohigas(*)؟ لماذا القبول بالتحول إلى أي من أنماط عالم ديزني؟ غير أن مناقشات من هذا النوع لا يمكن إخمادها بسهولة، بالتحديد لأنه من الواضح للجميع أن رأس المال الرمزي الجمعي الذي راكمته برشلونة يعتمد على قيم الأصالة، والتفرد،

---

(١٧) Donald McNeill, *Urban Change and the European Left: Tales from the New Barcelona* (New York: Routledge, 1999).

(*) أوريول بوهيجاس (Oriol Bohigas)، معماري إسباني (المترجمة).

والخصوصية، والصفات التي لا يمكن تقليدها على وجه الخصوص. وعلامات التميز المحلي هذه يصعب مراكمتها من دون إثارة مسألة تمكين المجتمع المحلي، أو حتى تمكين الحركات الشعبية والمعارضة. وعند هذه النقطة، بطبيعة الحال، عادة ما يغلق حرّاس رأس المال الرمزي الجمعي والثقافي ـ المتاحف والجامعات وطبقة المنتفعين، وجهاز الدولة ـ أبوابهم ويصرون على إبقاء الرعاع في الخارج، (على الرغم من أن متحف الفن الحديث في برشلونة ظل على عكس أغلب المؤسسات المماثلة منفتحاً بشكل مذهل وبناء على الوعي الشعبي). وإذا ما فشل ذلك، يمكن للدولة أن تتدخل بأشكال مختلفة، بدءاً من تشكيل لجنة مثل «لجنة الآداب العامة» التي شكلها رئيس البلدية جولياني لمراقبة الذوق الثقافي في مدينة نيويورك، وصولاً إلى قمع الشرطة المباشر. لكن المخاطر هنا كبيرة، فالأمر يتعلق بتحديد القطاعات السكانية التي ستستفيد أكثر من رأس المال الرمزي الجمعي، الذي أسهم فيه الجميع، كل بأسلوبه المتميز، سواء في الوقت الحالي أو في الماضي. لماذا يترك العائد الاحتكاري المرتبط برأس المال الرمزي لتحصل عليه فقط الشركات المتعددة الجنسيات، أو قطاع صغير قوي من البرجوازية المحلية؟ حتى سنغافورة ـ التي حققت عائدات احتكارية وحصلت عليها بدأب ونجاح على مر السنين (مستفيدة أساساً من المميزات المكانية) ـ عملت على أن توزع المزايا على نطاق واسع من خلال الإسكان، والرعاية الصحية، والتعليم.

نتيجة للأسباب التي يمثلها تاريخ برشلونة الحديث، أصبحت صناعات المعرفة والتراث، وحيوية ونشاط الإنتاج الثقافي، والمعمار المتميز، وغرس الأحكام الجمالية المميزة، من المكونات القوية لسياسة ريادة الأعمال في مناطق الحضر في العديد من الأماكن (خاصة في أوروبا). والنضال مستمر لمراكمة علامات التميز ورأس المال الرمزي الجمعي في عالم يتسم بالتنافسية الشديدة. لكن ذلك يطرح جميع الأسئلة المحلية بشأن ذاكرة من الجمعية، وقيم من الجمالية، ومصالح من هي التي يتعين أن تحظى بالأولوية. تطالب حركات الأحياء في برشلونة بالاعتراف بها وتمكينها على أساس رأس المال الرمزي، ويمكنها تأكيد وجودها السياسي في المدينة نتيجة لذلك، وكوموناتها الحضرية هذه هي التي يتم الاستيلاء عليها دائماً،

ليس فقط من جانب المطورين، بل أيضاً من جانب تجارة السياحة. لكن الطبيعة الانتقائية لهذا الاستيلاء يمكن أن تحشد الناس إلى سبل جديدة للصراع السياسي؛ فقد أثار محو أي ذكر في بادئ الأمر لتجارة العبيد أثناء بناء حوض ألبرت للسفن في ليفربول احتجاجات بين السكان المستبعدين من ذوي الأصول الكاريبية، وأنتج تضامناً سياسياً جديداً بين السكان المهمشين. وأثار النصب التذكاري لمحارق النازي (الهولوكوست) في برلين جدلاً استمر لفترة طويلة. وحتى الآثار القديمة مثل الأكروبوليس، الذي قد يعتقد المرء أن معناه أصبح مستقراً الآن، مازال محل جدل[١٨]. ومثل هذا الجدل قد تكون له تداعيات سياسية واسعة النطاق، حتى وإن كانت غير مباشرة. فالإنتاج الشعبي لكومونات حضرية جديدة، ومراكمة رأس المال الرمزي الجمعي، وحشد الذاكرة الجمعية والأساطير، والمناشدات المتعلقة بتقاليد ثقافية معينة، كلها واجهات مهمة لجميع أشكال العمل السياسي، سواء اليميني أو اليساري.

فلنضع في الاعتبار على سبيل المثال الحجج التي أثيرت حول إعادة إعمار برلين بعد إعادة توحيد ألمانيا؛ فقد تصادمت كل أنواع القوى المتباينة هناك حين تجلى الصراع حول تحديد رأس المال الرمزي لبرلين. ويمكن لبرلين بوضوح المطالبة بالتفرد على أساس قدرتها المحتملة على التوسط بين الشرق والغرب، فقد منحها وضعها الاستراتيجي فيما يتعلق بالتطور الجغرافي غير المتوازن للرأسمالية المعاصرة (مع انفتاح الاتحاد السوفياتي السابق) مزايا واضحة. لكن هناك أيضاً معركة أخرى على الهوية يجري خوضها تستحضر الذاكرة الجمعية، والأساطير، والتاريخ، والثقافة، والجماليات، والتقاليد؛ سأتناول هنا بعداً واحداً، مثيراً للمشاكل بشكل خاص، لهذا الصراع - بعداً ليس هو المهيمن بالضرورة، وقدرته على أن يكون أساساً للمطالبة بالعائد الاحتكاري في ظل المنافسة العالمية ليست واضحة أو مؤكدة؛ فقد سعى فصيل من المعماريين والمخططين (بدعم من أجزاء معينة من جهاز الدولة المحلي) لإعادة التأكيد على الأشكال المعمارية

(١٨) Argyro Loukaki, "Whose Genius Loci: Contrasting Interpretations of the Sacred Rock of the Athenian Acropolis," *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 87, no. 2 (1997), pp. 306-329.

لبرلين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وتسليط الضوء، على وجه الخصوص، على معمار شينكل Schinkel(*) التقليدي، واستبعاد أي شيء آخر. وقد يبدو ذلك مجرد تفضيل جمالي نخبوي، لكنه محمل بالعديد من المعاني المتعلقة بالذاكرة الجمعية، والبعد الأثري، وقوة التاريخ، والهوية السياسية للمدينة؛ كما أنه يرتبط كذلك بالرأي العام السائد (المفصل في مجموعة متنوعة من أشكال الخطاب)، الذي يحدد من الذي يعتبر من أهل برلين ومن الذي لا يعتبر كذلك، ومن الذي له الحق في المدينة وفقاً للشروط الضيقة للأنساب أو التمسك بقيم ومعتقدات معينة؛ كما أنه ينقب في التاريخ المحلي، والموروث المعماري المحمل بالدلالات القومية والرومانسية. وفي سياق ينتشر فيه العنف تجاه المهاجرين وسوء معاملتهم، قد يصل الأمر إلى حد إضفاء شرعية ضمنية على مثل هذه الأفعال؛ فقد تعرض السكان الأتراك، والكثيرون منهم الآن ولدوا في برلين، للعديد من الإهانات، وأجبروا بدرجة كبيرة على الخروج من وسط المدينة، وتم تجاهل مساهمتهم في برلين كمدينة. وعلاوة على ذلك، فإن النمط المعماري الرومانسي/القومي يكرر في الخطط المعاصرة «وإن كان من دون مرجعية محددة، أو ربما حتى دونما علم» نهجاً تقليدياً للمنشآت الأثرية يعيد على نطاق واسع إنتاج خطط ألبرت سبير التي وضعها لهتلر في ثلاثينيات القرن الماضي للواجهة التذكارية لمبنى الرايخستاغ(**).

وليس هذا لحسن الحظ هو كل ما يحدث في إطار البحث عن رأس المال الرمزي الجمعي في برلين؛ فإعادة بناء نورمان فوستر للرايخستاغ، على سبيل المثال - أو تجميع المعماريين المحدثين العالميين الذين جلبتهم الشركات المتعددة الجنسيات (وسط معارضة كبيرة من جانب المعماريين المحليين) ليهيمنوا على ساحة بوتسدام - لم يكن متناغماً مع هذا البحث. والاستجابة الرومانسية المحلية لتهديد هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات يمكن بالطبع أن ينتهي بها الحال لمجرد معامل اهتمام بريء وسط إنجاز معقد من علامات التميز المختلفة للمدينة، فشينكل قبل كل شيء لديه ميزة

(*) كارل فريدريك شينكل (Karl Friedrich Schinkel)، معماري ومخطط مدن، كان من أبرز المعماريين في ألمانيا، وصمم العديد من المباني النيوكلاسيكية والنيوغوتيكية (المترجمة).

(**) مبنى البرلمان في ألمانيا النازية (المترجمة).

معمارية هامة، كما أن إعادة بناء قصر من القرن الثامن عشر يمكن بسهولة أن يعتبر من سمات التحول إلى نمط عالم ديزني.

لكن الجانب السلبي المحتمل في القصة مهم لأنه يلقي الضوء على كيف يمكن بسهولة شديدة أن تتكشف جميع تناقضات العائد الاحتكاري؛ فإذا كان لهذه الخطط الضيقة والجماليات الإقصائية والممارسات الخطابية أن تهيمن، فسيصبح من الصعب تداول رأس المال الرمزي الجمعي المتحقق بحرية، لأن سماته شديدة الخصوصية ستضعه خارج العولمة وداخل ثقافة سياسية إقصائية ترفض الكثير مما تعنيه العولمة، وينقلب إلى فكر قومي محدود على أفضل تقدير، ورفض شرس للأجانب والمهاجرين على أسوأ تقدير. فالإدارة الحضرية يمكن أن توجه القوى الاحتكارية الجمعية، التي تستطيع السيطرة عليها، نحو معارضة الكوزموبوليتانية المبتذلة للعولمة المتعددة الجنسيات، لكنها بذلك تكرس القومية المحلية. وتشير التعبيرات الثقافية التي استخدمت في رفض مساعدة اليونانيين على التغلب على مديونياتهم في محكمة الرأي العام الألمانية إلى أن تعزيز هذه النزعة القومية المحلية قد تكون له تداعيات عالمية خطيرة.

هذه المعضلة المتمثلة في الاقتراب بشدة من التسليع الخالص ـ بمعنى فقد علامات التميز التي تخلق العائد الاحتكاري، أو بناء علامات تميز شديدة الخصوصية يصعب بشدة تداولها ـ موجودة على الدوام. ولكن، وكما هو الحال في تجارة النبيذ، هناك دائماً مناورة خطابية قوية تشارك في تحديد ما هو الخاص والمميز بشأن منتج، و/أو مكان أو شكل ثقافي، أوتقليد، أو موروث معماري. فقد أصبحت المعارك الخطابية جزءاً من اللعبة، والدعاة (في الإعلام أو الأكاديمية على سبيل المثال) يكسبون جمهورهم إضافة إلى الدعم المالي من هذه العملية. وهناك الكثير الذي يمكن تحقيقه على سبيل المثال عن طريق استثارة موضات الأزياء، (من المثير للاهتمام أن تحول المدينة إلى مركز لموضات الأزياء قد أصبح بشكل متزايد أحد سبل مراكمتها لقدر كبير من رأس المال الرمزي الجمعي). والرأسماليون يدركون ذلك تماماً، لذلك يتعين عليهم شن الحروب الثقافية، إلى جانب الخوض في أدغال التعددية الثقافية والأزياء والجماليات، لأن هذه السبل بالتحديد هي التي يتحقق من خلالها العائد الاحتكاري إلى حين على الأقل. وإذا كان

العائد الاحتكاري كما أزعم هو ما يسعى إليه الرأسمالي دائماً، فإن سبل تحقيقه عن طريق التدخلات في مجالات الثقافة، والتاريخ، والموروثات، والجماليات، والمعاني، يجب بالضرورة أن تحظى بأهمية كبيرة لدى أي رأسمالي. وهنا يطرح السؤال عن كيف يمكن أن تتحول هذه التدخلات الثقافية نفسها لتصبح سلاحاً فعالاً في الصراع الطبقي.

العائد الاحتكاري ومساحات الأمل

عند هذه المرحلة قد يشكو النقاد مما قد يبدو اختزالاً اقتصادياً للحجة، قد يقولون إنني أجعل الأمر يبدو كما لو أن الرأسمالية تنتج الثقافات المحلية، وتشكل المعاني الجمالية، ومن ثَمَّ تهيمن على المبادرات المحلية للحيلولة دون تطور أي نوع من الاختلاف الذي لا يندرج بشكل مباشر ضمن دورة رأس المال. لا يمكنني منع مثل هذه القراءة، إلا أن هذا سيمثل تحريفاً لرسالتي، فما آمل أن أكون قد أوضحته من إثارة مفهوم العائد الاحتكاري في سياق منطق تراكم رأس المال هو أن رأس المال يسعى دائماً لاستخراج الفوائض والاستيلاء عليها من الاختلافات المحلية، والتباينات الثقافية المحلية، والمعاني الجمالية بغض النظر عن أصلها. فيمكن للسائح الأوروبي الآن التمتع برحلات سياحية لهارلم في نيويورك (تشمل عرضاً لجوقة كنسية)، تماماً مثلما تعرض «سياحة الفقر» رحلات للأحياء الفقيرة في جنوب أفريقيا ودارافي في مومباي والفافيلا في ريو. وتنجح صناعة الموسيقى في الولايات المتحدة بذكاء في الاستيلاء على كل أنواع الإبداع الموسيقي المذهل الذي تنتجه القواعد الشعبية والمحلية، (ويكون ذلك دائماً تقريباً لصالح الصناعة أكثر ما هو لصالح الموسيقيين). حتى الموسيقى السياسية الصريحة التي تحكي عن تاريخ طويل من القمع (ومنها بعض أشكال موسيقى الراب والريجي الجاميكي وموسيقى صالات الرقص في كينغستون) أصبحت مسلعة؛ فتسليع وتسويق كل شيء أصبح من العلامات المميزة لزمننا هذا.

لكن العائد الاحتكاري تكوين متناقض، فالبحث عنه يقود رأس المال العالمي لإضفاء قيمة على المبادرات المحلية المتميزة ـ بل في الواقع في بعض المجالات، كلما كانت هذه المبادرات متميزة وأكثر خرقاً لحدود المألوف كان ذلك أفضل. يؤدي ذلك أيضاً إلى إعطاء قيمة للتفرد،

والأصالة، والخصوصية، وجميع أنواع الأبعاد الأخرى للحياة الاجتماعية غير المتماشية مع التجانس المفترض سلفاً في إنتاج السلعة. وإذا لم يدمر رأس المال بالكامل التفرد، الذي هو أساس الحصول على عائد احتكاري (هناك الكثير من الحالات التي حدث فيها ذلك بالتحديد وندّد به على نطاق واسع)، فإنه يتعين عليه أن يدعم شكلاً من الاختلاف، وأن يسمح بتطور الثقافات المحلية بشكل غير محكوم يمكن أن يكون معادياً لاستمرار نهجه بشكل سلس، حتى إنه يمكنه أن يدعم (وإن كان بحذر وقلق) الممارسات الثقافية المتجاوزة للحدود فقط لأن ذلك يمثل سبيلاً لتحقيق الخصوصية، والإبداع، والأصالة، والتفرد.

داخل هذه المساحات يمكن للحركات المعارضة أن تتشكل، حتى بافتراض مسبق، كما هو الحال دائماً، بأن الحركات المعارضة ليست قائمة وراسخة بالفعل. مشكلة رأس المال هي إيجاد سبل لاستمالة وإدراج وتسليع وتحديد قيمة نقدية لهذه الاختلافات الثقافية والكومونات الثقافية تكون كافية لتحقيق عائد احتكاري، ومن خلال قيامه بذلك يُوَلِّدُ رأس المال الاغتراب والاستياء على نطاق واسع بين منتجي الثقافة الذين يتعرضون بشكل مباشر للاستيلاء على إبداعهم واستغلاله، والتزامهم السياسي بتحقيق المنفعة الاقتصادية للآخرين، بالطريقة نفسها التي تستاء بها شعوب بكاملها من استغلال تاريخها وثقافتها عن طريق التسليع. المشكلة بالنسبة إلى الحركات المعارضة هي أن تتحدث عن هذا الاستيلاء واسع النطاق على مشاعاتهم الثقافية، وأن تستخدم تأكيد الخصوصية، والتفرد، والأصالة، والثقافة، والمعاني الجمالية، بشكل يفتح فرصاً وبدائل جديدة.

هذا يعني على أقل تقدير مقاومة فكرة أن الأصالة والإبداع، والتفرد، منتجات حصرية للبرجوازية، وليس للطبقة العاملة، والفلاحين، وغيرها من الجغرافيات التاريخية غير الرأسمالية. وينطوي كذلك على محاولة إقناع منتجي الثقافة المعاصرة بإعادة توجيه غضبهم لينصبّ على التسليع وهيمنة السوق، والنظام الرأسمالي بشكل عام. فتجاوز الحدود على سبيل المثال فيما يتعلق بالنشاط الجنسي، والدين، والأعراف الاجتماعية، والقيم الفنية والمعمارية، أمر مختلف تماماً عن تجاوز الحدود فيما يتعلق بالمؤسسات وممارسات الهيمنة الرأسمالية التي تخترق في واقع الأمر عمق المؤسسات

الثقافية. فالصراعات المنتشرة على نطاق واسع، والتي عادة ما تكون متشرذمة، القائمة بين عمليات الاستيلاء الرأسمالي والإبداع الحضاري السابق والمعاصر يمكن أن تقود قطاعاً من المجتمع معنياً بالأمور الثقافية ليصطف إلى جانب سياسة تعارض الرأسمالية المتعددة الجنسيات لصالح بعض البدائل الأكثر إلحاحاً، استناداً إلى أنواع مختلفة من العلاقات الاجتماعية والبيئية. هذا لا يعني أن التمسك بالقيم «الخالصة» للأصالة وجماليات التفرد الثقافي تشكل أساساً كافياً لسياسات تقدمية معارضة، فيمكنها بسهولة بالغة أن تنحرف باتجاه سياسات محلية أو إقليمية أو قومية من نوعية الفاشية الجديدة، التي تظهر بالفعل العديد من الدلائل المزعجة على وجودها في أغلب أرجاء أوروبا، كما في مناطق أخرى؛ وهذا تناقض رئيسي يتعين على اليسار مواجهته. والمساحات التي تسمح بظهور سياسات التغيير موجودة لأن رأس المال لا يملك القدرة على إغلاقها، وهي توفر فرصاً للمعارضة الاشتراكية، ويمكن أن تكون موضع استكشاف لأساليب حياة جديدة، أو حتى لفلسفات اجتماعية؛ (مثلما قادت كيوريتيبا في البرازيل أفكار الاستدامة البيئية في الحضر إلى درجة أكسبت مبادراتها شهرة كبيرة). ويمكنها، على غرار كومونة باريس عام ١٨٧١ أو العديد من الحركات السياسية في الحضر في مختلف أرجاء العالم عام ١٩٦٨، أن تكون عنصراً أساسياً في هذا الغليان الثوري الذي وصفه لينين قديماً بـ «مهرجان الشعب». وتشير الحركات المتشرذمة المعارضة للعولمة النيوليبرالية، كما ظهرت في سياتل، وبراغ، وميلبورن، وبانكوك، ونيس، ثم بشكل بناء بدرجة أكبر في المنتدى الاجتماعي العالمي في عام ٢٠٠١ في بورتو أليجري، إلى مثل هذه السياسة البديلة. وهي ليست معادية بالكامل للعولمة، لكنها تريد عولمة وفقاً لشروط مختلفة تماماً، والسعي من أجل نوع معين من الاستقلالية الثقافية ودعم للإبداع والتنوع الثقافي يعد من عناصر التكوين القوية لهذه الحركات السياسية. وليس من قبيل المصادفة، بالطبع، أن بورتو أليجري وليس برشلونة، أو برلين، أو سان فرانسيسكو، أو ميلانو، هي التي أتاحت مجالاً لمثل هذه المبادرات المعارضة[١٩]؛ ففي هذه المدينة حشدت حركة سياسية

(١٩) Rebecca Abers, "Practicing Radical Democracy: Lessons from Brazil," *Plurimondi*, vol. 1, no. 2 (1999), pp. 67-82, and Ignacio Ramonet, "Porto Alegre," *Le Monde diplomatique*, vol. 562, no. 1 (January 2001).

(بقيادة حزب العمال البرازيلي) القوى الثقافية والتاريخية بشكل مختلف تماماً، ساعية إلى نوع مختلف من رأس المال الرمزي الجمعي عن ذلك الذي يتباهى به متحف جوجنهايم في بلباو أو ملحق معرض تيت في لندن، فعلامات التميز التي تراكمت في بورتو أليجري مستمدة من نضالها من أجل صياغة بديل للعولمة لا يتعامل بالعائد الاحتكاري على وجه الخصوص ولا يذعن للرأسمالية الدولية بشكل عام. وبالتركيز على التعبئة الشعبية، تبني فعلياً أشكالاً ثقافية جديدة وتعريفات جديدة للأصالة والتفرد والتقاليد. وهذا مسار من الصعب اتباعه كما اتضح في أمثلة سابقة، مثل التجارب اللافتة في بولونيا الحمراء في الستينيات والسبعينيات. إن الاشتراكية في مدينة واحدة ليست مفهوماً قابلاً للتطبيق، ومع ذلك فالمدن هي المواقع التي تتركز فيها بدرجة أكبر شروط إنتاج العائد الاحتكاري والاستيلاء عليه، سواء فيما يتعلق بالاستثمار الفعلي أو الحركات الثقافية. فلن يقدم لنا أي بديل عن شكل العولمة المعاصر من أعلى، ويتعين أن يأتي ذلك من داخل المساحات المحلية المتعددة ـ والمساحات الحضرية على وجه الخصوص ـ لتتضافر في حركة أوسع نطاقاً. وهنا تكتسب التناقضات التي تواجه الرأسماليين في سعيهم لتحقيق العائدات الاحتكارية أهمية هيكلية خاصة.

فالرأسماليون في إطار سعيهم للمتاجرة بقيم الأصالة، والمحلية، والتاريخ، والثقافة، والذاكرة الجمعية، والتقاليد، يفتحون مجالاً للفكر والعمل السياسي يمكن للبدائل الاشتراكية في إطاره أن تبتدع وتنتهج. ويستحق فضاء هذه المشاعات أن يستكشف ويستثمر بكثافة من جانب الحركات المعارضة التي تتبنى منتجي الثقافة والمنتج الثقافي كعنصر رئيسي في استراتيجيتها السياسية، وهناك كم وافر من السوابق التاريخية لتعبئة قوى الثقافة الراقية بهذه الطريقة، (كان دور مذهب فن الإنشائية أو التركيبية constructivism في السنوات المبدعة للثورة الروسية بين ١٩١٨ و١٩٢٦ واحداً من الأمثلة التاريخية المفيدة). لكن الثقافة الشعبية التي تنتج عبر العلاقات المشتركة في الحياة اليومية مهمة كذلك، وهنا يكمن أحد الفضاءات الرئيسة للأمل في بناء نوع بديل من العولمة وسياسة حيوية مناهضة للتسليع: سياسة يمكن للقوى التقدمية للإنتاج والتغيير الثقافي أن تستخدمهاالتمارس هي فعل مصادرة وتقويض القوى الرأسمالية بدلاً من أن يحدث العكس.

القسم الثاني

مدن متمردة

الفصل الخامس

استعادة المدينة من أجل النضال ضد الرأسمالية

إذا كانت الحضرنة مهمة إلى هذه الدرجة في تاريخ تراكم رأس المال، وإذا كانت قوى رأس المال وحلفاؤها العديدون يجب أن يحشدوا بلا هوادة للقيام بتثوير دوري للحياة الحضرية، فإن صراعات طبقية من نوعٍ ما - بغض النظر عما إذا كان يتم الاعتراف بها صراحة باعتبارها كذلك - ستُوجد حتماً. يحدث ذلك حتى ولو لمجرد أن قوى رأس المال يجب أن تكافح بضراوة لفرض إرادتها على العملية الحضرية، وعلى جميع السكان الذين لا يمكن في جميع الأحوال، وحتى في أفضل ظروف مواتية، أن يخضعوا لها بالكامل. يستتبع ذلك سؤال سياسي استراتيجي مهم: إلى أي درجة يتعين على النضالات ضد الرأسمالية أن تتركز بشكل واضح ومنظم على النطاقات الواسعة للمدينة والحضر؟ وإذا كانت ستفعل ذلك فكيف ولماذا بالتحديد؟

إن تاريخ الصراع الطبقي في مناطق الحضر مذهل؛ فالحركات الثورية المتتالية في باريس من عام ١٧٨٩ إلى ١٨٣٠ ثم ١٨٤٨ إلى الكومونة في ١٨٧١ تشكل المثال الأوضح في القرن التاسع عشر. وقد شملت الأحداث التالية سوفيات بتروغراد، وكومونات شنغهاي في ١٩٢٧ و١٩٦٧، والإضراب العام في سياتل عام ١٩١٩، ودور برشلونة في الحرب الأهلية الإسبانية، وانتفاضة قرطبة في ١٩٦٩، والانتفاضات الحضرية الأكثر شمولية في الولايات المتحدة في الستينيات، والحركات المستندة إلى الحضر في ١٩٦٨ (باريس، شيكاغو، مكسيكو سيتي، بانكوك، وحركات أخرى من بينها ما أُطلق عليه «ربيع براغ»، وصعود جمعيات الأحياء في مدريد، التي تصدرت الحركة المناهضة لفرانكو في إسبانيا في الوقت نفسه تقريباً). وفي الآونة الأخيرة، شهدنا أصداء لهذه الصراعات القديمة في احتجاجات سياتل المناهضة للعولمة عام ١٩٩٩، (والتي تلتها احتجاجات مشابهة في كيبيك

سيتي وجينوا ومدن أخرى في إطار حركة واسعة النطاق تدعو لبديلٍ للعولمة). وفي الآونة الأخيرة عاصرنا احتجاجات حاشدة في ميدان التحرير بالقاهرة، وفي ماديسون بولاية ويسكونسن، وفي ساحات ديل سول في مدريد، وكاتالونيا في برشلونة، وفي ميدان سينتاجما في أثينا، إلى جانب حركات ثورية وتمردات في أواكساكا في المكسيك، في كوتشابامبا ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، وألتو ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ في بوليفيا، فضلاً عن انتفاضات سياسية مختلفة تماماً، لكنها لا تقل أهمية، في بوينس آيرس في عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، وفي سانتياغو في شيلي ٢٠٠٦ و٢٠١١.

ويوضح التاريخ أن المشاركة في هذه الحركات الثورية لم تقتصر على مراكز حضرية منفردة، فقد امتدت روح الاحتجاج والتمرد في العديد من الحالات بشكل مذهل عبر شبكات الحضر؛ فربما تكون الحركة الثورية في عام ١٨٤٨ قد بدأت في باريس، إلا أن روح التمرد قد امتدت إلى فيينا، وبرلين، وميلانو، وبودابست، وفرانكفورت، والعديد من المدن الأوروبية الأخرى، كما صاحب الثورة البلشفية في روسيا تشكيل مجالس عمالية و«سوفياتات» في برلين، وفيينا، ووارسو، وريجا، وميونيخ، وتورين، تماماً كما حدث في عام ١٩٦٨ عندما شاركت باريس، وبرلين، ولندن، ومكسيكو سيتي، وبانكوك، وشيكاغو، وأعداد أخرى لا تحصى من المدن، في «يوم الغضب»، الذي قوبل في بعض الحالات بقمع عنيف. وكان لتجلي أزمة الحضر في الستينيات في الولايات المتحدة أثر على العديد من المدن في وقت واحد. وفي يوم ١٥ شباط/فبراير عام ٢٠٠٣، فيما يعد لحظة مذهلة في تاريخ العالم، وإن كان قد تم الاستخفاف بها إلى درجة كبيرة، خرج عدة ملايين من الناس في وقت واحد إلى شوارع روما (نحو ثلاثة ملايين، فيما اعتُبر أكبر حشد مناهض للحرب على الإطلاق في تاريخ البشرية)، وخرجت الاحتجاجات كذلك في مدريد، لندن، برشلونة، برلين، وأثينا، بأعداد أقل لكنها تظل كبيرة (كان من المستحيل معرفة الأعداد بسبب قمع الشرطة) في نيويورك وميلبورن، وخرجت ألوف أخرى في ٢٠٠ مدينة في آسيا (باستثناء الصين)، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، في مظاهرات امتدت في أرجاء العالم في مواجهة التهديد بشن حرب على العراق؛ وتبددت بسرعة الحركة التي وصفت في ذلك الوقت بأنها ربما تكون واحدة من أوائل مظاهر

التعبير عن الرأي العام العالمي، لكنها خلفت شعوراً بأن شبكة الحضر العالمية مفعمة بالاحتمالات السياسية التي لم تستغلها بعد الحركات التقدمية. وكما أن الموجة الحالية من الحركات التي يقودها الشباب في جميع أنحاء العالم، من القاهرة إلى مدريد إلى سانتياغو ـ ناهيك عن ثورة الشارع في لندن، التي تلتها حركة «احتلوا وول ستريت» التي بدأت في مدينة نيويورك قبل أن تنتشر إلى عدد لا يحصى من المدن في الولايات المتحدة، والآن في جميع أنحاء العالم ـ تشير إلى أن أجواء المدن ملبّدة بحالة سياسية تريد التعبير عن نفسها[1].

هناك سؤالان يمكن استخلاصهما من هذا العرض الموجز للحركات السياسية الحضرية؛ هل المدينة (أو أي نظام من مجموعة مدن) هي مجرد مكان غير فعال (أو شبكة سابقة الوجود) ـ مكان للتجلي ـ حيث يتم التعبير عن تيارات أعمق من الصراع السياسي؟ ظاهرياً يبدو الأمر كذلك، لكن من الواضح أيضاً أن سمات بيئية حضرية معينة تساعد في احتجاجات المتمردين بدرجة أكبر من غيرها ـ مثل وسطية أماكن بعض الميادين، كالتحرير، وتيانانمين، وسينتاجما، أو شوارع باريس التي يسهل وضع المتاريس فيها بالمقارنة مع شوارع لندن أو لوس أنجلوس، أو موقع إل ألتو المتحكم في طرق الإمداد إلى لاباز.

لذلك تسعى القوى السياسية عادة لإعادة تنظيم البنية الأساسية في الحضر وحياة الحضر آخذة في الاعتبار القدرة على السيطرة على الجماهير المتمردة، ومن أشهر الأمثلة الدالة على ذلك، الشوارع التي شقها أوسمان في باريس، والتي اعتبرت حتى في وقت تنفيذها وسيلة للسيطرة العسكرية على المواطنين المتمردين. وهذه ليست حالة فريدة، فإعادة تصميم المدن الداخلية في الولايات المتحدة في أعقاب الانتفاضات الحضرية في الستينيات تمت فقط لوضع عوائق مادية كبيرة ـ خنادق فعلياً ـ على الطرق السريعة بين حصون الممتلكات القيمة «الكومونات المغلقة» في وسط المدينة والأحياء

(١) جاء تعبير «أجواء المدينة تشعر المرء بالحرية» من العصور الوسطى عندما كانت المدن المتحدة بمواثيق تعتبر «جزراً غير إقطاعية وسط بحر الإقطاع». انظر:

Henri Pirenne, *Medieval Cities: Their Origins and the Revival of Trade* (Princeton: NJ: Princeton University Press, 1925).

المفقرة داخل المدن. كما أن الصراعات العنيفة التي وقعت في إطار السعي لإخضاع حركات المعارضة في رام الله بالضفة الغربية (التي نفذها جيش الدفاع الإسرائيلي)، وفي الفلوجة في العراق (التي نفذها الجيش الأمريكي)، قد لعبت دوراً حاسماً في فرض إعادة النظر في الاستراتيجيات العسكرية لتحييد ومراقبة سكان الحضر والسيطرة عليهم. وبدورها تنتهج حركات المعارضة، مثل حزب الله وحماس، وبشكل متزايد استراتيجيات حضرية للتمرد. وبالطبع فإن العسكرة ليست هي الحل الوحيد، (ويظهر مثال الفلوجة أنه أبعد ما يكون عن الحل الأفضل). وتنطوي برامج التهدئة المخططة للأحياء الفقيرة «الفافيلا» في ريو على مقاربة حضرية للصراع الاجتماعي والطبقي من خلال تطبيق مجموعة من السياسات العامة المختلفة في الأحياء المضطربة. أما حزب الله وحماس فقد مزجا بين العمليات العسكرية التي تشن من داخل الشبكات الكثيفة للبيئات الحضرية وبين بناء هياكل إدارة حضرية بديلة تتضمن كل شيء، من جمع القمامة إلى مدفوعات الدعم الاجتماعي وإدارات الأحياء. إذاً لقد بات من الواضح أن الحضر يؤدي دوراً كموقع مهم للعمل السياسي والتمرد. فالسمات الفعلية للموقع مهمة، وإعادة الهندسة المادية والاجتماعية، والتنظيم الإقليمي لهذه المواقع، تستخدم كسلاح في الصراعات السياسية. وكما يلعب اختيار أرض المعركة وتشكيلها دوراً مهماً في العمليات العسكرية في تحديد من الذي سينتصر في النهاية، كذلك يلعب الموقع الدور نفسه فيما يتعلق بالاحتجاجات الشعبية والحركات السياسية[٢].

أما النقطة الرئيسة الثانية فتتمثل في أن فعالية الاحتجاجات السياسية كثيراً ما تقاس بقدرتها على تعطيل الاقتصادات الحضرية؛ ففي ربيع ٢٠٠٦ على سبيل المثال، وقعت اضطرابات واسعة النطاق في أوساط المهاجرين في الولايات المتحدة بسبب اقتراح مقدم للكونغرس بتجريم المهاجرين الذين لا يحملون وثائق قانونية (وبعضهم مقيم في البلاد منذ عشرات السنين)، وقد تصاعدت الاحتجاجات الحاشدة إلى أن أصبحت إضراباً فعلياً للعمال المهاجرين أدى بالفعل إلى توقف النشاط الاقتصادي في لوس أنجلوس

(٢) Stephen Graham, *Cities Under Siege: The New Military Urbanism* (London: Verso, 2010).

وشيكاغو، وكانت له آثار كبيرة كذلك على مدن أخرى، وكان لهذا الاستعراض المبهر للقوة الاقتصادية والسياسية من جانب المهاجرين غير المنظمين ـ (سواء الشرعيين أو غير الشرعيين) من خلال وقف الإنتاج وتعطيل تدفق السلع والخدمات في مراكز حضرية رئيسية ـ دوراً مهماً في وقف التشريع المقترح.

لقد ظهرت حركة حقوق المهاجرين من العدم، واتسمت بقدر كبير من العفوية، لكنها سقطت بسرعة تاركة خلفها إنجازين صغيرين، ولكن هامين على الأغلب، وذلك فضلاً عن تعطيل التشريع المقترح؛ وقد تمثل هذان الإنجازان في: تشكيل تحالف دائم للعمال المهاجرين، وغرس تقليد جديد في احتفال الولايات المتحدة بيوم أيار/مايو (عيد العمال) باعتباره يوماً تخرج فيه المسيرات تأييداً لطموحات قوة العمل. وفي حين يبدو هذا الإنجاز الأخير رمزياً تماماً، إلا أنه مع ذلك يذكّر العمال المنظمين وغير المنظمين في الولايات المتحدة بقدرتهم الجماعية الكامنة. كذلك اتضح خلال التراجع السريع للحركة واحدٌ من أهم عوائق تحقق تلك القدرة الكامنة؛ فالحركة التي تقوم بالأساس على المهاجرين من أمريكا اللاتينية (Hispanic)، لم تتمكن من التفاوض بفاعلية مع قيادة السكان الأمريكيين من أصل أفريقي، وفتح ذلك الطريق أمام وابل من الدعاية المكثفة التي نظمتها وسائل الإعلام اليمينية، التي ذرفت فجأة دموع التماسيح على وظائف الأمريكيين من أصل أمريكي التي يقتنصها منهم مهاجرون غير شرعيين من أمريكا اللاتينية[٣].

إن سرعة صعود وهبوط الحركات الاحتجاجية وتقلباتها في العقود القليلة الماضية تستحق التعليق؛ فإضافة إلى المظاهرات العالمية المناهضة للحرب في عام ٢٠٠٣ وصعود وهبوط حركة العمال المهاجرين في الولايات المتحدة في ٢٠٠٦، كانت هناك أمثلة لا حصر لها على مسارات غير منتظمة وتعبير غير متوازن جغرافياً للحركات المعارضة؛ ويشمل ذلك السرعة التي تمت بها السيطرة على التمردات في ضواحي فرنسا في ٢٠٠٥ والاندلاعات

(٣) Kevin Jonson and Hill Ong Hing, "The Immigrants Rights Marches of 2006 and the Prospects for a New Civil Rights Movement," *Harvard Civil Rights-Civil Liberties Law Review*, vol. 42 (2007), pp. 99-138.

الثورية في أغلب أرجاء أمريكا اللاتينية، من الأرجنتين في ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢ إلى بوليفيا ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥، وإعادة استيعابها داخل الممارسات الرأسمالية المهيمنة. ولكن هل تمتلك الاحتجاجات الشعبوية للغاضبين indignados في أرجاء جنوب أوروبا في ٢٠١١، وحركة «احتلوا وول ستريت»، الأكثر حداثة، القدرة على البقاء؟ إن فهم الإمكانيات السياسية والثورية لمثل هذه الحركات يمثل تحدياً كبيراً؛ فالتقلبات في تاريخ ومصائر الحركة المناهضة أو البديلة للعولمة من أواخر التسعينيات توحي بأننا في مرحلة شديدة الخصوصية، وربما تكون مختلفة جذرياً، من النضال ضد الرأسمالية؛ فالحركة التي تشكلت في المنتدى الاجتماعي العالمي وفروعه الإقليمية، وتحولت بشكل متزايد إلى طقس دوري من المظاهرات ضد البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى G7 (والآن ضد مجموعة العشرين G20)، أو تقريباً في كل اجتماع دولي عن أي قضية (من التغير المناخي إلى العنصرية والمساواة على أساس النوع الاجتماعي)، من الصعب الإمساك بها، لأنها «حركة للحركات»، وليست منظمة ذات فكر واحد[٤]. ولا يعني ذلك أن الأشكال التقليدية لمنظمات اليسار (الأحزاب السياسية اليسارية، والعُصَب النضالية، والاتحادات العمالية، والحركات النضالية البيئية والاجتماعية مثل الماويين في الهند أو حركة الفلاحين المحرومين من الأرض في البرازيل) قد اختفت، ولكن يبدو الآن أنها تسبح كلها في محيط حركات معارضة أكثر انتشاراً، وتفتقر للتماسك السياسي الشامل.

وجهات النظر اليسارية المتغيرة للنضالات ضد الرأسمالية

السؤال الأكبر الذي أود التطرق إليه هنا هو: هل تمثل التجليات الحضرية لكل هذه الحركات المتنوعة شيئاً أكثر من مجرد كونها آثاراً جانبية للتطلعات العالمية، أو الكوزموبوليتانية، أو حتى الكونية للبشر، والتي لا يوجد ما يربطها على وجه التحديد بخصوصيات الحياة الحضرية، أم أن هناك شيئاً ما يتعلق بعملية الحضرنة والتجربة الحضرية ـ خصائص الحياة

(٤) Thomas Mertes, ed., *A Movement of Movements: Is Another World Really Possible?* (London; New York: Verso, 2004), and Sara Motta and Alf Gunvald Nilson, eds., *Social Movements in the Global South: Dispossession, Development and Resistance* (Basingstoke, Hants: Palgrave Macmillan, 2011).

اليومية في الحضر - في ظل الرأسمالية لديه في حد ذاته القدرة الكامنة على تمهيد التربة للنضالات ضد الرأسمالية؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي مكوناته وكيف يمكن حشده واستخدامه لتحدي القوى المهيمنة اقتصادياً وسياسياً لرأس المال، إلى جانب ممارساتها الأيديولوجية المهيمنة وقبضتها القوية على الذوات السياسية، (هذه النقطة الأخيرة، من وجهة نظري، حاسمة)؟ وفي صيغة أخرى، هل يجب النظر إلى الصراعات داخل المدينة وعليها، وعلى صفات وآفاق الحياة في الحضر، باعتبارها جوهرية للسياسة المناهضة للرأسمالية؟

ولا أزعم هنا أن الرد على هذا السؤال هو «نعم بالطبع»، لكنني أزعم أن هذا السؤال جدير بالطرح بشكل أساسي.

ويرى الكثيرون من أعضاء اليسار التقليدي (وأقصد به بالأساس الأحزاب السياسية الاشتراكية والشيوعية وأغلب الاتحادات العمالية) أن الافتراضات السياسية والتكتيكية المسبقة قد صادرت على تفسير الجغرافيا التاريخية للحركات السياسية المرتبطة بالحضر، مما خلق حالة من سوء الفهم والتهوين من قدرة الحركات الحضرية على إطلاق شرارة تغيير، ليس فقط راديكالياً، بل ثورياً أيضاً. وعادة ما ينظر للحركات الاجتماعية الحضرية باعتبارها، بحكم التعريف، منفصلة عن، أو ملحقة بالصراعات الطبقية أو المناهضة للرأسمالية، التي ترجع جذورها إلى استغلال واغتراب العمل الحي في العملية الإنتاجية. وعادة ما ينظر إلى الحركات الاجتماعية الحضرية، وذلك إذا ما أخذت في الاعتبار من الأساس، باعتبارها إما مجرد تشعبات أو استبدالات لهذه الصراعات الأكثر جوهرية. وفي إطار التقاليد الماركسية، على سبيل المثال، عادة ما يكون هناك ميل لتجاهل صراعات الحضر أو رفضها، باعتبارها خالية من أي إمكانيات أو دلالة ثورية. وتفسر مثل هذه الصراعات إما باعتبارها تتعلق بقضايا إعادة الإنتاج بدلاً من الإنتاج، أو بالحقوق، والسيادة، والمواطنة، ومن ثَمَّ فهي لا تتعلق بالمسألة الطبقية. وتذهب هذه الحجة إلى أن حركة العمال المهاجرين التي قام بها عمال غير منظمين في عام ٢٠٠٦ كانت تتعلق بالأساس بالمطالبة بالحقوق وليس بالثورة.

فعندما يكتسب صراع على مستوى المدينة مكانة ثورية أيقونية كما حدث في حالة كومونة باريس عام ١٨٧١، فإنه يوصف (أولاً من قبل ماركس ومَنْ بعده، وبتأكيد أكبر من قبل لينين) بأنه «انتفاضة بروليتارية»(٥)، عوضاً عن كونه حركة ثورية أكثر تعقيداً، حرّكتها الرغبة في استعادة المدينة نفسها التي استولت عليها البرجوازية بقدر ما حرّكتها الرغبة في تحرير العمال من مظالم الاضطهاد الطبقي في مكان العمل. وأعتبره أمراً رمزياً أن أول إجرائين اتخذتهما كومونة باريس كانا إلغاء ورديات العمل الليلية في المخابز (وهي مسألة عمالية)، وفرض حظر مؤقت على زيادة الإيجارات (وهي مسألة حضرية).

وبناءً على ذلك يمكن لجماعات اليسار التقليدي في بعض الأحيان أن تخوض نضالات متعلقة بالحضر، وعندما يفعلون ذلك يمكنهم غالباً تحقيق النجاح حتى وهم يسعون لتفسير نضالهم من منظورهم العمالي التقليدي؛ فقد قاد حزب العمال الاشتراكي البريطاني على سبيل المثال نضالاً ناجحاً ضد ضريبة الاقتراع التي فرضتها تاتشر في أواخر الثمانينيات، (وهي إصلاح في مالية الحكومة المحلية أضر بشدة بالأقل ثراء). ولعبت هزيمة تاتشر فيما يتعلق بضريبة الاقتراع دوراً كبيراً بالتأكيد في خروجها من السلطة بعد ذلك.

بالمعنى الماركسي الرسمي يفسر النضال ضد الرأسمالية بشكل جوهري وصحيح تماماً، بأنه يتعلق بإلغاء تلك العلاقة الطبقية بين رأس المال والعمل في العملية الإنتاجية التي تسمح لرأس المال بإنتاج فائض القيمة والاستيلاء عليه. والغاية الأسمى للنضال ضد الرأسمالية هي إلغاء هذه العلاقة الطبقية وكل ما يتعلق بها أينما كان. وظاهرياً لا يبدو أن لهذا الهدف الثوري أي علاقة بالحضرنة في حد ذاتها، حتى عندما ينظر لهذا الصراع، كما يحدث دائماً عبر المنظور الضيق للجنس، والعرق، والنشاط الجنسي، والنوع الاجتماعي، وحتى عندما يتكشف من خلال صراعات حضرية عرقية، أو عنصرية، أو تتعلق بالنوع الاجتماعي داخل المناطق السكنية في المدينة، فإن

(٥) Karl Marx and Vladimir Lenin, *The Civil War in France: The Paris Commune* (New York: International Publishers, 1989).

المفهوم الجوهري يتمثل في أن النضال ضد الرأسمالية يجب أن يصل في نهاية المطاف إلى عمق ما يمثله النظام الرأسمالي، واجتثاث الورم السرطاني المتمثل في العلاقات الطبقية في عملية الإنتاج.

وسوف تكون صورة كاريكاتورية صادقة إذا ما قلنا إن حركات الطبقة العاملة بشكل عام قد ميزت العمال الصناعيين في العالم على مدى فترة طويلة باعتبارهم العنصر الطليعي في هذه المهمة. وفي الروايات الثورية الماركسية تقود هذه الطليعة النضال الطبقي عبر دكتاتورية البروليتاريا إلى عالم موعود تضعف فيه الدولة والطبقات. وهي أيضاً صورة كاريكاتورية صادقة أن نقول إن الأمور لم تَسِرْ قط على هذا النحو.

ويجادل ماركس بأن علاقة السيطرة الطبقية في عملية الإنتاج يجب أن تستبدل بسيطرة العمال المترابطين على العملية الإنتاجية وبروتوكولاتها. ويتوازى هذا الرأي مع تاريخ طويل من السعي السياسي لسيطرة العامل، وما يطلق عليه autogestion (وتترجم عادة «الإدارة الذاتية»)، وتعاونيات العمال، وما شابه ذلك[٦]. ولم تنشأ هذه النضالات بالضرورة عن أي محاولة واعية لاتباع الوصفات النظرية لماركس، (في الواقع فإن هذه الوصفات تعكس بالتأكيد تلك النضالات)، كما أنها لم تفسر في الممارسة باعتبارها محطة على الطريق إلى اجتثاث جذر وفرع root-and-branch[*] النظام القديم لإعادة البناء الثوري للنظام الاجتماعي؛ فتلك النضالات تنشأ عادة من الحدس الفطري، الذي يتوصل إليه العمال أنفسهم في العديد من الأماكن والأزمان المختلفة، بأن تنظيمهم لعلاقاتهم الاجتماعية وأنشطتهم الإنتاجية سيكون أكثر عدالة، وأقل قمعاً، وأكثر توافقاً مع إحساسهم بقيمة الذات، والكرامة الشخصية، بدلاً من الخضوع للإملاءات الظالمة لرئيس، غالباً ما يكون استبدادياً، يطالبهم بأن يقدموا طاقاتهم بلا كلل لعمل مغترب. لكن محاولة

---

(٦) Mario Tronti, "Workers and Capital," <http://libcom.org>.
نشرت أول مرة باللغة الإيطالية عام ١٩٧١.

(*) وردت عبارة: «اجتثاث النظام القديم جذراً وفرعاً» في الفصل الثالث من المانيفستو الشيوعي:
a *class* is being developed which is destined to cut up *root and branch the old order* of society
(المترجمة).

تغيير العالم عن طريق سيطرة العامل والحركات المتماثلة ـ مثل المشروعات المملوكة للمجتمع، وما يطلق عليه الاقتصادات «الأخلاقية» أو «التضامنية»، وأنظمة التداول الاقتصادي المحلية والمقايضة، وخلق فضاءات مستقلة/ مدارة ذاتياً (قد يكون من أشهرها في وقتنا هذا الزاباتيستا)(*) ـ لم يثبت جدواها حتى الآن كأشكال لحلول أكثر عالمية لمناهضة الرأسمالية، على الرغم من الجهود النبيلة والتضحيات المبذولة في مواجهة العدوانية الضارية وعمليات القمع الدؤوبة(٧). والسبب الرئيسي لفشل مثل هذه المبادرات على مدى فترة زمنية طويلة في التكامل لتشكيل بديل عالمي للرأسمالية بسيط للغاية، وهو أن جميع المشاريع التي تعمل في إطار اقتصاد رأسمالي تخضع «للقوانين القسرية للمنافسة»، التي تشكل ركيزة قوانين الرأسمالية المتعلقة بإنتاج القيمة وتحققها؛ فإذا صنع شخص ما منتجاً مماثلاً لمنتجي بسعر أقل، فليس أمامي سوى أن أفقد عملي، أو أكيف ممارساتي الإنتاجية لزيادة الإنتاجية، أو أن أخفض تكلفة العمل والسلع الوسيطة والمواد الخام. وفي حين يمكن للشركات الصغيرة والمحلية العمل تحت رادار، وبعيداً عن قبضة قوانين المنافسة (بحصولها على وضع الاحتكارات المحلية، على سبيل المثال)، لا يتاح ذلك لأغلب الشركات الأخرى، لذلك تسعى المشروعات التي يسيطر عليها العمال أو المشروعات التعاونية عند مرحلة معينة، لمحاكاة منافسيها الرأسماليين، وبقدر ما تفعل ذلك يقل تميز ممارساتها. وفي واقع الأمر، يمكن بمنتهى السهولة أن ينتهي الحال بالعمال في وضع استغلال الذات الجمعي، وهو وضع لا يقل قمعية عما يفرضه رأس المال.

علاوة على ذلك، وكما يوضح ماركس في الجزء الثاني من كتاب **رأس المال**، تتضمن دورة رأس المال ثلاث عمليات دورية مختلفة، هي تلك المتعلقة برأس المال النقدي والإنتاجي والسلعي(٨). ولا يمكن لأي من هذه العمليات الدورية البقاء، أو حتى الوجود، من دون الأخرى: فهي تختلط وتحدد كل منها الأخرى. ونادراً ما تتمكن السيطرة/ الإدارة العمالية أو

(*) هي مجموعة ثورية مسلحة من ولاية تشياباس في جنوب المكسيك (المترجمة).

(٧) Immanuel Ness and Dario Azzelini, eds., *Ours to Master and to Own: Workers' Control from the Commune to the Present* (London: Haymarket Books, 2011).

(٨) Karl Marx, *Capital* (London: Penguin, 1978), vol. 2, and David Harvey, *A Companion to Marx's Capital* (London: Verso, 2010), vol. 2.

التعاونيات في وحدات إنتاجية منعزلة نسبياً من البقاء - على الرغم من كل الآمال المعلقة على الاستقلالية autonomista، والإدارة الذاتية autogestion، وكل تلك الخطابة الأناركية - في مواجهة بيئة مالية ونظام ائتماني عدائيين والممارسات الشرسة لرأس المال التجاري. وقد شهدت قوة رأس المال التمويلي ورأس المال التجاري (ظاهرة وول مارت) طفرة ملحوظة في السنوات الأخيرة، (وهذه مسألة مهملة بدرجة كبيرة في التنظير اليساري المعاصر). ومن ثَمَّ فإن ما يجب القيام به حيال هذه العمليات الدورية الأخرى والقوى الطبقية التي تتمحور حولها يصبح جزءاً كبيراً من المشكلة؛ فهذه قبل كل شيء هي القوى الأولية التي يعمل على أساسها القانون الرأسمالي الحديدي لتحديد القيمة.

إن الاستنتاج النظري الذي يستتبع ذلك واضح تماماً؛ فإلغاء العلاقة الطبقية في عملية الإنتاج مشروط بإلغاء سلطة قانون القيمة الرأسمالي في إملاء شروط الإنتاج من خلال التجارة الحرة في السوق العالمية. فيتعين ألا يقتصر النضال ضد الرأسمالية فقط على التنظيم وإعادة التنظيم داخل عملية العمل، على الرغم من أهميته، بل يجب أن يتركز كذلك على إيجاد بديل سياسي واجتماعي لعمل قانون القيمة الرأسمالي في الأسواق العالمية. وفي حين قد تنشأ سيطرة العامل أو الحركات التعاونية من الحدس الملموس لأشخاص منخرطين بشكل جماعي في الإنتاج والاستهلاك، فإن تحدي عمليات قانون القيمة الرأسمالي على الساحة العالمية يتطلب فهماً نظرياً للعلاقات المتشابكة للاقتصاد الكلي، إلى جانب شكل آخر من التطور التقني والتنظيمي. ويطرح ذلك المشكلة الصعبة المتمثلة في تطوير قدرة سياسية وتنظيمية تتمكن من الحشد والسيطرة على تنظيم التقسيم الدولي للعمل وتبادل الممارسات والعلاقات في السوق العالمية. والانفصال عن هذه العلاقات، كما يقترح البعض الآن، يكاد يكون مستحيلاً لعدة أسباب متنوعة؛ **أولاً**، لأن هذا الانفصال يزيد من قابلية التعرض للمجاعات المحلية والكوارث الاجتماعية، أو ما يطلق عليه الكوارث الطبيعية. **ثانياً**، لأن الإدارة الفعالة والبقاء يعتمدان دائماً تقريباً على توفر وسائل إنتاج متطورة، فالقدرة على تنسيق التدفقات على امتداد سلسلة سلعية لتعاونية عمالية (من المواد الخام إلى المنتجات النهائية) يعتمد على توفر مصادر طاقة وتكنولوجيا، مثل

الكهرباء، والهواتف المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر، وخدمة الإنترنت، التي يتم شراؤها من ذلك العالم الذي تهيمن عليه القوانين الرأسمالية لإنتاج القيمة وتداولها.

في مواجهة هذه الصعوبات الواضحة، لجأت العديد من قوى اليسار التقليدي تاريخياً إلى الاستيلاء على سلطة الدولة باعتبارها هدفها الأول، على أساس أن سلطات الدولة يمكن أن تستخدم بعد ذلك لتنظيم تدفقات رأس المال والنقود، والسيطرة عليها لإقامة أنظمة غير سوقية (وغير تسليعية) للتداول عن طريق التخطيط العقلاني، ولوضع بديل للقوانين الرأسمالية لتحديد القيمة من خلال عملية إعادة بناء منظمة ومخطط لها بشكل واعٍ للتقسيم العالمي للعمل. ونتيجة لعدم قدرتها على إنجاح هذا النظام عالمياً، اختارت الدول الشيوعية، منذ الثورة الروسية فصاعداً، أن تعزل نفسها عن السوق الرأسمالية العالمية قدر الإمكان. وأسفر انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الإمبراطورية السوفياتية، وتحول الصين إلى اقتصاد يتبنى بالكامل وبنجاح القانون الرأسمالي للقيمة، عن رفض شامل لهذه الاستراتيجية بالتحديد لمكافحة الرأسمالية باعتبارها مساراً يعتد به لبناء الاشتراكية. وتم التخلي خطوة بعد خطوة عن التخطيط المركزي. تم تدريجياً التخلّي عن الفكرة السائدة في التخطيط المركزي وحتى في الاشتراكية الديمقراطية عن أن الدولة يمكنها توفير الحماية في مواجهة قوى السوق العالمية عن طريق السياسات الحمائية وإحلال الواردات (كما حدث في أمريكا اللاتينية في الستينيات على سبيل المثال) أو عن طريق السياسات المالية وترتيبات الرعاية الاجتماعية بعد أن حشدت حركات الثورة المضادة النيوليبرالية قواها للسيطرة على أجهزة الدولة، بدأ من منتصف السبعينيات فصاعداً[٩].

كذلك فإن التجربة التاريخية الكئيبة نوعاً ما للتخطيط المركزي الستاليني والشيوعي كما تمت ممارسته فعلياً، وفشل السياسات الحمائية والإصلاحية الاشتراكية الديمقراطية في نهاية الأمر في مقاومة النفوذ المتنامي لرأس المال للسيطرة على الدولة وإملاء سياساتها، قد دفعت الكثيرين من داخل اليسار

(٩) David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism* (Oxford: Oxford University Press, 2005).

المعاصر لأن يَخْلُصُوا إما إلى أن «تحطيم الدولة» يعد بمثابة مقدمة ضرورية للتحول الثوري، أو إلى أن تنظيم الإنتاج بشكل مستقل من داخل الدولة هو المسار الوحيد الذي يعتد به لتحقيق التغيير الثوري. ومن ثَمَّ ينتقل عبء السياسة ليعود إلى سيطرة العامل أو المجتمع أو المحليات. والافتراض هو أن القوة القمعية للدولة «يمكن أن تذوي» عندما تحشد الحركات المعارضة بمختلف أشكالها ـ احتلال المصانع، واقتصادات التضامن، والحركات الجماعية المدارة ذاتياً، والتعاونيات الزراعية، وما إلى ذلك ـ قواها داخل المجتمع المدني. ويرقى ذلك إلى ما يمكن وصفه بأنه «نظرية النمل الأبيض» للتغيير الثوري: النمل الذي ينخر في الركائز المؤسسية والمادية لرأس المال حتى يتهاوى. ولا يعني استخدام هذا المصطلح التجاهل أو الرفض، فالنمل الأبيض يمكنه إلحاق ضرر رهيب، وغالباً ما يكون من الصعب اكتشافه. بيد أن المشكلة ليست في الافتقار للفاعلية المحتملة؛ بل في أنه بمجرد اكتشاف هذا الضرر والتهديد المصاحب له سيكون رأس المال قادراً ومستعداً تماماً لاستدعاء قوى الإبادة (سلطات الدولة) للتعامل معه. وفي هذه الحالة يصبح الأمل الوحيد إما أن تنقلب قوى الإبادة هذه على سادتها (كما فعلت في بعض الأحيان في الماضي)، أو أن تنهزم ـ وهي نتيجة مستبعدة نوعاً ما، باستثناء ما حدث في ظروف خاصة، مثل حالة أفغانستان ـ في سياق صراع مسلح. ومن ثَمَّ ليس هناك ما يضمن أن شكل المجتمع الذي سيظهر بعد ذلك سيكون أقل همجية من ذلك الذي جاء ليحل محله.

ويتمسك اليسار بمختلف أطيافه الواسعة بضراوة بآرائه عما يمكن أن ينجح وكيف، ويدافع عنها بالضراوة نفسها (في كثير من الأحيان بجمود وديماغوجية). وتحدي أي أسلوب معين في التفكير والعمل عادة ما يثير ردود فعل انتقادية مسعورة؛ فقد أفسد اليسار بمجمله «بهوس الشكل التنظيمي» الذي يستهلك طاقاته، فقد كان اليسار التقليدي (ذو التوجه الشيوعي والاشتراكي) عادة ما يتبنى ويدافع عن شكل من أشكال المركزية الديمقراطية (في الأحزاب السياسية، والاتحادات العمالية، وما إلى ذلك)، لكن الآن تتطور المفاهيم بوتيرة سريعة ـ فتظهر مفاهيم «الأفقية» و«اللاهيراركية» ـ أو رؤى للديمقراطية الراديكالية، وحكم الكومونات، التي يمكن أن تنجح إذا طبقت على مجموعات صغيرة، لكن من المستحيل أن

تعمل على نطاق المدن، ناهيك عن نطاق سبعة مليارات نسمة هم سكان كوكب الأرض. وفي هذا السياق يتم تفصيل الأولويات البرامجية بشكل دوغمائي، ومثال ذلك فكرة إلغاء الدولة، كما لو أنه لم يكن هناك على الإطلاق أي شكل بديل لحكم المناطق يمكن له أن يكون ضرورياً أو ذا قيمة. فحتى موراي بوتشين Murray Bookchin المفكر المحترم، الأناركي/ الفوضوي الاجتماعي المناهض للدولة، يتبنى بحماس من خلال نظريته عن الكونفيدرالية الحاجة لنوع من حكم الأراضي، الذي من دونه لكانت الزاباتيستا ـ فقط لمجرد أن نأخذ مثالاً حديثاً ـ ستواجه حتماً الموت والهزيمة: فعلى الرغم من أنهم يعرفون خطأ عادة باعتبارهم ينتهجون هيكلاً تنظيمياً غير هيراركي على الإطلاق وأفقياً تماماً، إلا أن الزاباتيستا يتخذون قراراتهم من خلال مندوبين ومسؤولين يجري اختيارهم بشكل ديمقراطي(١٠). وتركز مجموعات أخرى جهودها على استعادة المفاهيم القديمة المتأصلة المتعلقة بحقوق الطبيعة، أو الإصرار على ضرورة إعطاء الأولوية لقضايا النوع الاجتماعي gender، أو العنصرية، أو مناهضة الاستعمار، أو قضايا الشعوب الأصلية، بدلاً من السعي وراء سياسات مناهضة للرأسمالية، أو حتى اعتبارها مقدمة لهذا السعي. ويتعارض كل ذلك مع إدراك الذات السائد داخل هذه الحركات الاجتماعية، والتي تميل للاعتقاد بأنه لا يوجد توجيه أو نظرية تنظيمية شاملة، بل مجرد مجموعة من الممارسات الفطرية المرنة التي تنشأ «طبيعياً» من أوضاع معينة؛ وسنرى أنهم لم يكونوا على خطأ تماماً في ذلك.

وعلاوة على كل ذلك، هناك غياب كامل لمقترحات ملموسة متفق عليها على نطاق واسع بشأن كيفية إعادة تنظيم تقسيم العمل، والتعاملات الاقتصادية (النقدية؟) في مختلف أرجاء العالم لتحقيق مستوى معيشة مقبول للجميع. والحقيقة أن هذه المشكلة كثيراً ما يجري التهرب منها بعجرفة. ويعبر ديفيد جريبر David Graeber باعتباره من رواد الفكر الأناركي عن ذلك، مكرراً تحفظات موراي بوتشين، قائلاً:

---

(١٠) Murray Bookchin, *Urbanization without Cities: The Rise and Decline of Citizenship* (Montreal: Black Rose Books, 1992).

«يجب أن تتحول الفقاعات المؤقتة للحكم الذاتي بالتدريج إلى مجتمعات حرة دائمة، لكن من أجل القيام بذلك لا يمكن لهذه المجتمعات أن تعيش في عزلة كاملة، كما أنه لا يمكنها أن تقيم علاقات قائمة فقط على المواجهة مع كل المحيطين بها، يجب أن تجد سبيلاً للتعامل مع النظم الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية الأكبر المحيطة بها. وهذه هي المسألة المخادعة، لأنه ثبت أنه من الصعب للغاية على هذه المجتمعات المنظمة على أسس ديمقراطية راديكالية أن تتكامل بأي طريقة مجدية داخل هياكل أكبر من دون أن تقدم تنازلات لا تنتهي تتعلق بالمبادئ التي قامت على أساسها[(١١)].

وفي هذه المرحلة من التاريخ، يبدو واضحاً أن العمليات الفوضوية للتدمير الرأسمالي الخلاق قد قلصت اليسار الجمعي وأعادته إلى وضعية مفعمة بالحيوية، ولكن متشرذمة وتفتقد للاتساق، حتى في الوقت الذي تشير فيه اندلاعات دورية لحركات احتجاج حاشدة وتنامي خطر «سياسة النمل الأبيض» إلى أن الظروف الموضوعية لانفصال أكثر راديكالية عن قوانين القيمة الرأسمالية أصبحت أكثر من مواتية لانتهازها.

لكن معضلة هيكلية بسيطة تكمن في قلب كل ذلك: وهي كيف يمكن لليسار دمج الحاجة للانخراط بنشاط في القوانين الرأسمالية لتحديد القيمة في السوق العالمية، وأيضاً خلق بديل لها إلى جانب تسهيل قدرة قوة العمل الجماعية على أن تدير وتقرر بشكل ديمقراطي جمعي ما الذي ستنتجه وكيف؟ هذا هو التوتر الجدلي المحوري الذي راوغ حتى الآن الإدراك الطموح للحركات البديلة المناهضة للرأسمالية[(١٢)].

---

(١١) David Graeber, *Direct Action: An Ethnography* (Oakland, CA: AK Press, 2009), p. 239.

انظر أيضاً:

Ana Dinerstein, Andre Spicer, and Steffen Bohm, "The (Im)possibilities of Autonomy, Social Movement in and Beyond Capital, the State and Development," *Non-Governmental Public Action Program, Working Papers* (London School of Economics and Political Science, 2009).

(١٢) تعد حركة موندراجون (Mondragon) واحدة من أكثر الحالات المعبرة عن الإدارة الذاتية للعمال التي قاومت اختبار الزمن. تأسست الحركة في ظل الفاشية في عام ١٩٥٦ كتعاونية للعمال في إقليم الباسك الإسباني، وأصبح لها الآن نحو ٢٠٠ مشروع في مختلف أرجاء إسبانيا وفي أوروبا. وفي أغلب الأحيان لا تزيد فروق المكافآت بين المساهمين عن ٣ إلى ١ بالمقارنة مع ٤٠٠ إلى ١ في أغلب =

البدائل

إذا كان لحركة يعتد بها لمناهضة الرأسمالية أن تظهر، فإنه يجب إعادة تقييم الاستراتيجيات السابقة والراهنة لمناهضة الرأسمالية؛ فليس المهم فقط هو أن نأخذ خطوة للوراء للتفكير فيما يجب وما يتعين عمله، ومن الذي سيقوم بذلك، وكيف سيقوم بذلك، وأين؛ بل من المهم كذلك مضاهاة المفاهيم والممارسات التنظيمية المفضلة بطبيعة المعارك السياسية والاجتماعية والتقنية التي يتعين خوضها والانتصار فيها. وأياً كانت الحلول، والصياغات، والأشكال التنظيمية، والبرامج السياسية المقترحة، يتعين عليها أن تقدم أجوبة على ثلاث مسائل ملحة:

١ ـ تتعلق **المسألة الأولى** بالإفقار المادي المدقع الذي يعاني منه أغلب سكان العالم، إلى جانب خيبة الأمل المصاحبة له المتعلقة بإمكانية تحقيق تطوير كامل للقدرات البشرية والطاقات الإبداعية. فقد كان ماركس قبل كل شيء فيلسوفاً بارزاً معنياً بازدهار البشرية، لكنه اعترف أن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا في «حالة من الحرية التي لا تبدأ إلا عندما تُنحّى جانباً حالة الضرورة». فقد بات واضحاً أنه لا يمكن مواجهة مشكلات تراكم الفقر في العالم من دون مواجهة التراكم الفاحش للثروة. ويتعين على المنظمات العاملة في مجال مكافحة الفقر أن تلتزم بسياسات تتعلق بمكافحة تراكم الثروة وبإقامة علاقات اجتماعية بديلة لتلك السائدة في ظل الرأسمالية.

٢ ـ وتنبع **المسألة الثانية** من المخاطر الواضحة أو الوشيكة للتدهور البيئي والتغيرات المناخية الخارجة عن نطاق السيطرة. وهذه أيضاً ليست مجرد مسألة مادية، بل روحانية وأخلاقية، تتعلق بتغيير إحساس البشر

= الشركات الأمريكية (وإن كانت النسبة ارتفعت في بعض الأحيان في السنوات الأخيرة في موندراجون إلى ٩ إلى ١). وتعمل المشروعات على الدوائر الثلاث لرأس المال بإقامة مؤسسات ائتمانية، ومنافذ للبيع بالتجزئة، إضافة إلى وحدات إنتاجية. وربما يكون ذلك من أسباب بقائها. ولكن بعض النقاد اليساريين يشكون من الافتقار للتضامن مع وجود صراعات عمالية بشكل عام، كما يشيرون إلى بعض الممارسات الاستغلالية عن طريق تشغيل جهات من الباطن، ومن إجراءات لضمان الكفاءة الداخلية المطلوبة للحفاظ على التنافسية. لكن إذا كانت كل المشروعات الرأسمالية من هذا النوع، لكنّا نعيش الآن في مجتمع مختلف تماماً. لا يمكن بسهولة تجاهل هذه التجربة. انظر:

George Cheney, *Values at Work: Employee Participation Meets Market Pressure at Mondragon* (Ithaca, NY: ILR Press, 1999).

بالطبيعة وعلاقتهم المادية بها. وليس هناك حل تقني صرف لهذه المشكلة، بل يجب أن تحدث تغيرات ملحوظة في أساليب الحياة (مثل معادلة الآثار السياسية والاقتصادية والبيئية لأعمال التوسع العمراني في الضواحي على مدى سبعين عاماً مضت)، إضافة إلى إحداث تحولات كبيرة في أنماط الاستهلاك والإنتاج والترتيبات المؤسسية.

٣ ـ وتنبثق المجموعة الثالثة من المسائل، والتي تدعم المسألتين السابقتين، من الفهم التاريخي والنظري للمسار الحتمي للنمو الرأسمالي. فالنمو المركب يعد لأسباب مختلفة شرطاً مطلقاً لاستمرار تراكم رأس المال وإعادة إنتاجه، فهذا هو القانون الذي تشكل اجتماعياً وتحدد تاريخياً للتراكم اللانهائي لرأس المال، والذي يجب تحديه، وفي نهاية الأمر إلغاؤه. فتحقيق معدل نمو مركب (ولنقل عند مستوى ٣ بالمئة كحد أدنى إلى الأبد) أمر مستحيل تماماً، فقد وصل رأس المال الآن إلى نقطة تحول (وهذا يختلف عن الوصول إلى طريق مسدود) في تاريخه الطويل، بدأت فيها هذه الاستحالة الملازمة له تتحقق. وأي بديل مناهض للرأسمالية يتعين عليه أن يلغي سلطة قانون القيمة الرأسمالي من أجل تنظيم السوق العالمية، وذلك يتطلب إلغاء العلاقة الطبقية المهيمنة التي تدعم وتفرض التوسع المستمر في فائض القيمة المنتج والمتحقق، وهذه العلاقة الطبقية هي التي تنتج الخلل المستمر في توزيعات الثروة والنفوذ إلى جانب متلازمة النمو الدائم التي تمارس ذلك الضغط المدمر على العلاقات الاجتماعية والنظم البيئية العالمية.

إذاً كيف يمكن أن تنظم القوى التقدمية لحل هذه المسائل؟ وكيف يمكن لهذه الجدلية المراوغة حتى الآن بين الضرورة المزدوجة المتمثلة في سيطرة العامل محلياً والتنسيق الدولي أن تدار؟ وفي هذا السياق أريد أن أعود للسؤال التأسيسي في هذا النقاش: هل يمكن أن تلعب الحركات الاجتماعية في الحضر دوراً بناء وأن تترك بصمتها في النضال المناهض للرأسمالية عبر هذه الأبعاد الثلاثة؟ الإجابة تعتمد جزئياً على إعادة ضبط مفاهيمية تأسيسية حول طبيعة الطبقة وإعادة تعريف خواص الصراعات الطبقية.

لكن مفهوم سيطرة العامل الذي هيمن حتى الآن على الفكر السياسي

اليساري يمثل إشكالية؛ فبؤرة الصراع كانت الورشة أو المصنع باعتبارهما الموقع المميز لإنتاج فائض القيمة، وكانت الطبقة العاملة الصناعية تقليدياً مميزة باعتبارها طليعة البروليتاريا، وعنصرها الثوري الرئيسي، ولكن لم يكن عمال المصانع هم من صنعوا كومونة باريس. ولهذا السبب فإن هناك وجهة نظر معارضة ومؤثرة عن الكومونة تفيد بأنها لم تكن على الإطلاق انتفاضة بروليتارية، أو حركة قائمة على أساس طبقي بأي شكل من الأشكال، بل حركة اجتماعية حضرية تستعيد حقوق المواطنة، والحق في المدينة، ومن ثَمَّ لم تكن حركة مناهضة للرأسمالية(١٣).

ولا أرى سبباً يمنع تفسيرها باعتبارها صراعاً طبقياً، وفي الوقت نفسه، صراعاً من أجل حقوق المواطنة في المكان الذي يعيش فيه العاملون. وبداية فإن ديناميات الاستغلال الطبقي لا تقتصر على مكان العمل، فكل اقتصادات سلب الملكية والممارسات الشرسة من النوع المذكور في الفصل الثاني فيما يتعلق بأسواق الإسكان، هي مثال على ذلك. فهذه الأشكال الثانوية من الاستغلال ينظمها في الأساس التجار، وأصحاب العقارات، والممولون؛ وآثارها تظهر في الأساس في مكان الإقامة وليس في المصنع. وأشكال الاستغلال هذه حيوية، وقد كانت كذلك دوماً للديناميات الشاملة لتراكم رأس المال واستمرار النفوذ الطبقي. فامتيازات الأجور التي يحصل عليها العمال على سبيل المثال يمكن أن تسرق وتستعاد للطبقة الرأسمالية برمتها عن طريق التجار الرأسماليين وأصحاب العقارات، وحتى بشكل أكثر ضراوة في زمننا المعاصر، عن طريق مروجي الائتمان، والمصرفيين، والممولين. إن ممارسات التراكم عن طريق نزع الملكيات وتحصيل العوائد والتلاعب بالنقود والأرباح تحتل مكاناً مركزياً في قائمة أسباب الاستياء العديدة المرتبطة بجودة الحياة اليومية لجماهير السكان. والحركات الاجتماعية في الحضر تقوم عادة بالحشد حول هذه القضايا، وهي تنطلق من الطريقة التي ينظم بها استمرار النفوذ الطبقي

---

(١٣) Manuel Castells, *The City and the Grassroots: A Cross-Cultural Theory of Urban Social Movements*, California Series in Urban Development (Berkeley, CA: University of California Press, 1983), and Roger Gould, *Insurgent Identities: Class, Community, and Protest in Paris from 1848 to the Commune* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1995).

حول ردّي على هذه النقاشات، انظر:

David Harvey, *Paris, Capital of Modernity* (New York: Routledge, 2003).

على أسلوب الحياة كما في العمل، لذلك فإن الحركات الاجتماعية الحضرية تحتوي دائماً على مكون طبقي، حتى عندما تكون متمحورة في الأساس حول الحقوق، والمواطنة، والكدح من أجل إعادة الإنتاج الاجتماعي.

وحقيقة أن أسباب الاستياء هذه مرتبطة بما هو سلعي ونقدي أكثر من ارتباطها بدورة إنتاج رأس المال مسألة غير مهمة على الإطلاق: ومع ذلك فإن إعادة ضبط المفاهيم يمثل ميزة نظرية مهمة بالفعل، لأن ذلك يركز الانتباه على تلك الأبعاد لدوران رأس المال التي عادة ما تقوم بدور العدو الذي لا يقهر في محاولات السعي لتحقيق سيطرة العامل على الإنتاج.

وبما أن تداول رأس المال إجمالاً هو ما يهم (أكثر من مجرد ما يحدث في دورة الإنتاج)، فما الذي يهم الطبقة الرأسمالية بشكل عام إن كانت القيمة تستخلص من دورات سلعية أو نقدية بدلاً من أن تستخلص من دورة الإنتاج بشكل مباشر؟ فالفجوة بين أين ينتج فائض القيمة وأين يتحقق مسألة مهمة نظرياً بقدر ما هي مهمة عملياً. فالقيمة المكونة في الإنتاج قد تستعاد من العمال للطبقة الرأسمالية عن طريق تحصيل ملّاك العقارات لإيجارات عالية على السكن.

ثانياً، فإن الحضرنة في حد ذاتها منتجة يشارك آلاف من العمال في إنتاجها، وعملهم منتج للقيمة ولفائض القيمة. فلماذا لا نركز، من ثَمَّ على المدينة بدلاً من المصنع باعتبارها الموقع الرئيسي لإنتاج فائض القيمة؟ حينها يمكن إعادة ضبط/ صياغة مفهوم كومونة باريس باعتباره نضال البروليتاريا التي أنتجت المدينة من أجل استعادة حق امتلاك ما أنتجته والسيطرة عليه. ويختلف هذا النوع من البروليتاريا (وكان يختلف في حالة كومونة باريس) تماماً عن تلك التي يعتبرها اليساريون صاحبة الدور الطليعي، فهي تتسم بكونها عمالة تفتقر للأمان، وعرضية، ومؤقتة، ومنتشرة مكانياً، ومن الصعب للغاية تنظيمها على أساس مكان العمل. لكن في هذه المرحلة من تاريخ تلك الأماكن من العالم، التي تصنف باعتبارها المناطق الرأسمالية المتقدمة، تقلصت بشكل جذري البروليتاريا المصنعية التقليدية. والآن أمامنا خياران: إما أن ننعي ضياع إمكانية حدوث ثورة لأن البروليتاريا قد اختفت، أو أن نغير مفهومنا عن البروليتاريا ليشمل جحافل منتجي الحضر غير المنظمين (من

نوعية الذين تم حشدهم في مسيرات الدفاع عن حقوق المهاجرين)، واستكشاف قدراتهم وطاقاتهم الثورية المميزة.

إذاً من هم هؤلاء العمال الذين ينتجون المدينة؟ بناؤو المدينة، عمال الإنشاءات على وجه الخصوص، هم المرشح الظاهر، وإن كانوا ليسوا الوحيدين ولا هم قوة العمل الأكبر المعنية؛ فعمال البناء كقوة سياسية كانوا في الفترات الأخيرة في الولايات المتحدة (وربما في مناطق أخرى كذلك) من المؤيدين عادة لأعمال التطوير كبيرة الحجم، والمنحازة طبقياً، التي تبقيهم في عملهم؛ ولا يجب عليهم أن يكونوا كذلك. فقد لعب البناؤون والعمال الذين جلبهم أوسمان إلى باريس دوراً مهماً في الكومونة. وفي أوائل السبعينيات حظرت حركة اتحاد عمال «جرين بان» في نيو ساوث ويلز العمل في مشروعات تعتبرها مضرة بالبيئة، ونجحت الحركة في الكثير مما قامت به، لكنها دمرت في نهاية الأمر بوساطة تحالف مدبر بين سلطة الدولة وقياداتها الوطنية الماوية (Maoist)، التي اعتبرت قضايا البيئة مظهراً من مظاهر العواطف البورجوازية المبتذلة(١٤).

لكن هناك رباط موصول بين أولئك الذين يقومون بالتعدين لاستخراج الحديد الخام، الذي يدخل في صناعة الصلب، والذي يدخل بدورة في بناء الجسور التي تمر عليها الشاحنات المحملة بالسلع لتسافر إلى وجهتها الأخيرة، سواء المصانع أو المنازل. وكل هذه الأنشطة (بما فيها الحركة المكانية) منتجة للقيمة ولفائض القيمة. وإذا كانت الرأسمالية غالباً ما تتعافى من أزماتها كما رأينا من قبل عن طريق «بناء المساكن وملئها بالأشياء»، فإن كل شخص انخرط في هذا النشاط العمراني له دور محوري يلعبه في ديناميات الاقتصاد الكلي لتراكم رأس المال. وإذا كانت الصيانة والإصلاح والإحلال (التي عادة ما يكون من الصعب تمييزها في الممارسة) كلها جزءاً من مسار إنتاج القيمة (كما يؤكد ماركس)، فإن الجيش الضخم من العمال المشارك في هذه الأنشطة في مدننا يسهم كذلك في إنتاج القيمة وفائض القيمة. وفي مدينة نيويورك هناك ألوف العمال الذين ينصبون السقالات ثم

(١٤) John Tully, "Green Bans and the BLF: The Labour Movement and Urban Ecology," *International Viewpoint*, vol. 4, no. 357 (March 2004).

يقومون بإزالتها بعد ذلك، هؤلاء أيضاً يشاركون في إنتاج القيمة. وفضلاً عن ذلك، إذا كان نقل السلع من مكان المنشأ إلى المقصد النهائي منتجاً للقيمة كما يؤكد ماركس، فإن العاملين في سلسلة إنتاج الغذاء التي تربط بين المنتجين في الريف والمستهلكين في الحضر هم أيضاً منتجون للقيمة. وهنالك آلاف من شاحنات النقل التي تسد شوارع نيويورك كل يوم، ولو كان هؤلاء العمال منظمين لكانوا امتلكوا سلطة خنق العملية الأيضية/التبادلية في المدينة. وتعد إضرابات عمال النقل (في فرنسا على مدى ٢٠ عاماً على سبيل المثال، وفي شنغهاي الآن) بمثابة سلاح سياسي فعال للغاية، (لكنه استخدم بشكل سلبي في شيلي في انقلاب عام ١٩٧٣). ويعد اتحاد سائقي الحافلات في لوس أنجلوس ومنظمة سائقي سيارات الأجرة في نيويورك ولوس أنجلوس أمثلة على التنظيم عبر هذه الأبعاد[١٥]. وعندما قطع السكان المتمردون في إل التو خطوط الإمداد الرئيسة إلى لاباز، مما أجبر البرجوازية على العيش على الفتات، حققوا أهدافهم السياسية سريعاً. وفي الواقع فإن الطبقات الثرية تكون أكثر ضعفاً في المدن، ليس بالضرورة كأفراد، ولكن باعتبارات قيمة الأصول التي يسيطرون عليها؛ ولهذا السبب تستعد الدول الرأسمالية لصراعات حضرية معسكرة كخط أمامي للصراع الطبقي في السنوات المقبلة.

فلنضع في اعتبارنا التدفقات، ليس فقط تلك المتعلقة بالغذاء والبضائع الاستهلاكية الأخرى، بل بالطاقة والمياه وغيرها من ضروريات الحياة، ومدى قابليتها للتعطيل كذلك. فإنتاج وإعادة إنتاج الحياة الحضرية، والتي قد «يستبعد» (وهي كلمة مؤسفة) بعض أطرافها باعتباره «غير منتج» وفقاً للأدبيات الماركسية، تمثل مع ذلك ضرورة اجتماعية، وجزءاً من «النفقات النثرية» لإعادة إنتاج العلاقات الطبقية بين رأس المال والعمل. وأغلب هذه العمالة عادة ما تكون مؤقتة، وغير آمنة، ومتنقلة، وعارضة، وكثيراً ما تراوغ الحدود المفترضة بين الإنتاج وإعادة الإنتاج (كما في حالة الباعة الجوّالين).

---

(١٥) Michael Wines, "Shanghai Truckers' Protest Ebbs with Concessions Won on Fees," *New York Times*, 23/4/2011, and Jacqueline Levitt and Gary Blasi, "The Los Angeles Taxi Workers Alliance," in: Ruth Milkman, Joshua Bloom, and Victor Narro, eds., *Working for Justice: The LA Model of Organizing and Advocacy* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010), pp. 109-124.

ومن الضروري للغاية إيجاد أشكال تنظيمية جديدة لقوة العمل هذه التي تنتج (وبنفس القدر من الأهمية) تعيد إنتاج المدينة. وهنا يأتي دور المنظمات الناشئة حديثاً، مثل منظمة «مؤتمر العمال المستبعدين» في الولايات المتحدة، وهي تحالفٌ للعمال الذين تتسم ظروف عملهم بالطابع المؤقت وغير الآمن، والمتناثرين مكانياً (كما في حالة العمالة المنزلية) في أغلب أرجاء الحضر[١٦].

يحتاج تاريخ النضالات العمالية التقليدية كذلك إلى إعادة كتابة - وهذه هي نقطتي الثالثة المهمة. فقد اتضح بعد الفحص والتحقق أن أغلب النضالات التي خاضها عمال المصانع كانت تستند إلى قاعدة جماهيرية أوسع كثيراً. وتشكو مارغريت كاهن Margaret Kahn، على سبيل المثال، كيف احتفى المؤرخون اليساريون الذين كتبوا عن الحركة العمالية بمجالس المصانع في تورين في أوائل القرن العشرين، في حين تجاهلوا تماماً «بيوت الشعب» التي شهدت صياغة غالبية السياسات في ذلك المجتمع، والتي تدفقت منها روافد الدعم اللوجيستي[١٧]. وقد رصد إدوارد بالمر طومسون E. P. Thompson كيف اعتمد تشكيل الطبقة العاملة الإنكليزية بدرجة كبيرة على ما حدث في الكنائس وفي الأحياء كما في مناطق العمل. كذلك لعبت مجالس الاتحادات المهنية في المدن المحلية «البريطانية» دوراً جرى التقليل من شأنه بدرجة كبيرة في التنظيم السياسي البريطاني؛ فغالباً ما كانت ركيزة القاعدة النضالية لحزب العمال الوليد (nascent) ولمنظمات يسارية أخرى في مدن وبلدات بعينها بأشكال غالباً ما تتجاهلها الحركة النقابية الوطنية[١٨]. فما مدى النجاح الذي كان يمكن أن يحققه اعتصام فلينت عام ١٩٣٧ في الولايات المتحدة لولا جماهير العاطلين ومنظمات الأحياء التي احتشدت خارج البوابات والتي قدمت دعمها الخالص معنوياً ومادياً؟

وتنظيم الأحياء لا يقل أهمية في مواصلة النضالات العمالية عن تنظيم

---

(١٦) Excluded Workers Congress, *Unity for Dignity: Excluded Workers Report* (New York: Excluded Workers Congress, c/o Inter-Alliance Dialogue, 2010).

(١٧) Margaret Kohn, *Radical Space: Building the House of the People* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2003).).

(١٨) Edward Thompson, *The Making of the English Working Class* (Harmondsworth, Middlesex: Penguin Books, 1968).

مكان العمل. وقد تمثلت إحدى نقاط القوة في عملية احتلال المصانع في الأرجنتين، والتي أعقبت انهيار عام ٢٠٠١، في أن المصانع المدارة بشكل تعاوني حولت نفسها كذلك إلى مراكز تعليمية وتثقيفية للأحياء، فبنت الجسور بين المجتمع ومكان العمل، وعندما حاول الملاك القدامى طرد العمال أو مصادرة الآلات، تضامن السكان جميعهم مع العمال لمنع حدوث ذلك[(١٩)]. وعندما سعى اتحاد العمال الدولي «UNITE HERE» لحشد صغار العاملين بالفنادق حول مطار Lax في لوس أنجلوس، اعتمد بدرجة كبيرة على «توسيع نطاق الحشد ليشمل حلفاء في المجتمع من السياسيين والدينيين وغيرهم، لتشكيل تحالف» يمكنه أن يواجه الاستراتيجيات القمعية لأصحاب العمل[(٢٠)]. لكن وسط كل هذه الروايات هناك رواية تحذيرية: في إضرابات عمال المناجم البريطانيين في السبعينيات والثمانينيات، فقد كان عمال المناجم الذين يسكنون في مناطق حضرية منتشرة على مساحة واسعة من الأراضي، مثل نوتينغهام، هم أول من أذعنوا، في حين ظل سكان نورث امبريا، حيث تقاربت سياسة أماكن السكن وأماكن العمل، محافظين على تضامنهم إلى النهاية[(٢١)]. وسوف تبحث المشكلات الناجمة عن ظروف مشابهة لاحقاً.

وبنفس المعدل الذي تختفي به أماكن العمل التقليدية في أجزاء عديدة مما يطلق عليه العالم الرأسمالي المتقدم (ولكن ليس في الصين أو بنغلاديش بالطبع)، يصبح بناء التنظيم، ليس فقط حول شروط العمل، ولكن شروط أماكن المعيشة، مع بناء الجسور بين الاثنين، مسألة أكثر أهمية. لكنها كانت كذلك أيضاً في الماضي في أغلب الأحيان. فقد قدمت التعاونيات الاستهلاكية التي يديرها العمال دعماً كبيراً أثناء الإضراب العام في سياتل

(١٩) Peter Ranis, "Argentina's Worker-Occupied Factories and Enterprises," *Socialism and Democracy*, vol. 19, no. 3 (November 2005), pp. 1-23; Carlos Forment, *Argentina's Recuperated Factory Movement and Citizenship: An Arendtian Perspective* (Buenos Aires: Centro de Investigaci-18n de la Vida Publica, 2009), and Marcela L-18pez Levy, *We Are Millions: Neo-liberalism and New Forms of Political Action in Argentina* (London: Latin America Bureau, 2004).

(٢٠) Forrest Stuart, "From the Shop to the Streets: UNITE HERE Organizing in Los Angeles Hotels," in: Ruth Milkman, Joshua Bloom, and Victor Narro, eds., *Working for Justice: The L.A. Model of Organizing and Advocacy* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010).

(٢١) Huw Beynon, *Digging Deeper: Issues in the Miner's Strike* (London: Verso, 1985).

في سنة ١٩١٩، وعندما انهار الإضراب تحول النضال بشكل ملحوظ نحو تطوير نظام دقيق ومتشابك من التعاونيات الاستهلاكية التي يديرها العمال بالأساس[٢٢].

ومع اتساع عدسة الرؤية على الوسط الاجتماعي الذي تَحْدُثُ فيه النضالات، يتغير معنى من يمكن أن يمثل البروليتاريا، والطموحات والاستراتيجيات التنظيمية التي يمكن أن تتبناها. ويبدو مكون النوع الاجتماعي (الجندر) في سياسات المعارضة مختلفاً تماماً عندما تدرج في الصورة بشكل راسخ علاقات مغايرة لعلاقات المصنع التقليدي (سواء في مكان العمل أو السكن)، فالديناميات الاجتماعية في مكان العمل لا تشبه تلك الموجودة في مكان السكن. وفيما يتعلق بمكان السكن، يكون التمييز على أساس النوع الاجتماعي، والجنس، والعرق، والدين، والثقافة، محفوراً بعمق أكبر في النسيج الاجتماعي، في حين تلعب قضايا إعادة الإنتاج الاجتماعي دوراً أكثر أهمية، وربما مهيمناً، في تشكيل الذوات والوعي السياسي. وعلى العكس من ذلك، فإن الطريقة التي يميز بها رأس المال السكان ويقسمهم على أسس العرق، والجنس، والنوع الاجتماعي، تنتج تباينات ملحوظة في الديناميات الاقتصادية لنزع الملكيات في أماكن السكن (بفضل الدورات النقدية ورأس المال السلعي). ففي حين بلغ متوسط الخسائر في ثروات الأسر في الولايات المتحدة ٢٨ بالمئة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩، بلغت النسبة ٦٦ بالمئة لذوي الأصل اللاتيني، و٥٣ بالمئة للسود، و١٦ بالمئة للبيض. ولا يمكن أن تظهر الطبيعة الطبقية للتمييز العرقي في التراكم عن طريق نزع الملكية، والطريقة التي يؤثر بها هذا التمييز بدرجات متباينة على حياة الحي بشكل أوضح من ذلك، خاصة وأن أغلب الخسائر نتجت عن انخفاض قيم المساكن[٢٣]. لكن فضاءات الأحياء كذلك هي المكان الذي يمكن فيه للروابط الثقافية العميقة المستندة، على سبيل المثال، على العرق، والدين، والتاريخ الثقافي، والذاكرة الجمعية، أن تفرق

(٢٢) Dana Frank, *Purchasing Power: Consumer Organizing, Gender, and the Seattle Labor Movements, 1919-1929* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1994).

(٢٣) Peter Whoriskey, "Wealth Gap Widens between Whites, Minorities, Report Says," *Washington Post* (Business Section), 26/7/2011.

بقدر ما يمكنها أن تجمع لخلق إمكانيات تضامن سياسي واجتماعي وفقاً لمحددات مختلفة تماماً عما يحدث في مكان العمل.

وهناك فيلم رائع أنتجه كتاب ومخرجون من الموضوعين على القائمة السوداء في هوليوود (أو من يُطلق عليهم: شخصيات هوليوود العشر) في عام ١٩٥٤ بعنوان «**ملح الارض**». يستند الفيلم إلى أحداث واقعية جرت في عام ١٩٥١، ويصور نضال عمال الأمريكيين وأسرهم من أصل مكسيكي، يتعرضون لاستغلال جسيم في منجم للقصدير في نيومكسيكو، ويطالب العمال المكسيكيون بمساواتهم بالعمال البيض، وبظروف عمل أكثر أماناً، وأن يعاملوا بشكل يحفظ كرامتهم (وهو مطلب متكرر في العديد من النضالات المناهضة للرأسمالية)، وتشعر النساء بالاستياء من الإحجام المتكرر للاتحادات التي يهيمن عليها الرجال عن الضغط للمطالبة بشؤون منزلية، مثل نظم الصرف الصحي والمياه الجارية في المساكن التي يعيشون فيها والملحقة بأماكن العمل، وعندما يضرب العمال دفاعاً عن حقوقهم ثم يمنعون من التظاهر بموجب مواد قانون تافت ـ هارتلي، تخرج النساء في مظاهرات (متغلبات على الكثير من القمع الذكوري للقيام بذلك)، وكان يتعين على الرجال رعاية الأطفال ليتعلموا بأصعب طريقة أهمية نظم الصرف الصحي والمياه الجارية لحياة منزلية يومية مقبولة، وقد ظهر الوعي بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي وبالنسوية باعتباره سلاحاً حاسماً في الصراع الطبقي، وعندما يأتي مأمورو الشرطة لطرد الأسر لا يقتصر الدعم الشعبي من أسر أخرى (والمستند بوضوح إلى تضامن ثقافي) على تقديم الطعام للأسر المضربة، بل يعيدهم كذلك إلى السكن المترابط الذي يجمعهم، إلى أن تذعن الشركة في نهاية الأمر. هذه القوة الرائعة للوحدة بين النوع الاجتماعي، والعرق، والعمل، والسكن، لم يكن من السهل بناؤها. والتوترات في الفيلم بين النساء والرجال، وبين العمال الأنجلو ساكسونيين والمكسيكيين، وبين الرؤى المستندة إلى العمل والحياة اليومية، لا تقل أهمية عن التوترات بين العمل ورأس المال. ويقول الفيلم: لا يمكنك أن تحقق الفوز إلا عندما يتم إرساء الوحدة والمساواة بين جميع قوى العمل. ويقاس الخطر الذي شكلته هذه الرسالة على رأس المال بحقيقة أن هذا هو الفيلم الوحيد على الإطلاق الذي منع من العرض بشكل ممنهج لاعتبارات

سياسية في أي موقع عرض تجاري في الولايات المتحدة على مدار سنوات عديدة. وقد كان أغلب الممثلين غير محترفين، وأتى بعضهم من اتحاد عمال المناجم، لكن الممثلة الرئيسة الرائعة روزورا ريفولتاس Rosaura Revueltas تم ترحيلها إلى المكسيك[٢٤].

يقول فليتشر وغابَسِن Fletcher and Gapasin، في كتاب صدر حديثاً: إنه يجب على الحركة العمالية أن تولي اهتماماً أكبر للأشكال التنظيمية الجغرافية بدلاً من القطاعية، وإنه يتعين على الحركة الأمريكية تمكين مجالس العمال المركزية في المدن، إضافة إلى التنظيم القطاعي.

«بقدر ما تتحدث قوى العمل عن الأمور الطبقية، يجب ألا ترى نفسها منفصلة عن المجتمع. مصطلح قوة العمل يجب أن يدلل على أشكال تنظيمية ترجع جذورها للطبقة العاملة، وبرامج تعطي الأولوية صراحة للمطالب الطبقية للطبقة العاملة. وبهذا المعنى، فإن منظمة محلية منغرسة في الطبقة العاملة، (مثل مركز العمال) الذي يعالج قضايا طبقية معينة، هي منظمة عمالية مثلها مثل اتحادات العمال. ولنمضِ إلى أبعد من ذلك قليلاً، قائلين إن اتحاد العمال الذي لا يعالج سوى مصالح قطاع واحد فقط من الطبقة العاملة (مثل اتحاد عنصري للحرفيين البيض) لا يستحق لقب منظمة عمالية بقدر ما تستحقه منظمة مجتمعية تساعد العاطلين والمشردين»[٢٥].

وهما من ثَمَّ يقترحان منهجاً جديداً للتنظيم العمالي:

«يخالف بالأساس ممارسات الاتحادات العمالية الراهنة في تشكيل التحالفات والقيام بعمل سياسي، ويتبنى في الواقع الفرضية المركزية التالية: إذا كانت الصراعات الطبقية لا تقتصر على مكان العمل، فيتعين على الاتحادات العمالية أن تكون كذلك أيضاً. والخلاصة الاستراتيجية هي أن الاتحادات العمالية يجب أن تفكر في تنظيم المدن، وليس فقط في تنظيم أماكن العمل (أو الصناعات). ولا يكون تنظيم المدن ممكناً إلا إذا عملت

---

(٢٤) James Lorence, *The Suppression of Salt of the Earth: How Hollywood, Big Labor and Politicians Blacklisted a Movie in Cold War America* (Albuquerque: University of New Mexico Press, 1999).

يمكن تحميل الفيلم مجاناً.

(٢٥) Bill Fletcher and Fernando Gapasin, *Solidarity Divided: The Crisis in Organized Labor and a New Path toward Social Justice* (Berkeley, CA: University of California Press, 2008), p. 174.

الاتحادات العمالية مع حلفاء من التكتلات الاجتماعية في الحضر»[٢٦].

وهما يستطردان سائلين «كيف إذاً؟». . «هل يمكن لأحد أن ينظم مدينة؟» وهذا فيما يبدو لي أحد الأسئلة الرئيسة التي يتعين على اليسار أن يجيب عليها إذا كان مقدراً للنضالات ضد الرأسمالية أن تنتعش في السنوات المقبلة. فلهذه النضالات كما رأينا تاريخ متميز، والإلهام المستمد من «بولونيا الحمراء» في السبعينيات مثال على ذلك. وقد كان هناك في الواقع تاريخ طويل متميز من «اشتراكية البلديات»، بل ومراحل كاملة من الإصلاح الحضري الجذري، مثل ذلك الذي حدث في «فيينا الحمراء»، أو من خلال المجالس البلدية/المحلية الراديكالية في بريطانيا في العشرينيات، وهو تاريخ هناك حاجة لاستعادته باعتباره عنصراً محورياً في تاريخ كل من اليسار الإصلاحي والحركات الأكثر ثورية[٢٧]. ومن المفارقات الغريبة في التاريخ أن الحزب الشيوعي الفرنسي قد تميز في إدارة المحليات أكثر بكثير من تميزه على ساحات أخرى من الحياة السياسية منذ الستينيات وحتى يومنا هذا، (ويرجع ذلك جزئياً إلى أن إدارة المحليات ليس لها نظرية دوغمائية، أو لم تصدر لها توجيهات إرشادية من موسكو). كذلك لعبت مجالس النقابات البريطانية دوراً حيوياً في سياسات الحضر، ورسخت القوة النضالية للأحزاب اليسارية المحلية. وقد استمر هذا التقليد المتمثل في النضال عن طريق البلديات في بريطانيا ضد سياسات ثاتشر في أوائل الثمانينيات. ولم تكن هذه مجرد أفعال دفاعية، بل ربما كانت مبتكرة، كما في حالة مجلس لندن الكبرى بقيادة كين ليفينجستون في أوائل الثمانينيات، وقد استمرت حتى أدركت مارجريت ثاتشر التهديد الذي تشكله هذه المعارضة الحضرية، فقامت بإلغاء مستوى كامل من مستويات الحكم المحلي. وحتى في الولايات المتحدة، تأسست في ميلووكي إدارة اشتراكية على مدى سنوات طويلة. ومما تجدر الإشارة إليه، أن الاشتراكي الوحيد على الإطلاق الذي انتُخب في مجلس الشيوخ الأمريكي، بدأ حياته المهنية وكسب ثقة الناس عندما كان رئيساً لبلدية برلينغتون في فيرمونت.

---

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) Max Jäggi, *Red Bologna* (Littlehampton: Littlehampton Book Services, 1977), and Helmut Gruber, *Red Vienna: Experiment in Working-Class Culture, 1919-1934* (Oxford: Oxford University Press, 1991).

الحق في المدينة كمطلب سياسي على أساس طبقي

إذا كان المشاركون في كومونة باريس قد سعوا لاستعادة حقهم في المدينة التي أسهموا بشكل جماعي في إنتاجها، فلماذا لا يصبح «الحق في المدينة» شعاراً رئيسياً للتعبئة للنضال المناهض للرأسمالية؟ فالحق في المدينة كما ذكر في البداية يمثل علامة دالة فارغة محملة باحتمالات جوهرية قائمة بذاتها، ولكن غير متجاوزة لحدود الإمكانات المادية. ولا يعني ذلك أنه غير ذي صلة أو عاجز سياسياً، فالأمر يعتمد على من الذي سيملأ هذه العلامة الدالة بالمعنى الثوري بدلاً من المعنى الإصلاحي المتأصل.

ليس من السهل دائماً التمييز بين المبادرات الثورية والإصلاحية في السياقات الحضرية؛ فالموازنة التشاركية في بورتو أليجري، أو البرامج ذات الحساسية البيئية في كوريتيبا، أو حملات أجور المعيشة في العديد من المدن الأمريكية، تبدو إصلاحية (وربما على هامش ذلك). ومبادرة تشونغتشينغ المذكورة في الفصل الثاني تبدو ظاهرياً وكأنها نسخة سلطوية من الاشتراكية الأبوية الشمالية «الإسكندنافية» أكثر منها حركة ثورية. ولكن مع انتشار أثرها، تكشف المبادرات من هذا النوع عن طبقات أعمق من الاحتمالات لمفاهيم وأفعال أكثر راديكالية على نطاق المدن. فانتشار الخطاب الذي تم إعادة إحيائه حول الحق في المدينة، (نشأ ذلك الخطاب في البرازيل في التسعينيات، ثم تنقل بعد ذلك من زغرب إلى هامبورغ إلى لوس أنجلوس) على سبيل المثال، يشير فيما يبدو إلى أن شيئاً أكثر ثورية ربما يلوح في الأفق[٢٨]. ويتضح مقياس هذه الاحتمالية في المحاولات اليائسة التي تقوم بها القوى السياسية القائمة (مثل المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات

---

(٢٨) Rebecca Abers, *Inventing Local Democracy: Grassroots Politics in Brazil* (Boulder, CO: Lynne Reinner Publisher, 2000).

عن حركة أجور المعيشة، انظر:

Robert Pollin, Mark Brenner, and Jeanette Wicks-Lim, *A Measure of Fairness: The Economics of Living Wages and Minimum Wages in the United States* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2008).

عن حالة معينة، انظر:

David Harvey, *Spaces of Hope* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2000), and Ana Sugranyes and Charlotte Mathivet, eds., *Cities for All: Proposals and Experiences towards the Right to the City* (Santiago, Chile: Habitat I nternational Coalition, 2010).

الدولية بما فيها البنك الدولي، التي تجمعت في المنتدى الحضري العالمي في ريو عام ٢٠١٠) لاستمالة تلك اللغة لخدمة أغراضهم الخاصة[٢٩]. ومثلما صور ماركس القيود المفروضة على طول يوم العمل باعتبارها الخطوة الأولى على المسار الثوري، يمكن اعتبار استعادة حق الجميع في العيش في منزل لائق وبيئة معيشية ملائمة هو الخطوة الأولى باتجاه حركة ثورية أكثر شمولية. ولا طائل من الشكوى من محاولات الاستمالة هذه، بل يتعين على اليسار أن يتقبلها على سبيل المجاملة، وأن يجهاد للحفاظ على معناها الجوهري المميز. فكل الذين أسهموا بجهدهم في إنتاج وإعادة إنتاج المدينة لهم حق جماعي، ليس فقط فيما أنتجوه، بل أيضاً في تحديد نوع التطوير العمراني الذي سينتج، وأين، وكيف. ومن ثَمَّ يتعين تأسيس قنوات ديمقراطية جديدة (غير ديمقراطية القوة المالية القائمة)، مثل المجالس الشعبية، إذا ما كان مقدراً أن يتم إعادة إحياء وإعادة تشكيل الحياة الحضرية (من أجل إنعاش حياة الحضر وإعادة إنتاجها) خارج العلاقات الطبقية المهيمنة.

الحق في المدينة ليس حقاً فردياً حصرياً، بل هو حق جماعي مركز، وهو حق شامل وجماعي، ليس فقط لعمال البناء، بل لكل أولئك الذي يسهلون إعادة إنتاج الحياة اليومية: مقدمي الرعاية، والمدرسين، وعمال الصرف الصحي، وصيانة مترو الأنفاق، والسباكين، والكهربائيين، ورافعي السقالات، ومشغلي الرافعات، والعاملين في المستشفيات، وسائقي الحافلات والشاحنات وسيارات الأجرة، والعاملين في المطاعم والملاهي، وموظفي البنوك، والعاملين في إدارة المدينة. والحق في المدينة يسعى لخلق وحدة في خضم تنوع هائل من الفضاءات والمواقع الاجتماعية المتشرذمة، ووسط ما لا يحصى من تقسيمات العمل. وهناك العديد من النماذج المفترضة للتنظيم ـ من المراكز العمالية والمجالس الإقليمية للعمال (مثل تلك الموجودة في تورونتو)، إلى التحالفات (مثل تحالفات الحق في المدينة ومؤتمر العمال المستبعدين، وغيرها من أشكال تنظيم العمالة غير المستقرة)، والتي تضع هذا الهدف على جدول أعمالها السياسي.

(٢٩) Peter Marcuse, "Two World Forums, Two Worlds Apart," Planners Network, 14 April 2010, <http://www.plannersnetwork.org>.

ولكن الحق في المدينة لأسباب واضحة حق معقد، وهو ما يرجع جزئياً لطبيعة الظروف المعاصرة للحضرنة الرأسمالية، وكذلك بسبب طبيعة السكان الذين قد يسعون بنشاط وراء هذا الحق. فقد تبنى موراي بوكتشِن، على سبيل المثال، وجهة النظر المعقولة (التي تنسب كذلك إلى لويس مومفورد وغيره من المتأثرين بأسلوب تفكير الأناركيين الاجتماعيين) القائلة بأن عمليات الحضرنة الرأسمالية دمرت المدينة ككيان سياسي فاعل يمكن على أساسه بناء بديل متحضر مناهض للرأسمالية[٣٠]. يتفق لوفيفر نوعاً ما مع ذلك، إلا أن التشديد في دعواه ينصبّ على تبرير الحيز الحضري بسعي بيروقراطية الدولة، والتكنوقراط، لتسهيل إعادة إنتاج تراكم رأس المال والعلاقات الطبقية المهيمنة. وبشكل عام فإنه من الصعب أن يتحول الحق في الضواحي المعاصرة إلى شعار مناهض للرأسمالية يمكن أن يعتد به.

ولهذا السبب يجب ألا يفسر الحق في المدينة باعتباره حقاً فيما هو قائم بالفعل، بل كحق في إعادة بناء وإعادة خلق المدينة ككيان سياسي اشتراكي بصورة مختلفة تماماً ـ صورة تقضي على الفقر وعدم المساواة الاجتماعية، صورة تشفي جراح التدهور البيئي الكارثي. ولكي يحدث ذلك، يتعين وقف إنتاج أنماط الحضرنة المدمرة التي تسهل التراكم الأبدي لرأس المال.

كان هذا ما دافع عنه موراي بوكتشن في سعيه لخلق ما أسماه «التحررية البلدية» الراسخة في المفهوم البيوإقليمي «الحيوي الإقليمي» للمجالس البلدية المترابطة التي تنظم بعقلانية التبادلات فيما بينها، وكذلك مع الطبيعة. وهذه هي المرحلة التي يتقاطع عندها عالم السياسة العملية بشكل مثمر مع تاريخ طويل من الفكر والكتابات الطوباوية عن المدينة المستلهمة من الأناركيين[٣١].

---

(٣٠) Murray Bookchin, *The Limits of the City* (Montreal: Black Rose Books, 1986).

(٣١) يبدأ تاريخ هذا الاتجاه مع:

Patrick Geddes, *Cities in Evolution*, new and revised ed. (Oxford: Oxford University Press, 1950) (1st published in 1915).

ويمر بالأساس على الشخصية المؤثرة، انظر:

Lewis Mumford, *The City in History: Its Origins, Its Transformations, and Its Prospects* (Orlando, FL: Harcourt, 1968).

تنشأ ثلاث أطروحات من هذا التاريخ: **الأولى**، أن النضالات القائمة على أساس العمل من الإضرابات إلى احتلال المصانع، تكون احتمالات نجاحها أكبر عندما يكون هناك دعم قوي ونشط من القوى الشعبية على مستوى المجتمعات والأحياء المحيطة، (بما في ذلك دعم قادة محليين مؤثرين ومنظماتهم السياسية). ويفترض ذلك أن روابط قوية بين العمال والسكان المحليين إما قائمة بالفعل أو يمكن بناؤها بسرعة؛ ويمكن أن تنشأ مثل هذه الروابط «بشكل طبيعي» من حقيقة بسيطة، وهي أن أُسَرَ العمال تشكّل هذه المجتمعات (كما هو الحال في العديد من مجتمعات التعدين من النوع الذي صوره فيلم ملح الأرض). ولكن في المناطق الحضرية الأكثر انتشاراً، يجب أن يكون هناك مسعى سياسي واعٍ لبناء وصيانة وتعزيز هذه الروابط. وعندما لا تكون هذه الروابط موجودةً، كما حدث في إضرابات عمال الفحم في نوتينغهامبشاير في بريطانيا في الثمانينيات، يتعين خلقها؛ وإن لم يحدث ذلك تكون احتمالات فشل مثل هذه الحركات أكبر بكثير.

والثانية، أن مفهوم العمل يجب أن يتغير من مجرد تعريف ضيق مرتبط بالأشكال الصناعية للعمل إلى نطاق أوسع بكثير للعمل المتعلق بإنتاج وإعادة إنتاج حياة يومية أكثر حضرنة. ومن ثَمَّ يبدأ التمييز بين الصراعات القائمة على أساس العمل والصراعات القائمة على أساس المجتمع في التلاشي، وهو أمر مطلوب كذلك لفكرة أن الطبقة والعمل يتم تعريفهما في مكان الإنتاج بمعزل عن مكان إعادة الإنتاج الاجتماعي في مساكن الأسر(٣٢). فالذين يجلبون المياه الجارية إلى منازلنا لا يقلون أهمية في النضال من أجل جودة أفضل للحياة عن الذين يصنعون الأنابيب والصنابير في المصانع، والذين ينقلون الطعام إلى المدينة (بمن فيهم الباعة الجوالون) لا يقلون أهمية عَمَّنْ يزرعونه، والذين يطبخون الطعام قبل أن يؤكل (مثل باعة الذرة المشوية والنقانق في الشارع، أو الذين يقفون كالعبيد أمام المواقد في مطابخ البيوت، أو أمام النار في الأماكن المفتوحة) هم أيضاً يضيفون قيمة لهذا

(٣٢) Ray Pahl, *Divisions of Labour* (Oxford: Basil Blackwell, 1984).

الطعام قبل أن يتم هضمه. لذلك يجب أن يطوى العمل الجماعي المتعلق بإنتاج وإعادة إنتاج حياة الحضر بإحكام داخل الفكر والتنظيم اليساري. فالتمييزات السابقة التي كانت تبدو منطقية، مثل الريف والحضر، أو المدينة والريف، أصبحت أيضاً في الفترة الأخيرة موضع نقاش. وسلسلة الإمداد، سواء من المدينة أو إليها، تتعلق بالحركة المستمرة لا بالتوقف. وقبل كل شيء فإن مفاهيم العمل والطبقة يتعين أن تعاد صياغتها من الأساس. والنضال من أجل حقوق المواطنين الجمعية (مثل حقوق العمالة المهاجرة) يجب أن يُنظر إليها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من النضال ضد الطبقة الرأسمالية. ويتبنى ويدمج التعريف الذي أعيد بعثه للبروليتاريا القطاعات غير الرسمية الضخمة التي تتسم شروط وجودها بطابع العمل المؤقت غير الآمن وغير المنظم، فقد اتضح أن مجموعات منها لعبت تاريخياً دوراً مهماً في التمردات والانتفاضات في الحضر. وبالطبع فإن عملهم لم يكن دائماً ذا طابع يساري، (فلا يمكن حتى للنقابات المهنية أن تدعي ذلك في أغلب الأحيان)، فقد كانوا دائماً عرضة للمداهنة من قبل قيادات غير مستقرة، وسلطوية، وكاريزمية، سواء كانت علمانية أو دينية. لهذا السبب كان اليسار التقليدي غالباً ما يستبعد خطأ سياسات هذه المجموعات غير المنظمة باعتبارها سياسات «غوغاء الحضر»، (وللأسف كانت أيضاً تستبعد في الخطاب الماركسي باعتبارها «البروليتاريا الرثة» lumpenproletariat)، التي يخشى منها بقدر ما يتعين تبنيها. وقد أصبح من المحتم الآن تبني هذه المجموعات باعتبارها حاسمة في سياسات مناهضة الرأسمالية بدلاً من استبعادها.

وأخيراً، في حين يتعين أن يظل استغلال قوة العمل الحية في الإنتاج (بالمعنى الأوسع الذي تم تعريفه) محورياً فيما يتعلق بأي حركة مناهضة للرأسمالية، يجب أن تمنح النضالات ضد استرجاع وتحقق فائض القيمة من العمال في أماكن إقامتهم وضعاً مماثلاً للنضالات في المراحل المختلفة من إنتاج المدينة. أما بالنسبة إلى العمال المؤقتين وغير الآمنين، فإن تمديد العمل الطبقي في هذا الاتجاه يطرح مشكلات تنظيمية؛ لكنه كما سنرى ينطوي على احتمالات لا حصر لها.

«إذاً كيف يمكن تنظيم مدينة؟»

الرد الأمين على هذا السؤال الذي طرحه فليتشر وغابَسِن هو: نحن ببساطة لا نعرف، ويرجع ذلك في جزء منه إلى أن أحداً لم يفكر بجدية كافية في هذا السؤال، وفي جزء آخر إلى أنه لا يوجد سجل تاريخي ممنهج لتطور ممارسات سياسية يمكن أن نبني على أساسه أي تعميمات. كانت هناك بالطبع فترات وجيزة من التجريب في الإدارة الاشتراكية «للغاز والمياه»، أو طوباوية وأكثر مجازفة، مثلما كان الحال في الاتحاد السوفياتي في العشرينيات[٣٣]، لكن الكثير من ذلك تبدد بسهولة في الواقعية الاشتراكية الإصلاحية أو الحداثة الأبوية الشيوعية/الاشتراكية، (التي مازلنا نرى العديد من بقاياها المؤثرة في شرق أوروبا). فأغلب ما نعرفه الآن عن تنظيم الحضر يأتي من نظريات ودراسات تقليدية عن حكم وإدارة الحضر داخل سياق نظم الحكم governmentality البيروقراطية الرأسمالية، (التي لم يكف لوفيفر عن شجبها، وكان على حق في ذلك)، وجميعها بعيدة كل البعد عن تنظيم سياسة مناهضة للرأسمالية. وأفضل ما لدينا هو نظرية تتعامل مع المدينة ككيان شركة، بكل ما يحمله الأمر من قواعد اتخاذ القرار في المؤسسات، (الذي يمكن، في بعض الأحيان، عندما تسيطر عليه القوى التقدمية، أن يتحدى أكثر أشكال التنمية الرأسمالية ضراوة، وأن يبدأ في معالجة مسائل عدم المساواة الاجتماعية الصارخ والمعطل والتدهور البيئي، على الأقل على المستوى المحلي، كما حدث في بورتو أليجري، وكما كان يؤمل أن يحدث في مجلس لندن الكبرى بقيادة كين ليفينغستون). وإلى جانب ذلك هناك فيض من الأدبيات (والتي عادة ما تتركز في هذه الأوقات على المديح أكثر من النقد) عن فضائل ريادة الأعمال التنافسية في الحضر، التي تستخدم فيها إدارات المدن نطاقاً واسعاً من الحوافز من أجل جذب (أو في قول آخر دعم) الاستثمار[٣٤].

---

(٣٣) Anatole Kopp, *Ville et Révolution: Architecture et urbanisme soviétique des années vingt* (Paris: Editions Anthropos, 1967).

(٣٤) Gerald Frug, City Making: *Building Communities without Building Walls* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), and Neil Brenner and Nik Theodore, *Spaces of Neoliberalism: Urban Restructuring in North America and Western Europe* (Oxford: Wiley Blackwell, 2003).

ومن ثَمَّ، كيف يمكننا أن نبدأ حتى في الإجابة عن سؤال فليتشر وغابَين؟ إحدى الطرق هي دراسة أمثلة مفردة على الممارسات السياسية في الحضر في الأوضاع الثورية؛ ولذلك فسوف أختم بنظرة موجزة على الأحداث الأخيرة في بوليفيا، بحثاً عن أدلة كيف يمكن الربط بين التمردات في الحضر والحركات المناهضة للرأسمالية.

لقد كانت شوارع وميادين كوتشابامبا هي ساحة القتال التي نشبت فيها معركة ضد الخصخصة النيوليبرالية في «حروب المياه» الشهيرة في عام ٢٠٠٠، فرفضت سياسات الحكومة، وأُجبرت شركتان دوليتان كبيرتان، هما بكتيل وسويز، على الخروج. ومن إل التو، تلك المدينة الصاخبة الواقعة على هضبة تطل على لاباز، انطلقت حركات التمرد لتجبر الرئيس سانشيز دي لوسادا، المؤيد للنيوليبرالية، على الاستقالة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، وليفعلوا الشيء نفسه بخلفه كارلوس ميسا عام ٢٠٠٥؛ ومهد كل ذلك لفوز إيفو موراليس التقدمي في الانتخابات الوطنية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥. وفي كوتشابامبا كذلك أحبطت ثورة مضادة قادتها الصفوة المحافظة ضد إيفو موراليس في عام ٢٠٠٧، وفرت من المدينة إدارتها المحافظة في مواجهة غضب سكانها الأصليين الذين احتلوها. وتكمن الصعوبة كما هو الحال دائماً في فهم الدور المميز الذي لعبته الظروف المحلية في هذه الأحداث المفردة، وفي تقييم المبادئ الكلية (إن وجدت) التي يمكن استخلاصها من دراستها. وكانت هذه المشكلة قد أثارت تفسيرات متضاربة مشوشة للدروس الكلية التي يمكن استخلاصها من كومونة باريس عام ١٨٧١. لكن ميزة التركيز على إل التو المعاصرة هي أن الصراع مستمر، ومن ثَمَّ مفتوح للتحقيق والتحليل السياسي باستمرار. وتوجد بالفعل بعض الدراسات المعاصرة الممتازة التي يمكن على أساسها التوصل إلى استنتاجات مؤقتة.

فقد قدم جيفري ويبر Jeffrey Webber، على سبيل المثال، تفسيراً مقنعاً للأحداث في بوليفيا على مدى العقد الماضي أو نحو ذلك[٣٥]؛ فهو يعتبر

(٣٥) Jeffrey Webber, *From Rebellion to Reform in Bolivia: Class Struggle, Indigenous Liberation, and the Politics of Evo Morales* (Chicago, IL: Haymarket Books, 2011). Several Spanish-language sources are cited in Michael Hardt and Antonio Negri, *Commonwealth* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2009).

الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ حقبة ثورية حقيقية وسط حالة من الانقسام العميق بين الطبقات النخبوية والشعبية، فالرفض الشعبي لسياسات النيوليبرالية فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية الثمينة من قبل دولة تحكمها نخبة تقليدية (ومدعومة من قوى الرأسمالية الدولية)، قد انصهر مع صراع طويل الأمد خاضه السكان الأصليون، وأغلبهم من الفلاحين، من أجل التحرر من القمع العنصري، فقاد عنف النظام النيوليبرالي إلى انتخاب موراليس في عام ٢٠٠٥، وشنت النخبة الراسخة (المتمركزة تحديداً في مدينة سانتا كروز) بعد ذلك ثورة مضادة على حكومة موراليس للمطالبة بحكم ذاتي إقليمي ومحلي، وقد كانت هذه خطوة مثيرة للاهتمام، لأن اليسار في أمريكا اللاتينية تبنى في الكثير من الأحيان فضائل «الحكم الذاتي المحلي» باعتبارها من العناصر المحورية في نضالاته من أجل التحرر. كان ذلك على الدوام من مطالب السكان الأصليين في بوليفيا، ويميل منظرون أكاديميون متعاطفون، مثل أرتورو إسكوبار Escobar Arturo، إلى النظر إلى مثل هذا المطلب باعتباره تقدمياً بطبعه إن لم يكن شرطاً مسبقاً ضرورياً للحركات المناهضة للرأسمالية[٣٦]. لكن حالة بوليفيا تظهر أن الحكم الذاتي المحلي أو الإقليمي يمكن أن يستغل من جانب أي طرف يسعى للاستفادة من تحويل بؤرة السياسة أو مركز صنع القرار السياسي إلى النطاق الخاص الذي يدعم مصالحه. وكان هذا ما دفع مارغريت تاتشر إلى إلغاء مجلس لندن الكبرى، لأنه كان مركزاً لمعارضة سياساتها، وكان هذا هو ما دفع النخبة البوليفية للمطالبة بالحكم الذاتي لسانتا كروز في مواجهة حكومة موراليس التي تراها معادية لمصالحها؛ فبعد أن فقدت الفضاء الوطني، سعت لإعلان الحكم الذاتي في فضائها المحلي.

وفي حين ساعدت استراتيجية موراليس السياسية بعد انتخابه على تعزيز قوة حركات السكان الأصليين، يقول ويبر إنه تخلى فعلياً عن المنظور الثوري القائم على أساس طبقي، الذي ظهر في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، لصالح تسوية دستورية جرى التفاوض عليها مع النخب الرأسمالية وملّاك الأراضي، (إضافة إلى مواءمات مع ضغوط إمبريالية خارجية). ويقول

(٣٦) Arturo Escobar, *Territories of Difference: Place, Movement, Life, Redes* (Durham, NC: Duke University Press, 2008).

ويبر إن النتيجة كانت «إعادة إرساء نيوليبرالية» (بخصائص الأنديز) بعد عام ٢٠٠٥ بدلاً من اتخاذ أي خطوة باتجاه التحول المناهض للرأسمالية؛ وتأجلت فكرة التحول الاشتراكي لسنوات بعد ذلك، لكن موراليس تولى دوراً قيادياً على مستوى العالم في القضايا البيئية بتبنيه المفهوم المفضل لدى السكان الأصليين، وهو «حقوق الطبيعة الأم»، في إعلان كوتشابامبا عام ٢٠١٠، وبإدراج هذه الفكرة في الدستور البوليفي.

وقد تعرضت آراء ويبر لانتقادات عنيفة كما يمكن أن يكون متوقعاً من أنصار نظام موراليس[(٣٧)]. ولست في وضع يسمح لي بالحكم على ما إذا كان تحول موراليس الإصلاحي بلا شك والدستوري على المستوى الوطني كان مسألة خيار سياسي أم نفعية أم ضرورة فرضها تكوين القوى الطبقية السائدة في بوليفيا، مدعومة بضغوط إمبريالية خارجية قوية. وحتى ويبر يقر بأنه في انتفاضة كوتشابامبا، التي قادها الفلاحون ضد إدارة الحكم الذاتي اليميني في عام ٢٠٠٧، كان الأمر سيكون بمثابة مغامرة كارثية لو أن التيار الراديكالي أصر على المضي قدماً في مواجهة الشرعية الدستورية لحكومة موراليس بالاستبدال النهائي للمسؤولين الحكوميين المحافظين المنتخبين الذين فروا من المدينة بحكومة مجلس شعبي[(٣٨)].

ما الدور الذي لعبته المنظمات الحضرية في هذه النضالات؟ هذا السؤال يطرح نفسه، نظراً للأدوار الرئيسة لكوتشابامبا وإل ألتو كمركزين لتمردات متكررة ودور سانت كروز كمركز لحركة الثورة المضادة. في رواية ويبر للأحداث، إل إلتو، وكوتشابامبا، وسانت كروز، مجرد أماكن مارست فيها قوى المعارضة الطبقية وحركات السكان الأصليين الشعبوية نشاطها. ومع ذلك فهو يشير في إحدى النقاط إلى أن مدينة إل ألتو «التي تبلغ نسبة السكان الأصليين فيها ٨٠ بالمئة، والتي تضم البروليتاريا غير الرسمية بتقاليدها التمردية المستمدة من الماركسية الثورية التي جاء بها عمال المناجم

(٣٧) Federico Fuentes, "Government, Social Movements, and Bolivia Today," *International Socialist Review*, no. 76 (March-April 2011).

انظر أيضاً الرد في:
Jeffrey Webber, "Fantasies Aside, It's Reconstituted Neoliberalism in Bolivia Under Morales," *International Socialist Review*, no. 76 (March-April 2011).

(٣٨) Webber, Ibid., p. 111.

السابقون الذين «أعيد توطينهم»، ومن راديكالية السكان الأصليين الايمارا والكويتشوا وغيرهم من السكان الأصليين المهاجرين من الريف إلى الحضر ـ قد لعبت الدور الأكثر أهمية في ذروة المواجهات مع الدولة، التي اتسمت بالدموية في بعض الأحيان»؛ وأشار كذلك إلى أن:

«اتسمت حركة التمرد، في أفضل لحظاتها بديمقراطية على غرار نمط ديمقراطية المجالس الشعبية، وتكتيكات تعبئة الحشود من أسفل، المستمدة من الأنماط التنظيمية للتروتسكيين، والنقابيين الأناركيين، السائدة في أوساط عمال مناجم القصدير ـ طليعة اليسار البوليفي في أغلب أوقات القرن العشرين ـ وتنويعات من البنى العشائرية التقليدية للشعوب الأصلية في منطقة الأنديز ـ والتي تم تطويعها لتتلائم مع السياقات الريفية والحضرية الجديدة»[٣٩].

لكننا نعرف أكثر قليلاً من ذلك من رواية ويبر للأحداث؛ ومن بين ما نعرفه أن الظروف الخاصة المتعلقة بالأماكن المختلفة التي جرت فيها الصراعات تم تجاهلها بدرجة كبيرة (حتى عندما سرد أحداث التمرد في كوتشابامبا عام ٢٠٠٧ ضربة بضربة) لصالح روايات عن نشاط القوى الطبقية والشعبوية داخل بوليفيا بشكل عام، في مواجهة الخلفية المتمثلة في ضغوط إمبريالية خارجية. لذلك فإنه من المثير للاهتمام الانتقال إلى دراسات أعدتها الأنثروبولوجيتان ليزلي جيل Leslie Gill وسيان لازار Sian Lazar؛ فقد قدمت كل منهما وصفاً متعمقاً للظروف، والعلاقات الاجتماعية، والأشكال التنظيمية السائدة في إل ألتو، وفقاً لافتراضهما في لحظات تاريخية مختلفة. وفي حين تشرح دراسة جيل، التي تحمل عنوان **الترنح على الحافة** (*Teetering on the Rim*)، والمنشورة عام ٢٠٠٠، بشكل مفصل الظروف السائدة في التسعينيات؛ استندت دراسة لازار، والتي تحمل عنوان «*El Alto, Rebel City*» «**إل ألتو: المدينة المتمردة**»، والمنشورة عام ٢٠١٠، على عمل ميداني في إل ألتو قبل تمرد ٢٠٠٣ وبعده[٤٠]. ولم تتوقع جيل أو لازار

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص٤٨.

(٤٠) Lesley Gill, *Teetering on the Rim: Global Restructuring, Daily Life, and the Armed Retreat of the Bolivian State* (New York: Columbia University Press, 2000), and Sian Lazar, *El Alto, Rebel City: Self and Citizenship in Andean Bolivia* (Durham, NC: Duke University Press, 2010).

إمكانية حدوث التمرد قبل وقوعه. وقد سجلت جيل العديد من الأعمال السياسية التي كانت تجري على الأرض خلال عقد التسعينيات، ووفقاً لتحليلها فقد كانت الحركات متشرذمة ومرتبكة للغاية (نظراً، بالأساس، إلى الدور السلبي الذي لعبته المنظمات غير الحكومية التي حلت محل الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية)، لتمنع فيما يبدو ظهور أي حركة جماهيرية متماسكة. وحتى إضراب المدرسين الذي حدث أثناء عمل جيل الميداني تمت محاربته بضراوة بتعبيرات واضحة تدل على وعي طبقي. وقد فوجئت لازار كذلك بتمرد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وعادت إلى إل ألتو بعد حدوثه في محاولة لرصد الظروف التي قادت إليه.

إل ألتو مكان من نوع خاص، لذلك من المهم استعراض سماتها الخاصة[٤١]؛ فهي مدينة حديثة نسبياً (تشكلت في عام ١٩٨٨) من مهاجرين على هضبة التيبلانو الوعرة التي تطل على لاباز، والمأهولة في أغلب أرجائها بالفلاحين الذين طردوا من أراضيهم نتيجة للتسليع التدريجي لعملية الإنتاج الزراعي، والعمال الصناعيين النازحين، (خاصة عمال مناجم القصدير التي جرى تحويلها إلى الإدارة العقلانية (ترشيدها)، ثم خصخصتها، وفي بعض الأحيان إغلاقها منذ منتصف الثمانينيات فصاعداً)، ويسكنها كذلك لاجئون من محدودي الدخل من لاباز، حيث دفع ارتفاع أسعار الأراضي والمساكن على مدى سنوات الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً للبحث عن مكان آخر للعيش فيه؛ لذلك لم يكن في إل أتو برجوازية راسخة قوية كما هي الحال في لاباز أو سانتا كروز، فقد كانت كما تقول جيل مدينة «يترنح فيها العديد من ضحايا تجربة بوليفيا المستمرة مع إصلاحات السوق على حافة البقاء على قيد الحياة»، وكان انسحاب الدولة المستمر منذ منتصف الثمانينيات من الإدارة، وتقديم الخدمات في ظل الخصخصة النيوليبرالية، يعني أن السيطرة الحكومية المحلية كانت ضعيفة نسبياً. وكان على السكان أن يتحايلوا على الظروف، وأن ينظموا أنفسهم ليتمكنوا من البقاء، أو أن يعتمدوا على المساعدات المريبة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، والمزايا التي تقدمها الأحزاب السياسية في مقابل الحصول على

(٤١) ما يلي هو رواية مجمعة من: Gill, Ibid., and Lazar, Ibid.

التأييد في أوقات الانتخابات. لكن ثلاثة من أربعة طرق إمداد رئيسية إلى لاباز تمر عبر إل ألتو، وقد أصبحت القدرة على تعطيلها مسألة مهمة في الصراع الذي حدث، وقد كان التواصل بين الريف والحضر (مع مراعاة أن الريف يهيمن عليه إلى درجة كبيرة الفلاحون من السكان الأصليين بتقاليدهم الثقافية وأشكال تنظيمهم الاجتماعية المميزة، مثل الأيلوس سكان الأنديز الأصليين الذين تحدث عنهم ويبر) من السمات المهمة فيما يتعلق بالعملية الأيضية (التبادلية) في المدينة، فكانت المدينة «إل ألتو» وسيطاً بين حضرية لاباز وريفية المنطقة، سواء جغرافياً أو عرقياً وثقافياً؛ فتدفقات الناس والبضائع في أنحاء المنطقة كانت تدور حول إل التو أو تمر عبرها، كما أن حركة التنقل اليومية من إل ألتو إلى لاباز تركت الأخيرة معتمدة على إل ألتو، خاصة فيما يتعلق بالشطر الأعظم من قوة العمل ذات الأجر المنخفض.

لقد تعرضت الأشكال القديمة للتنظيم الجماعي للعمل في بوليفيا للتعطيل مع إغلاق مناجم القصدير في الثمانينيات، لكن الطبقة العاملة البوليفية كانت تشكل في السابق «واحدة من أكثر الطبقات العمالية نضالية في أمريكا اللاتينية»[(٤٢)]. ولعبت المناجم دوراً رئيسياً في ثورة عام ١٩٥٢، التي أدت إلى تأميم مناجم القصدير، كما قادت كذلك الطريق إلى إسقاط نظام هوجو بانزر Hugo Banzer القمعي في عام ١٩٧٨. إلا أن الحال انتهى بالعديد من عمال التعدين النازحين للإقامة في إل ألتو بعد عام ١٩٨٥، حيث واجهوا، حسب رواية جيل للأحداث، صعوبات كبيرة في التكيف مع الوضع الجديد؛ لكن سيتضح فيما بعد أن وعيهم السياسي الطبقي المفعم بالمفاهيم التروتسكية والنقابية أناركية لم يتبدد بالكامل، فقد كان من المقدر له أن يصبح مصدراً مهماً (وإن كانت درجة أهميته محل جدل) في الصراعات التالية، بدءاً من إضراب المدرسين في ١٩٩٥، الذي درسته جيل باستفاضة. لكن سياساتهم تبدلت عبر مسارات مهمة، فعندما لم يترك لهم خيار «سوى المشاركة في عمل قليل الأجر وغير آمن تنخرط فيه الغالبية العظمى من سكان إل ألتو» تحول عمال المناجم من وضع كان فيه عدوهم الطبقي

(٤٢) Gill, Ibid., p. 69.

وتضامنهم الذاتي واضحاً، إلى وضع يتعين عليهم فيه الإجابة على سؤال استراتيجي مختلف وأصعب بكثير: كيف يمكنهم أن يبنوا شكلاً من أشكال التضامن في تكوين اجتماعي متنوع عرقياً يتسم بتاريخ فردي متنوع بدرجة كبيرة، وفسيفساء من علاقات العمل، وتناحرات داخلية كبيرة؟(٤٣) وهذا التحول الذي فرض على عمال المناجم من خلال النيوليبرالية لا يقتصر بأي حال على بوليفيا أو إل ألتو، فهو يشكل المعضلة نفسها التي يتعرض لها عمال الصلب النازحين في شيفيلد، وبيتسبرج، وبالتيمور. إنها في الواقع معضلة عالمية تظهر أينما يطلق العنان في مكان معين للموجة الهائلة المتمثلة في التراجع عن الصناعة والخصخصة منذ منتصف السبعينيات تقريباً، لذلك فإن دراسة الكيفية التي واجهت بها بوليفيا ذلك الأمر يعد أكثر من مجرد اهتمام عابر.

لقد كتبت لازار: «ظهرت أشكال جديدة من بنى اتحادات العمال».

«خاصة تلك التي تضم الفلاحين والعمال في القطاع غير الرسمي في المدينة. . . وقامت على تحالفات أصحاب الحيازات الصغيرة، وحتى صغار الرأسماليين، الذين لا يعملون تحت إمرة مدير واحد في مكان واحد يكونون فيه هدفاً سهلاً للجيش. وكان نمط إنتاجهم الأسري يسمح بسهولة بإقامة علاقات ترابط حياتية، وسمح لهم كذلك بإقامة تحالفات وتنظيمات استناداً إلى الموقع الإقليمي؛ الشارع الذي يبيعون فيه، القرية أو المنطقة التي يعيشون ويزرعون فيها، ومناطقهم ـ بإضافة الهياكل التنظيمية المعتمدة على الساكنين في الجوار vecino».

وبذلك يصبح التحالف بين السكان والأماكن مهماً للغاية كمصدر لروابط مشتركة. وعلى الرغم من أن هذه الروابط يمكن أن تكون تصارعية بقدر ما تكون متجانسة، إلا أن التعاملات وجهاً لوجه تتواتر بشكل كثيف، مما يسمح بتقويتها.

«تزدهر الاتحادات العمالية في الاقتصاد غير الرسمي في إل ألتو، وتشكل جزءاً مهماً من هيكل التنظيم المدني الموازي للدولة، والتي تشكل

(٤٣) المصدر نفسه، ص٧٤ ـ ٨٢.

مواطنة متعددة المستويات في المدينة؛ وهي تقوم بذلك في سياق من المنافسة الاقتصادية المبالغ فيها بشكل مؤلم بين الأفراد، وحيث يمكن بالتالي توقع أن يكون التعاون السياسي صعباً للغاية إن لم يكن مستحيلاً تماماً».

وبينما تقع الحركات الاجتماعية في غالب الأحيان فريسة للتحزب الشديد والاقتتال الداخلي، إلا أنها «بدأت في بناء أيديولوجية أكثر تجانساً، ناشئة عن خصوصية المطالب القطاعية المختلفة»(٤٤). وفي هذا السياق تصبح بقايا الوعي الطبقي الجمعي لعمال مناجم القصدير النازحين مورداً حيوياً. وعندما يتضافر هذا الوعي مع ممارسات الديمقراطية المحلية المستندة إلى تقاليد السكان الأصليين المتعلقة بمجالس صنع القرار المحلية والشعبية (the ayllus)، تكون الظروف الذاتية لخلق تجمعات سياسية بديلة قد تحققت جزئياً. ونتيجة لذلك، «تعيد الطبقة العاملة في بوليفيا تشكيل نفسها كعنصر سياسي، **ولكن ليس بالشكل التقليدي**»(٤٥).

وتناول هاردي ونيجري كذلك هذه النقطة في سياق اعتمادهما على طبيعة الصراع في بوليفيا لتأييد نظريتهما عن التعددية:

«تتعرض كل علاقات الهيمنة والتمثيل داخل الطبقة العاملة للتشكيك نتيجة لذلك، فليس من الممكن حتى للاتحادات العمالية التقليدية أن تمثل بشكل ملائم التعددية المعقدة لعناصر الطبقة وخبراتها. غير أن هذا التحول لا يؤشر على فراق للطبقة العاملة، أو حتى تراجع في نضال العمال، بل على تعددية متزايدة للبروليتاريا، وعلى ملامح جديدة للصراع»(٤٦).

تتفق لازار جزئياً مع إعادة الصياغة النظرية هذه، لكنها تقدم الكثير من التفاصيل الدقيقة الإضافية عن كيف تشكلت حركة الطبقة العاملة؛ فهي ترى

---

(٤٤) Lazar, Ibid., pp. 252-254.
إن نظرية العلاقات الجدلية (Theory of Agonistic Relations) في الحركات الاجتماعية موسّعة:
Chantal Mouffe, *On the Political* (London: Routledge, 2005).

(٤٥) Lazar, Ibid., p. 178. (My emphasis).

(٤٦) Hardt and Negri, *Commonwealth*, p. 110.

أن «الانتماء المتداخل لتحالف من التجمعات، كل منها لها شكل محلي للمساءلة، كان أحد مصادر قوة الحركات الاجتماعية في بوليفيا». وقد كانت هذه المنظمات في أغلب الأحيان هيراركية، وفي بعض الأحيان سلطوية وليست ديمقراطية. لكن «إذا نظرنا للديمقراطية باعتبارها إرادة الشعب، يكون للجانب الإدماجي في سياسة بوليفيا معنى باعتباره أحد أهم التقاليد الديمقراطية (وإن لم تكن تعني بالضرورة المساواة)». والانتصارات التي تحققت في مكافحة الرأسمالية، ومنها طرد شركتي بكتيل وسويز، «ما كان يمكن أن تتحقق من دون التجارب الحياتية للديمقراطية الجمعية التي تمثل جزءاً من الحياة اليومية لسكان إل ألتو»[٤٧].

والديمقراطية في إل ألتو، وفقاً لتحليل لازار، تنظم على ثلاثة خطوط متمايزة؛ فتجمعات الأحياء منظمات مرتبطة بالمكان، وهي تتواجد، ليس فقط لتوفير البضائع المحلية بشكل جماعي، ولكن أيضاً للوساطة في العديد من الصراعات التي تنشب بين السكان. أما مظلة رابطة تجمعات الأحياء فهي قائمة بالأساس باعتبارها منتدى لحل الصراعات بين الأحياء، وهذا شكل كلاسيكي لـ «هيراركية المتداخلة»، لكنه شكل يضم كل أنواع الآليات، التي تفحصها لازار بالتفصيل، لضمان أن القادة إما يتناوبون بشكل دوري أو يظلون أوفياء لقواعدهم، (وهو مفهوم كان مكروهاً في السياسة الأمريكية حتى ظهور جماعة حزب الشاي Tea Party).

ويضم الخط الثاني الجمعيات القطاعية للمجموعات المختلفة من السكان، مثل الباعة الجوّالين، وعمال النقل، وغيرهم. ومرة أخرى فإن أغلب عمل هذه الجمعيات يتركز على الوساطة في الصراعات، (على سبيل المثال بين أفراد من الباعة الجوّالين في الشارع). لكن بهذه الطريقة يجري تنظيم العمالة غير المستقرة، أو ما يسمى القطاع غير الرسمي، (وهو درس يتعين أن تتعلم منه حركة «العمال المستبعدون» في الولايات المتحدة).

وهذا الشكل من التنظيم يمتلك قرون استشعار يمكنها الوصول على سبيل المثال إلى طرف سلسلة الإمداد للأسماك، والمواد الغذائية من المناطق المجاورة؛ ومن خلال هذه الروابط يمكنه بسهولة، وعلى الفور،

(٤٧) Lazar, Ibid., pp. 181 and 258.

تعبئة القدرات التمردية للفلاحين المحيطين وسكان الريف ـ أو، في الاتجاه الآخر، تنظيم استجابات فورية في المدينة للمذابح والقمع في الريف. وقد كانت هذه الروابط الجغرافية قوية ومتداخلة مع تلك الخاصة بتجمعات الأحياء التي ينتمي إليها العديد من أسر الفلاحين المهاجرين، مع الإبقاء على العلاقات مع القرى التي جاؤوا منها.

ثالثاً، هناك اتحادات أكثر محافظة، كان من أكثرها أهمية المدرسون، الذين كانوا في مقدمة النضال منذ إضراب عام ١٩٩٥ (كما كان الحال في أواكساكا في المكسيك). وكان للاتحادات العمالية هيكل تنظيمي وطني، وإقليمي، ومحلي، وقد استمرت في تأدية دورها في التفاوض مع الدولة، على الرغم ممّا تعرضت له من إضعاف شديد جراء الهجوم النيوليبرالي على العمالة النظامية، والأشكال التقليدية لتنظيم اتحادات العمال على مدى الثلاثين عاماً السابقة.

لكن كان هناك شيء آخر يؤثر في الأوضاع في إل ألتو، وهو شيء عانت لازار الكثير من المشاق لكي تدمجه في روايتها للأحداث؛ فالقيم الضمنية والمثل العليا قوية بشكل خاص، وعادة ما تدعم وتتمحور من خلال المناسبات الثقافية الشعبية، والمهرجانات، والأعياد الدينية، وحفلات الرقص، وكذلك من خلال أشكال أكثر مباشرة من المشاركات الجماعية، مثل المجالس الشعبية (في الأحياء وداخل الاتحادات العمالية الرسمية وغير الرسمية). وتمكّن هذه التضامنيات الثقافية، والذاكرة الجمعية، الاتحادات من التغلب على التوترات، «وترويج إحساس جمعي بالذات، يمكّنها بدوره من أن تكون عناصر سياسة فاعلة»[٤٨].

والتوترات الأكبر هي التي تحدث بين القيادة والقاعدة ـ وتحمل الأشكال التنظيمية، سواء تلك القائمة على أساس المكان أو القطاعية ـ خصائص مماثلة تسعى القواعد الشعبية من خلالها «لتأكيد القيم الجماعية في مواجهة النزعة الفردية المفترضة في القيادة». والآليات معقدة، لكن يبدو من رواية لازار أنها تحتوي على العديد من الوسائل غير الرسمية التي تمكن من

(٤٨) المصدر نفسه، ص١٧٨.

حل قضايا مثل الجمعية والفردية، والتضامن والتحزب. وعلاوة على ذلك، فإن «الاتحادات العمالية»، والأشكال «العشائرية» communitarian للتنظيم، ليست تقاليد مستقلة بذاتها، بل إنها كثيراً ما تنصهر ثقافياً عبر «التناول التوفيقي للتقاليد السياسية، المستمدة من أساليب اتحادات العمال، والشعبوية، والقيم والممارسات الديمقراطية للسكان الأصليين؛ إنه ذلك المزيج الخلاق من الخيوط المختلفة الذي مكن إل ألتو من التغلب على تهميشها السياسي على المستوى الوطني لتحتل مكان الصدارة»[٤٩]. وهذا هو نوع الروابط «الذي يلتحم في لحظات معينة، مثلما حدث في كوتشابامبا في عام ٢٠٠٠، وأثناء حصار الفلاحين للهضاب في نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠، وفي شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٣ في إل ألتو ولاباز، وفي كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠٠٥ في إل ألتو».

تقول لازار إن إل ألتو أصبحت مركزاً مهماً لهذه السياسات الجديدة، وهو ما يرجع بدرجة كبيرة إلى الطرق التي تشكل بها الشعور بالمواطنة في المدينة. وهذه مسألة مهمة، لأنها تنبئ بإمكانية تنظيم التمرد الطبقي وتمرد السكان الأصليين عبر تضامنات مستندة إلى المواطنة المشتركة. وتاريخياً، كان ذلك، بالطبع، من السمات الرئيسة للتقاليد الثورية الفرنسية. في إل ألتو تشكل هذا الشعور بالانتماء والتضامن:

«كعلاقة بالوساطة بين المواطن والدولة، تشكلت وفقاً لهيكل التنظيم المدني الجمعي الموازي للدولة على مستوى المنطقة والمدينة وعلى المستوى الوطني. في عام ١٩٩٩، فَقَدَ الحزبُ السياسي... سيطرته على هذه المنظمات وعلى المدينة بشكل عام، مما مكّن من ظهور موقف أكثر معارضة، تزامن ذلك مع حقيقة أن سكان إل ألتو قد ازدادوا راديكالية بسبب الصعوبات الاقتصادية. واستمدت الاحتجاجات في أيلول/سبتمبر، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، والسنوات التالية، قوتها من هيمنة هذه الظروف السياسية الخاصة، إلى جانب الكثير من العمليات الأطول أمداً المتعلقة بالتماهي مع الريف وبناء الشعور الجمعي بالذات».

وتمضي لازار في سردها لتخلص إلى أن:

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص١٨٠.

«المواطنة في مدينة إل ألتو التي يقطنها السكان الأصليون تشمل خليطاً من الحضر والريف، الجمعية والفردية، المساواة والهيراركية. والرؤى البديلة للديمقراطية التي أُنتجت أسهمت في تنشيط الحركات الوطنية والإقليمية للسكان الأصليين بطرق تدمج بين الهموم الطبقية والوطنية وبين سياسات الهوية، عبر النزاع على ملكية وسائل إعادة الإنتاج الاجتماعي وطبيعة الدولة».

وقد كان المجتمعان الأبرز بالنسبة إليها في كل ذلك «يستندان إلى مستويات الإقامة في المناطق والمدن، وإلى الاحتلال على مستوى المدينة»[٥٠]. ومن خلال فكرة المواطنة تحولت علاقات التصارع، سواء في مكان العمل أو في مكان الإقامة، إلى شكل قوي من أشكال التضامن الاجتماعي.

وكان لهذه العمليات الاجتماعية المتنوعة (التي جاهدت لازار ألا تعرضها بشكل رومانسي كما يفعل الكثيرون من الأكاديميين اليساريين) أثر فريد في كيف ينظر للمدينة. وكتبت لازار: «إنه من الجدير أن نسأل»:

«ما الذي جعل إل ألتو مدينة وليست منطقة عشوائية، أو ضاحية، أو سوقاً، أو مركزاً للنقل والمواصلات؟ وإجابتي هي أن اللاعبين المختلفين، سواء في نظام الدولة أو في أماكن خارجه، يعملون على خلق هوية متميزة ومنفصلة لإل ألتو؛ هذه الهوية ليست مفردة بالطبع، بل تزداد ارتباطاً بالراديكالية السياسية والانتماء الطبيعي (للسكان الأصليين»).

وكان «تحول تلك الهوية وتحول وعيها السياسي إلى عمل سياسي» في ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ هو الذي جعل إل ألتو محط الاهتمام، ليس الوطني فقط، بل الدولي أيضاً، باعتبارها «مدينة متمردة»[٥١].

والدرس الذي يمكن استخلاصه من رواية لازار للأحداث هو أنه من الممكن فعلياً بناء مدينة سياسية من خلال عمليات الحضرنة النيوليبرالية المنهكة، ثم استعادتها للنضال المناهض للرأسمالية. وفي حين يتعين فهم

(٥٠) المصدر نفسه، ص٢٦٠.

(٥١) المصدر نفسه، ص٦٣.

أحداث تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ باعتبارها «توحداً مشروطاً بدرجة عالية لمصالح قطاعية مختلفة تفجر إلى ما هو أكثر من ذلك بكثير عندما أمرت الحكومة الجيش بقتل المتظاهرين»، إلا أنه لا يمكن تجاهل السنوات السابقة التي نظمت فيها تلك المصالح القطاعية وتم بناء الإحساس بالمدينة باعتبارها «مركزاً للراديكالية السياسية والانتماء الطبيعي للسكان الأصليين»(٥٢). فقد أوجد تنظيم العمالة غير الرسمية في اتحادات العمال التقليدية، وتشكيل اتحاد جمعيات الأحياء، وتسييس علاقات الريف والحضر، وخَلْقُ الهيراركيات المتشابكة والهياكل القيادية إلى جانب المجالس التي تعمل على تحقيق المساواة، وتعبئة قوى الثقافة والذاكرة الجمعية، أوجد نماذج للتفكير في ما الذي يمكن عمله بشكل واعٍ لاستعادة المدن من أجل النضال المناهض للرأسمالية. وتشبه أشكالُ التنظيم التي حدثت في إل ألتو في الواقع بعض أشكال التنظيم التي حدثت في كومونة باريس (الأحياء، والاتحادات، والفصائل السياسية، والشعور القوي بالمواطنة والانتماء للمدينة).

الخطوات المستقبلية

في حين يمكن النظر لكل ذلك في حالة إل ألتو باعتباره نتيجة لظروف شرطية تَصادف أن تجمعت معاً، لماذا لا نتصور إمكانية بناء واعٍ لحركة مناهضة للرأسمالية على نطاق المدينة على هذه الأسس؟ فلنتخيل في مدينة نيويورك على سبيل المثال إحياء المجالس المجتمعية، الخاملة بدرجة كبيرة الآن، للتحول إلى مجالس للأحياء ذات سلطات فيما يتعلق بتخصيص الموازنات، إلى جانب اندماج تحالف الحق في المدينة مع منظمة مؤتمر العمال المستبعدين للمطالبة بمساواة أكبر في الدخول والقدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية ومخصصات الإسكان، كل ذلك إلى جانب إحياء مجلس العمل المحلي لمحاولة إعادة بناء المدينة والشعور بالمواطنة والعدالة الاجتماعية والبيئية وسط الحطام الذي خلفته عمليات الحضرنة التي هيمنت عليها جماعات المصلحة corporatist النيوليبرالية.

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص٣٤.

ما تشير إليه قصة إل ألتو هو أن مثل هذا التحالف سينجح فقط إذا أمكن تعبئة قوى الثقافة والتقاليد السياسية الراديكالية (الموجودة بكل تأكيد في نيويورك، وكذلك في شيكاغو، وسان فرانسيسكو، ولوس أنجلوس) بشكل يعمل على تحريك الرعايا المواطنين (أياً كانت درجة تشرذمهم، كما هو الحال دائماً في نيويورك) وراء مشروع راديكالي للتطوير العمراني، مختلف عن ذلك الذي تهيمن عليه المصالح الطبقية للمطورين والممولين العازمين على «البناء بطريقة روبرت موزيس آخذين في الاعتبار فكر جين جاكوبز».

لكن هناك مفارقة واحدة مثيرة للسخرية، وفي غاية الأهمية، تعد الاستثناء الوحيد في هذا السيناريو الوردي لتطور النضال المناهض للرأسمالية؛ فما تظهره الحالة البوليفية كذلك، إذا كان نصف ما يقوله ويبر صحيحاً، هو أن أي مسعى للنضال المناهض للرأسمالية تتم تعبئته من خلال تمردات متعاقبة في الحضر لا بد أن تتدعم في مرحلةٍ ما على مستوى أعلى من العمومية، حتى لا ينتكس كل ذلك ويعود إلى مستوى الدولة ليدخل في إطار إصلاحات برلمانية ودستورية لا يمكنها تحقيق أكثر من إعادة النيوليبرالية من خلال الفجوات التي تتسلل منها الهيمنة الإمبريالية المستمرة. ويطرح ذلك المزيد من الأسئلة العامة، ليس فقط تلك المتعلقة بالدولة والترتيبات المؤسسية للدولة الخاصة بالقانون وحفظ النظام والإدارة، بل أيضاً بنظام الدولة الذي تعتبر جميع الدول جزءاً لا يتجزأ منه. فاليسار المعاصر يُحجِم للأسف عن طرح هذه الأسئلة، حتى في الوقت الذي يجاهد فيه من حين لآخر للتوصل إلى شكل من أشكال التنظيم الكلي، مثل «الكونفيدرالية» الراديكالية لموراي بوكتشِن، أو «الحكم متعدد المراكز» لإلينور أستروم، الذي يبدو شكلاً إصلاحياً معتدلاً، يشبه بشكل مريب نظام الدولة، ويبدو وكأنه نظام دولة، وسيعمل بالتأكيد باعتباره نظام دولة، أياً كانت مقاصد أنصاره[٥٣]. فإما ذلك أو السقوط في نوع من التنافر الذي دفع هارديت

(٥٣) Murray Bookchin: *Remaking Society: Pathways to a Green Future* (Boston, MA: South End Press, 1990), and "Libertarian Municipalism: An Overview," *Society and Nature*, vol. 1 (1992), pp.1-13, and Elinor Ostrom, "Beyond Markets and Status: Polycentric Governance of Complex Economic Systems," *American Economic Review*, vol. 100, no. 3 (2010), pp. 641-672.

ونيجري إلى تحطيم الدولة في صفحة ٣٦١ من كتاب الثروة المشتركة «الكومنولث»، ليعودوا إلى بعثها في صفحة ٣٨٠ باعتبارها الضامن لحد أدنى عالمي من مستوى المعيشة، وحد أدنى عالمي من الرعاية الصحية والتعليم(٥٤).

لكن عند هذه النقطة بالتحديد يصبح السؤال عن كيف يمكن تنظيم مدينة بأكملها حاسماً، فهو يحرر القوى التقدمية من أن تظل حبيسة تنظيمياً داخل المستوى الجزئي لتعاونيات العمال المناضلة واقتصادات التضامن، (أياً كانت أهمية هذه الأشكال)، ويفرض علينا أسلوباً مختلفاً تماماً، سواء من التنظير أو الممارسة، فيما يتعلق بسياسات مناهضة الرأسمالية. ويمكن من منظور نقدي أن نرى بالتحديد لماذا يجب أن يفشل نموذج «الحكومة المتعددة المراكز» المفضل لدى أوستروم، وكذلك «كونفيدرالية» التحررية البلدية لبوكتشِن. لقد كتبت آيرس يانغ Iris Young تقول: «إذا كان للمجتمع بأسره أن يُنظّم ككونفيدرالية لبلديات متمتعة بالحكم الذاتي، فما الذي يحول دون تطور اللامساواة والمظالم واسعة النطاق في مجتمعات (من النوع المشروح في الفصل الثالث)، وبالتالي قمع الأفراد الذين لا يسكنون في المجتمعات الأوفر حظاً والأكثر نفوذاً؟»(٥٥) والسبيل الوحيد لتجنب مثل هذه النتائج هو أن يتولى نوع من السلطة الأعلى التوصية بهذه التحولات وفرضها على البلديات بما يضمن على الأقل تعادل الفرص، وربما النتائج كذلك. وهذا ما لن يتمكن بشكل قطعي نظام بوكتشِن الكونفيدرالي للبلديات المتمتعة بالحكم الذاتي من تحقيقه؛ فهنالك سلبيات عديدة في هذا النظام، تصل إلى درجة أن هذا المستوى من الحكم ممنوع من وضع السياسات، ويقتصر فقط على الإدارة وتسيير الأمور، وممنوع فعلياً من حكم الناس. فالسبيل الوحيد لإقرار قواعد عامة، مثل إعادة توزيع الثروة بين البلديات على سبيل المثال، هو إما بالتوافق الديمقراطي (الذي نعلم من التجارب التاريخية أنه من المستبعد أن يأتي طوعاً، أو يتم التوصل إليه بشكل غير رسمي)، أو عن طريق المواطنين باعتبارهم رعايا ديمقراطيين يتمتعون بسلطات اتخاذ القرار على مستويات مختلفة داخل بنية حكم هيراركية. ومن المؤكد أنه ليس هناك

---

(٥٤) Hardt and Negri, *Commonwealth.*

(٥٥) Iris Marion Young, *Justice and the Politics of Difference* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990).

من سبب يضمن أن تتدفق كل السلطات إلى أسفل في مثل هذا النظام الهيراركي، ويمكن بالتأكيد ابتداع آليات لمنع الدكتاتورية أو السلطوية. لكن الحقيقة الواضحة هي أن مشكلات معينة مثل الثروة المشتركة لا تصبح مرئية إلا على نطاقات معينة، ومن ثَمَّ يصبح من المناسب أن تُتّخذ القرارات الديمقراطية بصددها على هذه النطاقات.

ومن هذا المنطلق ربما ترغب الحركة في بوليفيا في التطلع جنوباً بحثاً عن إلهام، من كيف تحولت الحركة في سانتياغو في شيلي من طلاب يطالبون الدولة في بادئ الأمر بتوفير مخصصات للتعليم المجاني وتكافؤ الفرص في التعليم إلى تحالف من الحركات المناهضة للنيوليبرالية يطالب الدولة بتعديل دستوري، وتحسين نظام معاشات التقاعد، وقوانين عمل جديدة، وبنظام ضريبي تقدمي للأفراد والشركات لتغيير اتجاه الانحدار الذي يفاقم من معدلات عدم المساواة في المجتمع المدني في شيلي. ولا يمكن تجنب مسألة الدولة، وعلى وجه الخصوص نوع الدولة (أو أي معادل غير رأسمالي لها)، حتى وسط خضم الشكوك المعاصرة، في مختلف تيارات الطيف السياسي من اليمين إلى اليسار، في جدوى مثل هذا الشكل المؤسسي أو الرغبة في وجوده.

ولا يتعارض بالضرورة عالم المواطنة والحقوق داخل كيان سياسي ما ذي نظام أعلى مع عالم الطبقة والنضال؛ فالمواطن والرفيق يمكن أن يسيرا معاً على طريق النضال المناهض للرأسمالية، وإن كان كلٌّ منهما يعمل على نطاق مختلف. لكن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا إذا أصبحنا كما قال بارك منذ أمد بعيد أكثر «وعياً بطبيعة مهمتنا»؛ وهي أن نبني بشكل جماعي المدينة الاشتراكية على أنقاض التطوير العمراني الحضري الرأسمالي المدمر؛ فهذا هو مناخ المدينة الذي يمكن أن يجعل الناس أحراراً فعلاً. لكن ذلك يتطلب ثورة في الفكر والممارسات المناهضة للرأسمالية. ويمكن بسهولة أكبر حشد القوى التقدمية المناهضة للرأسمالية للقفز إلى الأمام وسط التنسيقات العالمية عبر الشبكات الحضرية، التي قد تكون هيراركية، لكنها ليست أحادية المركز؛ ومؤسساتية لكنها ديمقراطية، وتعمل على تحقيق المساواة؛ وأفقية ومتداخلة تنظيمياً ولكنها فيدرالية (تصور رابطة من المدن الاشتراكية على

غرار الرابطة الهانزية Hanseatic League(*) القديمة التي أصبحت الشبكة التي قامت على تغذية القوى التجارية الرأسمالية)؛ متنافسة داخلياً ومتنازع عليها، لكنها متضامنة ضد القوى الطبقية الرأسمالية؛ وقبل كل شيء، منخرطة بعمق في النضال من أجل تقويض، وفي نهاية الأمر الإطاحة بسلطة قوانين القيمة الرأسمالية على أسواق العالم، لتفرض العلاقات الاشتراكية التي نعمل ونعيش في ظلها. وستفتح مثل هذه الحركة الطريق أمام ازدهار الإنسانية على مستوى العالم، بعيداً عن قيود الهيمنة الطبقية ومحددات السوق التسليعية؛ فعالم الحرية الحقيقية لا يبدأ كما يؤكد ماركس إلا عندما تزول هذه القيود المادية، واستعادة وتنظيم المدن للنضال ضد الرأسمالية مكان عظيم يمكن البدء منه.

(*) كونفيدرالية تجارية ودفاعية من مجموعة بلدات هيمنت على تجارة البلطيق البحرية في الفترة من ١٤٠٠ إلى ١٨٠٠، وامتدت على ساحل شمال أوروبا. وكلمة هانز Hanse، أو هانزا Hansa، في الألمانية تعني قافلة، وتطلق على قوافل التجار التي كانت تجوب هذه المدن، سواء براً أو بحراً (ويكيبيديا ـ المترجمة).

الفصل السادس

لندن ٢٠١١: الرأسمالية الوحشية تضرب الشوارع

«المراهقون العدميون المتوحشون»؛ هكذا وصفتهم صحيفة **الديلي ميل** قائلة: «الشباب المجانين من جميع مناحي الحياة، الذين جابوا شوارع لندن يائسين وفاقدين للرشد غالباً يرشقون رجال الشرطة بالحجارة والزجاجات، بينما ينهبون في مكان ويشعلون النار في مكان آخر، مما دفع السلطات إلى ملاحقتهم والقبض على كل من تستطيع القبض عليه منهم، وهم يتنقلون مسترشدين بموقع تويتر من هدف إستراتيجي إلى آخر».

صدمتني كلمة «المتوحشون»، ذكّرتني كيف كان أفراد كومونة باريس عام ١٨٧١ يوصفون بأنهم حيوانات متوحشة، وبأنهم ضباع يستحقون القتل (وعادة ما كانوا يقتلون فعلاً) باسم قدسية الملكية الخاصة، والأخلاق، والدين، والأسرة. لكن الكلمة استحضرت صلة أخرى: عندما هاجم توني بلير «الإعلام الوحشي» بعد أن ظل لفترة طويلة قابعاً بارتياح داخل الجيب الأيسر لروبرت موردوخ، حتى استُبدل فيما بعد عندما مد موردوخ يده إلى جيبه الأيمن ليسحب منه ديفيد كاميرون.

وسوف يحتدم بالتأكيد ذلك النقاش الهيستيري المعتاد بين من يميلون إلى رؤية كل أعمال الشغب باعتبارها جرائم خالصة لا تغتفر وليس لها ما يبررها، وبين من يحرصون على وضع الأحداث في سياقها على خلفية عمل شرطي سيئ، وعنصرية مستمرة، واضطهاد غير مبرر للشباب والأقليات، ومعدلات البطالة المرتفعة بين الشباب، والحرمان الاجتماعي المتزايد، وسياسات التقشف الرعناء التي لا علاقة لها بالاقتصاد بل تتعلق بتعزيز الثروات الشخصية والنفوذ الفردي والإبقاء عليهما. وربما يصل الأمر بالبعض إلى حد الالتفاف على الأمر لإدانة طبيعة العديد من الوظائف التي

لا معنى لها، والتي تبعث على الاغتراب، وكذلك العديد من أشكال الحياة اليومية وسط الإمكانيات الهائلة، لكن الموزعة بشكل غير عادل لازدهار البشرية.

وإذا كنا محظوظين فسنجد لجاناً وتقارير تكرر مجدداً ما كان يقال عن بريكستون وتوكستيث في عهد ثاتشر(*). وأقول «محظوظين» لأن الغرائز الوحشية لدى رئيس الوزراء البريطاني الحالي تبدو أكثر ميلاً لفتح مدافع المياه، واستدعاء فرقة الغاز المسيل للدموع، واستخدام الرصاص المطاطي، مع الإفراط في إلقاء المواعظ عن فقدان الشباب المنحرف للبوصلة الأخلاقية، وتراجع الكياسة، والتدهور المحزن لقيم الأسرة ونظامها.

لكن المشكلة أننا أصبحنا نعيش في مجتمع تحولت فيه الرأسمالية نفسها إلى حالة وحشية جامحة؛ فالساسة الوحشيون يغالطون في نفقاتهم، والمصرفيون الوحشيون ينهبون الخزانة العامة إذا كان لذلك من أهمية، والرؤساء التنفيذيون ومديرو صناديق التحوط وعباقرة تداولات الأسهم ينهبون عالم الثروات، وشركات الاتصالات وبطاقات الائتمان يضيفون رسوماً مريبة على كل فاتورة، والشركات والأغنياء لا يدفعون الضرائب في حين يتغذون على المال العام، وأصحاب المتاجر يغالون في الأسعار، وفي غمضة عين وبلعب الثلاث ورقات يرتقي النصابون والفنانون المحتالون إلى أعلى المناصب في الشركات وفي عالم السياسة.

لقد أصبح الاقتصاد السياسي القائم على نزع الملكيات بشكل جماعي، والممارسات الشرسة التي تصل إلى حد السرقة في وضح النهار ـ خاصة سرقة الفقراء والضعفاء والأقل حظاً وغير المحميين بالقانون ـ روتيناً يومياً. هل يصدق أحد أنه مازال من الممكن العثور على رأسمالي شريف، أو مصرفي شريف، أو سياسي شريف، أو صاحب متجر شريف، أو قائد شرطة شريف؟ نعم، مازالوا موجودين، لكن كأقلية، ويعتبرهم الجميع أغبياء. كن ذكياً واحصل على الربح السهل؛ مارس الاحتيال والسرقة، فاحتمال أن تضبط ضعيف. وهناك على أي حال العديد من الطرق لحماية الثروة الشخصية من تكاليف مخالفات الشركات.

(*) اضطرابات لندن وليفربول في تموز/ يوليو ١٩٨١ في عهد مارغريت تاتشر (المترجمة).

ما أقوله قد يبدو صادماً، أغلبنا لا يراه، لأننا لا نريد أن نراه، وبالتأكيد لن يجرؤ أي سياسي على قول ذلك، والصحافة لن تنشره إلا من باب التهكم على قائله؛ لكنني أتصور أن كل مثير شغب في الشارع يعرف تماماً ما أعنيه، فمثيرو الشغب لا يفعلون إلا ما يفعله غيرهم، وإن كان بطريقة مختلفة ـ أكثر صراحة ووضوحاً في الشارع، إنهم فقط يقلدون في شوارع لندن ما تفعله الشركات الرأسمالية في كوكب الأرض. لقد أطلقت المرحلة التاتشرية العنان للغرائز الوحشية للرأسمالية («الروح الحيوانية» لقادة الأعمال، كما يسميها على استحياء المدافعون عنها)، ولم يحدث ما يكبلها منذ ذلك الحين؛ فالجَلْد والحرق بلا رحمة هو الآن بشكل صريح شعار الطبقات الحاكمة في كل مكان تقريباً.

هذا هو الوضع الطبيعي الجديد الذي نعيش فيه، هذا ما يتعين على لجنة التحقيق الكبرى المقبلة معالجته؛ فالجميع، وليس فقط مثيرو الشغب، يجب أن يتحملوا المسؤولية. الرأسمالية الوحشية يجب أن تحاكم في جرائم ضد الإنسانية كما يجب أن تُحاكم في جرائم ضد الطبيعة.

والمحزن في الأمر أن هذا هو ما لا يراه مثيرو الشغب، ولا يطالبون به، وكل شيء يتآمر لمنعنا جميعاً من رؤيته والمطالبة به. لهذا السبب تسارع السلطة السياسية بارتداء ثوب الأخلاق والمنطق المنمق، حتى لا يراها أحد بهذا الفساد الفج واللاعقلانية الغبية.

ومع ذلك، فهناك ومضات من النور والأمل في مختلف أرجاء العالم؛ حركات الشعوب الأصلية في إسبانيا واليونان، والنبضات الثورية في أمريكا اللاتينية، وحركات الفلاحين في آسيا، كلها بدأت تدرك عملية الاحتيال واسعة النطاق، وترى كيف تم إطلاق العنان لرأسمالية عالمية متوحشة وشرسة لكي تفترس العالم. ما الذي يحتاجه الباقون منا ليروا وليعملوا بناء على ما يرونه؟ كيف يمكننا أن نبدأ مرة أخرى؟ وأي اتجاه نسلك؟ الإجابات ليست سهلة؛ لكن شيئاً واحداً نعرفه على وجه اليقين: لا يمكننا الوصول إلى الأجوبة الصحيحة إلا بتوجيه الأسئلة الصحيحة.

الفصل السابع

احتلوا وول ستريت: حزب وول ستريت يواجه آلهة الانتقام

حكم حزب وول ستريت من دون أن يواجه أي تحدٍّ لفترة طويلة للغاية في الولايات المتحدة؛ فقد هيمن تماماً على سياسات الرؤساء على مدى أربعة عقود على الأقل إن لم يكن أكثر، بصرف النظر عما إذا كان الرؤساء عملاء له برضاهم أم لا. وقد أفسد حزب وول ستريت الكونغرس بشكل قانوني عن طريق الاعتماد الخسيس للساسة من الحزبين على نفوذ أمواله، وعن طريق الوصول إلى التيار الرئيسي للإعلام الذي يسيطر عليه. وأصبح حزب وول ستريت بفضل التعيينات التي نفذها ووافق عليها الرؤساء وأعضاء الكونغرس يهيمن على قطاع كبير من جهاز الدولة والجهاز القضائي - خاصة المحكمة العليا، التي تحابي أحكامها الحزبية بشكل متزايد المصالح المشتراة بالمال في دوائر متنوعة، تمتد من الانتخابات إلى العمل والبيئة وقانون العقود.

ولحزب وول ستريت مفهوم عالمي واحد للحكم: هو أنه لن يكون هناك أي تحدٍّ جاد للسلطة المطلقة للمال وممارسته للحكم المطلق. وتمارس السلطة من أجل هدف واحد: هو أن أصحاب سلطة المال لن يمتازوا فقط بمراكمة الثروة إلى ما لا نهاية وبقدر ما يرغبون، بل سيكون لهم الحق كذلك في أن يرثوا الأرض، ليس فقط عن طريق استغلال الأرض وما عليها من موارد وقدرات إنتاجية بشكل مباشر أو غير مباشر، بل أيضاً تكون لهم السيطرة المطلقة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، على قدرات العمل والإبداع لجميع الأطراف الأخرى التي تحتاجها. أما بقية البشر فيعتبر حزب وول ستريت أنهم يمكن التخلص منهم.

ولا تنشأ هذه المبادئ أو الممارسات عن طمع فردي، أو قِصَرِ نظر، أو مجرد مخالفات، (على الرغم من وجود كل هذه العوامل بكثرة)؛ فقد حفرت هذه المبادئ في متن الجسم السياسي لعالمنا عن طريق الإرادة الجمعية للطبقة الرأسمالية التي حركتها القوانين القسرية للمنافسة؛ فإذا أنفقت جماعة الضغط التابعة لي أقل من جماعة الضغط التابعة لك فسأحصل على مزايا أقل، وإذا ما أنفقت وحدة إدارية على احتياجات السكان فسيتم اعتبارها غير قادرة على المنافسة.

ويقع العديد من الأشخاص المحترمين في أحضان نظام عفن حتى النخاع، وحتى يتمكنوا من تحقيق مستوى معيشي لائق بالكاد ليس أمامهم سوى أن يعطوا الشيطان حقه: إنهم فقط «يتبعون القواعد»، حسب مقولة ايخمان (Otto Adolf Eichmann)(*) الشهيرة؛ أو «يفعلون ما يتطلبه النظام»، كما يقول آخرون الآن، ليذعنوا بذلك للمبادئ الوحشية اللاأخلاقية لحزب وول ستريت. فالقوانين القسرية للمنافسة تجبرنا جميعاً، بدرجة أو بأخرى، على الخضوع لقواعد هذا النظام الذي لا يرحم. وهذه مشكلة منهجية وليست فردية. وشعارات الحزب المفضلة، المتمثلة في أن الحرية تضمنها حقوق الملكية الخاصة، والأسواق الحرة، والتجارة الحرة، تترجم في الواقع إلى حرية استغلال قوة عمل الآخرين، وتجريد الناس من ممتلكاتهم حسب الرغبة في ذلك، والإضرار بالبيئة لتحقيق مصالح فردية أو طبقية.

وعندما يُحكِم حزب وول ستريت سيطرته على جهاز الدولة، فإنه عادة ما يقوم بخصخصة كل ما له قيمة بأقل من سعر السوق، ليفتح مجالات جديدة لتراكم رأس المال، كما أنه يقوم بترتيب مقاولين من الباطن (المجمع الصناعي العسكري مثال واضح على ذلك)، وممارسات ضريبية (دعم الشركات الزراعية وفرض الضرائب على مكاسب صغار المستثمرين)، مما يسمح له بنهب خزائن المال العام بسهولة. ويتعمد حزب وول ستريت تكريس تلك النظم التنظيمية المعقدة، والإدارة التي تفتقر للكفاءة بشكل مذهل في بقية جهاز الدولة (تذكر وكالة حماية البيئة EPA في عهد ريغان، والوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ FEMA، التي أشاد بوش برئيسها مايكل

(*) جنرال نازي كان من بين من نظموا محارق النازي «الهولوكوست» (المترجمة).

براون وقال إنه يقوم بعمل رائع في إدارته لأزمة إعصار كارولينا، التي استقال لاحقاً بسببها)، لإقناع الرأي العام، المتشكك بطبعه، بأن الدولة لا يمكنها على الإطلاق القيام بدور بناء أو داعم في تحسين الحياة اليومية أو الفرص المستقبلية لأحد. وأخيراً يستخدم احتكار العنف الذي تتبناه كل الدول ذات السيادة لكي تستبعد الناس من أغلب ما يحدث على الساحات العامة، كما أنه يُلجأ لإزعاج المواطنين ووضعهم تحت المراقبة، وإذا لزم الأمر تُجَرِّمُ وتَسْجُنُ كل من يخالف إملاءاتها. وهو يتفوق في ممارسة التسامح القمعي الذي يبقي على وهم حرية التعبير، مادام هذا التعبير لا يكشف بوضوح الطبيعة الحقيقية لمشروعه والجهاز القمعي الذي يستند إليه:

ولا يتوقف حزب وول ستريت عن شن حرب طبقية؛ وكما يقول وارين بافت: «بالطبع هناك حرب طبقية.. وطبقتي، الأغنياء، هم الذين يشنونها، ونحن ننتصر». وتُشن هذه الحرب في الأغلب في السر خلف العديد من الأقنعة وعمليات التعتيم التي تخفي أهداف حزب وول ستريت ومقاصده.

ويعلم حزب وول ستريت تمام العلم أنه عندما تتحول الأسئلة السياسية والاقتصادية العميقة إلى أسئلة ثقافية فإنها تصبح بلا أجوبة؛ فهو يستدعي باستمرار نطاقاً واسعاً من الأفكار الآسرة للخبراء، عادة من المراكز البحثية والجامعات التي يمولها، والتي تنشر عبر وسائل الإعلام التي يسيطر عليها لإثارة الجدل حول كل أشكال القضايا التي، ببساطة، لا تهم أحداً، وتقترح حلولاً لأسئلة لا وجود لها. فهم في لحظة لا يتحدثون سوى عن البرنامج التقشفي الضروري لكل شخص من أجل معالجة العجز، وفي اللحظة التالية يقترحون خفض ضرائبهم أياً كان تأثير ذلك على العجز؛ لكن الأمر الوحيد الذي لا يمكن مناقشته أو بحثه علناً هو الطبيعة الحقيقية للحرب الطبقية التي يشنونها بلا توقف وبلا رحمة. ووصف شيء ما بتعبير «الحرب الطبقية» يعتبر في عرف المناخ السياسي الراهن وحكم خبرائه أمراً خارج نطاق الاهتمام الجاد - وربما يوصف من فعل ذلك بالحُمْقِ إن لم يُتَّهم بإثارة الفتن.

لكن الآن، ولأول مرة، هناك حركة واضحة لمواجهة حزب وول ستريت ونفوذه المالي الصرف؛ «فشارع» وول ستريت يتم احتلاله - مما أثار هلعاً فوق هلع من قبل آخرين! وقد تمثلت تكتيكات احتلال وول ستريت،

التي انتشرت من مدينة إلى مدينة في السيطرة على فضاء عام مركزي، مثل ساحة أو ميدان، يكون قريباً من مكان تركز أصحاب النفوذ، وعن طريق نشر الأجساد البشرية في هذا المكان يتم تحويله إلى كومونة سياسية ـ مكان للنقاش المفتوح بشأن ما تفعله هذه السلطة وأفضل الطرق لمعارضة غاياتها. وقد أعاد هذا التكتيك رسم صور الصراعات النبيلة المستمرة، التي تركزت في ميدان التحرير في القاهرة وانتشرت منه إلى العالم، (ميدان بويرتا ديل سول في مدريد، وميدان سينتاجما في أثينا، والآن على درج كاتدرائية سانت بول في لندن، ثم في وول ستريت نفسها).

يوضح لنا ذلك أن القوة الجماعية للأجساد المحتشدة في الفضاء العام مازالت هي الأداة الأكثر فاعلية للمعارضة عندما تعطل كل الوسائل الأخرى. ما أظهره ميدان التحرير للعالم كان حقيقة واضحة: إن الأجساد المتواجدة فعلياً في الشارع وفي الميادين، وليس الثرثرة للتعبير عن المشاعر على مواقع تويتير وفيسبوك، هي التي تهم.

والهدف من هذه الحركة في وول ستريت بسيط؛ فهي تقول: «نحن، الشعب، عازمون على استعادة بلدنا من السلطة المدعومة بالمال التي تسيطر عليه حالياً، هدفنا هو إثبات أن وارين بافت مخطئ، وأن طبقته الأغنياء لن تواصل الحكم دون تحدٍّ، ولن ترث الأرض تلقائياً، وأن طبقته الأغنياء ليس مقدراً لها أن تنتصر على الدوام»؛ وتقول: «نحن الـ ٩٩ بالمئة، نحن الأغلبية، وهذه الأغلبية قادرة، ويجب عليها، وسوف تسود. وبما أن كل قنوات التعبير الأخرى أغلقت أمامنا بنفوذ المال لم يعد أمامنا خيار سوى احتلال الساحات والميادين والشوارع في مدننا حتى تُسمعَ آراؤنا وتُلبَّى احتياجاتنا».

ومن أجل أن تنجح، يتعين على هذه الحركة الوصول إلى الـ ٩٩ بالمئة، وهذا ما يمكنها عمله، بل وتقوم بعمله، خطوة بخطوة. أولاً، هناك كل الذين تم إفقارهم بسبب البطالة، وكل الذين انتَزعت كتائبُ وول ستريت أو تقوم حالياً بانتزاع ملكيات منازلهم وأصولهم. ويتعين على الحركة أن تقيم تحالفات واسعة بين الطلاب، والمهاجرين، والذين يعملون في وظائف أقل من إمكانياتهم بأجور متدنية، وكل المهددين بالسياسات التقشفية

الوحشية غير الضرورية التي تفرض على الأمة وعلى العالم بناء على طلب حزب وول ستريت. وعليها أن تركز على المستويات المذهلة للاستغلال في أماكن العمل - من عمال المنازل المغتربين الذين يستغلهم الأغنياء بلا رحمة في منازلهم، إلى عمال المطاعم الذين يُستعبدون مقابل لا شيء تقريباً في مطابخ المؤسسات التي يتباهى الأغنياء بتناول الطعام فيها. ويتعين على هذه الحركة أيضاً أن تجمع العمال المبدعين والفنانين الذين غالباً ما تتحول مواهبهم إلى منتجات تجارية تحت سيطرة سلطة كبار أصحاب المال.

ويتعين على هذه الحركة قبل كل شيء الوصول إلى كل المغرّبين والمستبعدين وغير الراضين والمستائين - كل الذين يعرفون ويشعرون بداخلهم أن شيئاً ما يسير بشكلٍ خاطئ تماماً، وأن النظام الذي أوجده حزب وول ستريت ليس فقط همجياً وغير أخلاقي وخاطئاً، بل أيضاً متصدعاً.

ويجب أن يتم تجميع كل ذلك بشكل ديمقراطي داخل معارضة متجانسة، يجب عليها أن تفكر بحرية في الأطر المستقبلية لمدينة بديلة، ونظام سياسي بديل؛ وفي نهاية الأمر، في أسلوب بديل لتنظيم الإنتاج والتوزيع والاستهلاك يراعي مصالح الشعب؛ وإن لم يحدث ذلك فإن مستقبل الشباب الذي تتمثل محدداته في المنحنى المتصاعد للمديونية الخاصة وتعميق التقشف العام، وكل ذلك لخدمة مصالح الواحد بالمئة، لن يكون مستقبلاً على الإطلاق.

ورداً على حركة احتلوا وول ستريت، خرجت الدولة مدعومة بنفوذ الطبقة الرأسمالية بزعم مذهل: أنها وحدها صاحبة الحق الحصري في تنظيم الفضاء العام والتعامل فيه، والجماهير ليس لها حق مشترك في الفضاء العام! بأي حق يمكن لرؤساء البلديات، وقادة الشرطة، وضباط الجيش، والمسؤولين الحكوميين، أن يقولوا لنا: نحن الشعب، إن من حقهم أن يحددوا ما هو عام في فضائنا العام، ومن الذي يحق له أن يشغله، ومتى؟ وإذا تجرؤوا على طردنا نحن الشعب من أي مكان نقرر نحن بشكل جماعي وسلمي أن نحتله؟ يزعمون أنهم يتخذون إجراءات من أجل الصالح العام، (ويستندون إلى قوانين لإثبات ذلك)؛ وبالمناسبة،

أليست أموالنا تلك التي تستغلها البنوك والممولون بشكل صارخ في صرف مكافآتهم؟

وفي مواجهة السلطة المنظمة لحزب وول ستريت، التي تطبق سياسة فرق تسد، يجب على هذه الحركة الناشئة كذلك أن تعتبر أن من مبادئها الأساسية ألا تنقسم أو تحيد عن طريقها حتى يعود حزب وول ستريت إلى رشده ـ بحيث يرى أن الصالح العام يجب أن يسود على مصالح المنتفعين الضيقة ـ أو أن يتم تركيعه. يتعين التراجع عن الامتيازات المؤسسية التي تمنح حقوق الأفراد من دون أن تلزمهم بمسؤوليات المواطن الحقيقي. والخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية يجب أن تكون مكفولة مجاناً، والقوى الاحتكارية في الإعلام يجب أن تُكسر، وشراء الانتخابات يجب أن يُعتبر غير دستوري، وخصخصة المعرفة والثقافة يجب أن تُمنع، وحرية استغلال الآخرين وتجريدهم من ممتلكاتهم يجب أن تُكبح إلى أن تُحظر في نهاية المطاف.

يؤمن الأمريكيون بالمساواة، وتشير بيانات استطلاعات الرأي أنهم يؤمنون (أياً كانت انحيازاتهم السياسية) أنه قد يكون من المبرر أن تسيطر نسبة عشرين بالمئة من السكان على ٣٠ بالمئة من إجمالي الثروة، لكن هذه النسبة تسيطر الآن على ٨٥ بالمئة من الثروة، وهذا غير مقبول. وحقيقة سيطرة واحد بالمئة من السكان على أغلب الثروة أمر غير مقبول أبداً. وما تقترحه حركة احتلوا وول ستريت هو أننا نحن سكان الولايات المتحدة يجب أن نلتزم بتغيير هذا المستوى من عدم المساواة، والأهم ما يتعلق بعدم المساواة السياسية التي يوجدها هذا التباين ويعيد إنتاجها. ويفخر سكان الولايات المتحدة عن حق بديمقراطيتهم، لكنها مهددة دائماً بقدرة رأس المال على الإفساد. والآن، مع هيمنة هذه السلطة، فإننا بالتأكيد في وقت الظلام، الذي قال جيفرسون منذ فترة طويلة إنه ضروري لقيام ثورة أمريكية جديدة: ثورة تقوم على أساس العدالة الاجتماعية، والمساواة، والتعامل بنهج مدروس مع الطبيعة وحمايتها.

وهذا الصراع الذي اندلع ـ بين الشعب وحزب وول ستريت ـ حاسم بالنسبة إلى مستقبلنا الجماعي؛ فالصراع عالمي بقدر ما هو محلي بطبيعته،

فهو يجلب معاً طلاباً منخرطين في صراع حياة أو موت مع السلطة السياسية في شيلي من أجل خلق نظام تعليم حر وذي جودة عالية للجميع، ومن ثَمَّ البدء في تفكيك النموذج النيوليبرالي الذي فرضه بينوشيه بوحشية.

ويشمل الصراع كذلك المحرضين في ميدان التحرير، الذين يدركون أن سقوط مبارك (مثل نهاية ديكتاتورية بينوشيه) ليس سوى الخطوة الأولى في النضال التحرري من أجل التحرر من سيطرة سلطة المال. ويضم كذلك الشعوب الأصلية في إسبانيا، والعمال المضربين في اليونان، والمعارضة النشطة في مختلف أرجاء العالم، من لندن إلى ديربان، وبوينس آيريس وشينتشين وومومباي. فالسيطرة الوحشية لرؤوس الأموال الكبيرة، ونفوذ المال المحض، أصبحت في وضع دفاعي في كل مكان.

والزمن وحده هو الذي سيحدد في أي جانب سيقف كل منا كفرد؟ وأي شارع سيحتل؟ لكن ما نعلمه فعلاً أن الوقت قد حان؛ فالنظام ليس متصدعاً ومنكشفاً فحسب، بل إنه غير قادر على أي رد سوى القمع. لذلك فإننا، نحن الشعب، ليس أمامنا سوى النضال من أجل الحق الجمعي في تحديد كيف سيُعاد تشكيل النظام، وعلى أي صورة. لقد أخذ حزب وول ستريت وقته، وفشل فشلاً ذريعاً، وبناء بديل على أنقاضه هو فرصة والتزام لا فرار منه، ولن يرغب أي منا على الإطلاق في تجنبه.

المراجع

١ - العربية

كتاب

ماركس، كارل. **رأس المال**. ترجمة فالح عبد الجبار. بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٢. ٣ ج.

٢ - الأجنبية

Books

Aalbers, Manuel (ed.). *Subprime Cities: The Political Economy of Mortgage Markets*. New York: John Wiley, 2011.

Abers, Rebecca. *Inventing Local Democracy: Grassroots Politics in Brazil*. Boulder, CO: Lynne Reinner Publisher, 2000.

Anderson, Stanford. *On Streets: Streets as Elements of Urban Structure*. Cambridge, MA: MIT Press, 1978.

Bell, Daniel. *The Cultural Contradictions of Capitalism*. New York: Basic Books, 1978.

Berman, Marshall. *All That Is Solid Melts into Air*. London: Penguin, 1988.

Bernhardt, Annette [et al.]. *Unprotected Workers: Violations of Employment and Labor Laws in Americas Cities*. New York: National Employment Law Project, 2009.

Beynon, Huw. *Digging Deeper: Issues in the Miner's Strike*. London: Verso, 1985.

Boddy, Martin. *The Building Societies*. London: Macmillan, 1980.

Bookchin, Murray. *The Limits of the City*. Montreal: Black Rose Books, 1986.

_______. *Remaking Society: Pathways to a Green Future*. Boston, MA: South End Press, 1990.

_______. *Urbanization without Cities: The Rise and Decline of Citizenship*. Montreal: Black Rose Books, 1992

Bookstaber, Richard. *A Demon of Our Own Design: Markets, Hedge Funds, and the Perils of Financial Innovation*. New York: Wiley, 2007.

Bourdieu, Pierre. *Distinction: A Social Critique of the Judgement of Taste*. London: Routledge and Kegan Paul, 1984.

Brenner, Neil. *Spaces of Neoliberalism: Urban Restucturing in North America and Western Europe*. Oxford: Wiley-Blackwell, 2003.

_______, Peter Marcuse and Margit Mayer (eds.). *Cities for People, and Not for Profit: Critical Urban Theory and the Right to the City*. New York: Routledge, 2011.

Campanella, Thomas. *The Concrete Dragon: China's Urban Revolution and What it Means for the World*. Princeton, NJ: Princeton Architectural Press, 2008.

Caro, Robert. *The Power Broker: Robert Moses and the Fall of New York*. New York: Knopf, 1974.

Castells, Manuel. *The City and the Grassroots: A Cross-Cultural Theory of Urban Social Movements*. Berkeley, CA: University of California Press, 1983. (California Series in Urban Development)

Chandler, Alfred. *The Visible Hand: The Managerial Revolution in American Business*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1977.

Cheney, George. *Values at Work: Employee Participation Meets Market Pressure at Mondragon*. Ithaca, NY: ILR Press, 1999.

Cox, Kevin (ed.). *Spaces of Globalization: Reasserting the Power of the Local*. New York: Guilford Press, 1997.

Cronon, William. *Nature's Metropolis: Chicago and the Great West*. New York: Norton, 1991.

Davis, Mike. *Planet of Slums*. London: Verso, 2006.

De Angelis, Massimo. *The Beginning of History: Value Struggles and Global Capital*. London: Pluto Press, 2007.

De Soto, Hernando. *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else*. New York: Basic Books, 2000.

Edsall, Thomas Byrne. *The New Politics of Inequality*. New York: Norton, 1985.

Elyachar, Julia. *Markets of Dispossession: NGOs, Economic Development, and the State in Cairo*. Chapel Hill, NC: Duke University Press, 2005.

Engels, Friedrich. *The Condition of the Working-Class in England in 1844*. London: Penguin Classics, 2009.

_______. *The Housing Question*. New York: International Publishers, 1935.

Escobar, Arturo. *Territories of Difference: Place, Movement, Life, Redes*. Durham, NC: Duke University Press, 2008.

Excluded Workers Congress. *Unity for Dignity: Excluded Workers Report*. New York: Excluded Workers Congress, c/o Inter-Alliance Dialogue, 2010.

Fletcher, Bill and Fernando Gapasin. *Solidarity Divided: The Crisis in Organized Labor and a New Path toward Social Justice*. Berkeley, CA: University of California Press, 2008.

Forment, Carlos. *Argentina's Recuperated Factory Movement and Citizenship: An Arendtian Perspective*. Buenos Aires: Centro de Investigación de la Vida Publica, 2009.

Frank, Dana. *Purchasing Power: Consumer Organizing, Gender, and the Seattle Labor Movements, 1919-1929*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1994.

Frug, Gerald. *City Making: Building Communities without Building Walls*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

Geddes, Patrick. *Cities in Evolution*. New and revised ed. Oxford: Oxford University Press, 1950.

Gill, Lesley. *Teetering on the Rim: Global Restructuring, Daily Life, and the Armed Retreat of the Bolivian State*. New York: Columbia University Press, 2000.

Gould, Roger. *Insurgent Identities: Class, Community, and Protest in Paris from 1848 to the Commune*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1995.

Graeber, David. *Direct Action: An Ethnography*. Oakland, CA: AK Press, 2009.

Graham, Stephen. *Cities Under Siege: The New Military Urbanism*. London: Verso, 2010.

Grebler, Leo, David Blank, and Louis Winnick. *Capital Formation in Residential Real Estate*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1956.

Greenberg, Miriam. *Branding New York: How a City in Crisis Was Sold to the World*. New York: Routledge, 2008.

Gruber, Helmut. *Red Vienna: Experiment in Working-Class Culture, 1919-1934*. Oxford: Oxford University Press, 1991.

Harcourt, Geoffrey. *Some Cambridge Controversies in the Theory of Capital*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1972.

Hardt, Michael and Antonio Negri. *Commonwealth*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2009.

Harvey, David. *A Brief History of Neoliberalism*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

_______. *A Companion to Marx's Capital*. London: Verso, 2010.

_______. *The Condition of Postmodernity*. Oxford: Basil Blackwell, 1989.

_______. *The Enigma of Capital and the Crises of Capitalism.* London: Profile Books, 2010.

_______. *The Limits to Capital.* Oxford: Blackwell, 1982.

_______. *The New Imperialism.* Oxford: Oxford University Press, 2003.

_______. *Paris, Capital of Modernity.* New York: Routledge, 2003.

_______. *Spaces of Hope.* Edinburgh: Edinburgh University Press, 2000.

_______. *The Urbanisation of Capital.* Oxford: Blackwell, 1985.

Hess, Charlotte and Elinor Ostrom. *Understanding Knowledge as a Commons: From Theory to Practice.* Cambridge, MA: MIT Press, 2006.

Holloway, John. *Change the World without Taking Power: The Meaning of Revolution Today.* London: Pluto Press, 2002.

Holston, James. *Insurgent Citizenship: Disjunctions of Democracy and Modernity in Brazil.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008.

International Monetary Fund and International Labour Organization. *The Challenges of Growth, Employment and Social Cohesion.* Geneva: International Labour Organization, 2010.

Jäggi, Max. *Red Bologna.* Littlehampton: Littlehampton Book Services, 1977.

Kelbaugh, Douglas. *Common Place: Toward Neighborhood and Regional Design.* Seattle: University of Washington Press, 1997.

The Kerner Commission. *Report of the National Advisory Commission on Civil Disorders.* Washington, DC: Government Printing Office, 1968.

Kohn, Margaret. *Radical Space: Building the House of the People.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 2003.

Kopp, Anatole. *Ville et Révolution: Architecture et urbanisme soviétique des années vingt.* Paris: Editions Anthropos, 1967.

Lazar, Sian. *El Alto, Rebel City: Self and Citizenship in Andean Bolivia.* Durham, NC: Duke University Press, 2010.

Lefebvre, Henri. *Le Droit à la Ville.* Paris: Anthropos, 1968.

_______. *Le Droit à la Ville... 2: Espace et Politique.* Paris: Anthropos, 1973.

_______. *L'Irruption, de Nanterre au Sommet.* Paris: Anthropos, 1968.

_______. *La Proclamation de la Commune.* Paris: Gallimard, 1965.

_______. *La Production de l'Espace.* Paris: Anthropos, 1974.

_______. *La Revolution Urbaine.* Paris: Gallimard, 1970.

_______. *The Urban Revolution.* Foreword by Neil Smith. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2003.

Levine, David (ed.). *On Individualism and Social Forms.* Chicago, IL: Chicago University Press, 1971.

Levy, Marcela López. *We Are Millions: Neo-liberalism and New Forms of Political Action in Argentina.* London: Latin America Bureau, 2004.

Lewis, Michael. *The Big Short: Inside the Doomsday Machine*. New York: Norton, 2010.

Logan, John and Harvey Molotch. *Urban Fortunes: The Political Economy of Place*. Berkeley, CA: University of California Press, 1987.

Lorence, James. *The Suppression of Salt of the Earth: How Hollywood, Big Labor and Politicians Blacklisted a Movie in Cold War America*. Albuquerque: University of New Mexico Press, 1999.

Low, Setha and Neil Smith (eds.). *The Politics of Public Space*. New York: Routledge, 2006.

Marx, Karl. *Capital*. New York: International Publishers, 1967.

_______. _______. London: Penguin, 1978.

_______. *Grundrisse*. London: Penguin, 1973.

_______ and Friedrich Engels. *The Communist Manifesto*. London: Pluto Press, 2008.

_______ and Vladimir Lenin. *The Civil War in France: The Paris* Commune. New York: International Publishers, 1989.

McCay, Bonnie J. and James M. Acheson (eds.). *The Question of the Commons: The Culture and Ecology of Communal Resources*. Tucson, AZ: University of Arizona Press, 1987.

McGinnis, Michael (ed.). *Polycentricity and Local Public Economies*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1999.

McNeill, Donald. *Urban Change and the European Left: Tales from the New Barcelona*. New York: Routledge, 1999.

Meek, Ronald. *Studies in the Labour Theory of Value*. New York: Monthly Review Press, 1989.

Melosi, Martin V. *The Sanitary City: Urban Infrastructure in America, from Colonial Times to the Present*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1999.

Mertes, Thomas (ed.). *A Movement of Movements: Is Another World Really Possible?*. London; New York: Verso, 2004.

Milkman, Ruth, Joshua Bloom, and Victor Narro (eds.). *Working for Justice: The LA Model of Organizing and Advocacy*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010.

Morgenson, Gretchen and Joshua Rosner. *Reckless Endangerment: How Outsized Ambition, Greed and Corruption Led to Economic Armageddon*. New York: Times Books, 2011.

Motta, Sara and Alf Gunvald Nilson. *Social Movements in the Global South: Dispossession, Development and Resistance*. Basingstoke, Hants: Palgrave Macmillan, 2011.

Mouffe, Chantal. *On the Political*. London: Routledge, 2005.

Mumford, Lewis. *The City in History: Its Origins, Its Transformations, and Its Prospects*. Orlando, FL: Harcourt, 1968.

Negri, Antonio. *Marx Beyond Marx: Lessons on the Grundrisse*. London: Autonomedia, 1989.

Ness, Immanuel and Dario Azzelini (eds.). *Ours to Master and to Own: Workers' Control from the Commune to the Present*. London: Haymarket Books, 2011.

Ostrom, Elinor. *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1990.

Pahl, Ray. *Divisions of Labour*. Oxford: Basil Blackwell, 1984.

Park, Robert. *On Social Control and Collective Behavior*. Chicago, IL: Chicago University Press, 1967.

Partnoy, Frank. *Infectious Greed: How Deceit and Risk Corrupted Financial Markets*. New York: Henry Holt, 2003.

Pirenne, Henri. *Medieval Cities: Their Origins and the Revival of Trade*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1925.

Pollin, Robert, Mark Brenner, and Jeanette Wicks-Lim. *A Measure of Fairness: The Economics of Living Wages and Minimum Wages in the United States*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2008.

Prahalad, C. K. *The Fortune at the Bottom of the Pyramid: Eradicating Poverty through Profits*. New York: Pearson Prentice Hall, 2009.

Roy, Ananya. *Poverty Capital: Microfinance and the Making of Development*. New York: Routledge, 2010.

Sancton, Andrew. *The Assault on Local Government*. Montreal: McGill-Queen's University Press, 2000.

Sheppard, Eric and Robert McMaster (eds.). *Scale and Geographic Inquiry: Nature, Society and Method*. Oxford: Blackwell, 2004.

Sitrin, Marina. *Horizontalism: Voices of Popular Power in Argentina*. Oakland, CA: AK Press, 2006.

Sugranyes, Ana and Charlotte Mathivet (eds.). *Cities for All: Proposals and Experiences towards the Right to the City*. Santiago, Chile: Habitat International Coalition, 2010.

Tabb, William. *The Long Default: New York City and the Urban Fiscal Crisis*. New York: Monthly Review Press, 1982.

Taylor, Brandon. *Modernism, Postmodernism, Realism: A Critical Perspective for Art*. Winchester: Winchester School of Art Press, 1987.

Thomas, Brinley. *Migration and Economic Growth: A Study of Great Britain and the Atlantic Economy*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1973.

Thompson, Edward. *The Making of the English Working Class*. Harmondsworth, Middlesex: Penguin Books, 1968.

Tronti, Mario. *The Strategy of Refusal.* Turin: Einaudi, 1966.

Turner, Graham. *The Credit Crunch: Housing Bubbles, Globalisation and the Worldwide Economic Crisis.* London: Pluto, 2008.

United Workers Organization and National Economic and Social Rights Initiative [NESRI]. *Hidden in Plain Sight: Workers at Baltimore's Inner Harbor and the Struggle for Fair Development.* Baltimore, MD; New York: United Workers Organization; NESRI, 2011.

Webber, Jeffrey. *From Rebellion to Reform in Bolivia: Class Struggle, Indigenous Liberation, and the Politics of Evo Morales.* Chicago, IL: Haymarket Books, 2011.

Wood, Ellen Meiksins. *Empire of Capital.* London: Verso, 2005.

World Development Report 2009: Reshaping Economic Geography. Washington, DC: World Bank, 2009.

Young, Iris Marion. *Justice and the Politics of Difference.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990.

Periodicals

Abers, Rebecca. "Practicing Radical Democracy: Lessons from Brazil." *Plurimondi*: vol. 1, no. 2, 1999.

Anderlini, Jamil. "Fate of Real Estate Is Global Concern." *Financial Times*: 1/6/2011.

Appelbaum, Binyamin. "A Recovery that Repeats Its Painful Precedents." *New York Times* (Business Section): 28/7/2011.

Balbo, Marcello. "Urban Planning and the Fragmented City of Developing Countries." *Third World Planning Review*: vol. 15, no. 1, 1993.

Barboza, David. "China's Cities Piling Up Debt to Fuel Boom." *New York Times*: 7/7/2011.

_______. "A City Born of China's Boom, Still Unpeopled." *New York Times*: 20/10/2010.

_______. "Inflation in China Poses Big Threat to Global Trade." New York Times: 17/4/2011.

Blackburn, Robin. "Rudolph Meidner, 1914-2005: A Visionary Pragmatist." *Counterpunch*: 22 December 2005.

Bookchin, Murray. "Libertarian Municipalism: An Overview." *Society and Nature*: vol. 1, 1992.

Bradsher, Keith. "China Announces New Bailout of Big Banks." *New York Times*: 7/1/2004.

_______. "China's Economy is Starting to Slow, but Threat of Inflation Looms." *New York Times* (Business Section): 31/5/2011.

_______. "High-Speed Rail Poised to Alter China, but Costs and Fares Draw Criticism." *New York Times*: 23/6/2011.

Buffett, Warren. "In Class Warfare, Guess Which Class Is Winning." Interviewed by Ben Stein *New York Times*: 26/11/2006.

Chiu, Kevin. "Illegal Foreclosures Charged in Investigation." *Housing Predictor*: 24 April 2011.

Christophers, Brett. "On Voodoo Economics: Theorising Relations of Property, Value and Contemporary Capitalism." *Transactions, Institute of British Geographers* (New Series): vol. 35, 2010.

_______. "Revisiting the Urbanization of Capital." *Annals of the Association of American Geographers*: vol. 101, no. 6, 2011.

Cookson, Robert. "China Bulls Reined in by Fears on Economy." *Financial Times*: 1/6/2011.

Deichmann, Uwe, Indermit Gill and Chor-Ching Goh. "Texture and Tractability: The Framework for Spatial Policy Analysis in the World Development Report 2009." *Cambridge Journal of Regions, Economy and Society:* vol. 4, no. 2, 2011.

Dinerstein, Ana, Andre Spicer, and Steffen Bohm. "The (Im)possibilities of Autonomy, Social Movement in and Beyond Capital, the State and Development." *Non-Governmental Public Action Program, Working Papers* (London School of Economics and Political Science): 2009.

Ehrenreich, Barbara and Dedrich Muhammad. "The Recession's Racial Divide." *New York Times*: 12/9/2009.

Federici, Silvia. "Women, Land Struggles and the Reconstruction of the Commons." *Working USA: The Journal of Labor and Society*: vol. 14, no. 1, 2011.

Fuentes, Federico. "Government, Social Movements, and Bolivia Today." *International Socialist Review*: no. 76, March-April 2011.

Goetzmann, William and Frank Newman. "Securitization in the 1920s." *NBER Working Paper* (National Bureau of Economic Research): no. 15650, 2010.

Greider, William. "The Education of David Stockman." *Atlantic Monthly*: December 1981.

Hardin, Garrett. "The Tragedy of the Commons." *Science*: vol. 162, no. 3859, December 1968.

Harvey, David. "Assessment: Reshaping Economic Geography: The World Development Report." *Development and Change Forum 2009*: vol. 40, no. 6, 2009.

Harvey, David. "From Managerialism to Entrepreneurialism: The Transformation of Urban Governance in Late Capitalism." *Geografiska Annaler*: vol. 71 B, 1989.

_______. "History versus Theory: A Commentary on Marx's Method in Capital." *Historical Materialism*: vol. 20, no. 2, 2012.

Jessop, Bob. "An Entrepreneurial City in Action: Hong Kong's Emerging Strategies in Preparation for (Inter-) Urban Competition." *Urban Studies*: vol. 37, no. 12, 2000.

Jonson, Kevin and Hill Ong Hing. "The Immigrants Rights Marches of 2006 and the Prospects for a New Civil Rights Movement." *Harvard Civil Rights-Civil Liberties Law Review*: vol. 42, 2007.

Langewiesche, William. "The Million Dollar Nose." *Atlantic Monthly*: vol. 286, no. 6, December 2000.

Leung, Charles. "Macroeconomics and Housing: A Review of the Literature." *Journal of Housing Economics:* vol. 13, no. 4, 2004.

Loukaki, Argyro. "Whose Genius Loci: Contrasting Interpretations of the Sacred Rock of the Athenian Acropolis." *Annals of the Association of American Geographers*: vol. 87, no. 2, 1997.

Martin, Peter and David Cohen. "Socialism 3.0 in China." The Diplomat: 25 April 2011.

Mitchell, Timothy. "The Work of Economics: How a Discipline Makes its World." *Archives Européennes de Sociologie*: vol. 46, no. 2, 2005.

Moses, Robert. "What Happened to Haussmann." *Architectural Forum*: vol. 77, no. 1, July 1942.

Ostrom, Elinor. "Beyond Markets and States: Polycentric Governance of Complex Economic Systems." *American Economic Review*: vol. 100, no. 3, 2010.

Pribram, Karl. "Residual, Differential, and Absolute Urban Ground Rents and their Cyclical Fluctuations." *Econometrica*: vol. 8, no. 1, January 1940.

Ramanathan, Usha. "Illegality and the Urban Poor." *Economic and Political Weekly*: 22 July 2006.

Ramonet, Ignacio. "Porto Alegre." *Le Monde diplomatique*: vol. 562, no. 1, January 2001.

Ranis, Peter. "Argentina's Worker-Occupied Factories and Enterprises." *Socialism and Democracy*: vol. 19, no. 3, November 2005.

Sagalyn, Lynne Beyer. "Mortgage Lending in Older Urban Neighborhoods: Lessons from Past Experience." *Annals of the American Academy of Political and Social Science*: vol. 465, no. 1, January 1983.

Shiller, Robert. "Housing Bubbles are Few and Far Between." *New York Times*: 5/2/2011.

Shukla, Rakesh. "Rights of the Poor: An Overview of Supreme Court." *Economic and Political Weekly*: 2 September 2006.

Snowden, Kenneth. "The Anatomy of a Residential Mortgage Crisis: A Look Back to the 1930s." *NBER Working Paper*: no. 16244, 2010.

Stockman, David. "The Bipartisan March to Fiscal Madness." *New York Times*: 23/4/2011.

Tahbilk Wine Club. *Wine Club Circular*: vol. 15, June 2000.

Tiebout, Charles. "A Pure Theory of Local Expenditures." *Journal of Political Economy:* vol. 64, no. 5, 1956.

Tully, John. "Green Bans and the BLF: The Labour Movement and Urban Ecology." *International Viewpoint*: vol. 4, no. 357, March 2004.

Xiaotian, Wang. "Local Governments at Risk of Defaulting on Debt." *China Daily*: 28/6/2011.

Webber, Jeffrey. "Fantasies Aside, It's Reconstituted Neoliberalism in Bolivia Under Morales." *International Socialist Review*: no. 76, March-April 2011.

Weisman, Jonathan. "Reagan Policies Gave Green Light to Red Ink." *Washington Post*: 9/6/2004.

White, Eugene. "Lessons from the Great American Real Estate Boom and Bust of the 1920s." *NBER Working Paper*: no. 15573, 2010.

Whoriskey, Peter. "Wealth Gap Widens between Whites, Minorities, Report Says." *Washington Post* (Business Section): 26/7/2011.

Wines, Michael. "Shanghai Truckers' Protest Ebbs with Concessions Won on Fees." *New York Times*: 23/4/2011.

Yardley, Jim and Vikas Bajaj. "Billionaires' Ascent Helps India, and Vice Versa." *New York Times*: 27/7/2011.

Theses

Haug, Wolfgang. "Commodity Aesthetics." (Working Papers Series, Department of Comparative American Cultures, Washington State University, 2000).

Larson, Scott. "Building Like Moses with Jane Jacobs in Mind." (PhD Dissertation, Earth and Environmental Sciences Program, City University of New York, 2010).

Conference

The Lafayette College Henry George Conference, 13 June 1991.